البسيط

في النحو

لابن العلج

ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي
من نحاة القرن السابع

تحقيق

الدكتور صالح بن حسين العايد
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض

الجزء الأول

مركز الدراسات والإعلام
دار إشبيليا

بسم الله الرحمن الرحيم

البسيط
في النحو
لابن العلج

ح دار اشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن العلج الاشبيلي ، ضياء الدين محمد بن علي

البسيط في النحو ــ الرياض.

...ص ؛ .. سم

ردمك ٧-٣٢-٧٢٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٣٣-٧٢٧-٩٩٦٠ (ج ١)

١- اللغة العربية ــ النحو أ- العابد ، صالح بن حسين (محقق)

ب- العنوان

ديوى ٤١٥,١ ١٨/٣٨٨٤

رقم الإيداع : ١٨/٣٨٨٤

ردمك : ٧-٣٢-٧٨٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٣٣-٧٢٧-٩٩٦٠ (ج ١)

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ/١٩٩٨م

مركز الدراسات والإعلام / دار اشبيليا

ت/ فاكس: ٤٧٧٣٩٥٩ - ص.ب.: ٣٢٤٦٠ - الرياض : ١١٤٢٨

المقدّمة

الحمد للّه الذي يمنّ على مَنْ يشاء بفضله ، حمداً يليق بجلاله وعظمته . والصلاة والسلام على خير مَنْ أُعْطِيَ فشكر ، رسولنا محمّد ﷺ ، وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين . أمّا بعدُ :

فإن أنسَ فلا إخالني أنسى يوماً من الأيّام الشاتية في سنة ١٤٠٩ هـ ، يوماً كنتُ فيه منهمكاً في تقليب صفحات فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة (غوتا) الألمانيّة ، أنقّبُ عن كنوزها ، وأفتشُ عن نوادر مخطوطاتها ، مع جهلٍ منّي بلغة أولئك القوم أهلها ، ولكنّ عينيّ كانتا تتصفّحان بلهف وشوق عنوانات الكتب وأسماء مؤلفيها التي كانت لحسن الحظ منقوشة بأحرف عربيّة ، وفي ذلكم اليوم المبارك تسمّرت عيناي على عنوان كتاب في ذلكم الفهرس هو (كتاب البسيط في الطبّ) ، وأنّى لمثلي نحويّاً لايلوك لسانه أن يلفت نظره ، ومن ثمّ يشغل باله ، كتابٌ في الطبّ مخطوطٌ ؟ بل لا إخال هذا الكتاب سيشدّ انتباه الأطبّاء أنفسهم ؛ لأنّه كتابٌ قد عفى عليه الزمن ، وأكل عليه الدهر وشرب ، وتجاوزت ما فيه سفينة الطبّ الحديث التي أبحرت في لجة هذا العلم ، ووقفت على خباياه وأسراره ، حتّى غدا علم الأوائل فيه أحدوثةً يلهو بها السمّارُ ، أجل ما كان

لهذا الكتاب أن يُستخرجَ من الدهاليز المظلمة ودياجيرها ، إلى حيث وهج الشمس ونورها ، لولا أنّ اللّه جلّ جلاله أكرم هذا العبد الفقير بمنّه،فأكرمه حينذاك بتوقّعٍ لم يخبْ ، وفراسةٍ لم تطشْ سهامها ، وحدسٍ لم تتنكّب كبد الحقيقة ، حيث غلب على ظنّي أنّ ما أشار مفهرس مخطوطات تلك المكتبة إليه بأنّه (كتاب البسيط في علم الطبّ) إنّما هو (كتاب البسيط في النحو لابن العلج) ، وهو كتابٌ يستحقّ أن تُضْرَبَ له أكبادُ الإبلِ ، بله أن يُطلبَ بوساطة البريد الممتاز ، فأسرعت كاتباً إلى إدارة تلك المكتبة راجياً إرسال نسخة مصوّرة من هذا الكتاب مع أخوين له آخرين ، هما :
(الفصول في القوافي لابن الدهّان رحمه اللّه)[1] ، و (تلخيص العبارة في شرح الإشارة لتاج الدين الفاكهانيّ)[2] .

ولم يطل بي الانتظار ؛ إذ في صباح يوم من أيام السعد حمل لي البريد صور تلك المخطوطات ، بل لأقُلْ : صور تلك الدرر النفيسة ، ويا لها من لحظة بديعة حين تصدّقُ الحقيقةُ الحدسَ ؛ فقد حصلت على ما أمّلت ،

---

(١) حقّقتُهُ ونشرتُهُ في (مجلّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة : ع ١٦ ، صفر ١٤١٧هـ) ، ثمّ أعدت نشره في سنة ١٤١٨ هـ .

(٢) حقّقته الدكتورة / أسماء بنت محمّد العسّاف ، ونالت به درجة الماجستير من كلّيّة التربية للبنات بالرياض سنة ١٤١١ هـ .

ووجدت ما توقّعت ، بل فوق ما رجوت .

وبدا لي أنّ لهذه النسخة التي وصلتني من كتاب (البسيط في النحو) حكايةً أستطيع جمع خيوطها ، وقراءة ما وراء سطورها ، كما أقدر على رسم صورة لصفحة وجهِ بطلها ، وإن كان بيني وبينه مئات السنين ، فهو عبدٌ أناخت عليه الفاقة بكلكلها ، وأرخت عليه سدولها ، فأحوجته إلى ما ليس من خُلُقِهِ وطبعه ، ففعلَ ما فعلَ وقسمات الخجل في وجهه تكاد تفضح أمره ، أجلْ لقد خدعتِ الدنيا الفانيةُ ضعيفاً من ضعاف البشر - غفر الله له - ممّن كانوا يشتغلون في بيع المخطوطات على أولئكم الغربيّين النهمين في جمع كتب التراث ، الذين ربّما كانوا لا يعرفون من اللغة العربيّة إلا اسمها ونتفاً من رسمها ، أجل لقد رآهم هذا المسكين يعنون بعلم الطب وبالمؤلفات العربيّة فيه ، وليس في سوقهم رواجٌ للنحو وكتبه ، فما كان منه إلا أن لجأ إلى حيلة تحفزهم على أن يشتروا منه مخطوطة قدّر أنّه يزيد في ثمنها أن يمحو كلمة : (النحو) من عنوانها ، ويجعل كلمة : (الطبّ) مكانها ، وما درى هذا المحتال أنّه لم يخدع بصنيعه هذا ذلكم (الخواجة) فقط ، بل خدع بعده آلاف القراء الذين لا حيلة لهم في الحصول على المخطوطات إلا قراءة فهارس المكتبات ، ولكنّي أقول له وما أدري كم

من القرون مرت عليه وغبرتْ : جزاك الله خيراً إن كنت مسلماً ؛ فقد كنت بعد اللّه تعالىٰ سبباً في أن أشرفَ بتحقيق هذا السفر العظيم والكتاب العجيب ونشره ، فجزاك اللّه خيراً عدد ما أنفقت في تحقيقه من شهور وأيّام ، بل عدد الدقائق والثواني ، وعدد ما أطلقت من زفرات وآهات في أثناء عملي فيه ؛ إذ إنّني حين اطلعت علىٰ النسخة التي وصلتني من كتاب (البسيط في النحو) فوجئتُ بأمرين كادا يصرفانني عن البدء بتحقيقه :

احدهما : أنّ النسخة غيرِ منقوطة الحروف . **الآخر**: أنّ النسخة إنّما هي مجلّدة من مجلّدات خمس علىٰ ما أظنّ، فأين المجلّدات الأُخَرُ ؟ .

هذان الأمران حتّما عليّ المبالغة في البحث عن نسخة أخرىٰ ، وأن أنفق من الوقت الطويل في ذلك ما كنتُ أحوجَ ما أكون إليه في غيره ، فكان هذا مع صوارف أخرىٰ سبباً في صرفي عن الإسراع في تحقيق الكتاب ، ولكنّي بعد أن يئستُ من العثور علىٰ نسخ أخرىٰ تؤنس وحشة فريدتي ، بدأت في تحقيق ما لديّ من الكتاب ، واللّه وحده العالم كم لقيتُ في تحقيقه من عنتٍ ومشقّة ، وإنّه لولا إدراكي القيمة العلميّة هذا الكتاب لانصرفت عنه إلىٰ غيره ممّا هو أسهل وأيسر ، لا سيّما أنّ الوِفاضَ بحمد اللّه لا تشكو خواءً . إي وربيّ لقد أمضيت أكثر من أربع سنوات و(البسيط في النحو)

سميراً لي ، ولكنّه ما هو بنعم السمير ، فليته كان كبقيّة السمّار ، يزيل الهموم ويجلي الغموم ، ولكن أنّىٰ له ذلك وكلماته طلاسمُ غير معجمة ، وعباراته موهمة ، وشواهده كثيرة وغريبة ، ونقوله ونصوصه غير دقيقة ، ومع ذلك آليتُ علىٰ نفسي أن لا أدخر فيه جهداً ؛ فـ(البسيط في النحو) يستحقّ ما ألقىٰ منه ، بل لقد عزمتُ علىٰ أن أظهره بحلّة زاهية لا شية فيها ، فعرضتُ ما أشكل عليّ من عباراته علىٰ أهل الاختصاص من أساتيذي وزملائي ، فأسهموا في حلّ بعض رموزه وألغازه ، فجزىٰ اللّه الجميع خير الجزاء .

ولقد قمتُ بطباعته وصفّه بأناملي ، ولذلك أحسب أنّي أظهرته بلا خطأ طباعيّ إلا ما أبىٰ اللّه إلا أن يكون دليلاً علىٰ أنّ الكمال لكتابه وحده .

وأخيراً هذه بضاعتي المزجاة أزجيها للقارئ الكريم ، فما فيها من صوابٍ فمن اللّه وحده ، وما فيها من غيره فمنّي ومن الشيطان ، واللّه حسبي وكفىٰ ، ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ .

أسأل اللّه عزّ وجل أن يُعظمَ لي المثوبة والأجر ، ولوالديّ ولمن دعا لي ولهما بمثله ، والحمد للّه أولاً وآخراً . انتهت . وكتبها

السبت ٩/١١/١٤١٨هـ
أبو أسامة
ص.ب ٩٣٦٣٣ الرياض ١١٦٨٣
د / صالح بن حسين بن عبداللّه العايد

المؤلّف[١]

هو : ضياء الدين أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن العِلْجِ الإشبيليّ ، من نحاة الأندلس في القرن السابع ، وهو من أقران ابن عصفور ، وأصحاب أبي حيّان ، ويعرف بـ(ابن العِلْجِ) ـ بكسر العين المهملة ، وسكون اللام ، ثمّ جيمٌ ـ[٢] ، وكان ممّن أقام في اليمن ، وصنّف بها ، ولم يُذْكَرْ من شيوخه سوىٰ أبي عليّ الشلوبين .

ولم يصلنا من مؤلّفاته سوىٰ جزء يسير من كتاب (البسيط في النحو) ، بل لم يُذْكَرْ له سواه .

كتاب البسيط في النحو

(البسيط) اسم يتردّد في كتب النحو ؛ فقد ألّفت كتب عدّة بهذا العنوان منها :

١ ـ (البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ) لابن أبي الربيع السبتيّ المتوفّىٰ سنة

---

(١) ليس له ترجمة وافية في ما اطلعتُ عليه من كتب للتراجم ، لكن له ذكرٌ في :
البحر المحيط : ٩/ ٤٢٠ ، طبقات النحاة واللغويّين : ٢٩٨ ، بغية الوعاة : ٢/ ٣٧٠ .
وانظر : مقالة (الكشف عن صاحب البسيط) للدكتور/ حسن الشاعر : مجلّة الجامعة الإسلاميّة / العدد : ٧٧ ، ٧٨/ سنة ١٤٠٨هـ .

(٢) طبقات النحاة واللغويّين : ٢٩٨ .

٦٨٦ هـ ، وقد حقّقه ونشره الدكتور / عيّاد بن عيد الثبيتيّ .

٢ـ (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الحسن بن محمّد الإستراباذيّ ، المتوفّى سنة ٧١٧ هـ ، وقد حقّقه الدكتور / عبدالمنعم محمود علي سعيد ، ولم ينشره بعدُ .

٣ـ (البسيط في النحو) لابن العلج ، وهو هذا الكتاب .

وإذا أطلق (البسيط) بلا تقييد فغالباً ما يراد به كتاب ابن العلج ، وهو « كتاب كبير نفيس في عدّة مجلّدات » كما وصفه السيوطيّ رحمه اللّه (١) .

وقد أكثر أبو حيّان ـ رحمه اللّه ـ من النقل عنه في كتابيه : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣)، وكذا نقل عنه ابن عقيل ـ رحمه اللّه ـ في كتابه : (المساعد على تسهيل الفوائد) (٤) ، والرعينيّ في (شرح ألفيّة ابن معطٍ) (٥)، والسيوطيّ

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٤/ ٧ .

(٢) التذييل والتكميل (تحقيق : أ.د/ حسن هنداويّ) : ١/ ١١٧ ، ١٥٦ ، ١٧٨ ، ١٩١ ، ٢٢٨ .

(٣) الارتشاف : ١/ ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٣٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٥٤ .

(٤) المساعد : ١/ ٤٠٥ ، ٢/ ١٤٤ .

(٥) شرح الألفيّة للرعينيّ (السفر السابع) : ١/ ١٠٤ .

في (الأشباه والنظائر في النحو) [١]، وكان دائماً يمهر النقل عنه بقوله : (قال صاحب البسيط) تفريقاً بينه وبين (البسيط في شرح الكافية) للإستراباذيّ .

وقد بدت لي من قراءة هذا السفرمن كتاب (البسيط في النحو) بعض ملامحه ، فهذه المجلّدة منه التي سلمت من نوائب الدهر ، ونجت عوادي الزمان ، تنبئ عن كتاب نفيس ، وعن عالمٍ فذّ ، ومصنِّفٍ جهبذٍ، ذلكم هو ابن العلج - رحمه الله - مؤلّفه ؛ فالتوسّع ديدنه ، والشمول سجيّته ، وغزارة الشواهد من أبرز سماته ، والإحاطة بآراء العلماء من أظهر صفاته ، وكثرة الحجج والردود في الكتاب تبرز شخصيّة المؤلّف [٢]، وكلّ ذلك يُشْعِرُ بعظم خسارتنا من فقد أوّله ، ويشحذ هممنا لزيادة البحث عن نسخ أخرى ، لاسيّما أرض اليمن ؛ فما إخالها تخلو منه ؛ لأنّها كانتْ للمؤلّف - رحمه الله - مقاماً مدّةً غير قصيرة . والله أعلم .

---

(١) الأشباه والنظائر : ١/٣٦، ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ١١، ٢/٩، ٣٨، ٩٥، ١١٦، ٢٣٨، ٢٥١، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٧٣، ٣/ ٥٢، ٧١، ٢٦٤، ٢٩٨، ٤/ ٧، ٢٨، ٧٩، ٨٥، ٩٠، ١٧٧، ١٧٨ .

(٢) انظر : الحجج التي ساقها المؤلّف - رحمه الله - للقائلين : إنّ العامل في المنعوت هو العامل في النعت ، وتأمّل أجوبته عليها . (ص : ٤٣ - ٤٤) .

تحقيق الكتاب

نسخة التحقيق :

لم أعثر لكتاب (البسيط في النحو) إلا على نسخة فريدة نفيسة جدّاً ؛ لأنّه يبدو أنّها كتبت في حياة المؤلّف رحمه اللّه ، لكنّها غير منقوطة ولمجلّدة واحدة فقط ، يبدو أنّها من وسطه ؛ لأنّ المؤلّف ـ رحمه اللّه ـ أحال فيها على أبواب سبقت في غير هذه المجلّدة [١] ، كما أحال على أبواب ذكر أنّها ستأتي ، ولم ترد في هذه المجلّدة [٢] .

وهذه النسخة تحتفظ بها مكتبة **(غوتا)** في ألمانيا ، وهي محفوظة فيها تحت رقم **(٣٤٩)** ، وتقع المخطوطة في **(١٨٤)** ورقة ، في كلّ صفحة (٢٤) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في كلّ سطر (١٨) كلمة .

وقد كتب في الورقة الأولى العنوان هكذا : (كتاب ألبسيط في الطبّ) ، ثمّ في الورقة التي تليها كتب : (هذا يُسمّى كتاب البسيط في علم الطبّ) ، وعليه تعليق نصّه : (إنّما هو البسيط في علم النحو للإمام أبي عبداللّه ضياء الدين ابن العلج) .

---

(١) انظر : ص ٥١ ، ٦٠ .

(٢) انظر : ص ١٩٨ ، ٤٩٧ .

وقد ختمت هذه النسخة بقوله : (تمّ) ، ثمّ حوالي ثلاث كلمات مطموسة ، أتوقّع أنّها : (هذا الجزء من) ، ثمّ يأتي بعد الطمس قوله : (الكتاب بحمد اللّه وعونه ، وهو كتاب البسيط في النحو ، وذلك بتاريخ يوم الخميس الثامن والعشرين من جمادىٰ الآخرة سنة ثمانٍ وستين وستمائة ، أحسن اللّه نقصه ، وغفر لكاتبه ومالكه وللناظر فيه ولجميع المسلمين . آمين . وصلّىٰ اللّه علىٰ محمّد النبيّ وآله وصحبه وتابعيه) .

ثمّ كلمات مطموسة تقدّر بخمس كلمات ، يأتي بعدها قوله : (في التثنية والجمع الذي علىٰ حدّها) ، وأخمّن أنّ المطموس هو : (إلىٰ يوم الدين . يتلوه بابٌ . . . . .) . واللّه أعلم .

وتشتمل هذه المجلّدة علىٰ الأبواب التالية :

ـ التوابع : النعت ، وأقحم المؤلّف في أثنائه دراسة (المعرفة وأقسامها) بالتفصيل . ثمّ التوكيد ، والبدل ، وعطف النسق ، وعطف البيان .

ـ الباب الرابع : في جمع التكسير .

ـ الباب الخامس : في التصغير .

ـ الباب السادس : في النسب .

منهج التحقيق :

١ـ حاولت قراءة النصّ قراءة صحيحة ، وسعيت إلىٰ الوصول به إلىٰ درجة عالية من الصحّة ، وذلك بتغيير ما تيقنتُ من كونه خطأ .

٢ـ كتبت النصّ وفاقاً للقواعد الإملائيّة المعروفة .

٣ـ أضفت بعض العنوانات ، وجعلتها بين قوسين معكوفتين .

٤ ـ ضبطتُ بالشكل ما يحتاج من الشواهد الشعريّة والنثريّة إلىٰ ضبط .

٥ـ وثّقتُ آراء العلماء وأقوالهم من كتبهم ، أو من المصادر الأخرىٰ المتقدّمة .

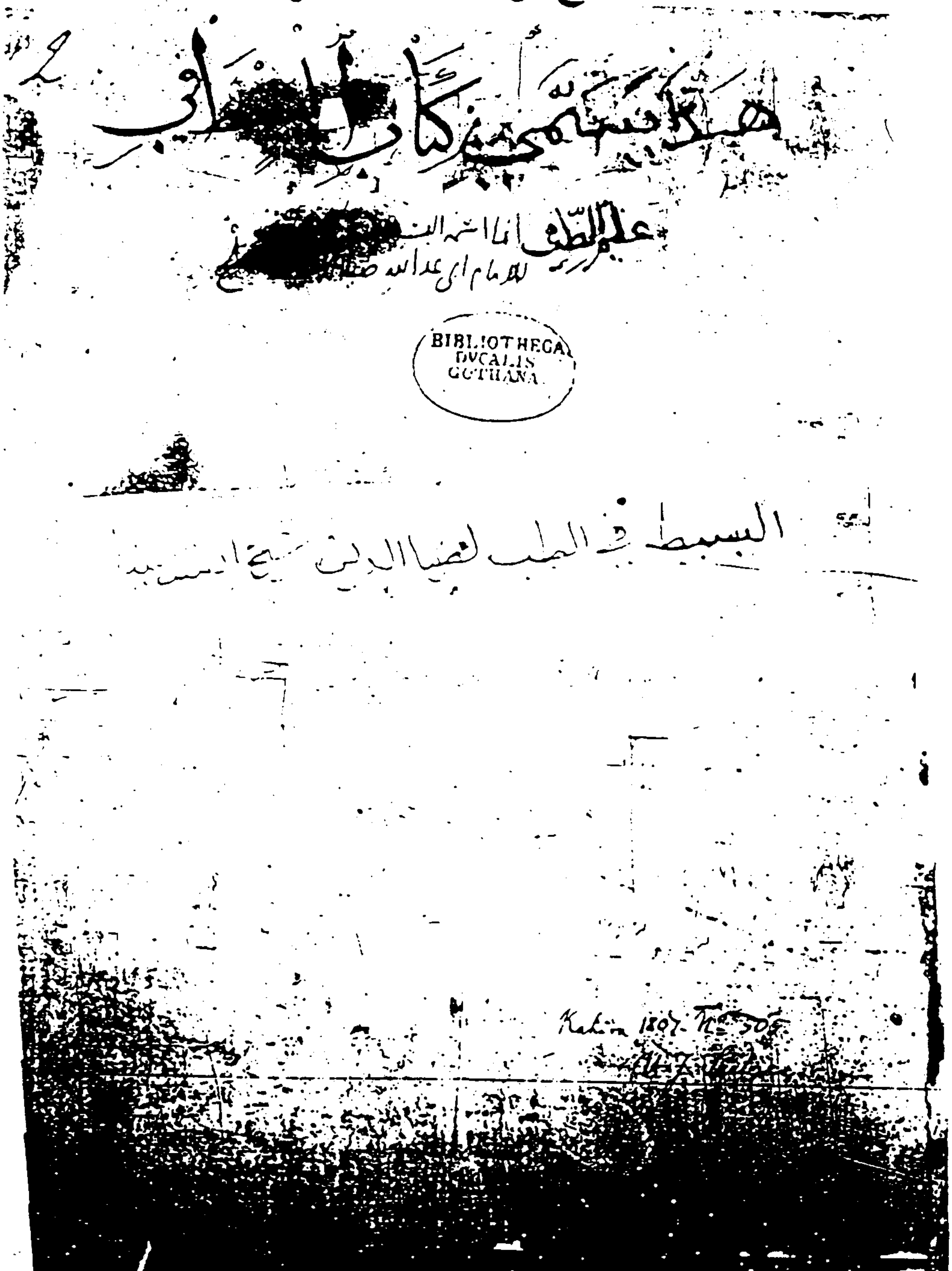
٦ ـ اكتفيت في تخريج الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية بعدها مباشرة في المتن ، وجعلت ذلك بين قوسين معكوفتين ، ولم أكمل من الآيات في الهوامش إلا ما دعت الحاجة إليه .

٧ـ خرجت الأحاديث والأمثال وأقوال العرب .

٨ ـ خرّجتُ الشواهد الشعريّة من دواوين قائليها ، وأحلت علىٰ مصادرها من كتب النحو واللغة ، وإذا لم أعرف القائل اكتفيت بالإحالة علىٰ أقدم مصادر الشاهد .

٩ ـ أكملتُ ما لم يكمله المؤلف من الأبيات في الهوامش .

نماذج من صفحات المخطوط



صفحة عنوان الكتاب


ابو عبد الله المغربي رحمه الله [illegible]
بسم الله الرحمن الرحيم
أحمد الله على نعمائه [illegible] وأصلي على محمد [illegible] أكرم البرية وعلى [illegible] وتابعيه
كتاب [illegible] التابع هو كل ثان بإعراب أول مقصود مشارك
[illegible] وإعراب [illegible] من جهة واحدة [illegible] لفظا أو تقديرا إما على
[illegible] وأما على وجه [illegible]
[illegible] وحمل له من معناه [illegible]
[illegible] ومعلوم أن كونه تابعا أعم من كونه
[illegible] بالذات وقد يكون بالإتباع
[illegible] والأفعال والحروف في التأكيد
[illegible]
عند [illegible] فقولنا بإعراب أول مقصود [illegible]
والبدل على ما نذكره [illegible] الصفة وإذا كان [illegible] الأول فقد يكون
[illegible] العاقل [illegible] وقولنا مشارك [illegible]
[illegible] على ما نذكره [illegible] خبرية [illegible]
[illegible] أو فعلا [illegible] أو جملة [illegible] على ما نذكره
[illegible] زيدا [illegible]
[illegible] الإعراب لفظا أو تقديرا [illegible] على الموضع
[illegible] وقولنا [illegible] الفاعل [illegible] وقولنا [illegible] التأكيد
[illegible] مشاركا [illegible]
[illegible] والحروف [illegible] وقولنا [illegible]
[illegible] والأفعال [illegible] العاقل [illegible] وقولنا على وجه [illegible]
[illegible] التابع [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] وقولنا [illegible]
[illegible] التأكيد [illegible] بعض اللفظ [illegible]
[illegible] المعطوف [illegible] الشرط والجزاء ونحوه [illegible]
[illegible]

الصفحة الأولى من المجلدة

النعت في اختلاف العاملين كقولك ضربت عمراً ومررت بزيد أخويك ، ولا يمتنع ان يتقدم البدل
على المبدل منه : اما في بدل الشيء منه فلا يجوز لانه لا يدري أيهم هو المعتمد عليه وليس كالصفة . واما
في بدل البعض فيظهر لأجل الاحسن الإبانة فتقول أكلت ثلث الرغيف ونصفه عندي . والاحسن ان لا
يفصل بين البدل والمبدل منه وهو دون الصفة لانه ليس من الجملة فيفصل بالظروف والصفات
أكلت الرغيف في اليوم ثلثه ، وكقولك ... من الليل الاول ثلثه ، ونحو ذلك
ويسمون الفعل ... والكلام فيه في أربعة

النوع الرابع من التوابع وهو عطف النسق

كثيره ... جامع ان
يكون فصل في حقيقته .. وفصل في اقسامه : وفصل في حروفه والآنه : وفصل في مسائل
لنا
الفصل الاول
العطف تابع يتوسط حرف من الحروف العاطفة ليس بينها ما المتبوع عنه فقولنا
تابع يدخل فيه الجملة ولم يخصه بالاسم لانه يكون فيه وفي غيره : وقولنا بواسطة حرف ليخرج سائر التوابع
ماعدا النعت والتوكيد المعطوفين : وقولنا ليس بينها ما اخراج لهما وتنبيه على حقيقته
وكذلك لو قلت بل هذا بل على معنى في يتبوعه لغرض : وقيل هو تابع يعتمد عليه مع متبوعه
وقوله يعتمد عليه اخراج للتوابع ماعدا البدل وقوله مع متبوعه اخراج له . فحده بالحسن لان العطف
لا يعتمد فيها على المجموع . واخراجهما من حروف العطف لا يكون
بل ولا ولكن واو واما خرج من ذلك لانه تابع يتوسط حرف من الحروف العاطفة
وان الحد في بل فجعلها حرف غلط ولا يشترط في غيرها ، واما ان قيل انه تابع
واما ان يرد عليه عطف النعت والتوكيد وان الاتباع مستقر فيها دونه
متكون من مسمه رسما لغطا صالحا : ولا يرد عليه ... وقيل هو جعل اسم او فعل او جملة ،
ولا يكون التبع بالواسطة . ولا ... على من يجعلها اداة فيهما ان ... وفيه نظر فان
او مافي بها وبل ذلك بواسطة احد الحروف ... لا يعمل في المعطوف فان انها
على اسم او فعل او جملة . او مافي بها وبل ذلك على ان بعد الحروف
التابع بنفسه . واتفق المحققون على ان يكون ظاهر كلام سيبويه
الجمل بعد العاطف لا التابع ... العامل في المعطوف فقيل الاول وقيل هو ظاهر كلام
وقيل هو كالبدل ... واختلفوا في العامل فيه : اما الاول
المحذوف . واحتجوا ... البدل القوه الطرح على تقدير العامل فيه : اما الاول
لانه لما ... بنيابته الحروف عنه بخلاف البدل ... ابما معا ... وكلاهما فاسد : اما الاول
فلانه هو كالبدل ... عن الاول ... فالعطف ... اللذان ... عليه : واما الثاني واما ان
واختلفوا هو ... زيد وخرج عمر والعدم ... المراد ... اللفظية لا كيد
ولانه لا يصح ان ... وابت زيد وعمرو ... لا نهما بالزمان ... نعرفه واللفظية
... الشابذ وتطلان ... كقولنا احضر زيد وعمرو ، وجمع الشمس والقمر
... يمتنع في مواضع كقولنا ...

صفحة من وسط المجلدة

واما ما يكون بالحركة فقولهم ... وعلجزه ... وشر الرجال الكنبي ولسب بعامر ولنسب يكنتي

في عشيرة ونحو ... عُبدي وجُذمي ... ولهما وفي امية وطُهية اموي

وطُهوي بفتح الهمزة والطا وسكون الهاء وفي بني الحُبلى حُبلي والى الدُغر دُغري بضم

الدال وفتح الغين واما النقصان فقالوا في ثقيف ثقفي وفي البادية بدوي بنقص من

بادية وفي حرورا حروري وفي جلولا جلولي والى ... واما

الابدال فقولهم في طي طائي ابدلوا من اليا الساكنة الفا ... بالياء المتحركة

لكسرة ما قبلها كما قالوا في حنيفة حنفي ... وفي بجيلة ... وقالوا في بهرا وصنعا

وروحا ودستوا بهراني وصنعاني ودستواني وروحاني واما الزيادة

فقولهم في ربيعة رباني وقال المبرد ابدلوا من اليا الفا كما قالوا في رضي رضا

وفي بقي بقا ويكون بهذا اول النسب وقالوا في النسب الى الفيل الفياد ...

ادوا ... واما ما يركب فمنها الحذف والزيادة فالاول

والتمام ... كالبدوي ارجان ... او يكون

والري رازي وفي ... ارجاني

وان من باب الافعال ... النقص والتغيير ومنها بالحذف والتغيير

... وفي التشا سيبويه وحرف والولوا ...

فقولهم في العالية علوي ... والى

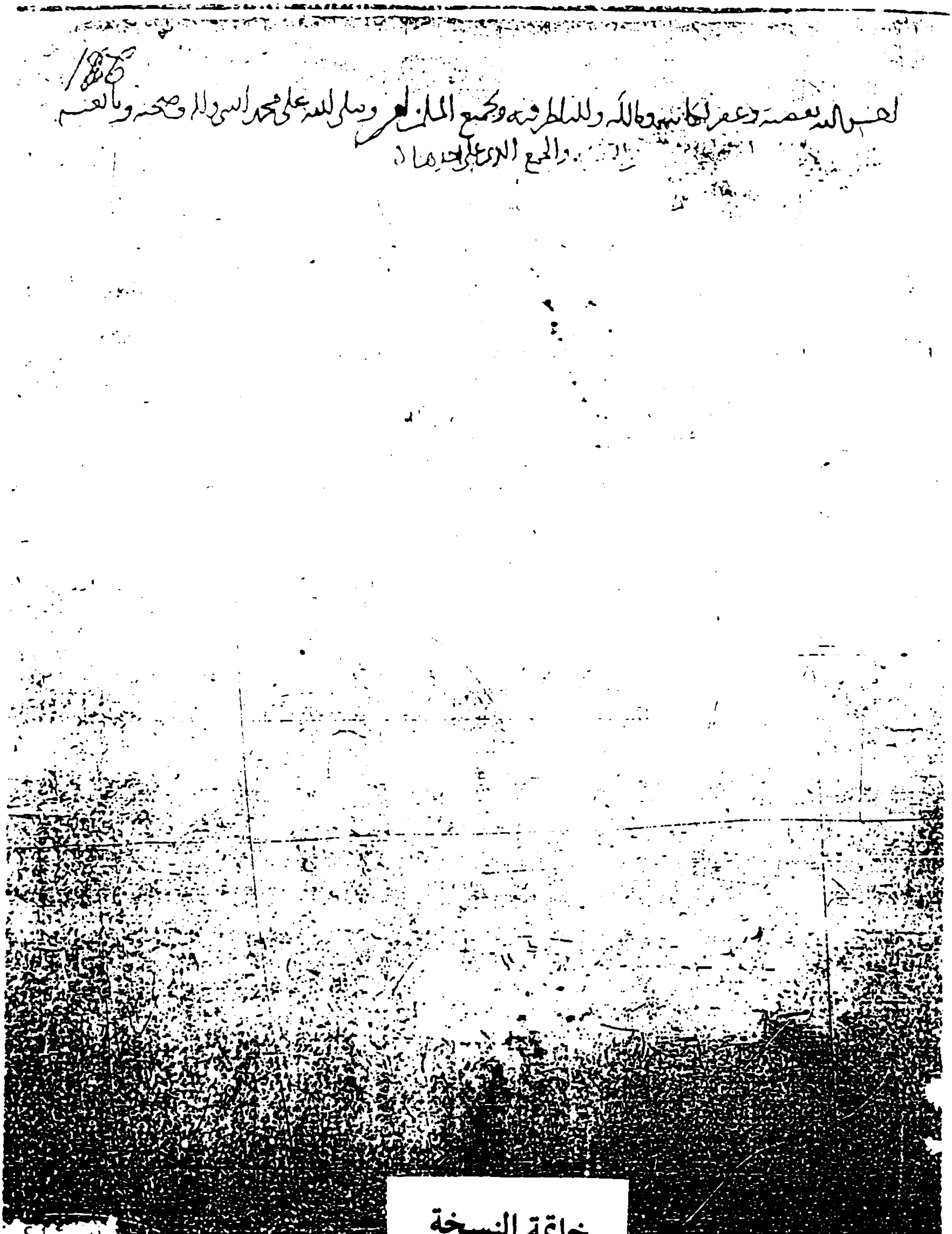
... لاسب وبالزيادة وبعض الحركة قالوا في النسب الى الهند

... وعلى ما ذكرناه من الخارج عن القياس ... نسبته

ولنا دي ما ذكرناه على التسمية لانه فيه سمع فلا يتعدى

بحمد الله وعونه

[illegible]


[illegible] وجميع المسلمين وصلى الله على محمد النبي واله وصحبه وسلم
والحمد لله [illegible]

خاتمة النسخة

البسيط في النحو

تأليف

ضياء الدين أبي عبدالله

محمّد بن عليّ بن العِلْجِ الإشبيليّ المغربيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد اللّه على نعمائه وضرّائه ، وأصلّي على محمّد خير خلقه وأكرم أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وتابعيه وأوليائه .

كتاب البسيط في النحو

قال الشيخ الإمام أبو عبدالله المغربيّ - رحمه الله وأرضاه بالجنّة - :

[التوابع]

التابع : (هو كلّ ثانٍ عن أوّلٍ مقصودٍ مشاركٍ لأوّله ظاهراً أو تقديراً في النوع ذاتاً وإعراباً من جهةٍ واحدةٍ . إن قَبِلَهُ تالٍ له لفظاً أو تقديراً . إمّا على وجهٍ يوافق في المعنى الأوّلَ في ما دخل فيه وحصل له من معناه . وإمّا على وجهٍ يستبدّ بذلك المعنى أو بنقيضه[١]) .

فقولنا : (**كلّ ثانٍ**) ليعطي جنسه ، فيدخل فيه كلُّ ما كان ثانياً كيف كان ، ومعلومٌ أنّ كونه ثانياً أعمّ من كونه بالقصد أو بالاتفاق ، فقد يقصد تقديم أحد الشيئين لكونه أعمّ ، وقد يكون بالذات ، وقد يكون بالاتفاق عند التساوي .

ولم نقل في جنسه : كلّ اسم ؛ لأنّ التبعيّة تكون في الأفعال ، والحروف

---

(١) في نسخة التحقيق : (لنقيضه) .

في التأكيد والبدل على ما نذكره (١).

وقولنا : (**عن أوّل مقصودٍ**) نريد حصوله ثانياً بالفعل ؛ لأنّ الشيء قد يكون في نفسه ثانياً ، ولا يستعمل كذلك ، كقولنا : العاقل خارجٌ ، وكذلك وصف الصفة ، وإذا كان مقصود الأوّل فقد يكون أوّله محذوفاً ، وقد يكون ملفوظاً به ، على ما نذكره (٢).

وقولنا : (**مشاركٍ لأوّله في اللفظ أو التقدير في النوع ذاتاً**) نريد أنّه إن كان اسماً فيكون الأوّل اسماً ، أو فعلاً فيكون فعلاً ، أو جملةً خبريّة فتكون الأخرى كذلك ، إمّا لفظاً وإمّا تقديراً ، نحو : أريد قيامَك وأن تضرب زيداً ، وباللّه أستعين ، واغفر لزيدٍ ، على ما نذكره (٣) ؛ وذلك لنحترز به عمّا لا يشاركه ، نحو : قام زيدٌ وخرجَ ، فلا يكون تابعاً لزيد ، وكذلك : يقوم زيدٌ ، لا يكون تابعاً .

وقولنا : (**وإعراباً**) نريد أنّه يشاركه في الإعراب لفظاً أو تقديراً ؛ ليدخل فيه الحملُ على الموضع ونحوه ؛ وذلك لنحترز به عمّا يخالفه كخبر (إنّ) و (كان) والحال من الفاعل .

---

(١) ص : ٥٧٦ . ٥٨٢ ، ٦٩٥ .

(٢) ص : ٥٥٣ .

(٣) سيأتي في (عطف النسق) إن شاء اللّه .

وقولنا : (**من جهةٍ واحدة**) ليخرج به ما كان مشاركاً واختلف وجه العمل ؛ بأن يكون الأوّل مفعولاً ، والثاني حالاً ، ونحوه .

وقولنا : (**إنْ قَبِلَهُ**) احترازٌ من التأكيد اللفظيّ في الأفعال والحروف .[1]

وقولنا : (**تالٍ له**) نريد ولايته له لفظاً ، أو في حكمه ، لأجل الفصل والتقدير ؛ ليخرج به تابع التابع ، نحو : مررت برجلٍ وأخيه العاقل .

وقولنا : (**على وجه يوافق في المعنى الأوّلَ**) نريد به أن يكون معنى الأوّل والذي لأجله جيء به يصلح أن يكون للثاني ؛ فإنّ المعنى في قولك : جاء زيدٌ العاقل ، يصلح لهما في المعنى ، وكذلك البدل والتأكيد ، وإن كان بعض اللفظ يأباه .

وقولنا : (**وإمّا على وجهٍ يستبدُّ بذلك المعنى**) الأوّل ، وهو بدل الغلط .

(**أو بنقيضه**[2]) هو المعطوف بـ(لا) و (بل) و(لكن) ، وإنّما قلنا ذلك لنحترز به من مفعولي (ظننت وأعلمت) ، وخبر المبتدأ ، وفي الأفعال كالشرط والجزاء ، ونحوه ، فإنّ ذلك لا يدخل الثاني في ما دخل

---

(١) من قوله : (وقولنا : إن قبله) واقعٌ في نسخة التحقيق بعد قوله : (والحال من الفاعل) وأخّرته مراعاةً لموقعه في الحدّ .

(٢) في نسخة التحقيق : (لنقيضه) .

فيه الأوّل، ولا يستبدُّ به ولا بنقيضه .

ورسمه بعض المتأخرين[١] ، فقال : (**كلّ ثانٍ عن أوّل بإعراب سابقه من جهة واحدة**) .

فقوله : (**ثانٍ**) ليجمع .

وقوله : (**بإعراب سابقه**) ليخرج ما كان [٣ أ] حالاً من الفاعل ، واسم (إنّ)[٢] وخبر (كان) .

وقوله : (**من جهةٍ واحدةٍ**) ليخرج خبر المبتدأ ونحوه[٣] .

وهذا مدخولٌ ؛ لأنّه أدخل فيه ما ليس منه ، وهو مفعولا[٤] (ظننت) ، ونحوها ، فإنّها من جهة واحدة ، وهي المفعوليّة ، وإن أراد بكونه ثانياً أنّ معنىٰ هذا في النسبة إلىٰ العامل غير معنىٰ هذا ، فكذلك التوابع كلّها ، فلا يكون وجهاً واحداً .

---

(١) كافية ابن الحاجب : ١٢٨ .

(٢) كذا في المخطوطة ، والصواب أنّ المقصود خبرها ؛ لأنّه ثانٍ لاسمها كما قال ابن الحاجب في (شرح الكافية : ٥٦) .

(٣) كالمفعول الثاني والثالث من بابي (علمتُ ، وأعلمتُ) ، قاله ابن الحاجب في (شرح الكافية : ٥٦) ، وزاد الرضيّ في (شرحه : ١ / ٢٩٨) الحال والتميز عن المنصوب .

(٤) في المخطوطة : (مفعولي) .

ويدخل فيه قولك : زيدٌ أبوه قائمٌ ؛ فإنّ الأب ثانٍ بإعراب سابقه من جهة الابتداء ، وكذلك تابع التابع .

ولأنّه يخرج عنه ما هو منه ، وهو التابع المبنيّ والمخالف في الإعراب ظاهراً ، والتأكيد في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ، والتأكيد اللفظيّ في المبنيّات بعضها لبعض .

[أنواع التوابع]

والتابع خمسة أنواعٍ :

نعت ، وعطف ، وتوكيد ، وبدل ، وعطف بيان .

ووجه هذه القسمة أن تقول : التابع إمّا أن يكون هو الأوّل من غير زيادة ، أو لا .

فإن كان هو الأوّل فإمّا أن يُقصَد أنّ الفعل للثاني علىٰ جهة الطرح للأوّل ، أو لا .

فالأوّل هو البدل ما عدا بدل الغلط ونحوه ، والثاني عطف البيان .

وإن كان غير الأوّل فإمّا أن يدلّ علىٰ الأوّل ومعنًىٰ فيه ، أو لا ، فالأوّل النعت .

والثاني إمّا أن يدلّ علىٰ معنًىٰ خارجٍ عنه ، أو لا .

فالأوّل التأكيد .

والثاني إمّا أن يكون على جهة المخالفة للأوّل ، أو لا .

فالثاني هو العطف المشرّك .

والأوّل إمّا بحرف ، أو بغير حرف .

فالثاني بدل الغلط ، والأوّل العطف [1] غير المشرّك ، كـ(بل ، ولكن ، ولا) ، وفيهما نظرٌ .

ولنذكر كلّ نوع على حياله بما يجب فيه .

---

(١) في المخطوطة : « والأوّل إمّا بحرف ، أو بغير حرف ، فالأوّل : البدل للغط ، والثاني : العطف غير المشرّك » .

النوع الأوّل وهو

النعت

ورسمه : أنه (**التابع الذي شأنُه ان يكون كذلك ، اسماً ، أو ما في تأويله من الجمل ، الدالّ من متبوعه على معنًى مقرّرٍ فيه ، او مقدّرٍ ، او متوهّمٍ ، المذكور على جهة التمام لمتبوعه**) .

فقولنا : (التابع) ليعطي جنسه .

وقولنا : (شأنه كذلك) أي : من شأنه أن يكون ثانياً ، لا بحسب القصد ؛ فإنّ الوصف ثانٍ عن الموصوف في المعنىٰ ، بخلاف البدل والمبدل ، والعطف والمعطوف .

وقولنا : (اسماً) لنقيّد به التابع ، ونخرج الفعل والحرف ؛ فإنّ الوصف لا يكون فيهما ، بخلاف البدل والتأكيد اللفظيّ .

وقولنا : (أو ما في تأويله) لندخل الجملة التابعة .

وقولنا : (الدال من متبوعه علىٰ معنًى فيه) معناه أنّه أبداً يقتضي معنًى في المتبوع ؛ ليخرج منه البدل وعطف البيان ؛ فإنّه لا يدلّ علىٰ معنًى فيه ، بل هو الأوّل ، أو غيره ، ويخرج التأكيد ؛ لأنّه يدلّ علىٰ معنًى خارج عن المتبوع ؛ لأنّه يرفع توهّماً في حقّ المخاطب بالنصّ علىٰ شموله ، أو رفع

مجازه .

وقولنا : (إمّا مقرّراً أو مقدّراً) ؛ لأنّ الشيء قد يوصف بما هو حاصلٌ فيه ، وقد يوصف بما يُقَدَّرُ حصوله فيه ، قد جعله كأنّه حاصلٌ على ما نذكره ، أو يُتَوَهَّم كالوصف بالنسب ، فإنّه يعود فيه على الأوّل ملابسةً متوهَّمةً تخصّصه .

وقولنا : (المذكور على جهة التمام) معناه أنّه [٣ب] يُؤتى به ليتمّم الأوّل ، أي : ليجعل معه كشيءٍ واحدٍ ، ويحصل منهما معنًى لا يكون من أحدهما ، بخلاف البدل وعطف البيان إذا كانا مشتقّين ، أو موطئين بالمشتقّ ، نحو : مررت برجلٍ صالحٍ ، وكذلك البدل غير الموطئ ، نحو : مررت بهِ العاقلِ .

وأمّا المعطوف في الصفات فهو نعتٌ ، وإنْ كان بالواو ؛ لأنّ الواو تُجُوِّزَ بها عن محلّها إلى هذا لتدلّ على الجمع ، على ما نذكره [١] ، فلا يرد ناقصاً ، فإن أردنا الانفصال قلنا : (بغير حرف ناسق) .

وقال بعضهم [٢] : (النعت : تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً) ، وزاد بعضهم بدل المطلق : (على جهة الاعتماد على الأوّل) .

---

(١) ص : ٥٣٢ .

(٢) كافية ابن الحاجب : ١٢٩ .

فقوله : (تابع) ليجمع .

وقوله : (يدلّ على معنىً في متبوعه) ليخرج ما عدا النعت .

وقوله : (مطلقاً) لأجل توهُّمٍ في قولك : ضربت زيداً قائماً ؛ فإنّ هذا يدلّ على معنىً في (زيد) غير مطلق ، بل في وقت الضرب ، بخلاف الصفة .

وما ذكره مدخولٌ من وجوه ، منها :

أنّ البدل قد يكون بمعنًى في الأوّل ، كما ذكرنا .

وأيضاً فإنّ الوصف يكون بما ليس بحاصل . وقوله : (مطلقاً) لا حاجة به ؛ لأنّه قد تُجُوِّزَ عنه في حدّ التابع ، وهو قد أخّره هنا جنساً يعود منه على حدّ النعت بإخراج شيء آخر ، نحو : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً وأمس ، ولأنّه يدخل فيه أيضاً الفعل ، ولا يكون نعتاً ، نحو : ضربت ضربت زيداً ، وتضرب تضرب زيداً ، على التكثير .

ولا يقال : إنّه لا يدلّ الثاني على صفة في الأوّل ، بل يدلّ على الأوّل بكماله ؛ لأنّا نقول : فلا يجوز أن تقول : قَعَدَ القعدةَ القرفصاءَ ، لكنّه تجوُّزٌ ، وإنْ كان (القرفصاء) يدلّ على قعدة .

وأمّا تلك الزيادة فجعلها ليحترز بها عن قولك : مررت به العاقلِ ،

ويُخْرِجَ البدلَ ، وهو فاسدٌ ؛ لبقاء عطف البيان ، ولأنّ البدل لا نسلّم أنّه ينوىٰ فيه الطرح للأوّل علىٰ ما يأتي [١] .

وقيل [٢] : (النعت : صفة الاسم تصفه فيه أو في سببه) .

وهو فاسدٌ ؛ لأنّ الوصف مرادف للنعت [٣] ، ويدخل فيه الحال .

وقيل : (إجراء اسم علىٰ آخر علىٰ جهة التحلية له) .

وهذا أخصُّ من الأوّل لأنّ الوصف علىٰ جهة الحلية أخصّ من الوصف .

وقيل [٤] : (هو حمل اسم أو ما في تأويله علىٰ اسم أو ما في تأويله علىٰ جهة تخصيص للنكرة ، أو إزالة التباس في معرفة ، أو مدح ، أو ذمٍّ ، أو ترحّم ، أو تأكيد) .

وهذا ليس بحدٍّ ، بل تعرّضٌ لذكر فوائده ـ وهي غايات ـ وهي جارية علىٰ النعت ، ومع هذا فقد يكون البدل علىٰ جهة التأكيد ، وربّما زادوا خوفاً

---

(١) ص : ٦٥٨ ، ٦٦٠ .

(٢) قريبٌ منه حدّ ابن أبي الربيع في (البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ : ١ / ٢٩٧) .

(٣) الصحيح أنّ بينهما فرقاً ؛ فالنعت يكون بالحلية الثابتة كالطويل والقصير ، والصفة تكون بالفعل كالضارب والخارج .

انظر : شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس : ١ / ٧٤٥ ، شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة : ٢ / ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٤) هذا الحدّ قريبٌ ممّا في (شرح جمل الزجّاجيّ لابن عصفور : ١ / ١٩٣) .

من هـذا : (بحليةٍ ، أو نسبٍ ، أو فعلٍ) ؛ فإنّك قد تقول على التأكيد : ضُرِبَ القومُ عربيُّهم وعجميُّهم ، ومع ذلك فقد يكون البدل غير المؤكّد داخلاً فيه ؛ فإنّك إذا قلت : مررت برجلٍ غلامِك ، فإنّ فيه تخصيصاً في الجملة ، والنعت بالحقيقة إنّما هو المصدر ، لكن سمّيَ به المنعوت به ؛ لأنّ المصدر يقع على المفعول به كما يقع على الفاعل والمفعول ، وإنّما خصّوا المنعوت به دون الناعت والمنعوت لأنّه محلّ للنعت ، إنّما صار منعوتاً به حقيقة ، ألا ترى أنّه لو كان الناعت والنعت ولا منعوت به لم يكن المنعوت منعوتاً حقيقةً ، فكان أولى به .

وقد يطلق أيضاً على الوصف نفسه ، ولذلك من قال في النعت (١) : (إنّه التابع ، أو الاسم ، أو نحو ذلك) ، فقد أطلق النعت على المنعوت به .

ومن جعله للوصف قال في رسمه : (إنّه حمل اسم على اسم [٤أ] . . . . .) إلى آخره ، أو : (إجراء اسم على اسم ، أو نحوه) .

والكلام في هذا النوع يحصل المقصود منه في ثلاثة فصول : فصلٌ : في بيان قيوده وأحكامه وشروطه . وفصلٌ : في المنعوت . وفصلٌ : في ما يعرض لهما من الحذف والتقديم والتأخير ، وغير ذلك من الأعراض .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٠٦

الفصل الأوّل

[قيود النعت وأحكامه وشروطه]

أمّا قيوده ـ كما ذكرناه في رسمه [١] ـ

فمنها : (كونه اسماً) ؛ قيل : لأنّه من تمام الاسم ، والفعل لا يكون تماماً للاسم إلا بالتأويل .

وقيل [٢] : لأنّ الفعل له صدرُ الكلامِ ؛ لأنّه عامل في الأسماء ، وحقُّ العامل التقديم على المعمول ، فإذا كان نعتاً فهو متأخّرٌ بوضعه ، وقد قلنا : إنّه متقدّمٌ .

وقيل [٣] : لأنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، على ما نذكره [٤] وعوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال .

وقيل : لأنّ من شرط النعت أن يكون هو المنعوت ، أي يصدق عليه ، والفعل لا يصدق على الاسم ، وإلا كان الفعل اسماً .

وقيل : لأنّه دالٌّ على المصدر ، والمصدر لا يكون وصفاً ، فلا يكون ما دلّ

---

(١) ص : ٢٩ .

(٢) قاله السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٧) .

(٣) أيضاً قاله الإمام السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٧) .

(٤) ص : ٤١ .

عليه وصفاً ، وأجمعوا على أنّه يكون وصفاً للنكرة بتأويل اسم الفاعل .

قيل : لأنّ المصدر يكون وصفاً بتأويل فاعل ، وكذلك ما دلّ عليه .

وقيل : لأنّ فيه ضميراً ، فأشبه اسم الفاعل ، فيأوّل به إذا كان وصفاً ، كما يتأوّل اسم الفاعل إذا كان عاملاً .

وسنذكر شروط الجملة التي تكون صفة عند ذكر ما تنعت به النكرة[١] ، ولمّا لم يكن الحرف كذلك لم يكن وصفاً .

ومنها : (أن يكون دالاً على معنىً في المنعوت) .

ومعناه : أن يكون المنعوت أبسط[٢] من نعته[٣] ؛ إذ النعت يدلّ على المنعوت وزيادة ، وهي الصفة التي فيه ، فهو دالٌّ على صفة لموصوف ، فمنه ما يدلّ عليهما تعييناً ، كالأفطسْ الذي يدلّ على صفة خاصّة في أنفٍ ، ومنه ما لا يدلّ عليهما تعييناً ، بل على صفة خاصة كالأبيض ، فلا يتعيّن الموضوع إلا بأحد أمرين : إمّا بالجريان عليه ، نحو : مررت برجل أبيض ، هذا أصله .

---

(١) ص : ١٤٥ .

(٢) في المخطوطة حاشية نصّها : « يريد البساطة التي تقابل التركيب » .

(٣) الحاصر لفوائد المقدّمة في عمم حقائق الإعراب : ٢ / ٨٤٣ .

ثمّ قد لا يحتاج في تعيّنه إلىٰ الجريان ؛ إمّا لعرف مقرّر كالأبطح [١] ، والأجرع [٢] ، والأدهم [٣] ، وإمّا لخصوصيّته بصنفٍ ، كالكاتب للإنسان .

والأمر الثاني : الألف واللام كالضارب ، وسنبيّنه عند جواز حذف الموصوف [٤] .

وإذا كان النعت دالاً علىٰ المنعوت إمّا بحسب التعيين ، أو لا بحسبه ، فما لم يكن كذلك فلا يكون نعتاً ، كالمصادر والمعاني القائمة بالشيء ، نحو : ضَرْبٍ ، وبياضٍ ، والأسماء الجامدة كزيد وعمرو ، إلا أنّ هذه منها ما يدلّ بالتزامٍ علىٰ محلّ ، أو يلازمه ما يدلّ علىٰ فعلٍ ، ومنها ما لا يدلّ .

فالدالُّ علىٰ محلٍّ كالبياض والضرب ، فقد يكون وصفاً علىٰ التأويل ، علىٰ ما نذكره [٥] .

والذي يلازمه كخزّ وأسد ونحوه ، وما ليس كذلك كالأشخاص ، كزيد

---

(١) أصله أثر المسيل ضيّقاً كان أو واسعاً ، ومنه موضعٌ في مكة .

انظر : معجم ما استعجم : ١ / ٩٧ ، معجم البلدان : ١ / ٧٤ .

(٢) هو المكان الذي فيه حزونةٌ وسهولةٌ . انظر (اللسان : ٨ / ٤٦ ـ ٤٧) .

(٣) هو ما تشتدّ وُرْقَتُهُ من الإبل حتّىٰ يذهب البياض فيه ، وبه سمّي القيد .

انظر (اللسان : ١٢ / ٢١٠) .

(٤) ص : ٥٦٠ .

(٥) ص : ١٣١ ـ ١٣٦ .

وعمرو ، فلا تكون بوجه على ما نذكره ، ولأجل هذا قيل : إنّ النعت هو المنعوت ، أي يصدق عليه .

ولـمّا رأى بعض النحويّين أنّ النعت هذا سبيله ، وكان أكثر ما يكون كذلك الاسمُ المشتقُّ ، شَرَطَ فيه أن يكون مشتقّاً [١] ، وليس كذلك ؛ لأنّ ما يدلُّ على معنًى في شيء أعمّ من كونه [٤ب] مشتقاً ؛ إذ لا يبعد أن يوضَعَ لفظٌ دالٌّ على ذلك دون اشتقاق ، كقولهم : مررت برجل أيِّ رجل ، وهو الرجل كلُّ الرجل [٢] ، ومررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ، ورجلِ سوءٍ [٣] ، وكذلك (ذو) ، نحو : نحو ذلك ، صفة المبهم ، نحو : مررت بهذا الرجل ونحو ذلك . على ما نذكره [٤] .

وربّما قال بعضهم [٥] : يُتأوّل تأويل المشتقّ ، وليس بصحيح على الإطلاق ، بل يُقدّر تقديره ما ليس في أصله دالاً على موصوف ، فيقدّر ،

(١) الكتاب : ١ / ٢١٦ ، المقتضب : ٣ / ١٨٥ ، المفصّل : ١١٤ ، شرحه لابن يعيش : ٣ / ٤٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٠٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب : ٥٧ ، شرح الرضيّ : ١ / ٣٠٣ ، المقرّب : ١ / ٢٢٠ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١١٥٦ - ١١٥٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٢٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٤) ص : ١٢٣ .

(٥) كابن الحاجب في (شرحه على كافيته : ٥٦) .

نحو : عدل ، أو خزّ ، ونحوه ، وأمّا ما هو موضوع له فلا يقدّر .

وإنّما يُفسّر ليفهم معناه ، فنقول : معنى قولنا : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، أي : كاملٍ [١] ، و : رجلِ سوءٍ ، أي : غيرِ صالحٍ [٢] ، ونحو ذلك .

فيكون النعت على هذا : منه ما هو مشتقّ ، ومنه ما هو بمعناه من الدلالة على الموصوف ، ومنه ما يقدّر تقديره ، وهو ما يلازمه معنًى هو وصفٌ ، فيقدّر المشتقّ من ذلك المعنى ، كخزّ وأسد ، فإنّه في تقدير : ليِّن ، وشجاع .

وأمّا الألقاب فيبعد فيها ذلك ؛ لأنها لم تسمَّ لذلك (الصفاتِ) [٣] ، كالقرد والفيل لو سمّيتَ بهما ، بخلافهما إذا كانت أجناساً .

ولمّا جعلوا الاشتقاق شرطاً ، وكان المشتقّ لا بدّ فيه من ضمير ، قالوا : من شرط النعت أن يعود منه على المنعوت عائدٌ [٣] . وليس كذلك ؛ فإنّ النعت لا يحتاج إلى ضميرٍ بما هو نعتٌ ، بل لأمر آخر : إمّا لكونه مشتقّاً ، أو لكونه جارياً على من ليس له ، أو لكونه جملة .

---

(١) شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٤ أ .

(٢) أحسن منه تفسير سيبويه له بـ(فاسد) . انظر : الكتاب : ١ / ٢١٤ .

(٣) أي : لم تسمّ صفاتٍ بسبب ذلك .

(٣) الكافية : ١٣٠ ، شرحها لابن الحاجب : ٥٧ ، شرحها للرضيّ : ١ / ٣٠٨ .

أمّا لزومه في المشتقّ فلشبهه بالفعل .

وأمّا لزومه في الجاري على غير من هو له فإنّه يدلّ على موضوع ليس هو الأوّل حتّى يكفي في تعيينه الجريان ، بل موضوعه ما هو مناسب للأوّل ، فلا بدّ من ما يدلّ على الارتباط والمناسبة ، وهو الضمير ، وإلا لم يصدق عليه .

وأمّا الفعليّة فلتوهم الانقطاع عن الأوّل ؛ إذ ليس فيها ظاهراً ما يدلّ على الموصوف .

وأمّا أبو زيد [1] فيرى أنّ الضمير واجبٌ في النعت ، وإلا توهّم الانقطاع عن الأوّل ، ولذلك منع أن يوصف بالمصادر ونحوها [2] ؛ لأنّها لا رابط فيها ، وقد قلنا : إنّ الذي يغني عن الربط الجريان على الموصوف ، وما قاله مذهب الكوفيّين وجماعة من البصريّين .

---

(١) لا يقصد المؤلف ـ رحمه الله ـ هنا أبا زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ ، المتوفى سنة ٢١٥ هـ ، بل يريد : الإمام عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيليّ ، المشهور بأبي القاسم ، والمتوفى سنة ٥٨١ هـ ـ رحمه الله ـ ، وقد ذكر له ابن دحية في كتابه (المطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠) هاتين الكنيتين .

انظر ترجمته في : التكملة لكتاب الصلة : ٢ / ٥٧٠ ، وفيات الأعيان : ٢ / ٢٢٣ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٠٧ .

ومنها : (أنّه من شأنه أن يكون متمّماً للأوّل) .

ومعناه أن يكون منزلاً مع الأوّل منزلة اسم واحد ، فإذا قلت : مررت برجلٍ قائمٍ ، فكأنّك تريد الإسناد إلىٰ المفهوم الحاصل من النعت والمنعوت حتّىٰ لو وجدت لهما لفظاً واحداً دالاً علىٰ المقصود لاكتفيت به ، ويظهر ذلك في أكثر أصناف النعت ، وبعضها قد يخفىٰ فيه كالتأكيد ، علىٰ ما نذكره [1] .

وتماميّةُ الوصفِ أضعفُ من تماميّة الإضافة ؛ لأنّها بعد المشاركة لها في أنّ الإسناد ليس إلىٰ الأوّل تزيد عليه في أنّ الثاني ليس كاسم زائد قد يستغنىٰ به ، بخلاف الوصف فإنّه اسم علىٰ حياله .

وقد يشبّه المضاف بالنعت ، فيقوم مقام المضاف إليه ، كما في النعت .

والنعت أيضاً قد يشبه الصلة في التماميّة إلا أنّ الصلة أقوىٰ اتصالاً بها ، مبيّنة لذات الأوّل ، بخلاف الصفة فإنّها مبيّنة للصفة ، والذات أشدّ احتياجاً إلىٰ البيان من الوصف ، ولذلك تترتّب علىٰ تماميّة كلّ واحد منها أحكامٌ لا تترتب [٥أ] علىٰ الآخر ، وقد يحمل أحدها علىٰ الآخر .

ولأجل هذه الخاصيّة للنعت صار العامل في المنعوت هو العامل في النعت

---

(١) ص : ٥١٨ .

على مذهب الجمهور[١] ؛ لأنّه عمل في الأوّل ، وكان هذا من تمامه ، ولم يكن سبيل إلى التركيب ، عمل في الثاني ؛ لأنّه كالآخرِ للأوّل ، ولم يكن سبيل إلى ترك الأوّل دون إعراب ؛ لعدم التركيب ، فصار الأوّل في المعنى كأنّه مقحم ؛ لأنّ المرادَ عملُ الآخرِ خاصةً لولا المانع ، كـ(يا أميمة)[٢] ؛ إذ المراد حذف الهاء ، لكن منع من ذلك لزومها في هذه اللغة ، على ما نذكره . ولذلك قال سيبويه[٣] : « فصار النعت مجروراً كالمنعوت ؛ لأنّهما كالاسم الواحد » ، قيل[٤] : ولذلك ذهب سيبويه[٥] إلى أنّه لا يجمع بين النعتين إذا اتّفقا إعراباً واختلفا عاملاً .

ويدلّ على ذلك أيضاً أن نقول : لو لم يكن الأوّل عاملاً فيه لكان العامل

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠٩ ، المقتضب : ٤ / ٣١٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٩٩ ، أسرار العربيّة : ٢٩٤ـ٢٩٥ ، الارتشاف : ٢ / ٥٩٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣١٥ ، الخصائص : ١ / ٣٠٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٠ . وانظر : شرح السيرافيّ : ١ / ١٤٢ أ .

وسيبويه هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، وفي وفاته خلاف ، فقيل : إنّه توفي سنة ١٦١ هـ ، وقيل غير ذلك .

ترجمته في : طبقات النحويّين واللغويّين : ٦٦ ، تاريخ العلماء النحويّين : ٩٠ .

(٤) نتائج الفكر في النحو : ٢٣١ .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٤٧ .

إمّا لفظاً غيره أو معنًى .

ويبطلان ؛ أمّا المعنى فلخروجه عن النظائر ؛ إذ لا نجد معنًى يعمل تارة نصباً وتارة جرّاً ورفعاً ، ولأنّه عامل ضعيف فلا يكون أقوى من اللفظيّ ، ولا لفظيّ بهذه الصفة . وأمّا اللفظيّ فلأنّه إمّا ظاهرٌ أو غير ظاهر ، ولا ظاهر إلا المنعوت ، ويبطل ؛ لأنّ النعت هو الأوّل كما تقدّم ، ولا يكون الشيء عاملاً في نفسه ، ولأنّ العامل مستدعٍ لمعموله ، والموصوف لا يستدعي الوصف ، بل على العكس ، وإنْ كان معنًى فهو إمّا من تمام الأوّل أو لا ، فإنْ لم يكن من تمامه فليس الثاني من تمامه ، وقد فرضناه من تمامه، وإنْ كان من تمامه لزم أنْ يكون وما بعده في موضع النعت ، ويتسلسل الأمر .

وقال قوم [١] : لا يعمل فيه العامل في المنعوت [٢] ، واستدلّوا على ذلك بوجوه :

منها : لو عمل فيه لجاز تقديمه عليه لأنّه عملٌ ظاهرٌ ، وهو قويٌّ ، لكنّه لا

---

(١) هو قول السهيليّ ، والحجج حججه . (نتائج الفكر في النحو : ٢٣١ـ٢٣٣) .

(٢) بل جعلوا عامله معنوياً ، وهو قول الأخفش .

انظر : المقتصد للجرجانيّ : ١/٢١٦ـ٢١٧ ، المرتجل : ١١٥ ، أسرار العربيّة : ٢٩٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/٢٩٩ .

يجوز ، ولا يقال : امتنع تقديمه لعلّة أخرىٰ ، وذلك إمّا لأنّ الثاني من التمام ، فأشبه الصلة والمضاف ، وإمّا لأنّ فيه ضميراً ، فيعود علىٰ غير متقدّم ؛ لأنّا نقول : أمّا الأوّل فباطل ؛ للفرق بين الصلة والمضاف وبين النعت ؛ لأنّ كلّ واحد منها لا يستقلّ ، فناسب أن لا يتقدّم بخلاف النعت، ولأنّ المضاف أشدُّ اتصالاً ؛ لحذف التنوين .

ومنها : أنّه لو كان هو العامل لعمل في نعت المنادىٰ ، نحو : يا زيد العاقل ، وفي نعت (لا) في قولك : لا رجلاً عاقلاً ، ولكان مبنيّاً ، وليس كذلك .

ومنها أنّه يلزم أنْ يكون للفعل فاعلان .

والجواب :

أمّا الأوّل فهو منقوض بالتمييز ؛ لأنّه بعامل لفظيّ ، وكذلك (ليس)، وأفعل منك .

ولإن سلّمنا لقلنا : لا يقوىٰ كالاستثناء والمفعول معه ؛ لأنّ عمله بواسطة المنعوت ، ولإنْ سلّمنا أنّه قوي لقلنا : امتنع لخارج ، وهو ما ذكرتموه ، وما أوردتموه من الفرق لا يلزم ؛ لأنّ ما ذكرتموه ينقض قوّة الاتصال ، وكذلك نقول : ولكن لا يبعد أنْ يكون أصل التماميّة موجبة لمنع التقديم ، ويقوىٰ ويضعف بحسب ما ذكرتم ، فيقوىٰ التقديم أويضعف بحسبها .

وأمّا الثاني فلا نسلّم أنّه لو عمل لكان مبنيّاً ؛ لأنّه مبنيٌّ على أنّ العامل في الشيء تجب ولايته له ، وإذا لم نسلّم ذلك فقد [٥ب] يكون عدم ولايته يوجب له شيئاً ما ، وولايته توجب شيئاً آخر ، والعمل أعمُّ الأمرين ، وما ذكرتموه أقول : إنّ العامل فيه الأوّل ، وبحسب الولاية يجب البناء إمّا لفظاً أو تقديراً ، ولا يصحّ هنا ؛ لما نذكره في أبوابه .

وأمّا الثالث فيمنع أن يكون رفعهما معاً على الفاعليّة .

وممّا حرّره بعضهم في ذلك بأنْ قال : لو عمل الأوّل في النعت لم يجز : قام زيد وعمرو العاقلان ؛ لأنّ العامل في النعت إمّا أنْ يكون العامل في المنعوتين ، أو العامل في أحدهما ، ويبطلان ، أمّا الأوّل فلأنّ الواو نابت عن عامل آخر ، فيعمل عاملان في معمول واحد ، وأمّا الثاني فيكون المثنّى وصفاً للواحد ، وهو باطل ، وأجيب بأنّ العامل فيه ما يعمل في الاسمين لو كانا على التثنية في قولك : قام الرجلان العاقلان ، والعطف كالتثنية . وفيه نظرٌ .

وحكى عن الأخفش [١] جماعةٌ أنّ العامل المعنى ، وهو النعت والوصف ، ولكونه كذلك لم يجز تقديمه ؛ لأنّ العامل المعنويّ لا يتقدّم عليه معموله

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ ، المتوفّى سنة ٢١٥هـ .

ترجمته في : طبقات النحويّين واللغويّين : ٧٢ ، تاريخ العلماء النحويّين : ٨٥ .

كالحال ، وقال به أبو زيد [١] ، ويلزم عليه ما لُخِّصَ في الرابع ؛ لأنَّ النعت المثنّىٰ إذا تبع معطوفين لزم أن يكون نعتاهما عاملين فيه ، فلزم عمل عاملين في واحد إلىٰ آخره ، وبما انفصل هنا ينفصل هناك ، وأيضاً فإنّه إنْ عمل فإمّا أنْ يعمل من حيث هو وصفٌ فيلزم أنْ لا يُنْصَبَ حالٌ ، وإنْ كان من حيث هو وصفٌ صناعيّ علىٰ ما رسمناه فهو دورٌ ؛ لأنّه قد أخلّ في حدّه أنّه لا بدّ من الاشتراك في الإعراب ، ولا يكون علّة لنفسه ، وأيضاً فإنّ النعتيّة معنًىٰ لا يختلف ، فلا يختلف العمل لكنّه يختلف ولا يقال : هو عامل ؛ لكونه نعتاً ، وأنواعه تختصّ بعلل أُخَر ، وهو جريانه علىٰ مرفوع أو غيره ؛ لأنّا نقول : لو كان كذلك للزم أن يكون بحسب متبوعه ، فإنْ كان مبنيّاً كان كذلك ، نحو : يا زيدُ الطويلُ ، ولا غلامَ عاقلاً ؛ لأنّ حركته تشبه الإعراب ، ولبطل الحمل علىٰ الموضع في نحو :

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٣١) .

يا عُمَرَ الجوادا [(١)]

وإذا ثبت أنّ العاملَ الأوّلُ فنقول : إنّ العامل لا تجب ولايته لمعموله ، بل تجوز تارةً ، وتمتنع أخرىٰ ، وتجب بحسب الأسباب الموجبة ؛ إذ العامل عبارة عمّا جُعِلَ علامةً علىٰ تغييرٍ في الأواخر ، وهذا أعمّ من الولاية ، وألا ولاية ، والنعت يظهر أنّ الولاية ممتنعة فيه ما دام نعتاً .

وإنّما قلنا ذلك لأنّه من التمام فهو كالبعض ، ولا يدخل العامل علىٰ البعض ، لكنّه قد يجوز في بعض المواضع أنْ يحذف الموصوف ، فيلي العامل [(٢)] الوصف ، لكنّه علىٰ تقدير الموصوف ، فكأنّه قد وليه لفظاً .

وقد يمتنع في بعض المواضع ، نحو : يا زيد العاقل ، وجاءوا الجمّاء الغفير ، وذلك إمّا لأنّ لفظ العامل لا يليه لعلّة كالأوّل ، وإمّا لأنّه لازم التبعيّة لفظاً كالثاني ، فعلىٰ هذا الوجه يقال : جائزٌ أنْ يليه في موضع ،

---

(١) من بيت من البحر الوافر لجرير يمدح عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ ، وهو قوله :

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدىٰ   بأجودَ منكَ يا عُمَرَ الجوادا

قال ابن الشجريّ : « كان كعب بن مامة الإياديّ وأوس بن حارثة بن لأم الطائيّ ، وأمّه سعدىٰ ، من سادات أجود العرب في الجاهليّة » .

انظر : شرح ديوان جرير : ١٣٥ ، الكامل للمبرّد : ١/ ٣٠١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٠ ، الخزانة : ٤/ ٤٤٢ ، شرح أبيات المغني : ١ / ٦٣ .

(٢) في المخطوطة : (العامل) مكرّرة .

ويمتنع في موضع .

وقال جملة من النحويّين (١) : من خواصّ الوصف أنْ لا يقبل الصفة ، فإنْ كثرت الصفات كانت للأوّل كلّها (٢) ، وإنْ لم يكن الموصوف مذكوراً فهو مقدّر .

أمّا ابن جنّي (٣) فاحتجّ على ذلك بأمور منها (٤) :

أنّ المضمر لا يوصف ، والنعت لا بدّ فيه من ضمير ، ولأنّه بمنزلة الجملة ، وهي لا تنعت ، على ما نذكره ، ولأنّه بمنزلة [٦أ] الفعل ، وهو لا ينعت ، وفيها نظر .

أمّا الأوّل فلأنّ الموصوف ينعت دون ضميره .

وأمّا الثاني فلأنّه ينعت به ، ولا يقدّر تقدير الجملة ، فكذلك إذا كان منعوتاً .

وأمّا الثالث فلأنّه في الحقيقة اسمٌ ، وكلّ اسم قابل للوصف ، فلا تدفع

---

(١) الارتشاف : ٢ / ٥٩٧ .

(٢) نتائج الفكر : ٢٠٨ ، همع الهوامع : ٢ / ١١٨ .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، المتوفّى سنة ٣٩٢ هـ .

ترجمته في : تاريخ العلماء النحويّين : ٢٤ ، إنباه الرواة : ٢ / ٣٣٥ .

(٤) ذكرها السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٠٨) ، ولم أجد قوله في ما اطلعت عليه من كتبه المطبوعة والمخطوطة .

الأصليّة بشبه ضعيف .

واحتجّ بعض المانعين [١] بأنّه من تمام الأوّل ، وبعض الشيء لا يكون موصوفاً ، ولأنّ النعت لو وُصف لكان إمّا خالياً من الضمير أو غير خالٍ ، ويبطل الثاني لأنّه لا يكون نعتاً .

وإنْ كان الأوّل فإمّا أنْ يوصفا معاً أو أحدهما ، فيبطل لأنّ الضمير لا يوصف ، ويبطل الثاني لأنّه إمّا أنْ يوصف المضمر أو يعرىٰ الأوّل من الضمير ، وقيل : لأنّ الصفة دالّة علىٰ وصف لموصوف ، والموصوف هو المحلّ ، والصفة ليست محلاً ، فلا تكون موصوفة .

أمّا الأوّل فمنقوض بالمضاف ، ولا خلاف فيه .

وأمّا الثاني فلا ينحصر التقسيم ، بل يحتمل قسماً آخر ، وهو الصواب ، وهو أنْ يكون الأوّل موصوفاً دون ضميره ، ولا يعرىٰ عن ضميره ، وأيضاً فإنّه ليس الضمير لازماً للنعت كما تقدّم .

وأمّا الثالث فالخصم يقول : إنّ الصفة الثانية ليست صفة لمجموع الأوّل ، بل هي صفة للمحلّ الموصوف الذي دلّ عليه الأوّل .

---

(١) همع الهوامع : ٢ / ١١٨

والذي يظهر من كلام سيبويه (١) جواز الوصف على الضعف ، وذلك على جهة التجوّز ، وتأويله تأويل غير المشتقّ ، بل الجامد ، كما يقدّر الجامد تأويل المشتقّ ، نحو : خزّ ، فيحمل أحدهما على الآخر سواء كان نعتاً ، نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله .

وجوّز (٢) : يا زيدُ الطويلُ ذو الجمّةِ ، على جعل (ذو الجمّةِ) نعتاً للطويل ، أو كان عاملاً نحو قوله :

سَلِّ الغُمومَ بكلِّ مُعْطي رأسه
ناجٍ مُخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ (٣)

وقوله :

(١) الكتاب : ١/ ٢١١-٢١٢ .

(٢) أي : سيبويه في (الكتاب : ١/ ٣٠٨).

(٣) بيت من البحر الكامل للمرّار بن سعيد الفقعسيّ الأسديّ

انظر : الكتاب ١/ ٨٥ ، ٢١٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٧٣ ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : ١٣٩ . ولم يذكر في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويّون : القسم الثاني) .

لدى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الريحِ صائمِ [١]

فجعل صائماً صفة لمستقبل .

وذهب أبو زيد [٢] إلىٰ جوازه إذا دلّ دليل علىٰ جموده ، مثل أنْ يكون خبراً لمبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، فأمّا إنْ كان نعتاً [٣] فيقوىٰ فيه معنىٰ الفعل بالاعتماد ، فلا ينعت [٤] .

وبعضهم منع ذلك في ما يعمل عمل الفعل لقوّة شبه الفعل ، وأجازه في غير هذا ، ولذلك قال بعضهم : إذا وصف لم يعمل ؛ لبعده عن الفعل بالوصف [٥] .

وقال بعضهم : إذا تقدّم الوصف لم يعمل ، وإنْ تأخّر عمل ، وهذا إنْ

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لجرير بن عطيّة ، صدره :

ظللنا بِمُسْتَنِّ الحَرورِ كأنّنا

انظر : شرح ديوانه : ٥٥٤ ، الكتاب : ١/ ٢١١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٣٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٠ .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٨) .

(٣) في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٨) : « نعتاً محضاً » .

(٤) كذا في (همع الهوامع : ٢/ ١١٨) معزوّاً إلىٰ السهيليّ .

(٥) همع الهوامع : ٢/ ١١٨

كان من المانعين فلا فرق فيما يظهر ، وإن كان من المجوّزين كابن خروف [(١)]
فوجه التفرقة ما ذكرناه في اسم الفاعل [(٢)] .

حكم النعت

وأمّا حكمه فهو أنْ يكون ما فُرِضَ نعتاً [على الحقيقة] [(٣)] تابعاً لما فُرِضَ منعوتاً له في أشياء بشروط .

وهي على الجملة : الإعراب ، أو ضدّه المشابه له ، والتعريف ، والإفراد ، والتذكير ، أو ضدّها ، وزاد أبو زيد [(٤)] : أنْ يكون تابعاً له في الإظهار ، قال : لأنّ المضمر لا يُنعتُ ، ولا يُنعت به ، على ما يأتي ، وهذا قريبٌ .

فأمّا الإعراب فلا بدّ أنْ يكون ما فُرِضَ نعتاً على الحقيقة أو على المجاز تابعاً لما فُرِضَ منعوتاً على الحقيقة أو المجاز في وجه من وجوه [٦ب] الإعراب الخاصّة فيه كيف كان .

وإنّما قلنا : (ما فُرِضَ نعتاً على الحقيقة) ليدخل فيه المقدّر كالفعل واسم

---

(١) هو : أبو محمّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحضرميّ الإشبيليّ ، المتوفى سنة ٦٠٩ هـ .
ترجمته في : فوات الوفيات : ٣ / ٨٤ ، بغية الوعاة : ٢ / ٢٠٣ .

(٢) في القسم المفقود من الكتاب .

(٣) تكملة يؤيّدها ما ذكره المؤلّف حين قال : « وإنّما قلنا : ما فرض نعتاً على الحقيقة » .

(٤) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢١٣) .

الفاعل الظاهر ونحوه ممّا هو وصفٌ على الحقيقة ، (أو على المجاز) ليدخل فيه ما يكون على الجوار .

وإنّما قلنا : (في وجه من إعرابه) ليدخل فيه ما كان صفة على اللفظ ؛ فإنّه يتبعه في وجه من إعرابه ، وهو اللفظيّ ، وما كان على الموضع فإنّه وجهٌ أيضاً ، وهذا قد يكون جائزاً أنْ تحمله على أيّ وجهيه شئت كـ : يا زيدُ الطويل .

وقد يجب في بعض المواضع إذا كان العاملُ اللفظيّ لا تصحُّ ولايته له ؛ إمّا لأنّه لا يدخل عليه رأساً ، نحو : لا أحدَ فيها لا زيد ولا عمرو ، وإمّا لأنّه لا يدخل عليه فيعمل فيه ذلك ، نحو : يا زيد صاحبنا ، وكذلك يدخل فيه ما كان عملاً من جهة المعنى كالحمل على المبنيّات ، نحو : مررت بهذا الرجل ؛ إذ ليس له لفظ ولا موضع ، على ما قدّمناه .

وقولنا : (أو ضدّه المشابه له) ليدخل باب النداء ، وإنّما أوجبنا الاشتراك في هذا لأنّه هو الأوّل ، فتكون نسبة الفعل إليهما واحدة ، فيتّحد دليل الشبه ، وهو الإعراب ، لاتّحاد مدلولها ، ولأنّا قد قلنا : إنّه من التمام ، فيكون هو عمل الفعل بالحقيقة ، كما تقدّم[1] ، فيكون في باب نقل

(١) ص : ٢٩ .

الإعراب ، فتقع الشركة فيه ، ولأنّ وجود المشاركة في اللفظ يدلّ على مشاركةٍ في المعنى ، وهو تعيين الموصوف ، كما تقدّم ، وعلى هذا فالقطع من الأوّل يخرجه عن النعت المصطلح عليه لفظاً وإنْ كان نعتاً في المعنى .

والقطع يكون على وجوه (١) :

قطعٌ على الخبر ، وعلى الابتداء ، وعلى الحال ، وبإضمار عاملٍ آخر ، كلّ ذلك بحسب ما يحتمله ذلك الموضع ، على ما يأتي تفصيله .

وقد يكون القطع معنويّاً ، وهو أن يخرج عن النعت إلى باب البدل أو غيره من غير أنْ يتغيّر اللفظ وعمل الأوّل .

وجملة ذلك أنّ الموصوف إمّا معرفةٌ أو نكرةٌ : فإنْ كانت نكرة فإنْ وُصِفَتْ بنكرة فالمشهور الذي ارتكبه أكثر النحويّين (٢) أنّها لا تقطع عنها لا لفظاً ولا معنًى ، ويجوز القطع على ثلاثة أوجهٍ :

إمّا الحال ، وإمّا على البدل ، واختلفوا في ترجيح أحدهما على الآخر ، والثالث : القطع بإضمار (أخُصُّ ، أو أعني) ، وهذا منعه بعض من

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤٨-٢٤٩ ، نتائج الفكر : ٢٣٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٧ ، البسيط في شرح الجمل : ١ / ٣١٥ .

(٢) الارتشاف : ٢ / ٥٩٢-٥٩٣ .

جوّزَ القطع مطلقاً ، وأمّا سيبويه[١] فيقول : إنّ النكرة إذا وصفت بما فيه مدح أو ذمّ أو ترحّم جاز قطعها ، وكذلك إذا لم يكن فيها شيء من ذلك ، وهو ظاهر كلامه ؛ فإنّه قال : ويجوز أنْ ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ، ولا تريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شيئاً ممّا ذكرت لك .

أمّا الأوّل فخالفه الخليل في المدح والذمّ[٢] ؛ فإنّه لا ينتصب عنده إلا في المعارف ، على ما يأتي ، وأمّا يونس فخالفه في الثلاثة[٣]، و أما الثاني فلم يحك فيه خلافاً ، و الظاهر أن يونس يخالف أيضاً على ما يفهم من مذهبه في الترحّم ، وسيبويه إنّما يستدلّ على ذلك بالحمل على الجامد ، فإنّه يجوز في البدل .

والصفة قد تنزّل منزلة الجامد ، فيجوز فيها ذلك ، وأنشد في الجامد :

وما غَرَّني حَوزُ الرِّزاميِّ مِحْصَناً عَواشيَها بالجَوِّ وهو قضابُ[٤]

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٠ ، الارتشاف : ٢/ ٥٩٢ .

(٢) الارتشاف : ٢/ ٥٩٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) كذا في المخطوطة ، ورواية سيبويه : (وهو خصيبُ) . ولم أجد رواية المؤلّف في مصدر ، والبيت من البحر الطويل ، ولم ينسب لقائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٤ ، الانتصار لسيبويه على المبرّد : ١٥٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٧٠ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٧٩ .

فالتقدير : أعني محصناً .

وكذلك في الصفات عند تنزيلها منزلة الجوامد كما نزّلت في مواضع ، ولأنّها أيضاً تقطع على الحال فلتقطعْ هنا .

وأمّا [٧أ] إنْ كانت الصفات أكثر من واحد ، وتأتّى فيها البعضيّة ، فلا خلاف في جواز القطع ، كقولك : مررت برجلين مسلم وكافر ، على ما يأتي تفصيله [١] .

وأمّا إنْ كان بعدها معرفة فالقطع ليس إلا على البدل أو على : (أعني) .

وأمّا المعرفة فإنْ وصفت بمعرفة جاز القطع بالابتداء والفعل ، أمّا إذا كان فيها المدح أو الذمّ أو الترحّم فبالاتّفاق بين الخليل وسيبويه ، وخالف يونس في الترحّم [٢] ، وأمّا إنْ لم يكن فيها ذلك فيجوز على مذهب سيبويه ، وهو أولى من النكرة ؛ لأنّه إنْ جاز فيها مع أنّها مفتقرة إلى التعريف وغير تامّة فهي أولى للتمام بالمعرفة .

وإن كانت أكثر من واحد جاز القطع حيث ينقدح التبعيض اتّفاقاً ، وإنْ لم ينقدح فهو على الأوّل من المدح وغيره ، وإنْ تبعتها نكرة فالقطع على الحال والبدل والفعل .

---

(١) ص : ٨٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

وهذه الأصناف من القطع تارةً تجب في مواضع ، وتارةً تجوز ، وسيأتي تفصيل ذلك [١] .

وأمّا **التعريف أو ضدّه** فيلزم الاشتراك فيه ، فإذا حصل للمنعوت تعريفٌ من أصناف التعريف المذكور بعدُ وَجَبَ أنْ يكون الآخر معرّفاً ، إلا أنّه بتعريف أخصّ ، على ما نذكره [٢] .

وإذا كان الأوّل نكرةً ـ كيف كان ـ كان الثاني نكرة كيف كان ـ أعني سواءٌ كان معرّفاً لفظاً [٣] ، أو لا [٤] .

ولهم في الاستدلال على وجوب المشاركة في هذا ثلاث طرق :

إحداها : استدلال يجمع النكرة والمعرفة ، قيل : امتنعت المخالفة ؛ لاتّحادهما في النسبة إلى العامل ، واختلافهما بالتعريف والتنكير يُؤذِنُ باختلاف النسبة ؛ لأنّ التنكير كالجمع ؛ لأجل صلاحيّته ، والتعريف كالإفراد ، وكما لا يختلف بالإفراد والجمع ؛ لاختلاف النسبة بهما ، فكذلك ما أشبههما ، فكما لا تقول : قام الرجل العاقلون ، لا تقول : قام

---

(١) ص : ٨٥ ـ ٨٨ .

(٢) ص : ٥٠٥ .

(٣) كلمة (لفظاً) مكرّرة في المخطوطة .

(٤) البسيط في شرح الجمل : ١ / ٣٠٠ .

رجل العاقل .

وما ذكروه منقوض بالبدل سواء نوي به الطرح أو لا .

وقيل : لأنّ النعت تمامٌ ، والتمام يكون من نوع المتمَّم ، فكما لا يكون النعت فعلاً ، كذلك هذا ، قال سيبويه ؛ وهو منقوضٌ بالصفة الجارية على غير من هو له المخالِفة في التذكير والتأنيث ، والشيء لا يكون مذكّراً مؤنّثاً .

والثانية أنْ يكون لكلّ واحدٍ من المقامين تعليلٌ يخصّه ، قال ابن الباذش[1] : المعرفة لا توصف بالنكرة ؛ لأنّ الوصف تخصيصٌ ، والتخصيص في المعرفة لا يكون بالعامّ في المعرفة ، فأحرىٰ في النكرة ، والنكرة هي التي تُخصَّصُ بالعامّ ، فلو خُصِّصتْ المعرفة بالعام لكان الأوّل خاصّاً عامّاً ، ويبطل العكس ؛ لأنّه يكون الأخصّ متأخّراً ، والأخصّ متقدّماً في نعت النكرة ، وارتضاه سيبويه . وفيه نظرٌ ؛ لأنّا سنبيّن أنّ صفة النكرة لا تكون إلا بالأخصّ أو بالمساوي .

وأمّا الأوّل فإنّما صحّ في المعارف بعد كونه لا يكون بالنكرة ، وقيل : إذا اجتمعا لزم تقديم الأشرف ـ وهو المعرفة ـ فيرجع إلىٰ الأوّل .

---

(١) هو : أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف بن محمّد الأنصاريّ الغرناطيّ ، المتوفّىٰ سنة ٥٢٨ هـ . ترجمته في : إنباه الرواة : ٢ / ٢٢٧ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٤٢ .

والثالثة : جعل أحدهما أصلاً ، فيحمل عليه الآخر ، فقال بعضهم : لزم وصف النكرة بالنكرة ، فليكن قبيله في المعرفة ، وإنّما كان ذلك في النكرة لأنّها لو وصفت بالمعرفة لكانت المعرفة دالّة على ما أعطته النكرة ؛ لأنّ الخاصّ يدلّ على العامّ ، فيكون الأوّل لا فائدة فيه مع أنّه معتنًى به للتقديم ، فيكون الاعتناء ممّا لا [٧ب] فائدة له ، ولا يكون توكيداً لأنّه عكسه ؛ إذ المؤكِّد يكون تابعاً ، وهذا متبوعٌ ، قيل : ولهذا قال سيبويه : « واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة كما أنّ النكرة لا توصف إلا بالنكرة »[١] .

وقيل : هو تشبيه لا علّة ، وقيل : لا توصف المعرفة بالنكرة ، فكذلك النكرة ، وإنّما كان ذلك في المعرفة لأنّ نعت المعرفة فائدته في الأكثر إزالة الاشتراك ، ولا يلزم من النكرة إزالته ، فإنّه إذا أشكل غلبه المعرفة ، فأحرىٰ في النكرة ، وعليه حُمِلَ قول أبي القاسم[٢] ، والذي يظهر لي أخذ الطرفين في تعليل كلّ واحد .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٠ .

(٢) قال في (الجمل : ١٣) : « واعلم أنّ النكرة تنعت بالنكرة ، كما أنّ المعرفة تنعت بالمعرفة ، ولا تدخل إحداهما على الأخرىٰ » .

وأبو القاسم هو : عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفّىٰ سنة ٣٣٧هـ .

ترجمته في : إنباه الرواة : ٢/ ١٦٠ ، وفيات الأعيان : ٣/ ١٣٦ .

وأمّا **الإفراد أو ضدّه** ـ وهو التثنية والجمع مطلقاً ـ فنقول : إذا تقرر كون المنعوت على أحدها معنًى لزم أنْ يكون النعت كذلك ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لكان بداءً لا تماماً ، ألا ترى قولهم [(١)] : ثوبٌ أسمالٌ ، و :

بُرْمَةٍ أعشارِ [(٢)]

فالأوّل جمعٌ في التأويل ؛ لأنّه لمّا كان الثوب يجمع رقاعاً كان كلّ ناحية منه سملاً [(٣)] ، والبرمة مجتمعة من أكسار ، فصارت في التقدير : ذات أكسار [(٤)] ، فإذا كان المنعوت كذلك في المعنى واللفظ فلا يجب أنْ يكون

---

(١) انظر : إصلاح المنطق : ٥٢ ، جمهرة اللغة : ٣/ ٥٠ ، الصحاح : ٤/ ١٧٣٢ ، الزاهر : ١/ ١١٥ ، المخصص : ٤/ ٩٣ ، شرح الرضي : ١/ ٤٠ ، الخزانة : ١/ ٢٣٤ .

(٢) من قول الراجز :

ليس له مما أفاء الشاري

غيرُ مُدَيّ وبرمةٍ أعشارِ

انظر : اللسان : ٤/ ٢٠٤

وقد ورد قولهم : (برمة أعشار) في غير الشعر .

انظر : جمهرة اللغة : ٣/ ٥٠ ، الصحاح : ٤/ ١٧٣٢ ، المخصّص : ٥/ ٥٣ .

(٣) في المخطوطة : (سمل) .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٥ .

النعت مثله في اللفظ إلا بشروط :

أحدها : ألا تكون الصفة للسبب ؛ لأنّها إنْ كانت لم تكن جاريةً إلا على المخالفة في مواضع ، نحو : مررت برجالٍ ضاربٍ غلامُهم رجلاً ، وبرجالٍ ضاربٍ آباؤهم رحلاً ، وإنّما لم تجر على الأوّل لفظاً لأنّها بمنزلة الفعل ، لا تلحقه علامةٌ التثنية والجمع إذا تقدّمَ مرفوعه ، كالفعل ، فلو جرى لنقص عن درجة الفعل ، ولم يعمل ، وانقطع عن الصفة ، إلا على مذهب أبي العبّاس والكوفيّين ؛ لأنّه يرى أنّ العلامة إذا لحقته فقد قوي شبهه بالفعل ؛ لأنّه لحقه ما يلحق الفعل ، وقد تقدّم الكلام عليه في باب الفاعل [١] ، ومذهب سيبويه والخليل أنّه يُقطع ، ولا يُجرى .

والصفة التي للسبب إمّا اسم فاعل أو صفة أو غير مشتقّ :

أمّا **اسم الفاعل** فلا يُجْرَىٰ على الأوّل مثنّاه ولا المجموع جمع السلامة ؛ لما ذكرنا ، إلا على لغة **(أكلوني البراغيث)** [٢] ، فتقول : مررت برجال ضاربين غلمانهم زيداً ، على مذهب الخليل ، وعلى رأي سيبويه [٣] يُجْرَىٰ على الأوّل بتأويله تأويل المشتقّ ؛ إذ صار كالجامد ، كما يُجْرَىٰ

---

(١) في القسم المفقود من الكتاب .

(٢) الأصول في النحو : ١ / ١٣٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣٧ .

(خزّ صفته) ، وليس لحوق العلامة لأجل المنعوتِ ، وإنّما هو لأجل الفاعل بعده ، ألا تراك تقول : مررت برجلٍ ضاربين غلمانُه زيداً ، على ذلك الوجهين .

وأمّا جمعه المكسّر فَيُجْرَىٰ على الأوّل ، ولا يقطع ، بخلاف المُسَلَّمِ ، فيكون إذاً حكمه حكم المفرد في الجريان على الأوّل .

وإنّما كان ذلك لأنّه أشبه المفرد من وجوه منها :

أنّه يُصغّر ، ويُجمع ، ويُعرب بالحركات ، وله مثال الأسماء ؛ فإنّ (الدخول) كـ(فُعُوْل) ، و(أُصْبُعٍ)[1] كـ(أُفْعُلٍ) ، فلذلك جرىٰ مجرىٰ المفرد ، فتقول : مررت برجالٍ قعود غلمانهم ، وليس هذا الجمع أيضاً ؛ لأجل الأوّل ، بل لأجل الفاعل ؛ لكونه في مرتبة الاسم الذي هو خبرٌ ، والخبر يُجمع ؛ لأنّك تقول : مررت برجل قعود غلمانه .

ويُجْرَىٰ مجرىٰ [٨أ] المكسّر ما اشتقّ للجمع ، نحو : قوم سَفْر . ونحوه .

وأيّهما أحسن : الإفراد أو الجمع المكسّر ؟

---

(١) في (أصبع) لغاتٌ ، قال الجوهريّ في (الصحاح : ٣/ ١٢٤١) :

« الإصبع يذكّر ويؤنّث ، وفيه لغاتٌ : إصْبَعٌ ، وأُصْبَعٌ ، بكسر الهمزة ، وضمّها ، والباء مفتوحةٌ فيهما ، ولك أن تُتبعَ الضمّةَ الضمّةَ ، فتقول : أُصْبُعٌ ، ولك أن تُتبعَ الكسرةَ الكسرةَ ، فتقول : إصْبِعٌ ، وفيه لغة خامسة : اصْبَعٌ ، مثال : اِضْرِبْ » .

فيظهر من وجهٍ أنّ الإفراد أحسن ؛ لأنّه أشبه بالفعل ؛ إذ فيه بقاء على الصيغة ، بخلاف التكسير ؛ لأنّه يشبه تغيير الصيغة ، ولا يكون في الأفعال .

وأمّا **الصفة المشبّهة** فحكمها في التثنية والجمع المسلّم فيما كان منها يجمع كذلك كحكم ما تقدّم ، إلا على مذهب أبي العبّاس [١] والكوفيّين [٢] فإنّهم أجازوه .

وأمّا جمع المكسّر فيها فقد قيل [٣] : إنّ التكسير أحسنُ فيه من الإفراد ؛ لأنها أبعد عن الفعل ، فهي أقرب إلى الأسماء ، فناسبها التكسير ؛ لأنّها خبرٌ مُقدّمٌ في المعنى ، وقيل : لا يجوز إفراد الصفة مع جمع الموصوف المرفوع بها ، وهو رأي الكوفيّين ، فلا يقولون : مررت برجل حسن غلمانه ؛ لضعفها في الإفراد عن رفع الجمع ، وقيل [٤] : إنّ الإفرادَ أحسنُ ،

---

(١) المبرّد في (المقتضب : ٤ / ٥٤) .

(٢) الارتشاف : ٣ / ٢٥٠ ، الهمع : ٢ / ١٠٠ .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ١٣٦ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢ / ٨٨٨ ، تسهيل الفوائد : ١٤٠ ، المساعد : ٢ / ٢٢٠ ، الارتشاف : ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٤) هو اختيار الشلوبين ، وعزاه أبو حيّان إلى شيخه أبي الحسن الأبّذيّ .

انظر : المساعد : ٢ / ٢٢٠ . الارتشاف : ٣ / ٢٥٠ ، الهمع : ٢ / ١٠٠ .

كما تقدّم في اسم الفاعل .

وأمّا ما لا يجمع منها جمع السلامة نحو : (أفعل فعلاء) كأحمر ، فتثنيته علىٰ ما تقدّم من الخلاف ، وأمّا تكسيره مع إفراده ففيه ما تقدّم ، وأمّا إفراده مع جمع فاعله نحو : مررت برجل أحمر آباؤه ، فمن منعه ، ولم يجعله في تأويل شيء ، لم يجز هذا الإجراء ، كالكوفيّين ، ومن جوّزه علىٰ الضعف ، ولم يتأوّل ، ضَعَّفَ هذا ، وأمّا سيبويه فقال : هو في تأويل الجمع المسلّم ، كأنّه علىٰ حدّ (أحمرون) ، فيجرىٰ علىٰ أحد الوجهين ، ويظهر فيه أنّه ليس عنده علىٰ الإفراد ، ومن أجل هذا نسب إلىٰ سيبويه هذا المذهب ، ولم يجعله في تأويل المكسّر ؛ لأنّه يستطلع [1] عليه .

واستدلّ سيبويه [2] علىٰ من أنكر التأويل علىٰ التسليم بأنّهم يجمعون بجمع ما لا يكون له ذلك الجمع ؛ لكونهم تأوّلوا فيه مفرد ذلك الجمع ، قالوا في (مريض) : مرضىٰ ، وإنّما يجمع علىٰ هذا (فَعِيْل) بمعنىٰ (مفعول) نحو : جريح ، فتأوّلوا في (مريض) كأنّه فُعِلَ به ، وقد تجوّزوا إلىٰ أنْ قالوا : هلكىٰ ، في (هالك) ؛ لأنّه كأنّه أُوْقِعَ به ذلك ، وكما تأوّلوا في الواحد ما لا يكون فيه فكذلك تأوّلوا في الواحد الجمعَ وإنْ كان

---

(١) كذا رسمت في المخطوطة بلا نقط ، ولم أتبيّن مراده بها .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٣٧ .

ليس به .

وأمّا **غير المشتقّ** فإمّا منسوبٌ ، فيجري على ما تقدّم ، وإمّا غير منسوبٍ نحو : (عدلٍ) في قولك : مررت بقوم عدلٍ آباؤه ، إذا تجوّزت وجعلته وصفاً ، وما أشبه ذلك ممّا هو بمنزلة الصفة ممّا لا يجمع جمع السلامة ، فتكسيره مع إفراده حكمه حكم أحمر وأخواته ، وهو أضعف منه لكونه ليس صفة .

ويجري مجرىٰ جمعه المكسّر ما كان اسماً للجمع نحو : رهط ونحوه .

والشرط الثاني : أن لا يكون النعت ممّا استغني عن جمعه لفظاً إمّا لعلّة كأفضل منك ، وإمّا اكتفاءً بمعناه كـ: قومٍ خصمٍ ، ونسوة أربع ، ومررت برجلين مثلك ، أي : كلاهما يماثلك ، وبرجلين سواءٍ ، أي : لا أقلَّ ولا أكثر ، وإمّا بجمع ما [٨ب] يضاف إليه ، نحو : مررت برجالٍ أيِّ رجالٍ ، أو بحرف ينوب عن الجمع كحرف العطف ، نحو : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ .

والثالث : أن لا يكون الأوّل ممّا له وجهان : الجمع والإفراد ، كقولك : قالت الرجال ، فإنّه قد يسند إليه الفعل علىٰ معنىٰ الجماعة ، وهي واحدة ، فلا يبعد الوصف في مثله بالإفراد كما يخبر عنه .

وأمّا إنْ كان المنعوت في المعنىٰ جمعاً لا في اللفظ فيكون علىٰ أقسام الشرط الثاني ، وحينئذٍ يلاحظ فيه الجمع فيتبعه علىٰ ما ذكرنا ، إلا أنْ يكون ذا وجهين ، وقد يجب في بعضها ، نحو : يا أيّها الرجل ، فله وجهٌ واحدٌ ، وهو الحمل علىٰ المعنىٰ .

وأمّا **التذكير أو ضدّه** فإذا تقرّر كون المنعوت في المعنىٰ مذكّراً أو مؤنّثاً في مقابلته حقيقةً أو مجازاً ، أو علىٰ جهة التأويل ، فلا بدّ وأنْ[1] يكون النعت كذلك ، وإلا لم يكن تماماً لاختلاف النسبة .

وقولنا : (حقيقةً) نريد (ما له فَرْجٌ)[2] ، ومقابله المذكّر حقيقةً ، ونعني بالمجاز تأنيث ما ليس كذلك ، أو تذكيره ، كالشمس والقمر ونحوهما .

ونعني بالتأويل ما يُتأوّل فيه أحد الأمرين ، كتذكير الجمع ، والتأنيث علىٰ معنىٰ الجماعة ، ونحوه ، نحو : مررت برجال ذاهبة ، وجمال خارجة ، ونحو ذلك .

وقولنا أوّلاً : (في مقابلته) لأنّ التأنيث منه ما يكون في مقابلة التذكير ،

---

(١) الصواب : (فلا بد أن) ، و قد تكرر هذا الخطأ من المؤلف مرات .

(٢) البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث : ٦٣ .

وهو الذي يؤتىٰ به للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، سواء كان بالهاء [١] ، أو بالألف ، فأمّا التأنيث الذي يكون لغير هذا فليس بتأنيثٍ مقصودٍ هنا ، ومنه ما يكون للمبالغة كعلامة ونحوه ، وللعِوَضِ كزنادقة ، وغير ذلك ، علىٰ ما نذكره في موضعه .

فإذا ثبت كون الأوّل مذكّراً علىٰ ما ذكرنا فيجب أن يكون الثاني كذلك ، بشرط أن لا يكون لغير الأوّل نحو : مررت برجل ذاهبة جاريته ، وإنْ كان للأوّل فيشترط أن لا يكون دخول الهاء علىٰ غير الأصل ، إمّا للفرق نحو : مررت برجال أربعة ، وإمّا للحمل علىٰ مؤنّث نحو : رجل يفعة وربعة [٢] ، وأنْ لا يكون ذا وجهين كاللسان [٣] .

وأمّا إن كان مؤنّثاً فالثاني كذلك ، بشرط أن لا يكون لغير الأوّل ، وإنْ

---

(١) قال السيرافيّ : « وإنّما اتسع بعض النحويّين ، فقال : هاء التأنيث ، وليس للتأنيث هاءٌ في الحقيقة ، وإنّما هذه الهاء بدلٌ من التاء » . انظر : كتاب (السيرافيّ النحويّ : ٥٦٧) .
وممن أطلق علىٰ تاء التأنيث هاءً الفراء في (المذكّر والمؤنّث : ٥٧) ، وابن السرّاج في (الأصول في النحو : ٢ / ٨٣) ، وابن جنّي في (اللمع : ١٥٢) ، وابن الأنباريّ في (المذكّر والمؤنّث : ١ / ١٧٧) .

(٢) الكتاب : ١/٣١٧ ، ٢/٢٠ .

(٣) المذكر والمؤنث للفرّاء : ٧٤ ، ولابن الأنباريّ : ٢٩٤-٢٩٥ ، ولابن جنّي : ٩٠ ، والبلغة للأنباريّ : ٨١ .

كان فأنْ لا يكون خاصّاً بالمؤنث نحو : حائض وطالق [١] ، وأنْ لا يكون خارجاً عن قياس اشتقاق الصفة من فعلها ، نحو : فاعلٍ من فَعَلَ ، أو فعيلٍ من فَعُلَ ، نحو : شكور من (شكرَ) ، ومِفْعالٍ منه ، وفعيلٍ من غير (فَعُلَ) نحو : ملحفةٍ جديدٍ [٢] ، وامرأة بغيّ ، ونحوه ، وأن لا يكون ذا وجهين ، وأن لا يمتنع تأنيثه لعلّةٍ كأفعل منك والوصف والمصدر ونحوه .

وما كان فيه الأمران كان في وصفه الأمران أيضاً .

وأمّا ما كان بحسب اللفظ فلا يعتبر أصلاً ، نحو : جاءني طلحة العاقل ، وجاءني زيد العاقلة ، إذا كان اسماً لمؤنّث ؛ لأنّ اللفظ لا يغلب المعنى ، وأمّا قوله :

وعنترةُ الفلحاءُ

البيت [٣] . فإنّما يريد صفة شفة عنترة الفلحاء .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٩١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٩ ، المسائل المشكلة (البغداديّات) : ٥٨٥ ، دقائق التصريف : ٨٢ .

(٣) كلمتان من بيت من البحر الطويل لشُريح بن بُجير بن أسعد التغلبيّ ، والبيت بتمامه :

وعنترةُ الفلحاءُ جاء مُلأّماً   كأنّك فندٌ من عَمايةَ أسودُ

انظر : مقاييس اللغة : ٤ / ٤٥٠ ، التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح ١/ ٢٦٠ ، اللسان ٢/ ٥٤٨ .

شروط النعت

وأمّا شروطه :

فقيل : إنّه يشترط في النعت أن يكون ثابتاً مصاحباً للمنعوت [١] ؛ لأنّ صفة الشيء ثابتة له ؛ لأنّها لو لم تكن ثابتة لكانت منفيّة ، فلا يصدق على ما ليس بأبيض أنّه أبيض ، ولأجل هذا قالوا : إذا وصف بالفعل العلاجيّ المستقبل أو الأشياء الماضية المنقطعة [٩أ] فعلى تأويل وصف آخر حاصل دلّ عليه هذا ، ولأجل هذا لم يجعلوا الصفات المشبّهة في تأويل زمانٍ [٢] ، كابن السرّاج [٣] وغيره [٤] ، ومنهم مَنْ جَعَلَها للحال [٥] ؛ لأنّها ثابتة .

وأمّا الأفعال العلاجيّة : أمّا ما كان منها في الماضي نحو : مررت برجلٍ

---

(١) الأصول في النحو : ١/ ١٣٣ .

(٢) انظر الخلاف في دلالة الصفة المشبهة على الزمان في : الارتشاف : ٣/ ٢٤٢-٢٤٣ .

(٣) بل هو يجعلها دالةً على الحال ، قال في (الأصول في النحو : ١/ ١٣٣) : « واعلم أنّ (حسناً) وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي ، فلا تريد به إلا الحال » .

(٤) كالفارسيّ ، واختاره الشلوبين .

انظر : شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٨٨٥ ، الارتشاف : ٣/ ٢٤٢ .

(٥) كالجزوليّ في (المقدمة الجزوليّة في النحو : ١٥١) .

ضاربٍ زيداً أمس ، إذا لم يعمل فتأويله[١] : مقدّرٍ ضربَ زيدٍ أمسِ ، أو : معتقدٍ لذلك ، أو نحوه ، وإن كان على العمل فعلى حكاية الحال على الخلاف المذكور، وكذلك في المستقبل أيضاً، وهو ظاهر كلام ابن السرّاج[٢] وأبي عليّ في التذكرة[٣]، وكذلك إذا كان بالألف واللام ، نحو : الضارب زيداً أمس ، وفي الفعل المستقبل إذا كان صفة كذلك .

وأمّا إذا كان على جهة اللقب فلا يحتاج إلى تقدير ؛ لأنّه يكون كالاسم الثابت ، نحو : قاتل بسطام ، ونحوه ، لا تريد أنّه فعل قتلاً ، وكذلك لو قلت : مررت برجل ملازمك ، تريد جعله بمنزلة صاحبك ، لم تحتج إلى تقدير ما ذكرناه .

قلت : والذي يظهر لي أنّه لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنّ الصفة لا يقصد بها حصول شيء في المحلّ موجوداً ، بل إمّا كذلك أو مجازاً تقديريّاً ، كما تقول : وقع كذا - وإنْ كان لم يقع - تأكيداً ومبالغة ، كالأدعية بالماضي ،

---

(١) المساعد : ٢ / ١٩٨ .

(٢) الأصول في النحو : ١ / ١٢٥ .

(٣) منها نسخة في خزانة شيخ الإسلام مرزا فضل الله الزنجانيّ في زنجان بإيران . لم أستطع الحصول عليها ولا الاطلاع عليها .

انظر : نفائس المخطوطات العربيّة في إيران للدكتور حسين محفوظ : ص ٣٥ .

ولذلك يصفون بفعل السبب كأنّه عندهم ثابت للمسبَّب أو يعود منه عليه شيء ، فعلىٰ هذا يصفون بالأفعال الماضية علىٰ تقدير استمرارها وأنّه قد اكتسب منها وصفاً ، والعرب تفعل ذلك في الدعاء ، وتصف بالمستقبل علىٰ تقدير توهُّم حصوله ، والعرب تفعل ذلك في الصفات غير العلاجيّة بحكم المآل ، كقوله :

لـمّا أتى خَبَرُ الزبيرِ تواضعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشّعُ[1]

فوصفها بالخُشّع وإنْ كان بعد الإتيان .

وكذلك قوله ـ أنشده ابن السكّيت [2] ـ :

(١) بيت من البحر الكامل لجرير بن عطيّة .

والبيت في : ديوانه : ٢/ ٩١٣ ، والكتاب : ١/ ٢٥ ، الكامل للمبرّد : ٢/ ٦٦٩ ، الخزانة : ٤/ ٢١٨ .

(٢) لم أجد إنشاده للبيت في كتبه المطبوعة .

وابن السكّيت هو : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق النحويّ اللغويّ ، المتوفّىٰ سنة ٢٠٣ هـ .

ترجمته في : إنباه الرواة : ٤/ ٥٦ ، وفيات الأعيان : ٢/ ٣٠٩ .

لولا بنو ذُهْلٍ لقرّبتُ منكمُ
إلى السوط [أشياخاً][(١)] سواسيةً مُرْدا [(٢)]

يريد أنّه يحلق لحاهم ، فيصيرون مرداً .

ويظهر من كلام سيبويه [(٣)] أنّه لم يتأوّل ما تقدّم على ما ذكروه ، ويدلّ على ما ذكرناه أنه لو كان على جهة الثبوت لم تعمل عمل الفعل ؛ لقوّة الاسميّة كالصفة على ما ذكرناه في موضعه .

وقيل : من شروطه أن يكون أعمّ من المنعوت ، وهو فاسدٌ ، وإنّما يكون أعمّ في المعرفة ، وأخصّ في النكرة ، على ما نذكره [(٤)] .

---

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) بيتٌ من البحر الطويل ينسب إلى ذي الرمّة ، وليس في ديوانه .

انظر : اللسان ١٤/ ٤٠٩ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٥ .

(٤) ص : ٥٠٣ .

فوائد النعت

وأمّا فوائده فهي بحسب الاستقراء أربعة : إزالة عموم واشتراك ، أو توضيح ، أو إحداث تأكيد أو تنبيه على ما يمدح به أو يترحّم عليه ، أو أضداد هذه .

وهذه منها ما تشترك فيه المعرفة والنكرة ، ومنها ما يختصّ به أحدهما ، وسنذكره في موضعه [١] .

---

(١) ص : ٥١٧.

الفصل الثاني

في المنعوت

وهو الاسم الأوّل الجاري عليه ما بعده تماماً له .

ومن شرطه :

أن يكون مقصوداً به الإبهام والعموم ، فإنّ الوصف مبيّنٌ ومخصّص ، ولا يكون موضوعاً لذلك كـ(مَنْ) ، و (ما) في الاستفهام والجزاء ونحوها من أسماء الشرط ، وقيل : منها (قبل) و (بعد) المقطوعتان [١] ، وهو مبنيٌّ على أنها ليست مقطوعة عن الخاصّ ، ومن قال بأنه عن خصوص منعه ؛ لأنّها لمّا قطعت [٩ب] كان الوصف نقيض المقصود ؛ لأنّه بدلٌ حينئذ .

وألا يكون ملتبساً بالفعل كالاسم المسبوك مع (أنْ) ومع (أنّ) ؛ لأنّ الجملة كالفعل .

وألا تكون في غاية الوضوح كالمضمرات .

وقد اُختُلِفَ في (كلٍّ) ، فذهب الكوفيّون [٢] إلى أنّها توصف ، ويوصف

---

(١) في المخطوطة : (المقطوعتين) .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٢٠ .

بها ، وقال بعض النحويّين : إنّ البصريّين لا يصفون بها ، وفيه نظرٌ ؛ فإنّ سيبويه (١) أنشد قوله :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدانِ (٢)

علىٰ جهة الوصف لـ(كلّ) .

ومن منعه فربّما منع لكونه عامّاً ، والعامّ لا يوصف كـ(مَنْ) للعموم ؛ لأنّه تخصيص ، ولا تقبل التخصيص ، وإنّما يقبله المضاف إليه ، وعلىٰ هذا فلا يبعد وصفه توكيداً ، فانظره .

وكذلك ما كان من الأسماء مشبه للأصوات أيضاً ، وأمّا الاسم المركّب من صوت فلا يمتنع .

وقد اختلفوا في المنادىٰ ، علىٰ ما ذكرنا في بابه .

وهو علىٰ ضربين : إمّا نكرة ، وإمّا معرفة .

ولنبدأ بالنكرة ، وهو :

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٧١ .

(٢) بيتٌ من البحر الوافر لعمرو بن معديكرب الزبيديّ رضي الله عنه .

انظر : شعره : ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٤٦ ، تحصيل عين الذهب : ٣٦٨ ، الخزانة : ٩ / ٣٢١ ، شرح أبيات المغني : ٢ / ١٠٥ .

الضرب الأوّل

[النكرة]

فنقول :

النكرة : **(هو الاسم الدال بالوضع علىٰ واحدٍ لا بعينه ، أو آحاد لا بعينها ، من آحاد مشتركة في معنًىٰ عامّ لها صالح لها لا علىٰ الجمع ، سواء كان معه في اللفظ أداة تعريف كالعراك وجهدك ، أو لم يكن) .**

فقولنا : **(الدال بالوضع)** احترازٌ من الاشتراك الداخل في الأعلام ؛ فإنّه بالعرض ، لا بالوضع .

وقولنا : **(أو آحاد)** لندخل نكرات الجموع ونحوها .

وقولنا : **(مشتركة في أمر عامّ)** احترازٌ من الاسم المشترك إمّا مطلقاً أو من وجهٍ .

وقد قال بعض النحويّين : إنّ التعريف والتنكير إنّما هو بالنسبة إلىٰ الذوات دون النوع والحيّز ؛ لأنها من جهتها معارف ونكرات ؛ لأنك إذا قلت : رجل ، علم أنك نريد حيز الآدميين الذكور ، فهو معرفة فيه وإن كان نكرة ، وكذلك : هذا أبو زيد ، في الأعلام نكرة في النوع ؛ لأنه لا

يخصص النوع و الحيز .

والكلام في هذا الفصل يحصل المقصود منه بالكلام في طرفين :

أحدهما : في أقسام الصفات التي يصحّ أن تكون وصفاً للنكرة .

والثاني : في فائدة وصف النكرة .

الطرف الأوّل

في أقسام الصفات

وهي تنقسم تقسيمتين :

إحداهما : من جهة المعنى ، والثانية : من جهة اللفظ .

أمّا **الأولى** :

فمنها ما هي صفات تدلّ على السلب كالواحد (١) ، ومنها ما يدلّ على ثبوت ، وذلك إمّا صفات ليست طارئة على الشيء ، كقولك : إنسان ناطق ، وإمّا طارئة ، فمنها ما هي حاصلة ، أو لها حصول في المنعوت ، سواء دلّ عليها بلفظ حقيقيّ كأبيض وشجاع ، أو مجازيّ كالمبرد وأسد ، ومنها ما هي نَسَبيّة نحو : مررت برجل تميميّ ، وبرجل ابن صالح ،

---

(١) قال السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٠٤) :

« لأنّها لا تدلّ على معنًى زائدٍ موجودٍ في نفس المنعوت ، وإنّما تدلّ على نفي شيءٍ عنه » .

وكذلك ما اتصف بما هو لسببه ، نحو : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً ، فمعناه : مررت برجل ملتبس برجل ، ونحوه .

والأوّل منه : ما هو في الشيء وليست حاصلة بتكسّب ، وهذه منها ما يحسّ كالطول والقصر والزرق والحمرة ، وتسمّىٰ حلية . ومنها ما لا يحسّ كالجهل والحمق و الجبن و الجزع والشجاعة . [١٠أ] والتي تكون بتكسّب ، فمنها أفعال ظاهرة علاجيّة كالضرب والقتل والتحرّك ونحوه ، ومنها ما ليست كذلك ، بل هي باطنة ، كالتّعلّم والعلم والحكمة ، وربّما تركّبت صفات من هذه كالظرافة والكتابة ونحوها ، فلا تخرج الصفات عن هذه في الأكثر بحسب هذه الصناعة .

وأمّا ما كان نسبة فينقسم بانقسام النسب . فهذه قسمة الصفات من جهة معناها .

وأمّا من جهة لفظها فتنقسم إلىٰ :

مفرد ، وما في قوّته ، وإلىٰ جملة ، والمفرد إمّا مشتقّ أو غير مشتقّ ، فهذه ثلاثة أقسام :

[القسم الأوّل وهو المشتقّ]

أمّا **الأوّل** ـ وهو المفرد المشتقّ ـ فهو :

إمّا أن يكون للأوّل المنعوت ، وإمّا أن يكون في الحقيقة ليس له .

وما هو للأوّل فإمّا مفردٌ ، أو في حكمه .

أمّا المفرد فنحو قولك : مررتُ برجل قائم ، وبرجل حسن الوجه ؛ إذ هذه الإضافة ليست حقيقيّة .

أمّا غير المضاف فينقسم بحسب انقسام الصفات المشتقّة والمضافات التي تتصف بها النكرة ، منها ما لا يجوز تقدير التعريف فيها البتة ، ومنها ما يجوز تقديره فيها .

أمّا ما يجوز فيها ذلك فهي الأسماء المضافة إلى معرفة ليس أصلها الرفع ، فالأوّل : الجارية على النكرة ، وذلك نحو : مثلك ، وشبهك ، ونحوك ، وضربك ، وغيرك ، وضاربك العامل ، ونحوه [١] .

وقال بعضهم [٢] : قد يصفون المعارف بالنكرات ، قالوا : لأمرٌ بالصادق غير الكاذب ، وبالرجل مثلك ؛ لأنّها أشبهت المعرفة من حيث إنّ الألف واللام لا تدخل عليها ، فلو جاز دخولها لم يجز ، نحو : مررتُ بالرجل الصادق المحقّ ، لم يجز التنكير .

وقولنا : (ليس أصلها الرفع) احترازٌ من (حسن الوجه) وأخواته ، فإنّ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٤ .

(٢) شرح السيرافيّ : ٢/ ٢١٣أ .

أصل ذلك قبل الإضافة أن يرتفع بالفاعليّة ، بخلاف (مثلك) ونحوه .

وقولنا : (الجارية على النكرة) لتخرج الجارية على المعرفة ، نحو : غلامك ، قال سيبويه عن الخليل [١] : إنّ ما توصف به النكرات ممّا هو مضافٌ إلى معرفة إلا (حسن الوجه) [٢] ؛ فإنّه يجوز أن يكون معرفة ، فأمّا تقدير التنكير فيها فهو على تأويل التنوين ، وحذفه استخفافاً كما في الصفة [٣] .

والمضاف إمّا أن يكون أصله العمل كالفاعل ، فيكون الأصل : مررتُ برجلٍ مثلٍ زيداً ، أي : مماثل [٤] ، وإمّا أن يكون أصله الخفض بلام الإضافة ، نحو : مثلٍ لزيدٍ ، وهو الصحيح ؛ لأنّه لا يقوى قوّة الصفة ؛ إذ لا يجمع كجمعها ، فيكون كـ(أفعل منك) .

ولا يجاب بأنّه وإن لم يكن كالصفة ؛ فيكون أقوى من (أفعل منك) ؛ لصحّة تقدير الفعل فيها من لفظها ، بخلاف (أفعل منك) ، فلذلك لم

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١٠ ـ ٢١١ ليس معزوّاً إلى الخليل ، لكن عزاه إليه أبو سعيد السيرافيّ في (شرح الكتاب : ٢/ ١٤٥ أ) .

(٢) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٥ ب .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١١ ، شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٥ أ .

(٤) في المخطوطة : (مقابل) ، والصواب ما أثبتّه . انظر : شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٥ ب .

يعمل لفظاً ، بل في الأصل ؛ لأنّ الضعيف لا يعمل عمل القويّ ، ويدلّ على تنكيره قولهم : لي عشرون مثله ، ووصف النكرة به وانخفاضه بما تخفض النكرات ، وإذا كان وصفاً بهذا فمعناه على ما ذكر سيبويه [١] إذا قلت : مررتُ برجلٍ مثلك ، إمّا على معنى : برجلٍ آخر ، أي : هو رجل كما أنّك رجلٌ ، فهو شبهٌ في الذات ، وإمّا في الصورة ، وإمّا في [١٠ب] الصفات ، وكذلك ما جرى مجراها .

وكذلك (غيرك) إمّا على معنى : مررتُ برجل آخر ، أو يغايرك في الصفة .

وأمّا على تقدير المعرفة فأن تجعل الإضافة ليست استخفافاً ، وكأنّ المعنى : مررتُ بالرجل المعروف بمثلك [٢] ، فيكون في هذا بمنزلة (شبيهك) ، ولذلك قالوا : هذا مثلك قائماً ، وما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا ، ونحوه [٣] .

وذهب المبرّد [٤] إلى أنّها نكرات كـ(غلام رجلٍ) ، وأنّ الإضافة ليست

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١٠ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، المقتضب : ٤ / ٢٨٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٢٤ .

(٤) المقتضب : ٤ / ٢٨٦-٢٨٩ .

على الاستخفاف ، ولا تتعرّف ؛ لأنّها عامّة ، فلا تكون معرفة بالقصد .

وجوابه : إن جاز أن تكون (شبيهك) معرفةً مع تقدير عموم الشبه على تقدير الخصوص جاز هذا . ولأنّه في الأصل صفة ، فليكن بمنزلة (حسن ، وضارب) لا يضاف إلا استخفافاً ، وفيه نظرٌ .

قال الأخفش : بعض العرب [١] يجعل (واحد أمّه ، وعبد بطنه) ونحوه [٢] نكرة ، قال الشاعر :

أماويَّ إنّي ربُّ واحدِ أمِّه أجَرْتُ فلا قَتْلٌ عليَّ ولا أسْرٌ [٣]

قال : والوجه الجيّد أن يكون معرفةً ، وهو أكثرُ [٤] .

وأمّا التي [٥] لا يجوز فيها تقدير التعريف فما عداها إمّا مغيّرةٌ عن أصلٍ ،

---

(١) شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٧٦ ، الارتشاف : ٢/ ٥٠٣ .

(٢) مثل : نسيج وحده ، وعيير وحده .

انظر : الزاهر : ١/ ٣٣٣ ، شرح السيرافيّ : ٢/ ١١٥ أ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٤ .

(٣) بيتٌ من البحر الطويل لحاتم بن عبدالله الطائيّ .

انظر : ديوانه : ٢٠١ ، الزاهر : ١/ ٣٣٣ ، همع الهوامع : ٢/ ٤٧ ، الخزانة : ٤/ ٢١٠ .

(٤) تابعه أبو حيّان في (الارتشاف : ١/ ٥٠٣) .

(٥) في النسخة : (الذي) .

أو غير مغيّرة ، فغير المغيّرة كـ(ضارب رجلٍ أمس) ، ونحوه ، فلا خلاف فيه .

والمغيّرة : إمّا مغيّرة عن أصل تعريف ، أو لا ، فهذا الثاني لا يتعرّف كـ(حسن وجهه) ، والأوّل كـ(أوّل رجل ، وأفعل رجل ، وكلّ رجل ، وأيّما رجل) ، وفي معناها : أفعل من كذا ؛ فإنّ (مِنْ) بدلٌ من الإضافة .

وإنّما قلنا : (إنّ أصلها التغيير من تعريف) لأنّ أصل هذه أن تكون مضافة إلى ما هي بعضه أو كلّه ، فاقتضى أن يكون جمعاً ، ولما كان المراد بها الاستغراق في الجنس لزم تعريفه ، أو تنكيره لا يستغرق ، والمراد بها الاستغراق ، وإنّما تغيّرت لأنّ الأصل في ما يستعمل مضافاً باللام والجمع أنّه متى حذفت اللام تبعها حذف الجمع ، نحو : أفضل الرجال ، وكلّ الرجال ، فتقول : كلّ رجل ، وأوّل رجل ؛ لأنّهم لّما حذفوا اللام استخفافاً حذفوا الجمع تبعاً له ، ولزم التنكير .

وما لم يستعمل في الإضافة باللام نحو : كم رجالٍ ، وكم رجلٍ ، فإنّه لا يقال : كم الرجال ، فيلزم متى حذفت لامه أن يُحذف بناء الجمع ، وكذلك : خمسة كلاب ، لا يلزم إفراده إذا حذفت لامه ؛ لأنّه لا تقول : خمسة الكلاب ، وإنّما يقال ذلك إذا أردت تعريف العهد لا الجنس ،

وكذلك : عشرون درهماً ، الأصل : عشرون من الدراهم [١] ، فحذفت اللام تخفيفاً ، فحُذف بناء الجمع ، وحذفوا (مِنْ) ؛ لأنّها إنّما تدخل على الجنس كلّه ، وقد حُذِفَ ذلك ، وهذا الضرب لا تجوز مراعاة التعريف الأصلي فيه ، بل هي نكرات .

ويظهر من كلام سيبويه [٢] أنّ بعض النحويّين راعوا ذلك فيه ، واستدلّوا عليه بأنّك لا تستطيع أن تدخل عليه الألف واللام ، فلا تقول : أوّل الفارس ، فدلّ على التعريف ؛ إذ ما هو معرّفٌ لا يعرّف ثانية .

وجوابه : أنّ سلب التعريف عنه أعمّ من التعريف ، بل لا يدخل التعريف ؛ إمّا لكونه معرفةً أو نكرةً لازمة التنكير كـ(الحسن وجه) ، وأيضاً فهو منقوضٌ بالحال والتميز ، واستدلّ سيبويه [٣] على أنّه نكرة أنّه يوصف بالنكرة ، كقولهم :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِهِ

---

(١) الكتاب : ١ / ١٠٤ .

(٢) قال في (الكتاب : ١ / ٢٧٢) :

« ومن قال : هذا أوّلُ فارسٍ مقبلاً ، من قِبلِ أنّه لا يستطيع أن يقول : هذا أوّلُ الفارسِ ، فيُدخلُ عليه الألف واللام ، فصار عنده بمنزلة المعرفة » .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٧١ .

البيت [1] . و (غير) مضافة [١١أ] إلى نكرة ، فهي نكرة .

وقوله :

قتلنا منهمُ كلَّ فتًى أبيضَ حُسّانا [2]

فنعته بـ(حُسّانا) .

وما ذكره لا ينهض دليلاً على أنه لا يراعى فيه الأصل فيكون كـ(مثلك) .

وتأثير التقدير في القسم الأوّل أنّها إن كانت منعوتات ، وأتبعتها النكرة جاز في التابع الإتباع على تقدير النكرة ، والقطع على الحال على التعريف .

وإن كانت نعوتاً لنكرات فتتبع على تقدير التنكير ، وتقطع معنًى على البدل على التعريف أو حالاً على قياس (جهدك) إن جعلناه مقياساً على

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل للشمّاخ بن ضرار الذبياني ، وعجزه :

لِوَصْلِ خليلٍ صارمٌ أو معارزُ

والبيت في : ديوانه : ١٧٣ ، الكتاب : ١ / ٢٧١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١ / ٤٣٦ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨١ .

(٢) بيتٌ من بحر الهزج لذي الأصبع العدوانيّ (ديوانه : ٧٩) ، وينسب إلى أبي بجيلة (الخصائص ٢/ ١٩٤) .

والبيت في : الكتاب : ١ / ٢٧١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١٧٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٢ ، الخزانة : ٥/ ٢٨٢ .

ما نذكره .

وأمّا القسم الثاني بقسميه فعلىٰ الصحيح الذي ذكرناه إن تبعت فلنكرة ، وكذلك إن اتبعت ، نحو : هذا أوّلُ فارسٍ مقبلٌ ، ومررت بحسن الوجه قائم .

ولا يكون القطع علىٰ الحال إلا في الأوّل علىٰ تأويل التعريف ، لكن حكىٰ سيبويه [١] عن الخليل وعيسىٰ ويونس جواز القطع من النكرة علىٰ الحال ، فيجوز في هذا وفي الأوّل علىٰ غير تقدير التعريف ، حكىٰ [٢] : هذا غلامٌ لك مقبلاً [٣] ، ومررت بماءٍ قعدةَ رجلٍ [٤] ، أي : ممسوحاً بهذا ، وهو أبعد ، وحُكيَ : به داءٌ مخالطَهُ ، وضعّفه سيبويه [٥] ؛ ووجّهه [٦] : لمّا امتنع قطع المعرفة من المعرفة إلىٰ الحال امتنع من النكرة ، والجامع أنّه وصفٌ ، لكنّه امتنع ؛ لأنّه لو قطع فيها كان خبراً عنها ، فيصحّ أن يكون خبراً عن

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قولٌ لرؤبة كما في (الكتاب : ١/ ٢٧٢) .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٧٢ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٢٨ .

(٦) الكتاب : ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

النكرة ، أي : حالاً ، فتقول : هذا رجلٌ سيّدَ الناسِ ؛ لأنّ المنتصب على الحال من المعرفة يكون صفةً للنكرة ، وما يكون صفة لها ، وكان صفة للمعرفة ، جاز فيه ما جاز في صفة المعرفة .

ويمتنع نصب الحال المعرفة من النكرة [1] لوجوهٍ ، منها :

أنّ الحال لا تكون معرفةً من نكرة ؛ لأنّها خبرٌ ، والخبر ينبغي أن يكون غير معلوم ، بخلاف المخبر عنه ، وهنا انعكس الأمر .

وأيضاً يؤدّي إلى وصف النكرة بالمعرفة ؛ إذ ما قطع عنها حالاً لا يجوز إتباعه ، ولجاز تقديمها ، فتقول : هذا سيّدَ الناسِ رجلٌ ، ولم يكن إلا النصب ، لكن يجوز القطع .

وأيضاً لو قطعتِ المعرفة من المعرفة ؛ لكونه وصفاً جاز في عطف البيان الحالُ ؛ لقربه من الوصف ، فتقول : مررت بزيد أخاك ، لكن لا يجوز ؛ لكونه اسماً ، وكذلك ما أشبهه .

ولو جاز أيضاً لالتبس بالصفة في قولك : ضربت زيداً الراكب ، وقيل : لأنّ العرب أرادت في هذا النوع المجانسة في العمل ، وهذا والذي قبله يطّرد أيضاً في منع قطع النكرة من النكرة ، وقيل في هذا الحال : والنكرة

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٧٢ ، المقتضب : ٤ / ٢٨٦ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

لا يخبر عنها ، فلا تكون الحال منها .

وقال السيرافيّ : قد اتّفق على أنّ الحال لا تكون معرفةً ، فلا حاجة إلى الاستدلال .

قلت : وهذا لا يمنع الاستدلال ، مع أنّه قد قيل في (جهدك ، وطاقتك ، والعراك) ما قيل(١) .

ووجه جوازه مع تقدير الضعيف كونه وصفاً في المعنى كان حالاً من المعرفة فكان من النكرة .

وبعضهم(٢) جوّزه لا على ضعفٍ ، واستدلّ بالقياس والسماع ، أمّا القياس فلأنّ المعرفة جرت عليها المعرفة صفة ، والنكرة حالاً ، فلم يراعوا [١١ب] المجانسة ، فكذلك لا يراعى في جانب النكرة ، ولأنّه لو لم يجز لما جاز تقديمها على النكرة مع الضعف ، وقد جاز .

---

(١) شرح السيرافيّ : ٢/ ١١٢أ ـ ١١٢ب ، الارتشاف : ٢/ ٣٣٩ .

(٢) هو أبو الحسين بن الطراوة انظر : نتائج الفكر للسهيليّ : ٢٣٤ .

وأمّا السماع ففي الحديث : **(صلّى خلفه رجالٌ قياماً)**[١] .

والجواب أنّ القياس فاسدٌ ؛ لأنّ اختلاف الإعراب لمّا اختلفت ذات المانع ، بخلاف تابع النكرة ، ولا حجّة في التقديم ؛ لأنّه إنّما يتقدّم نعتاً ، لا حالاً ، فيجب أن يكون حالاً حينئذ .

وأمّا السماع فممّا حكى سيبويه .

وأمّا قطع هذا على الخبر في قولك : هذا رجلٌ قائمٌ ، ففيه ما في الحال ، والأحسن التبع إلا أن يكون متناقض المعنى ، نحو : هذا حلوٌ حامضٌ .

وأمّا قطع النكرة على تقدير فعلٍ كـ(أخصُّ ، وأعني) ، أو على الابتداء ، فإنّه يجوز في النكرة على الظاهر من كلام سيبويه[٢] ، سواء تكرّرت أو لم تتكرّر على ما ذكرناه[٣] ، إلا إذا كان الأوّل فيه ما يقبل التبعيض ، نحو : مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ ، فيكون القطع على معنى أحدهما بغير

---

(١) من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : (صلّى رسول الله ﷺ في بيته ، وهو شاكٍ ، فصلّى قائماً ، وصلّى وراءه قومٌ قياماً) .

انظر : صحيح البخاريّ ، كتاب الأذان (باب : ٥١) : ١/ ١٦٩ ، وكتاب تقصير الصلاة منه (باب : ١٧) : ٢ / ٤٠ ، وكتاب السهو منه (باب : ٩) : ٢ / ٦٩ ، وكتاب موطأ الإمام مالك : ١ / ١٣٥ ، ومسند الإمام أحمد : ٦ / ١٤٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٥٠ ، وقد مرّ كلامه في (ص : ٥٤) .

(٣) ص : ٥٥ .

خلاف .

وقال بعض النحويّين[١] : إنّما يكون القطع في المعارف ، تكرّرت ، أو لا ، إذا حصل الأوّل معروفاً ؛ لأنّ القطع تنبيهٌ على معنًى من مدحٍ أو نحوه ، ولا يكون ذلك إلا بعد المعرفة بالممدوح ، فلا يكون في النكرة .

وبعض النحويّين[٢] أطلق القول بالقطع ، وبعضهم شرط التكرار كأبي القاسم[٣] ، وبعضهم قال : الأحسن الإتباع ، وكلّ ذلك عدم تحقيق ، وقد ذكرنا فيه جملة ، وسنذكره[٤] .

وممّا يجري مجرى (مثلك) في احتمال الأمرين ، وليس مضافاً (مَنْ ، وما) من المبهمات ، فإنّهما نكرتان موصولتان[٥] ، فتنتصب النكرة على الحال بعدهما ، ولا تتبع فيه النكرة ؛ لأنّهما معرفتان[٦] ، نحو : مررتُ بمن في الدار قائماً ، وقد تكونان موصوفتين ، فتكون النكرة بعدهما تابعةً ،

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ١١٦ ، نتائج الفكر : ٢٣٧ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٨ ، شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور : ١/ ٣١٥ .

(٣) الزجّاجيّ في كتابه (الجمل في النحو : ١٥) .

(٤) انظر ما سبق في (ص : ٥٤ـ ٥٥) ، وما سيأتي في (ص : ٩٤ , ٥٤٩) .

(٥) في نسخة التحقيق : (موصولتين) .

(٦) في نسخة التحقيق : (معرفتين) .

فتقول : مررت بمن في الدار صالحٌ ؛ لأنّهما حينئذ نكرتان [١] .

وقد أنكر بعض النحويّين أن تكونا موصوفتين ، واستدلّ بأنّهما لا تستقلان بأنفسهما ، وما هو كذلك فلا يكون اسماً تامّاً .

وهذا مردود ؛ فإنّ من الصفات ما يلزم الموصوف ، نحو : الجمّاء الغفير ، ويا أيّها الرجل [٢] ، و(مَنْ ، وما) من هذا القبيل ، وإنّما كان ذلك لأنّها [٣] مبهمةٌ ، فأشبهت الحرف ، ولأنّها في الأصل موصولة ، فجُعلتِ الصفة بدلاً من صلتها ، فلزمت .

وأيضاً قد تكون غير موصرفة في قليلٍ ، قالوا : غسلته غسلاً نعمّا ، أي : نعم غسلاً ، وقولهم : **(لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أنْفَهُ)** [٤] ، وإن كانت محتملة للزيادة .

والدليل على كونها موصوفة على ما ذهب إليه سيبويه والخليل [٥] قول

---

(١) في نسخة التحقيق : (نكرتين) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، المسائل المشكلة (البغداديّات) : ٢٦٢ .

(٣) في المخطوطة : (لأنهما) .

(٤) مثلٌ قاله قصير بن سعد اللخميّ .

انظر : الأمثال للضبّيّ : ١٤٦ ، الدرّة الفاخرة : ١/ ١٠٦ ، الوسيط في الأمثال : ٢٠٣ ، مجمع الأمثال : ٢/ ١٩٦ ، المستقصى في الأمثال : ٢/ ٢٤٠ ، كتاب الأمثال لمجهول : ٩٧ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٦٩ .

الشاعر :

فكفى[(١)] بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا حبُّ النبيّ محمّدٍ إيّانا[(٢)]

وغير ذلك من الشواهد[(٣)] ، لكنّ وصلها أحسن من وصفها .

وهل وصلها بالمفرد أحسن من وصفها به ؟ فيه نظرٌ .

وهذه المبهمات إذا كانت موصوفة إنّما تستقلّ بوصفها إذا كانت مفعولة ، نحو : مررت بمن صالحٍ ، فأمّا إن كانت في موضع خبر عن مبهم، نحو : هذا من أعرفُ ، فلا تكتفي بكونها مع وصفها خبراً ، بل تأتي بشيء آخر يكون حالاً أو خبراً ، فتقول : هذا من أعرف منطلقٌ أو منطلقاً .

وإنّما كان كذلك لأنّ الإخبار بالنكرات لا يفيد حتّى يعتمد [١٢أ] على معرفة، بخلاف الفعل ؛ لأنّ فيه تخصيصاً بسبب الزمان ، فكما اشترط

---

(١) في المخطوطة : (كفى) .

(٢) بيت من البحر الكامل لكعب بن مالك الأنصاريّ رضي الله عنه في (ديوانه : ٢٨٩) ، ونسب إلى حسّان بن ثابت الأنصاريّ - رضي الله عنه - في (معاني القرآن للفراء : ١/ ٢١) ، ولبشر بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك الأنصاريّ في (اللسان : ١٣/ ٤١٩) ، ولغيرهم في (خزانة الأدب : ٦ / ١٢٢)

(٣) كقول الفرزدق :

إنّي وإيّاك ان بلّغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطورِ

انظر : ديوانه : ١٩٠ .

في المبتدأ أن يكون كذلك ليقع التخصيص ، كذلك يشترط في الخبر أن يكون فيه إيضاحٌ وبيانٌ لتحصل الفائدة ، وأنت إذا اعتمدت على مبهم ، ثمّ أخبرت عنه بمبهم ، فلم تحافظ على الفائدة ، فصار بمنزلة : (رجل قائم) فلذلك احتجت إلى تخصيص إمّا بحال أو خبر ، قال تعالى : ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [ق : ٢٣] ، وتحتمل أن تكون موصولة ، فتكون كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ (١) [هود : ٧٢] .

وأمّا ما يكون في حكم المفرد فهو ما ربط فيه بين أمرين فزائداً بحروف العطف ، وهي إمّا بحروف مشرّكة ، كالواو ، والفاء ، وثمّ ، أو غير مشرّكة ، وهي الباقية .

فأمّا الأوّل فإمّا أن يكون المنعوت واحداً ، أو غير واحد ، فإن كان واحداً كانت مشرّكة في النعوت . نحو : مررت برجلٍ عاقلٍ وكاتبٍ ، وهو على خلاف الأصل ؛ لأنّه يلزم منه إمّا الالتباس أو عطف الشيء على نفسه ؛ لأنّه إمّا أن يكون الثاني معطوفاً على الأوّل فيلبس أنّه مرَّ بشخصين ، وإن كان على الثاني فقد عطف الشيء على نفسه ؛ لأنّ الأوّل من النعوت هو

---

(١) بالرفع ، قراءة أبيّ وابن مسعود والأعمش .

انظر : معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٣٥٦ ، وللفراء : ٢/ ٢٣ ، المحتسب : ١ / ٣٢٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٠٢ ، الكشاف : ٢ / ٢٨١ ، البحر المحيط : ٦ / ١٨٤ .

الثاني ، ولذلك كان الأصل الإتباع بغير الحرف ؛ لاتحادهما في الموصوف ، لكنّه لما جاز العطف لاختلاف اللفظ كالنأي والبعد جاز هذا ، ويحسن في ما يكون ظاهر النعوت تناقضاً ، كقوله تعالىٰ : ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد : ٣] .

فأمّا الواو فقال بعضهم [١] : إذا كانت بين الصفات فإنّما تكون بمعنىٰ الجمع خاصة ، وعزاه إلىٰ سيبويه [٢] ، قال : ولأجل ذلك لم يجز عنده : مررت برجلٍ عاقلٍ فصاحبٍ ، ومررت بزيد أخيك فصاحبك ، ولا قولهم : (ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ) [٣] ، علىٰ الصفة .

والصحيح أنّها تدخل بمعنىٰ الجمع وبمعنىٰ التشريك ، فإذا دخلت بمعنىٰ الجمع وقُصِدَ لم يصحّ دخول الفاء و(ثمّ) ، وإذا دخلت لا لمعنىٰ الجمع صحّ دخولها ، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الجمع ينافي الترتيب ، والجمع قد يكون مقصوداً ، وقد يكون بحسب المعنىٰ ، فأمّا ما يكون بحسب المعنىٰ فأن تكون الصفات لا يصحّ الترتيب فيها ، كقولك : اللّه العالم فالأحد ؛

---

(١) هو ابن خروف . كما في (الهمع : ٢/ ١١٩ ـ ١٢٠) .

(٢) ما في (الكتاب : ١/ ٢١٣) يخالفه .

(٣) الكتاب : ١/ ١٩٩ .

إذ [١] لا ترتيب في صفاتها ، ويكون الثاني إذا خالفتَ ، الأولَ ، أو لازماً له ، نحو : مررت بإنسان فناطق ، وسألت اللّه الرحمن فالرحيم ؛ لأنّ الأوّل يدخل فيه الثاني .

أمّا ما هو مقصود مثل أن تقول : مررت برجلٍ عاقلٍ وعالمٍ ، فيحتمل أن تريد الجمع ، ويحتمل أن تريد الترتيب ، وقد يكون الترتيب بالفاء في مواضع إمّا الأحسنَ أو اللازمَ ، كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ فراكبٍ غداً ، ومررت برجلٍ قائمٍ فقاعدٍ غداً ، وما ذكروه من امتناع المثلين ، أمّا الأولى فلأنّ المفهومَ الجمعُ ، وأمّا الثانية فلما نذكره .

ويجوز القطع في الثاني في هذا النحو ؛ لأنّ فيه تبعيضاً في المعنى ، فإن كان مثنّى فيجب أن يكون النعت مثنّى ، نحو : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ويجوز القطع في [١٢ب] الأوّل إمّا لفظاً أو معنًى على البدل ، كأنّه قيل على طلب البيان : بمن مررت ؟

ولا تكون الفاء وأختها ؛ لأنّ الأوّل لا يكون مستقلاً بالنعتيّة ؛ إذ لا يكون المثنّى منعوتاً بالواحد ؛ إذ النعت إنّما هو المجموع ، فتكون الواو جامعةً .

---

(١) في المخطوطة : (بالأنداد) ، والصواب ما أثبتّه ، واللّه أعلم .

فإن كان المنعوت مجموعاً فالنعت إمّا أن يكون المعطوفان فيه مجموعين ، أو مفردين ، أو أحدهما مجموع أو مثنىً ، والآخر مفرد ، أو أحدهما مجموع ، والآخر مثنىً أو جمع معطوف بعضه على بعض .

فإن كان الأوّل نحو : مررت برجال صالحين وطالحين ، كان الإتباع والقطع في الأوّل ، والفاءُ إن لم ترد الجمع .

وأمّا الثاني فنحو : مررت برجالٍ صريعٌ[1] وجريحٌ ، لا يجوز الإجراء[2] ؛ لأنّ الجميع ليس وصفاً مستقلاً ، ولذلك امتنع : **(ادخلوا الأوّل فالأوّل)** على الصفة .

وأمّا الثالث نحو : مررت برجالٍ مسلمين وكافرٍ ، و برجال كافرٍ ومسلمين ، فالأولى كالأولى ، والثانية يجوز الإتباع والقطع ، ولا تكون الفاء .

وأمّا الرابع فكالثالث .

وأمّا الخامس نحو : مررت برجال مسلمٍ وكافرٍ وصالحٍ ، فبمنزلة ما يكون المنعوت مثنىً .

وأمّا الحروف غير المشرِّكة فما كان منها ليس إضراباً في المعنى ، نحو : (إمّا) ، و(أو) ، و(لا) ، فإنّ ما بعدها في حكم وصف واحد ، فإذا

---

(١) في المخطوطة : (صريح) . والتصويب من (الكتاب : ١ / ٢١٦) .

(٢) أي : الإتباع .

قلت : مررت برجل إمّا قائم وإمّا قاعد ، أو قاعد ، فقد قلت : مررت برجلٍ موصوفٍ بأحد الوصفين ، إلا أنّ الفرق بين (إمّا) و(أو) أنّ (إمّا) بنيت الكلام على الشكّ ، وليس ذلك في (أو) .

وأمّا (لا) إذا قلت : مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، فكأنّك قلت : مضطجعٍ أو راكعٍ ، ونحوه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ ﴾ [البقرة: ٦٨] على قول الأخفش [١] ، وقال الزجّاج : « على تقدير : ولا هي فارض » [٢] .

وقيل [٣] : لا يلزم تكرارها في الوصف ؛ لأنّها ليست في جواب .

وقد يكون النفي للصفة الأولى ، وتبقى النافية للتبع ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ [البقرة: ٧١] ، يريد أنّها ليست تدور ، فيكون منها هذا .

---

(١) قال في (معاني القرآن ١/ ١١٠ـ١١١) :

« فارتفع ، ولم يصر نصباً كما ينتصب النفي ؛ لأنّ هذه صفةٌ في المعنى للبقرة ، والنفي المنصوب لا يكون صفةً من صفتها ، إنّما هو اسمٌ مبتدأ ، وخبره مضمرٌ ، وهذا مثل قولك : عبدالله لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، أدخلت(لا) للمعنى ، وتركت الإعراب على حاله لو لم يكن فيه (لا) » .

(٢) قال في (معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٥٠) : « ارتفع (فارض) بإضمار (هي) » .

(٣) الارتشاف : ٢/ ٥٩٤ ، الهمع : ٢/ ١٣٠ .

غير أنّ (لا) هنا قيل [١]: ليست العاطفة ، ولذلك دخلت في الأوّل ، وإنّما هي بمعنىٰ (غير) ، وقد تقدّم ، أو بمعنىٰ (ما) ، كما أنّها كذلك في باب (لا) ، ومن شرطها التكرار [٢] ، فما كان غير مكرّر فهي بمعنىٰ (غير) . وسيبويه أتىٰ بها في حروف العطف [٣] ؛ لأنّها هي في الصورة ، أو متجوّزٌ بها عن العطف ، وحكمها حكم الواو في أقسام المنعوت ، لكن تكون في التبعيّة بمنزلة النعت بغير الواو ؛ لأنّه قد تقدّم أنّه يعطى معنًىٰ واحداً مفرداً ، فيجب أن يكون تابعاً له علىٰ نحوه .

وأمّا ما فيها معنىٰ الإضراب كـ(بل ، ولكن) فيجوز الإجراء ، ويجوز القطع ، وهو فيها قويّ ؛ لأنّها كأنّها في حروف الابتداء بمنزلة (كيف) إذا قلت : مررتُ برجلٍ عاقلٍ فكيف صالحٌ ، إلا أنّ (كيف) لا يُجرىٰ ما بعدها علىٰ ما نذكره في العطف ، وحكم ما بعدها حكم المفرد ، إلا أن تعطف شيئاً آخر تالياً .

وأمّا الصفة التي ليست للأوّل [١٣أ] فإمّا أن تكون من باب صفة السبب ، أو من باب صفة الأوّل للجوار .

---

(١) الكشاف : ١ / ٢٨٨ ، البحر المحيط : ١ / ٤١٢ .

(٢) البحر المحيط : ١ / ٤٠٦

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، ٢١٦ .

فأمّا الأوّل فما يكون صفة لما يعود عليه بسببه وصفٌ ما يقصد به تخصيصه .

وهو إمّا اسم فاعلٍ ونحوه كاسم المفعول ، أو صفة .

أمّا اسم الفاعل فيكون باعتبار السبب على ثلاثة أوجه :

إمّا أن يكون المرفوع به هو بسبب الأوّل ، أو غيره .

فإن كان غيره فإمّا أن يكون الفعل واقعاً على الأوّل ، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربِهِ رجلٌ ، أو على سببه .

وقد تقدّم لنا أنّ الوصف به إنّما هو على تقدير التعدّي للأوّل كالسرب والسبب ، أو على تقدير الملابسة ؛ فإنّ من لابسَ أبوه شيئاً فقد لابسه الابنُ .

واستدلّ سيبويه (١) على تنزّله منزلة ما هو للأوّل بأنّك توقع الفعل عليه دون الموصوف ، فكما تقول : رأيتُ ضارباً ، فكذلك تقول : رأيتُ ضارباً أبوه ، ومررتُ بكريمٍ جدّه .

ولا يقال : الأصل القطع ؛ لأنّه ليس صفةً في الحقيقة ؛ لأنّا نقول : إذا قطعتَ كانت الجملة في موضع الصفة ، فترجع إلى ما فررتَ منه ، إلا أن يقال : هو على استئنافٍ لا مدخل له في الأوّل ؛ لأنّا نقول : فيجب أن لا

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٨ .

يكون فيه ضمير ، وإن كان فيعود على غير مذكور ؛ لأنّه في حكم المتروك ، وفيه نظرٌ ، فالأحسن الإجراء ؛ لأنّه أنصّ على المقصود من الملابسة .

وفي هذا الصنف مواضع اختلف فيها الأئمّة الثلاثة : سيبويه ويونس وعيسى بن عمر ، ولا يتبيّن موضع الخلاف على الكمال حتّى يتبيّن موضع الوفاق ، فنقول : اسم الفاعل مطلقاً إمّا مضافٌ أو غير مضافٍ ، فغير المضاف سواء كان للأوّل ، أو لا ، يُجرى على الأوّل بلا خلاف ، ولا يكون القطع على الحال إلا على ضعفٍ كما تقدّم[1] ، ولا يكون على الخبر إلا ضعيفاً في السبب خاصّة ، وإذا قُطعَ عن لزوم الإفراد كما تقدّم أيضاً .

والمضاف إن كان للأوّل ، وكان ماضياً ، فلا يصحّ جريانه عليه بإجماعٍ من هؤلاء ؛ لأنّه معرفةٌ ، ويقطع على البدل ، وإن كان بغير الماضي فيُجرى ؛ لأنّ إضافته ليست محضة ، ويضعف القطع إلا أن ينوى التعريف كما تقدّم ، فيكون حكمه حكم الماضي .

وإن كان لغير الأوّل فإن كان ماضياً فحكمه بإجماع حكم الماضي الذي للأوّل إلا أنّ القطع هنا يجوز على الابتداء وعلى الخبر إن كان المرفوع ممّا يصحّ أن يكون مبتدأ ، ويلزمه عدم الإفراد ؛ لأنّه اسم ، فتقول : مررتُ

---

(١) ص : ٥٤ .

برجلٍ ضاربه أبوه أمس ، ورجلٍ ضاربوه غلمانه أمس ، ولا يكون الحال ؛ لأنّ الحال لا يكون معرفة ومن نكرة .

وإن كان لغير الماضي ، وقدّرتَ التعريف ، كان حكمه حكم الماضي ، وإن لم يُقدَّر التعريف فسيبويه[١] يجريه على حكم المنوّن الذي ليس للأوّل ؛ لأنّه بمعناه كيف كان ، ولا تعتبر الإضافة ، ولا كونه علاجاً أو [١٣ب] غير علاج .

وأمّا يونس وعيسى[٢] فقالوا : إنّ هذا القسم لا يخلو أن يكون علاجاً أو غير علاج ، فالأوّل يُقطع عن الأوّل على الخبر ، فتقول : مررتُ برجلٍ ضاربُهُ زيدٌ غداً ، والحال ضعيفٌ عندهم ، واستدلّوا على ذلك بأنّ هذه الصفات بَعُدَتْ عن الأوّل حتّى صارت كالأجنبيّ ، وما هو كذلك فوجهه القطع ، وإنّما بعدت لوجهين : اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فبالإضافة ، فخالف الأوّل ، وأمّا المعنى فلأنّه مع كونه لغيره كان لكونه علاجاً محسوساً أنّه لغيره ، وما هو للغير ظاهراً لا يجرى عليه وما جوزاه أوّلاً ، فلم يجتمع فيه البعدان .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٢٨ .

وأمّا سيبويه [١] فاحتجّ عليهما بأنّه لم يُراعىٰ تأثيرُ كلّ واحدٍ من البعدين علىٰ انفراده ، ولا يُراعىٰ المجموع ؟ . وفيه نظرٌ .

وبالقياس المتقدّم ، وهو أقوىٰ ، لكنّهم يفرقون بما ذكروا .

وإنْ كان غيرَ علاجٍ كالمخالطة والملازمة فإنْ كان حالاً فاتّفقا علىٰ قطعه علىٰ الحال ، تقول : مررتُ برجلٍ ملازمه الآن أباه ؛ لأنّه لم يخالف الأوّل في المعنىٰ الظاهر ، فانحطّ عن تلك المخالفة ، ولم يخرج عنها ، فأشبهتْ مخالفته مخالفة الحال ، وهو حال ، فانتصب عليها .

وإن كان مستقبلاً فيونس [٢] يقطعه بالخبر ؛ لأنّه ليس بحالٍ ، وإنّما انتصب الأوّل لأنّه حالٌ في المعنىٰ ، ولم يخرج عن المخالفة ، فيُجرىٰ ، فصار كالعلاج ، وعيسىٰ [٣] يجريه عملاً بما ذكرنا ، فكأنّه لم يبق إلا مخالفة اللفظ .

واستدلّ سيبويه [٤] علىٰ أنّه لا يكون القطع علىٰ الحال في ما ذكروه إلا ضعيفاً ؛ لأنّ الإضافة إن لم تكن حقيقيّة فيجوز تعريفه ، ويجري حالاً

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٨ ، شرح السيرافيّ ٢/ ١٦٢ أ .

(٣) شرح السيرافيّ : ٢ / ١٦١ ب .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٢٧ .

نكرة جرى على معرفة حالا

على المعرفة كذلك ، فتقول : مررتُ بعبدالله الملازمه أخوه ، ولا تكون ، فلا يكون .

وإنّما لزم جريانه حالاً على المعرفة لأنّ المانع من جريانه على النكرة وجود المخالفة المذكورة ، وهي في المعرفة باقيةٌ ، فلا تجري على المعرفة إلا حالاً ، ولا يقال : إنّ الألف واللام ناسبت التعريف ، فلا خلاف في اللفظ ؛ لأنّا نقول : الألف واللام في إعطاء التعريف بمنزلة صيغة التنكير في إعطاء التنكير ، ولِمَ يُراعى هذا ، ولا يُراعى هذا ؟

واستدلّ بالسماع ، وهو قوله :

بأعينٍ مرضى مُخالِطِها السِّقامُ صِحاحِ[1]

وإنّما جاز على الضعف لأنّه نكرة ، والحال من النكرة جائزٌ على الضعف ، وقالوا : **(به داءٌ مخالطَهُ)**[2] .

قلت : وعلى هذا لا يقال : فيجوز على الضعف أيضاً : به الداءُ المخالطه ، على ما لزمهم ، وقد حكى

---

(١) بيت من البحر الكامل لابن ميّادة ، وأوّله :

ونظرنَ من خَلَلِ الستورِ . . . .

انظر : ديوانه ١٠٠ ، الكتاب ٢/ ٢٠ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥٠ ، الخزانة ٥/ ٢٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٢٨ .

السيرافيّ (١) أنّه لا خلاف في أنّ الحال لا تكون معرفةً ؛ لأنّا نقول : إنّما لزمهم ذلك على مقتضى تعليلهم ، ولا يقول به سيبويه .

وأمّا اسم المفعول فحكمه حكم اسم الفاعل ؛ إذ لا يخلو المرفوع به إمّا أن يكون من سبب الأوّل أو أجنبيّ ، فالسبب : مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوه ، والأجنبيّ إمّا أن يقع على الأوّل ، نحو : مررت برجلٍ معطًى ثوبٌ إيّاه ، أو سببه كمعطًى ثوبٌ أباه .

والخلاف فيه كما في اسم الفاعل ، وذلك فيما كان منه متعدياً إلى اثنين بحيث يضاف ، نحو : مررتُ برجلٍ معطًى [١٤أ] الدرهمِ أبوه .

وأمّا الصفة فما يدلّ على معنًى ثابتٍ للموصوف لا على جهة أنّه فعلٌ على ما ذُكِرَ في موضعه ، وهي لا بدّ وأن (٢) يكون هنا مرفوعها إمّا سبب الأوّل أو أجنبيّ عنه ، والسبب قولك : مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ، والأجنبيّ إمّا أن يكون وصفه له نسبه إلى الأوّل ، نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ عنده زيدٌ ، أو لسببه نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ عند أبيه زيدٌ ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ عنده أبوك ؛ إذ لا يمتنع في الصفة أن ترفع الأجنبيّ ، وإنّما يمتنع فيها نصبه .

---

(١) شرح الكتاب : ١/ ١٥١ أ .

(٢) سبق التنبيه على هذا الخطأ اللغويّ من المؤلّف ، والصواب : (لا بدّ أن) .

والصفة على ضربين :

ضرب أشبه اسم الفاعل في تثنيته [١] وجمعه ، فعمل عمله في السبب كـ(حسن وكريم) ، فهذا يُجرىٰ علىٰ الأوّل سواء رفع سبباً أو أجنبيّاً ، ولا يقطع علىٰ الخبر ، ولا علىٰ الحال إلا علىٰ ضعفٍ .

أمّا الحال فلأنّه من نكرة ، وأمّا الخبر فلاحتياج الأوّل إلىٰ الوصف ، ولتقريب الصفة من الجامد ؛ لأنّ الصفة ليس أصلها إلا التمام ، بخلاف الخبر ، ولأنّه صفة ، فأشبه الصفة المفردة ، وهي لا تقطع ، ولا يتأتّىٰ هنا خلاف يونس وعيسىٰ ؛ لأنّها [٢] إن أضيفت سقط شرطٌ ، وهو أنّه ليس لغير الأوّل ؛ إذ إضافة الصفة تقتضي أن يكون للأوّل بالتجوّز ، وإن لم تضف كانت منوّنةً ، فسقط شرط المخالفة للأوّل ، وهو الإضافة ، وأيضاً فإنّها غير علاجٍ في نفسها .

والضرب الثاني : ما لم يشبه اسم الفاعل في ما أشبهته الصفة من التثنية والجمع وصلاحيّة وقوع الفعل موضعها .

وإن كان صفةً مشتقّاً فشأن هذا أن لا يعمل في الظاهر كيف كان ، إلا أن

---

(١) في نسخة التحقيق : (تأنيثه) ، ولعلّ الصواب ما أثبتّه ؛ إذ يؤيّده ما سيرد في الضرب الثاني .

(٢) في المخطوطة : (لأنّهما) .

يكون ضمير الأوّل لزم ظهوره للعطف عليه ، نحو : مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدم ؛ وذلك لضعفه ، فلذلك يجب في السبب القطع على الابتداء والخبر .

وقد ذكر سيبويه [١] جواز الإتباع على ضعف ، فترفع السبب تشبيهاً له بالصفة ، وذلك : أفعل منك ، وخير من كذا ، ومثلك ، ونحوه ، فتقول : مررتُ برجلٍ مثلك أبوه .

وقد ذكرنا حكم أفعل في أبواب الصفة [٢] .

ولا يكون الإتباع إلا على الضعف ، إلا أن يمتنع القطع ، فيصار إلى الإتباع للضرورة ، كما في حال النكرة المتقدّم والإنشاء البدليّ ، وذلك يتّفق في (أفعل) في المثال المشهور ، وهو : **(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)** [٣] .

واضطرب في هذه المسألة : هل هي من باب السبب ؟ أو من الأوّل ؟ وبيانها محرّراً :

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٢) في القسم المفقود من الكتاب .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، المقتضب : ٣ / ٢٤٨ ، الأصول في النحو : ١ / ١٣١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٨/ ١٤٤ .

أنّ الأصل في باب الصفة إذا قدّمتَ مرفوعها أن يكون على الابتداء ؛ لأجل الفصل ، فتقول : مررت برجلٍ أبوه حسنٌ .

فإن أخرّت المرفوع فالإجراء ، ويضعف القطع .

و (أفعل من) التفضيل على وجهين : إمّا تفضيل الشيء على غيره ، أو تفضيل سببه . وإمّا تفضيل الشيء على نفسه باختلاف أحواله .

أمّا الأوّل فلا يدخل في باب السبب ما تقدّم فيه الفاضل ؛ لأنّه حينئذٍ يستتر في (أفعل) ضميرُ الأوّل ، فلا يكون من الباب ، فيدخل فيه ما قدّم فيه الفاضل سببه ، نحو : مررت برجلٍ أفضلَ من عمرو أبوه ، أو ما كان مفضولاً ، نحو : مررت برجلٍ أفضلَ منه عمرٌو أو أبوه ، أو ما كان مفضول [١٤ب] السبب ، نحو : مررت برجلٍ أفضلَ من أبيه عمرو .

فهذه الثلاثة إن تقدّم المرفوع فالابتداء ، وإن تأخّر فالأحسن الابتداء .

وأمّا تفضيل الشيء على نفسه فلا بدّ أن يكون فيه شيءٌ فاضلاً ، وشيءٌ مفضولاً ، وذلك اختلاف فيه بحسب أحواله ، فتقول : الكحل في عين زيدٍ أحسن منه في عين عمرو ، فإن جعلت (أفعل) جاريةً قلت : عجبتُ من كحلٍ في عين زيدٍ أحسنَ منه في عين عمرو ، وهذا يكون للأوّل ، ولا يكون للسبب إلا إذا قدّمت الفاضل سببه ، أو المفضول هو ، أو مستكنّاً

في الأوّل .

فالفاضل سببه : عجبتُ من كحلٍ في عين زيدٍ أحسنَ منه أقدمه في عين عمرو .

ومثال الثاني : عجبتُ من كحلٍ في عين زيدٍ أحسنَ منه الكحل في عين عمرو .

ومثال الثالث : أحسنَ منه أسوده في عين عمرو .

وحال هذه في ضعف الإجراء كما تقدّم .

فإن جعلت جملة فيها تفضيل شيء على شيء صفة لشيء فإن كانت ممّا يفضل فيه الشيء على غيره ، وكانت لغير الأوّل ، مثل : مررتُ برجلٍ أبوه أفضلُ منه عمرو ، فلا يكون إلا بالابتداء ، ولا يلي الموصوف (أفعلُ) لا على الخبر ؛ لأنّ الضمير في (منه) يعود على غير مذكور ، وفيه نظرٌ ، أو يلزم الفصل بين (أفعل) وصلته ، ولا على جهة الوصف ؛ لأنّه لا يرتفع به فاعلان .

وإن كان للأوّل نحو : مررت برجلٍ أبوه أفضلُ من عمرو ، جاز التأخير على القطع والإجراء ، فإن كانت الجملة ممّا يفضل فيه الشيء على نفسه ، وكان لغير الأوّل ، نحو : مررت برجلٍ الكحلُ في عينه أحسنُ منه أسودُهُ

في عين عمرو ، كان كالأوّل في عدم جواز الولاية ، فإن كان للأوّل نحو : مررت برجلٍ الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عين زيدٍ ، فالابتداء أحسن مع عدم الولاية .

وأمّا الولاية فإن كان على الخبر ، وأحدث المبتدأ ، لزم عود الضمير على غير مذكور ، وفيه نظرٌ ، أو الفصل ، وإن جعلته صفةً فلا يكون هنا رفع فاعلين ، ولا فصل ؛ لأنّه بالفاعل ، وهو كالجزء ، فتقول : مررت برجلٍ أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فصار بمنزلة : مررت برجلٍ أفضلَ أبوه من عمرو ، فلهذا لزم هنا الإجراء على زعمهم ؛ لفساد القطع ، ولكونه بمنزلة هذا المثال جعله قومٌ ممّا هو للأوّل .

ولما رفع غير الأوّل جعله آخرون من باب السبب ، إلا أنّ ما ذكره سيبويه[1] إنّما هو في النفي العام ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فإمّا أن يكون سماعاً ، أو لأحد الأمثلة[2] ، وهو الأظهر ، والله أعلم ، وقد ذكرنا هذا بأوسع منه في باب أفعل[3] .

وأمّا ما يكون غير صفة للأوّل ، وهو جارٍ عليه في حكم ما هو للأوّل

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٣٢ .

(٢) رسمت في المخطوطة هكذا : (اوالاحدالامثله) .

(٣) في القسم المفقود من الكتاب .

بالمجاز ، فهو ما يعرفه النحويّون بالمخفوض على الجوار ، وهو : **(كلّ اسم نُعِتَ به ما قبله ، وليس نعتاً له في الحقيقة ، وإنّما هو من صفة ما يتمّ به الأوّل)** .

وإنّما قلنا : **(من صفة ما يتمّ به الأوّل)** ليجمع المضاف [١٥أ] نحو : جُحْرُ ضبٍّ خربٍ ، وكقوله :

فدافعتُ عنه الخيلَ حتّى تبدّدتْ

وحتّى علاني حالكُ اللونِ أسودِ (١)

وقال الحطيئة :

---

(١) بيتٌ من البحر الطويل لدريد بن الصمّة في أخيه عبدالله ، ورواية (ديوان : ٦٤) : (فطاعنتُ عنه . . . حالكُ اللونِ أسودُ) بالرفع ، وفيه إقواءٌ ، وقد وردت رواية الرفع أيضاً في : الأصمعيّات : ١٠٩ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢ / ٦٠١ ، وكتاب الاختيارين : ٤١١ .

ورواية الجرّ : (حالك اللون أسودِ) في : الإفصاح للفارقيّ : ١٦٩ ، والخزانة : ٥ / ٩١ ، والضرائر للألوسيّ : ٢٥٥ .

ورواه أبو تمّام في (الحماسة : ١ / ٣٩٧) : (أسوديّ) ، ورواه اليزيديّ في (أماليه : ٣٦) : (حالكٌ غيرُ أسودِ) .

فإيّاكم وحيّةَ بطنِ وادٍ   هموزِ النابِ ليس لكم بِسَيِّ [1]

وقال :

تُريكَ سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ   ملساءَ ليس لها خالٌ ولا نَدَبُ [2]

وقال :

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعينِها   قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ [3]

والموصوف نحو :

---

(١) بيت من البحر الوافر للحطيئة ، ورواية (ديوانه : ١٧٩) : (حديد الناب) ، ورواية المؤلّف في (الخصائص ٣/ ٢٢٠) .

والبيت في : معاني القرآن للفراء : ٢/ ٧٤ ، المنصف : ٢ / ٢ ، الصاحبيّ في فقه اللغة : ١٩٢ ، ٢٣١ ، شرح شواهد الإيضاح : ٤٣٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٢/ ٨٥ ، خزانة الأدب ٥ / ٨٦ ، شرح أبيات المغني : ٨/ ٧٤ .

(٢) بيتٌ من البحر البسيط لذي الرمّة .

انظر : ديوانه : ١/ ٢٩ ، معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧٤ ، شرح أبيات المغني : ٨/ ٧٤ .

(٣) بيت من البحر البسيط لذي الرمّة ، ورواية (ديوانه : ٢/ ٩٩٥) :

(عِهناً بمستحصد . . .) .

والبيت في :

معاني القرآن للفراء : ٢/ ٧٤ . أسرار العربيّة : ٣٣٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٠٥ ، تذكرة النحاة : ٦١٠ ، الخزانة : ٥/ ٩١ ، شرح أبيات المغني : ٨ / ٧٤ .

كبيرُ إناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ [(١)]

و نحوه .

واتفق أكثر النحويّين [(٢)] على أنّه من باب صفة الأوّل، وأنّه على غير قياس ، وأنّه شاذٌّ ، وليس لغة أكثر العرب ، وسمّاه سيبويه غلطاً [(٣)] ، وبهذا يظهر أنّه لا يكون في الكتاب العزيز ، وقال أبو عبيدة [(٤)] : هو كثيرٌ في شعر العرب ، وذهب ابن جنّي [(٥)] إلى أنّه من باب صفة السبب ، وأنّ أصل الكلام : هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحرُهُ ، وأنّه سائغٌ وقياسٌ ، وهو في

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لامرئ القيس من معلّقته ، وصدره :

كأنّ أباناً في أفانين وَدْقِهِ

ويروى صدره : كأنّ ثَبيراً في عرانينِ وَبْلِهِ

والبيت في : ديوانه : ٢٥ ، الخصائص : ١ / ١٩٢ ، المحتسب : ٢ / ١٣٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ١٣٤ ، تذكرة النحاة : ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، مغني اللبيب : ٦٦٩ ، شرح أبياته : ٧ / ١١١ ، خزانة الأدب : ٥/ ٩٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢١٧ ، شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٩ ب ـ ١٥٠ أ ، تذكرة النحاة : ٣٤٦ ، مغني اللبيب : ٨٩٤ ـ ٨٩٧ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٧ .

(٤) لم أجد قوله في كتابه : (مجاز القرآن) .

(٥) الخصائص : ١/ ١٩١ ـ ١٩٢ .

القرآن في مواضع كثيرةٍ ، يريد في مثل قوله تعالىٰ : ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ [البلد : ٢٠] ، يريد : مؤصدٌ بابها ، ثمّ حذف ، وجعل الفعل للنار ، وقوله تعالىٰ : ﴿ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾ ﴾ [الفيل : ٥] ، يريد : مأكولٍ حبّه ؛ لأنّ العصف تبنُ الزرع علىٰ قولٍ[1] ، أو : قشرُ الحبّ وعلاقه علىٰ قولٍ ، وقيل : العصف بقل الزرع[2] ، ومأكول من صفته ، أي أنّ الدوابّ أكلته ، ثمّ راثته .

ووجهه عنده أنّه بمنزلة : حسن وجهه ، ثمّ نُقِلَ الضميرُ إلىٰ الخبر ، فصار : خرب الجحرِ ، كـ(حسن الوجه) ، ثمّ حُذِفَ الثاني اختصاراً ؛ وذلك لأمرين :

أحدهما : تَقَدُّمُ ذكرِهِ ، ولولاه لما جاز ، كما لم يجز : مررتُ برجلٍ أسيلٍ ، تريد : وجهه ؛ لعدم تقدّم ذكره ، ولو جاز لجاز : مررتُ بفرسٍ قازيّ ، تريد : راكبه .

والثاني : كونه لا يكون للأوّل لو قلتَ : مررتُ برجلٍ حسنٍ ، تريد : وجهه ، لم يجز ؛ للّبس ، قال سيبويه : ولذلك أشار إليه من كونه في

---

(١) هذا قول ابن عبّاس قتادة والضحّاك . انظر : تفسير الطبريّ : ١/ ٥٧٩ ، ١٢/ ٦٩٨ .

(٢) هذا قول سعيد والفرّاء انظر : تفسير الطبريّ : ١١/ ٥٧٩ ، معاني القرآن : ٣/ ١١٣ .

القرآن ، وجعله سيبويه والخليل من الأوّل ، ووجّهه الخليل بوجهين مجازيّين (١) :

أحدهما : جعلُ المجاز في الأوّل ، وهو المنعوت . والثاني : تقدير المجاز في النعت .

أمّا الأوّل فلمّا كان المضافان (٢) يكتسي أحدهما من الآخر وصفه ، وكان هذا النعت وصفاً للأوّل كان وصفاً للثاني ، وإنّما قلنا : إنّه يكتسي أحدهما من الآخر ؛ لأنّ الثاني يعرّف الأوّل ، ولأنّ الأوّل يصحّح النسبة إلى الثاني ، في (حبّ رمّان) (٣) ونحوه .

وإنّما النسبة للأوّل ، ووطّأه لهذا أنه موضع الخرب يصلح فيها ضميراهما .

والثاني : فإنّ العرب يتبعون حركة البناء حركة البناء ، في نحو : مُنْذُ ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

(٢) في المخطوطة : (المضافين) .

(٣) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

و : (مِنْتِنٍ)(١) ، و ﴿ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ ﴾ [البقرة : ١٦٦] ، وهو الأصل ؛ لأنّ تغيّرها لا يكون عن عاملٍ ، فيتوهَّم تغيّر المعنى ، ثمّ أتبعوا حركة البناء للإعراب ، في نحو : ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾(٢) [الفاتحة : ٢] ، ثمّ عكسوا في نحو : ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾(٣) ، فحملهم على ذلك أن أتبعوا حركة الإعراب لحركة الإعراب فكان هذا .

قلتُ : وهذا أعمُّ ؛ لأنّ الأوّل يخصّ المضافين ، والجوار غير خاصّ بهما ، وعليه قول النحويّين : إنّه مخفوض على الجوار .

وما ذكره ابن جنّي فهو مردودٌ من وجوه سبعة :

الأوّل : لو كان كذلك لكان لغةَ أكثر العرب ، وليس كذلك لما ذكره

---

(١) كسرُ الميمِ في (منتن) إتباعاً للتاء هو قول الجمهور .

انظر : الكتاب : ٢ / ٢٥٥ ، ٣٢٨ ، السيرافيّ النحويّ : ٢٨٦ ، ٤٦٥ ، ٦٥١ ، معاني القرآن للأخفش : ١/ ٤ ، الخصائص : ٢ / ١٤٣ ، ٣٣٦ ، المحكم : ٣/ ١٨٩ .

ونقل ابن السّكّيت في (إصلاح المنطق : ٢١٨) أنّهما مختلفا الأصل ؛ فـ(مُنتِنٌ) من (أَنْتَنَ) ، و(مِنتِنٌ) من (نَتُنَ) ، وردّ هذا ابن جنّي في (الخصائص : ٢/ ١٤٣) .

(٢) بكسر الدال واللام بعدها ، وهي قراءة الحسن البصريّ وزيد بن عليّ وابن أبي عبلة .

انظر : المحتسب : ١ / ٣٧ ، الكشاف : ١ / ٨ ، الإتحاف : ١٢٢ .

(٣) بضمّ الدال واللام بعدها ، وهي قراءة ابن أبي عبلة .

انظر : المحتسب : ١ / ٣٧ ، إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٠ ، الكشاف : ١ / ٨ .

سيبويه [١]؛ إذ حذف [١٥ب] المضاف كثيرٌ .

والثاني : لزوم ضعف الرفع على الأصل ؛ لأنّ الصفة السببيّة يضعف القطع فيها .

والثالث : لزوم منع الخفض على الجوار في قولك : مررتُ بوجهِ رجلٍ حسنٍ ، وأنت تريد الوجه ؛ لأنّه محتملٌ عنده ، وجائز مراعاة الجوار فيه .

والرابع : منع الخفض على الجوار في قولك : مررتُ بذي المرأةِ عاقلٍ ؛ لأنّه لم يتقدّم ما يدلّ على المحذوف ، وقد قرئ : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات : ٥٨] خفضاً [٢] .

والخامس : يلزم أن يكون موضع مرفوع الخرب للظاهر والمضمر ، ولا يكون ؛ لأنّه لا يكون مرفوعه ظاهراً غير ظاهر .

وإنّما قلنا : (إنّه يلزم) لأنّه لا بدّ أن يكون من باب السبب والأوّل معاً ، فإن كان للسبب فالموضع للظاهر ، وإن كان للأوّل فالموضع للمضمر ؛

---

(١) قال في (الكتاب : ١/ ٢٠٧) :

« فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . . . . ، ولكنّ بعض العرب يجرّه » .

(٢) قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣/ ٩٠ ، المحتسب : ٢/ ٢٨٩ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٢٤٦ ، الكشاف : ٤/ ٢١ ، الإتحاف : ٤٠٠ .

لتقدّمه ، وهذا لا يصحّ ؛ لأنّه يمنع المعيّة ، بل نقول : كان للسبب ، ثمّ جاز للأوّل ، وإلا نُقِضَ عليهم بـ(حسن الوجه) .

والسادس : أنّ ضمير الخرب إمّا يعود على الضبّ أو الجحر ، فإن عاد على الضبّ فهو فاسدٌ ؛ لأنّه ليس هو ، وإن ادّعى المجاز رجع إلى مذهب سيبويه ، وإن عاد على الجحر بقي الضبُّ لم يعد عليه من صفته شيء ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ مجاز سيبويه غير مجاز الأخفش ، فلا يلزم من الموافقة في المجاز موافقة جهته .

والسابع : إن كان الوصف للأوّل فقد سلم ، وإن كان للسبب لزم الإظهار للمرفوع ، وهذا فاسدٌ ؛ فإنّه منقوضٌ بـ(الحسن الوجه) وبما يجوّزونه من حذف المضاف .

ووجه ثامن : أنّ الصفة بالسبب يكتسب الموصوف منها تخصيصاً [١] ، وليس هذا كذلك ، فلا يكون سبباً ، وإنّما لا يكتسب لأنّ المرفوع هو الأوّل ، وكما لا يتخصّص في قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ رجل ، كذلك هذا .

وهذا فاسدٌ أيضاً ؛ لأنّ المرفوع هنا ليس الأوّل حقيقةً ، ولأنّه يعطي زيادة ،

---

(١) في المخطوطة : (تخصيص) .

بخلاف ما فرضتم .

ووجه تاسع : وهو أنّه لا يجري إلا في بعض ، وهو ما يجوز أن يكون صفةً سببه ، نحو : جحر ضبٍّ خربٍ ؛ لأنّ الضبّ يخرب جحره ، فأمّا ما لا يكون فيه ذلك فلا يجري فيه قولك ، كقوله :

حالكُ اللونِ أسودِ (١)

لا يكون من صفة سببه اللون إلا أن يجعل هذا من الإجراء ، لا من الجوار .

واتفق سيبويه والخليل على أنّه قياسٌ في شبيهه ومثله ، حيث لا يخالف التابع المتبوع في ما من شأن النعت أن يوافق المنعوت .

فإن اختلفا فقلت : هذان جحرا ضبٍّ خربان ، فسيبويه (٢) يجريه على الأوّل ؛ لأنّهم لمّا عوّلوا على ذلك في الأوّل ؛ لقوّة المعنى ، واتكالاً على الفهم ، حتّى لم يعتمدوا المعنى ، كان عدم اعتبار اللفظ أولى ، واستدلّ بقول الشاعر :

---

(١) سبق تخريجه (ص : ١٠٩) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ [١]

والعنكبوت مؤنّثة ، ووصفه بالمذكّر [٢] .

وأمّا الخليل فله أوجه منها :

أنّه شاذٌّ [٣] ، فلا يتعدّىٰ به محلّه ، وما أشبهه نحو : هذا جحر ضبٍّ متهدّمٍ [٤] ، ونحوه .

ومنها : أنّه وقع الاختلاف لفظاً ومعنًىٰ ، فَبَعُدَ الحملُ عليه ؛ لقوّة المخالفة ، وهو [١٦أ] أولىٰ علىٰ مذهب يونس وعيسىٰ في اسم الفاعل [٥] .

ومنها : أنّه يلزم أن يكون الفرع أقوىٰ من الأصل ؛ فإنّه في ما كان للأوّل تمتنع فيه المخالفة اللفظيّة ، فلو لم يؤثّر هنا للزم ذلك .

وأمّا البيت فقالوا فيه : إنّ العنكبوت يذكّر ويؤنّث [٦] ، قالوا : ولو سلّمنا

---

(١) بيتٌ من مشطور الرجز للعجّاج . (ديوانه : ١/ ٢٤٣) .

والبيت أيضاً في : شرح أبيات سيبويه : ١/ ٤٩٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ ، الخزانة : ٥/ ٨٧ ، شرح أبيات المغني : ٣/ ٢٩٧ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٨ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٢٨ .

(٦) المذكر والمؤنّث للفرّاء : ١٠٢ ، ولابن الأنباريّ : ٣٢٠ ، ولابن جنّي : ٨٣ .

التأنيث لاحتمل (مرمل) أن يكون من باب (مُطْفِلٍ ، ومُغْيِلٍ ، ومُرْضِعٍ) .

قلت : حمله سيبويه على الأفصح في العنكبوت ، ولا يصحّ أن يكون من باب (مُرْضِعٍ) ؛ لأنّه لا يصحّ حينئذٍ أن يكون نعتاً لكليهما ، أعني النسج والعنكبوت ، وهو فاسدٌ .

وأمّا الخليل فمنعه هذا يقضي على علتيه بالنقض ؛ لأنّهما مطردتان فيه ، وقد قرئ : ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات : ٥٨] خفضاً [١] ، والله المفهّم .

القسم الثاني من المفرد

وهو غير المشتقّ

وهو على ضربين :

منه ما قُصِدَ به أن يكون وصفاً ، وكثر حتّى صار موضوعاً له ، أو كالموضوع له ، فصار شأنه ذلك .

ومنه ما ليس كذلك ، بل قَصْدُ [٢] الوصفيّة فيه ليس كثيراً ، وهو شاذٌّ ، ولم يجعل من شأنه الوصف .

أمّا الأوّل فإمّا أسماءٌ ، أو مصادر .

أمّا الأسماء فإمّا مضافةٌ ، أو غير مضافة .

---

(١) سبق تخريج القراءة في (ص : ١١٥) .

(٢) في نسخة التحقيق : (قصد) مكررة .

فالمضافة إمّا محضةٌ ، أو لا .

وغير المحضة فمسموعةٌ ، كقولهم : عُبْرُ الهواجرِ [١] ، ووحيدُ أمّهِ [٢] ، و:

قيد الأوابد [٣]

والمحضة نحو : أيّما رجلٍ ، وأيّ رجلٍ ، وكلّ مالٍ ، وذي مالٍ ، ورجل صدقٍ ، ورجل سوءٍ ، فهذه نكرات وُضِعَتْ لمعنى الصفة ، فصارت في معنى المشتقّ .

أمّا (أيّما رجل) فـ(أي) هذه هي الاستفهاميّة ، ومادة هذه اللفظة قال أبو زيدٍ [٤] : « هي في كلام العرب لتعيين الشيء وتمييزه .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١١ ، شرحه للسيرافيّ : ٢/ ١٤٣ أ ـ ب ، المسائل المشكلة (البغداديّات) : ٢٧٦ .

(٢) انظر : (ص : ٨١) .

(٣) من قول امرئ القيس :

بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ لاحَهُ طِرادُ الهوادي كلَّ شأوٍ مُغَرَّبِ

وهو بيت من البحر الطويل في : ديوانه : ٤٦ ، الكتاب : ١/ ٢١١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٤٥٧ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٠ .

(٤) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٠) .

ومنه : إيا الشمسِ[١] ، وهو ضوؤها ؛ لأنّه يعيّن الشيء ويميّزه ، وخرج القوم بآيتهم : أي بجماعتهم[٢] التي يمتازون بها » .

ولذلك صارت يُطْلَبُ بها[٣] التفسير والتعيين في قولك لمن قال : رأيتُ رجلاً : أيَّ رجلٍ ؟ فتجيبه بما يعيّنه ويميّزه من الصفات .

ثمّ لحقها في الاستفهام معنى التعظيم كما يلحق الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: ١، ٢]، وكانت سؤالاً عن الصفات ، فلحقها تفخيمٌ في الصفات ، فتقول : أيَّ رجلٍ رأيتُ ؟ تريد أنّك رأيتَ مبهماً وعظيماً ، بحيث لا تحيط بوصفه ، ويجيبُ فيسأل عنه .

وبهذا المعنى نُقلت إلى الصفة ؛ لما في الصفات من معنى التعظيم ، فتقول : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، أي : كاملٍ ، وأيّما رجل[٤] ، و (ما) زائدة .

---

(١) ويقال : (اياة الشمس) .

انظر : الصحاح : ٦/ ٢٢٧٧ ، اللسان : ١٤/ ٦٣ ، ١٥/ ٤٤١ .

(٢) اللسان : ١٤/ ٦٢ .

(٣) في نسخة التحقيق : (بهما) .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٠ .

وسيأتي ذكر (أيّ) في الموصولات إن شاء الله [١] .

وأمّا (كلّ مالٍ) فيما حكىٰ سيبويه : هذا مالٌ كلُّ مالٍ [٢] ، علىٰ الصفة ، وقال سيبويه في موضع آخر : إنّهما يبتدآن [٣] ، فقال أبو نصر [٤] : إنّ (كلّ شيء) يراد به معنىٰ العموم كالاستغراق ، ويراد به معنىٰ الكمال ، كما في قولك : أنت الرجل كلّ الرجل [٥] ، وعلىٰ الأوّل تكون مبتدأة ، وعلىٰ الثاني تكون وصفاً .

وقال غيره : إنّه لا يكون علىٰ العموم في الصفة ، فإذا قلت : رأيتُ مالاً كلَّ مالٍ ، فمعناه : كثيراً مغنياً [١٦ب] ، واستعيرت من العموم إلا أنّها لا تكون للتأكيد ، وإذا لم نكن للتأكيد كانت مبتدأة .

وأمّا ما يكون للتأكيد فلا يكون مبتدأً كـ(كلّهم) ، علىٰ ما نذكره في باب

---

(١) ص : ٣٧٤ ، ٣٨٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧١ .

(٣) كذا في نسخة التحقيق ، وفي (الكتاب : ١/ ٢٧٤) : « وأمّا (كلّ شيء) و (كلّ رجل) فإنّهما يبنيان علىٰ غيرهما ؛ لأنّه لا يوصف بهما » .

(٤) هو إسحاق بن أحمد بن شبيب الصفّار البخاريّ المتوفّىٰ بعد سنة ٤٠٥ هـ ، من مؤلفاته : المدخل إلىٰ سيبويه ، والمدخل الصغير في النحو .

ترجمته في : معجم الأدباء : ٦/ ٦٦-٦٩ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

التأكيد [١] .

وأمّا (ذو) التي هي صفةٌ للنكرات لا التي بمعنى (الذي) فهي بمعنى (صاحب) [٢] ، وأكثر النحويّين [٣] على أنها لا تدخل إلا على الأجناس ، إمّا معرفة أو نكرة ، وأصلها أن تدخل على النكرة ، قالوا : لأنّها وُضِعَتْ لِيُتَوصَّلَ بها إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما وُضِعَتْ (الذي) لِيُتَوصَّلَ بها إلى وصف المعارف بالجُمَلِ ، فلمّا أرادوا أن يصفوا بمالٍ رجلاً ، وليس به ، قالوا : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ .

وإنّما كان الأصل أن تدخل على النكرة منه لأنّ الجنس أصله التنكير ، وإنّما دخلت على المعرفة منه نحو : مررتُ بالرجل ذي المال ؛ لأنّه ليس التعريفُ أصلاً فيه ، بل هو طارئٌ عليه ، فلذلك لم يدخل على ما أصله التعريف كالمضمر والعلم ، فلا تقول : ذو زيدٍ ، ولا : ذوه [٤] ، فأمّا قوله :

إنّما يعرفُ ذا الفضلِ من الناسِ ذووهُ

---

(١) ص : ٦٠٢ .

(٢) الصحاح : ٦/ ٢٥٥١ ، اللسان : ١٥/ ٤٥٨ .

(٣) المخصص : ١٣/ ٢٢٠ ، المرصّع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات : ٣٣ .

(٤) الصحاح : ٦/ ٢٥٥١ ، المخصص : ١٣/ ٢٢٠ .

أحسنُ المعروفِ ما لم تُبْتَذَلْ فيه الوجوهُ [١]

فهو شاذٌّ عندهم [٢] ، يدلّ عليه أنّه لم يُستعمل في غير هذا ، ولو كان أصلاً لاستُعْمِلَ في الإضافة إلى غير هذا المضمر ، ولم يُسْمَعْ .

وزعم ابن برّيّ أنّها تضاف إلى ما يضاف إليه (صاحب) [٣] ؛ لأنّها بمعناه ، قال [٤] : وإنّما أنكره النحويّون لكونهم جعلوه وصلةً للوصف بالأجناس ، والمضمرُ والعلمُ لا يوصَفُ بهما ، فلم تكن وصلةٌ إليهما .

قال : فأمّا إذا خرجت عن أن تكون وصلةً إلى ذلك فلا مانع من إضافتها إليه ، فتقول : رأيت الأمر وذويه ، ورأيت ذا زيدٍ ؛ لأنّها ليست هنا وصلةً، وكذلك في البيت .

و (ذو) هذه تؤنّث وتجمع ، فتقول : ذات ، وذوون ، ونحوه . وسيأتي

---

(١) بيتان من مجزوء الرمل لأبي العتاهية .

انظر : ديوانه المعروف بـ(الأنوار الزاهية) : ٢٩٥ ، أمالي ابن دريد : ١٦٦ ، عيون الأخبار : ٣/ ٩٤ ، تفسير رسالة أدب الكتاب للزجّاجيّ : ١٠٠ ، شرح المفصل : ١/ ٥٣ ، ٣/ ٣٨ ، شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ للعكبريّ : ٤/ ١٤١١ ، الهمع : ٢/ ٥٠، الدرر : ٢/ ٦١ .

(٢) المقتضب : ٣/ ١٢٠ ، لحن العامة للزبيديّ : ٣٩ ، المفصّل : ١٠٩ ، شرحه لابن يعيش : ١/ ٥٣ ، التخمير في شرح المفصّل : ٢/ ٧٠ .

(٣) اللسان : ١٥/ ٤٥٨ .

(٤) حواشي ابن برّي على درّة الغوّاص : ١٧٥ ـ ١٧٦ .

أصلها في موضعه [١] .

وأمّا (رجل صدقٍ ، ورجل سوءٍ) فهذه الإضافة لا يريدون بها النسبة إلى الصدق والسوء ، وإنّما يريدون به الصلاح أو ضدّه [٢] ، كأنّهم قالوا : صالحاً ، أو فاسداً ، فتجوّزوا بالصدق إلى الصلاح ، وهو من بعض ما يكون له ، ثمّ أضافوا الرجل إليه إضافة اختصاص ، فصار له معنى الوصف به .

وأمّا (أبو عَشَرَةٍ) [٣] فوصفوا به في قولك : مررتُ برجلٍ أبي عشرة ؛ لأنّ الأب مرادفٌ للوالد ، فوضعوه موضعه .

وفي معنى المضاف من المركّب قولهم : مررتُ برجلٍ ما شئت من رجلٍ [٤] ، فـ(ما) هنا أصلها الاستفهام الذي دخله التفخيم ، كـ(أيّ) ، وهي هنا بمعناها ؛ لأنّها تكون للسؤال عن الوصف ، فالمعنى : مررتُ بأيٍّ شئت من الرجال ، أي : بما هو موصوف بما تحمده وترضاه وتشاؤه من الخلال

---

(١) ص : ٣٦٥ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٣_٢١٤ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٢٩ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٠ .

الكريمة ، ولمّا كانت (ما) لا تضاف استعملت [١] غير مضافة ، بخلاف (أيّ) ، و(أيّ) أكثر استعمالاً ؛ لأنّ الأصل في الاستفهام ألا يكونَ تابعاً ؛ لأنه مصدرٌ ، لكن لمّا كانت (أيّ) حصل لها نوعٌ من التصرّف بالإعراب قربت [١٧أ] من الأسماء وما لزمها من طلب الصلة ، ومنه قولهم : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، لمّا وصفوه لما هو صالح للوصف صلح له لأجل التوطئة ، كما تكون الحال الموطئة في قوله تعالى : ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف : ١٢] ، ويجوز في مثل هذا قطعه على البدل مراعاةً للأوّل ، وقد يكون على التأكيد .

وتقول : مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ [٢] ، تجوز الصفةُ ، على نحو ما تقدّم في حرف العطف والبدل والتأكيد ، والابتداءُ ؛ لما فيه من التبعيض ، وقال تعالى : ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران : ١٣] ، ويجوز أن تدخل الفاء ههنا ؛ لما تقدّم . ومنه : مررتُ برجالٍ رجلٍ صالحٍ ورجلين طالحين ، يجوز ما ذكرنا ، ولا تدخل الفاء .

---

(١) في المخطوطة : (استعمل) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٤ .

وقال :

خَوّى[١] على مُسْتَوياتٍ خَمْسِ
كِـرْكِـرَةٍ وَثَـفِناتٍ مُـلْسِ[٢]

يجوز أن تكون (كركرة) وما بعدها صفةً ثانيةً موطّأة بالصفة ، وشرّكتها في العطف الكركرة ، ويحتمل البدل من (خمس) ، ويجوز القطع على الخبر كقوله :

فكان مجنّي دون مَنْ كنتُ أتّقي
ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومعصرُ[٣]

---

(١) في المخطوطة : (جرىٰ) .

(٢) بيتان من مشطور الرجز للعجّاج .

انظر : ديوانه : ٢ / ١٩٩ ـ ٢٠٠ ، الكتاب : ١/ ٢١٥ ، شرح ابياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٢ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ .

(٣) بيت من البحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة ، ويروىٰ : (فكان نصيري) .

انظر : ديوانه : ١/ ٩٤ ، الكتاب : ٢/ ١٧٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٦٦ ، المقتضب : ٢/ ١٤٨ ، التكملة للفارسيّ : ٧٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٤٤٧ ، الخزانة : ٧/ ٣٩٤ .

وأمّا **غير المضافة**[١] فمنها :

الأسماء المنسوبة كقرشيّ وأنصاريّ ونحوه ؛ لأنّه في معنى النسب إلى هذا، ووقع الاتفاق على إجراء هذا مجرى الصفة .

ومنها : أسماء وضعت للصفة ، كقولهم[٢]: هذا عربيٌّ قحٌّ ، وهو الجافي ، يقال : بطيخة قحّة ، أي : جافية ، ونحو ذلك .

ومنها : الأسماء الدالّة على العدد والمقدار والكيل ، نحو : مررتُ بقومٍ خمسةٍ ، وببرٍ قفيزٍ ، وبإبلٍ مئةٍ ، وبحيّةٍ ذراعٍ[٣] ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ هذه الأسماء تتضمّن معنى العدد والمقدار ، وهو المقصود به ، فكأنّها مقصودة للصفة ، فقولنا : مررتُ ببرٍّ قفيزٍ ، أي : مكيل به ، ونحوه .

وقد يعرض فيها معنًى زائدٌ كما عرض في قوله :

---

(١) في المخطوطة : (المضاف) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣٠ .

لئن كنتَ في جبٍّ ثمانين قامةً (١)

فدخله معنى (عميق) (٢) .

وكذلك قوله عليه السلام :

(١) صدر بيت من البحر الطويل للأعشى ، عجزه :

ورُقيتَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ

انظر : ديوانه : ١٧٣ ، الكتاب : ١/ ٢٣١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥١ ، شرح المفصل : ٢/ ٧٤ .

(٢) الارتشاف : ٢/ ٥٨٨ .

(النّاس كإبلٍ مئةٍ)[١] ، أي : كثيرة ، وكما قيل في قوله تعالىٰ : ﴿ إن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [التوبة : ٨٠] : إنّه صفة للمصدر[٢] ، أي : استغفاراً سبعين مرّة ، أي : كثيراً ، ولذلك لم تكن زيادته ـ عليه السلام ـ عليها

---

(١) رواه بهذه الرواية أحمد في (المسند : ٢/ ٧٠) وابن ماجة في (سننه : ٢/ ١٣٢١) ، وتكملته فيهما : (لا تكاد تجد فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ٨٨) ومسلم في (صحيحه : ٢/ ١٩٧٣) : (تجدون الناس كإبلٍ مئةٍ لا يجد الرجل فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ٧) : (إنّما الناس كإبلٍ مئةٍ لا يوجد فيها راحلة) ، وفي (المسند : ٢/ ١٢٢) : (إنّما الناس كإبلٍ مئةٍ لا ما فيها راحلة) . ورواه الترمذي في (سننه : ٥/ ١٥٣) : (إنّما الناس كإبلٍ مئةٍ لا يجد الرجل فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ٤٤) : (إنّما الناس كإبلِ المئةِ لا يوجد فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ١٠٩ ، ١٢٢) : (الناس كالإبل المئة لا تكاد ترىٰ فيها راحلة ، أو متىٰ ترىٰ فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ١٢١ ، ١٢٣) و البخاري في (صحيحه : ٧/ ١٨٩) : (إنّما الناس كالإبل المئة لا تكاد تجد فيها راحلة) .

(٢) الدرّ المصون : ٦/ ٩٠ .

مؤثرة [١] في الغفران [٢]، وحمله ـ عليه السلام ـ على أحد محتملاته ، ولا يقال : فتكون الأعداد ليست نصوصاً ؛ لأنّا نقول : إنّما يلزم ذلك لو أراد بالسبعين عشرةً أو مئة ، بل دلّت على السبعين ، ودخلها معنى : (كثير) ، والله أعلم .

وهذه ليست أصليّة في الصفة ، يدلّ عليه صرف (أربع) في قولك : مررتُ بنسوةٍ أربع .

وأمّا ما كان من الأسماء فيه معنى الصفة فليس بقياس فيه ذلك ، بل هو سماع كما ذكر في (أسد) في قولك : مررت برجلٍ أسدٍ ، فما عدا هذه ليس شأنها الصفة إلا سماعاً .

وأمّا المصادر فمنها : مضافة ، وغير مضافة ، فالمضافة إمّا مقدّرة باسم فاعلٍ أو باسم مفعول ، والأوّل إضافته غير محضة ، والثاني إضافته

---

(١) في المخطوطة : (مؤثراً) .

(٢) روى الإمام البخاريّ في (صحيحه : ٥/ ٢٠٦) عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنّه لـمّا مات عبدالله بن أبيّ قام رسول الله ﷺ ليصلي عليه ، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله تصلّي عليه وقد نهاك ربّك أن تصلّي عليه ؟ ، فقال رسول الله ﷺ : إنّما خيّرني الله ، فقال : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ، وسأزيده على السبعين . . . . . .) الحديث .

محضة .

أمّا المقدّر باسم المفعول [١٧ب] فهو قياسٌ في الثلاثيّة المضافة إلى الفاعل وغيره ، نحو : هذا ثوبٌ نسجُ صانعٍ ، ونسجُ ساعةٍ ، ودرهمٌ ضربُ ملكٍ ، ودينارٌ نقدُ خبيرٍ [١] .

وإنّما كان في الثلاثيّ قياساً ؛ لأنّه كثيرٌ ما يكون اسماً للمفعول ومصدراً واسماً كالمحلوب [٢] والخلق والمخلوق ، ونحوه [٣] ، ولا يكون هذا كثيراً في غير الثلاثيّ إلا سماعاً .

وإنّما قيل مضافاً إلى الفاعل ونحوه لأنّه حينئذٍ يتخصّص ، فيقوى فيه التأويل ، بخلاف قولك : هذا درهمٌ ضربٌ ، ونحوه ، ألا ترى أنّك لو قلت : مررتُ بدرهمٍ وَزْنٍ ، لم يجز ، فإذا قلت : مررتُ بدرهمٍ وَزْنِ سبعةٍ ، جاز ؛ لأنّه في تأويل : موزونِ سبعةٍ ، وكذلك نحوه .

وأمّا قولهم : هذا ثوبٌ نَسْجُ اليمنِ [٤] ، فعلى الابتداء ، أي : هو نسجُ

---

(١) الارتشاف : ٢/ ٥٨٨ .

(٢) في المخطوطة : (للمحلوب) ، والصواب ما أثبتّه ، وانظر : كتاب سيبويه : ١/ ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

اليمنِ ، والنصبُ في هذا على المصدر خاصّةً[١] ، وفي المضاف إلى النكرة يكون على الحال ، وعلى المصدر ، والحالُ أضعفُ .

وإنّما لم يكن على الحال في : (نسج اليمن) ، فيكون كـ(جهدك ، وطاقتك) ؛ لأنها استُعْمِلَتْ نكراتٍ كنسج صانعٍ ونحوه ، فلم تلزمْ طريقةً واحدةً ، فحملنا كلَّ بابٍ على مقتضى قياسه ، بخلاف (جهدك) ؛ فإنّه لزم الإضافة ، فدلَّ على خروجه عن أصله .

وأمّا ما هو بمعنى اسم الفاعل فليس بقياسٍ ، بل فيما سُمِعَ ، فمن ذلك : مررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ ، وشرعك ، وهدّك ، وهمّك ، ونحوه[٢] ، والمعنى : كافيك من رجلٍ ، وشارع لك فيما تريد ، ومهتمّ بأمورك ، أو مُزِيل عنك ما يهمّك منها ، ودافع عنك ما يسقط عليك ويهدّك .

ولمّا كانت بمعنى اسم الفاعل لم تكن الإضافة محضةً ؛ لوصف النكرة به ، فعُلِمَ أنّه قد خرج عن أصل المصدريّة ؛ لأنّ المصدر إضافته محضةٌ ، فلذلك كان سماعاً ، ولم يكن كـ : جهدك وطاقتك ؛ لأنّها خبرٌ وحالٌ من المعرفة ، فأبقيناها على أصلها على مذهب سيبويه ، ولأنّها في (جهدك

---

(١) شرح السيرافيّ : ٢/٢١٨أ .

(٢) الكتاب : ١/٢١٠ .

وطاقتك) مضافة [1] إلىٰ الفاعل ، فلا تكون بمعنىٰ اسم الفاعل ؛ لأنّه لا يضاف إلىٰ الفاعل ، وهي هنا مضافةٌ إلىٰ المفعول ، فجاز تقديرها به ، فكانت هناك أحوالاً ، وهنا صفات في تأويل النكرة .

فأمّا إن كان المصدر [مضافاً] إلىٰ فاعلٍ جارياً علىٰ نكرة فهو غير متأوّل ، بل هو علىٰ أصله ، ولا يصحّ جريانه حينئذٍ علىٰ النكرة ، ويكون حالاً منها ، فيكون فيه أمران :

أحدهما : الحال من النكرة . والثاني : الحال المعرفة ، فيكون في الأوّل حكمها كحكم : هذا غلامٌ لك مقبلاً ، ويكون في الثاني بمنزلة (جهدك وطاقتك) ، ومثال هذا في ما ذكره سيبويه [2] : هذا عربيٌّ حَسْبَهُ ، أي : اكتفاء ، أي مكتفياً ، علىٰ ما تقدّم في (جهدك)، و : أنت عربيٌّ حسْبَك ، علىٰ هذا .

وأمّا **غيرُ المضاف من المصادر** فهو مسموعٌ ، وهو في الأكثر في المصادر التي يُفْهَمُ منها معنًىٰ في الأوّل ، نحو قولك : هذا رجلٌ عَدْلٌ ، وامرأةٌ رِضًىٰ [3] ؛ فإنّه يُفْهَمُ منه حصول معنًىٰ في الأوّل ، بخلاف قولك :

---

(١) في المخطوطة : (مضاف)

(٢) الكتاب : ١ / ٢٧٥ .

(٣) المصدر السابق .

هذا درهمٌ وزنٌ ؛ فإنّ الدرهم قد عُلِمَ أنْ على وزنٍ ما ، فلم تكن فيه صفةُ التأكيد ؛ لخروجه عن الأصل ، فوجب نصبه على ما نذكره ، وإنّما لم يكن قياساً لأنّه غير الأوّل ، وصفة الشيء من الأوّل ، وجوازه على أحد تأويلات ثلاث :

الفصل على تقدير حذف (ذو)[1] ، فقولنا : رجلٌ عدلٌ ، أي : ذو عدلٍ ، يدلّ عليه أنّه لا يُثنّى ، ولا يُجْمَع ، فتقول [١٨أ] : رجلٌ خَصْمٌ ، وقومٌ خصمٌ ، فيدلّ على بقائه ، ولو بقي لم يكن وصفاً ؛ للمغايرة .

قلتُ : وعلى هذا فيكون قياسيّاً في جميع المصادر ، وليس كذلك ؛ بدليل أنّه لا يجوز : مررتُ بدرهمٍ وزْنٍ ، وبالجملة فيكون الوصفُ المحذوفَ لا المصدر ، وللزمَ جواز ذلك في غير المصادر ، فيقال : مررتُ برجلٍ خزٍّ ، ولا يجوز .

وقيل[2] : على تقدير فاعلٍ ، ولم يُثنَّ ، ولم يُجمعْ مراعاةً للفظه ، وإنّما

---

(١) هو رأي البصريّين .

انظر : التخمير : ٢/ ٩١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٠ ـ ٥٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٤٣ ، شرح التسهيل : ٣/ ٣١٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٦ ، الارتشاف : ٢/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨ .

(٢) هو قول الكوفيّين . انظر : المصادر السابقة .

تأوّل به لأنّه مشتقٌّ منه ، وقد عمل عمله ، ولأنّه عَمِلَ عملَ الفعل ، والفعلُ يُتأوّل بفاعلٍ ، فكذلك هو ، بخلاف (خزٍّ) وشبهه .

وقيل : هو على التجوّز ، وجعله كأنّه هو [1] ، كما قال تعالى : ﴿ خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء : ٣٧] في أحد التأويلات ، وكقوله :

فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ [2]

وإذا جاز أن يكون صفةً فهو أجوزُ في الخبر ؛ لأنّه ما كان صفةً كان خبراً ، ولا ينعكسُ ؛ لما تقدّم من أنّ الخبر ليس المراد به حصولَ معنًى في الأوّل ، بخلاف الصفة ، بل إسنادُ شيء لشيء ، وهو أعمُّ ، فعلى هذا فيجوز القطع في قولك : هذا رجلٌ عدلٌ ، على الخبر الثاني للأوّل ، ويضعفُ الحال ؛ لما ذكرناه ، ويجوز النصبُ على المصدر على ما أصّلناه في أبوابه .

وما كان من الأسماء أُجريتْ مجرى المصادر ، إمّا بالاشتقاقِ كالـمَفْعَلِ ، أو بالتأويل والقصد ، فيجرى مجراها هنا ، فهذا كلّه إذا جرت على الأوّل ،

---

(١) أي للمبالغة . انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٠ .

(٢) عجز بيت من البحر البسيط للخنساء ، صدره :

ترتعُ ما رتعتْ حتّى إذا ادّكرتْ

انظر : ديوان الخنساء : ٣٨٣ ، الكتاب : ١/ ١٦٩ ، شرح أبياته : ١/ ٢٨٢ ، المقتضب : ٤/ ٣٠٥ ، المنصف : ١/ ١٩٧ ، الخزانة : ١/ ٤٣١ .

وهي له .

وأمّا إذا جرتْ هذه الأسماء على الأوّل وهي للسبب فكلُّها يكون القطعُ على الابتداء والخبر ؛ لضعفها عن (أفعل) ، فأحرىٰ عن الصفة ، إلا ما كان منها مجموعاً كالصفة ، كالاسم المنسوب و (ذو) ؛ فإنّها يرتفع بها السبب ؛لقوة الشبه بالصفة لا بها ، تقول : هم تميميّون ، و هم ذوو مالٍ ، و نحوه .

و قد يجوز في تلك أن ترفع السبب ؛ لأنّه في معنىٰ الصفة ، وإذا جاز في (خزّ) صفته فأحرىٰ هنا ، والمصادر في هذا أقوىٰ ؛ لقوّة الفعل فيها .

وأمّا أسماءُ العدد فهي أضعفها ، ولذلك لا يكون الرفع بها إلا في شعرٍ ، وبعضهم يرفع بها في الكلام ، وإذا جاز رفع السبب فيها جاز المجاز الذي في الصفة ، فتقول : هو عدلٌ لبابٌ ، ونحوه ، كقوله :

بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ لاحَهُ (١)

فوصفه بالقيد ؛ لأنّه في معنىٰ المصدر ، فكأنّه قال : يقيّدُ الأوابدَ بسرعته ولحاقه (٢) ، فعامله معاملة (حسن الوجه) ، أو يكون اسماً كالخبر ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل لامرئ القيس سبق تخريجه في (ص : ١٢٠) .

(٢) شرح السيرافيّ : ٢/ ١٤٣أ .

[الضرب الثاني]

وأمّا الضرب الثاني من هذا القسم فهي إمّا أسماءٌ ، وإمّا مصادرُ .

أمّا الأسماءُ الشائعة التي لا تخصّ ، ويلزمها معنًى هو صفةٌ ، ويدلّ على صفةٍ ، فبما تُحْمَلُ عليه .

وإنّما قلنا : لا بدّ وأن[1] تكون شائعةً ؛ لتخرج الأسماءُ المعارفُ ، وإنّما كان ذلك لأنّ العامّة لعمومها فيها شَبَهٌ من الأفعال ، وما يشبه الأفعال ، وكانت مطيّة التأويل ، بخلاف المعارف ، فتقول : مررتُ بِصُفَّةٍ خزٍّ ، ولجامٍ فضّةٍ ، وصحيفةِ طينٍ ، ولا تقول : مررتُ برجلٍ عمرٍو ، على تأويل صفةٍ فيه .

وإنّما قلنا : إنّه يتضمّن معنى صفة ، ليخرج الوصف بـ(شيء) وإن كان عاماً .

وقولنا : فيما يدلّ عليه ، ليخرج قولنا : مررتُ بثوبٍ كتّانٍ ، إذا كنتَ [١٨ب] لا تريد (ليّناً) في الأوّل ؛ إذ لم تكن عادة العرب ، لم تخبر به عن اللين ؛ لعدم ظهوره وقلّته ، بخلاف الخزّ .

والأصل في هذه الأسماء أن لا تكون صفةً ، يدلّ عليه أنّك لا تقول :

---

(١) الصواب : لا بدّ أن .

مررتُ بخزٍّ ، تريد ثوباً ليّناً ، وإنّما هي أجناسٌ تكون منها أشياء ، ولذلك كان الأصل أن تُستَعْمَلَ بـ(مِنْ) ، فتقول : هذه جبّةٌ من خزٍّ ، وخاتمٌ من حديدٍ[1] ، وراقودٌ من خلٍّ[2] ، أي : مملوءٌ منه ، ونحو ذلك ، فإذا حذفتَ (مِنْ) فالأصلُ أن لا يُجرىٰ صفةً ، وينتصبُ ، قيل[3] : علىٰ الحال في ما كان مبيّناً للصفات ، نحو : هذه جبّتُك خزّاً ، أو علىٰ التمييز في ما كان مبيّناً للذات ، نحو : هذا راقودٌ خلاً[4] ، وإنّما كان الأوّل مبيّناً للصفة لأنّك لو قلت : جبّتك متخزّزةٌ ، لَفُهِمَ الصفة ، ولو قلت : راقودك متخلّلٌ ، لم يصحّ ؛ لأنّه لا يتخلّل الوعاء ، لكنّ التمييز أقوىٰ في النكرة من الحال فيها ، وأمّا في المعرفة فالحال ليستْ أضعفَ ، والصفة في النكرة أقوىٰ من الحال فيها .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢٨ ، شرحه للسيرافيّ : ٢/ ١٦٢ب ـ ١٦٣أ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

وذهب المبرّد إلىٰ أنها علىٰ الحال[1] ، ولم يفصّلْ ؛ وذلك أنّه لمّا رآها تجري جميعاً صفةً نصبها علىٰ الحال ؛ لأنّها كالصفة ، وهو فاسدٌ ؛ فإنّا نتكلّم في ما يكون قبل الصفة ، فإذا كانت الصفة جاز الحال فيها بالحمل عليها فهو حكم ثانٍ .

وقيل[2] : هما علىٰ التمييز ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما أصله (مِنْ) ، ثمّ حُذِفَتْ ، فينبغي إنْ لم تُضَفْ أن تنتصبَ تمييزاً ، كما في : عشرين من الدراهم ، ونحوه ، ثمّ إذا جازت الصفة جاز نصبها علىٰ الحال .

والذي يظهر أنّ حذفَ (مِنْ) من غير إضافةٍ الأحسنُ أن يكون ما كان فيه قوّة الصفة ، علىٰ الخبر ، وأن يكون المبيّن للذات تمييزاً ، و لـمّا كانت الحال خبراً فإذا نُصِبَتْ فنصبها علىٰ الحال فيما كان خبراً ، ثمّ إذا وصفت كان الحال والخبر باعتبار الوصفُ أقوىٰ ؛ إذ هو جائزٌ قبل الوصف .

---

(١) المقتضب : ٣/ ٢٦٠ . وذكر السيرافيّ أنّ المبرّد يخطّئ من يجعله حالاً ، وهو يعربه تمييزاً . (شرح السيرافيّ : ٢/ ٢١٦ ب) ، وقد صدق أبو سعيد رحمه اللّه تعالىٰ ؛ فإنّ المبرّد في (المقتضب : ٣/ ٢٧٢) قال : « وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازمٌ ، فليس للحال ههنا موضعٌ بيّنٌ ، ولا أرىٰ نصبَ هذا إلا علىٰ التبيين ؛ لأنّ التبيين إنّما هو بالأسماء ، فهذا الذي أراه . وقد قال سيبويه ما حكيت لك » .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

واستدلّ سيبويه[١] على أنهم قد يتأوّلون في الاسم الصفةَ ؛ لقولهم : مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ، فرفع ، وذلك على التأكيد للضمير في (عرب) ، فأجراه مجرى (متعرّب) ، وكأنّه صرّح به ، وكذلك قولهم : مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه ، رفعاً[٢] .

واستدلّ بعض النحويّين بقولهم : هو أسدٌ شدّةً ، فبيّنَ مراده بالأسد ، وأنّه لم يرد أن يخبر أنه أسدٌ ، بل هو بمنزلته في الشدّة ، فلذلك فسّره بالحال[٣] ، فلذلك تقول : مررتُ برجلٍ أسداً ، وقالوا : هو نارٌ حُمْرَةً[٤] ، إنّما يعنون : هو مُحْمَرٌّ .

ثمّ قال سيبويه[٥] : وليس في هذا دليلٌ على الصفة ؛ لأنّه يكون في الخبر ما لا يكون في الصفة .

وبالجملة فالإجراء في هذا الباب ضعيفٌ لا يكون إلا في الشعر ، كذا ظاهر كلام سيبويه ، إلا أحرفاً سُمِعَتْ ، كأسدٍ ونحوه .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٣٠ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢١٦ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٦ ، ٢٣١ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢١٦ .

وقال المبرّد [١] : هو قياسٌ في هذا الباب ، وجعله على تقدير حذف (مِثْل)، فتقول : مررتُ بثوب خزّ ، أي : مثل خزّ .

والخليل [٢] يجيز حذف (مِثْل) فيما دلّ عليه الكلام ، كقوله : مررتُ برجلٍ الأسدِ [٣] ، على ما تقدّم في مسألة : (له صوتٌ صوت الحمار) .

وذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز حذفها ، قال : ولو جاز لصحّ أن يقول : مررتُ برجلٍ قصير الطويل . وسنذكره بعد هذا .

وبالجملة ما ذهب إليه المبرّد فلا يصحّ ؛ لأنّه مشكلٌ ، فلا يجوز . هذا [١٩أ] إذا جرت على ما هي له .

وإن جرت على السبب فالوجه الرفع والقطع ، والإجراء أضعف منه في الإفراد إلا فيما كان من نحو : أسد أبوه ، مـمّا سُمِعَ ، فإنّه يجري في الكلام ، ومثل ما ذكرناه : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ؛ لأنّ الوصف برجلٍ كالوصف بالخزّ ، وكذلك وصف الصفة ، كقولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريف أبوه ، على أن يُجْعَلَ الأوّل موصوفاً بالثاني ، ويُجْعَلَ الأبُ مرفوعاً بالأوّل ، وكذلك لو كانت صفة الصفة بالتأويل ،كقولك : مررتُ

---

(١) المقتضب : ٣/ ٢٥٩ ، وانظر : شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨١ ، وانظر : شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٢٦ .

برجلٍ سديد رجل أبوه .

وأمّا المصادر فمسموعةٌ أيضاً ؛ لأنّ ما عدا المصادر التي من شأنها أن يُتَجَوَّزَ بها منها ما لم يُتَجوَّزَ به أصلاً ، كقولهم : هذا درهمٌ وزناً ، وهذا حسيبٌ جدّاً ، وهذا ابنُ عمٍّ دِنْياً ، وهذا درهمٌ سواءً ، على معنى الاستواء ، كقوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ [فصلت : ١٠] ، وقال الخليل[1] : من قرأ بالخفض[2] ، فلم يجعله مصدراً ، بل من الأسماء التي في معنى الصفة كـ(قُحٍّ) و نحوه ، وكأنّه قال : مستويات ، وقال سيبويه[3] : يقال : درهمٌ سواءٌ ، أي : تامّ ، فهو اسم للصفة . ونَصْبُ هذه على ما تقدّم في : **(لقيته كفاحاً)**[4] .

ومنها : ما تُجُوِّزَ به في بعض الوجوه ، فجرى مجرى المصادر المتجوّز بها قبل هذا ، والأحسن أن لا تجري ، بل تنتصب على ما انتصبتْ عليه هذه ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٢) بخفض ﴿سَوَاءٍ﴾ قراءة يعقوب والحسن وزيد بن عليّ وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى . انظر : إتحاف فضلاء البشر : ٩٨٠ ، النشر : ٢/ ٣٦٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٤) من الأمثال ، انظر : الأمثال للقاسم بن سلام : ٣٧٧ ، مجمع الأمثال : ٢/ ١٩٨ ، الأمثال للسدوسيّ : ٧٤ ، المستقصى : ٢/ ٢٨٩ .

كقولهم : هذا عربيّ محضٌ ، وهو عربيّ قَلْبٌ[١] ، أي : متقلّبٌ فيها ، أو أنّه قُلِّبَ ، فوحّدَ عربيّاً .

ومنه : هذه عشرون مراراً ، وهذه عشرون أضعافٌ ، أي : مضاعفةٌ ومتكرّرة[٢] ، والمرار : من المرّة ، وهي مصدرٌ ، وكذلك الضعف .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٢) المصدر السابق ، شرح السيرافيّ : ٢/ ١٢١٧أ .

القسم الثالث

وهو الوصف بالجملة

ومن البيّن أنّ الجمل بذاتها ليستْ صفاتٍ ؛ أمّا الفعليّة فلِما تقدّم ، وأمّا الاسميّة فبالحمل عليها ، ولأنّها في حكمها ، وإنّما صحّ النعتُ بها لتأويلها تأويل الاسم الدال على الصفة ، ويلزم أن يكون ذلك الاسم نكرةً ، وإنّما كان ذلك لأنّه مأخوذ من الفعل ، والفعل لا تعريف فيه ، فما أُخِذَ منه كذلك ، وإنّما كان مأخوذاً من الفعل لأنّ الجملة إمّا فعليّة أو اسميّة ، أمّا الفعليّة فظاهر ، وأمّا الاسميّة فلأنّ الاسم إنّما يكون مأخوذاً من خبرها ؛ لأنّه المنزّل منزلة الفعل في كونه مُخْبَراً به ، لا عنه ، فلزم تقديره بالنكرة كالأصل ، ولأنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرةً ، بخلاف المُخْبَرِ عنه .

ولا بدّ أن يكون هذا الاسم ممّا هو للأوّل ، أو لسببه ، على نحو ما تقدّم .

ومن شرط هذه الجملة أن تكون ممّا يدخلها الصدق والكذب ، فيخرج منه الاستفهام والأمر والنهي والدعاء ؛ لعدم ذلك منها .

وإنّما اشترط ذلك فيها ، قيل[١] : لأنّ النعت خبرٌ في المعنى ، والخبر لا

(١) شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور : ١/ ٣٤٧ .

يكون بهذه [١] ، فالنعت كذلك ، وإنّما كان كالخبر لأنّه في المعنىٰ حكمٌ علىٰ الموصوف بالصفة ، ألا ترىٰ أنها تُنْفىٰ كما يُنفىٰ الخبر ، فتقول : ما مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، وأنت تريد نفي (عاقل) خاصةً ، لا نفي (رجل) ، كما في الحال ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾ ﴾ [الفرقان : ٧٣] ، أي : لم يخرّوا في هذه الحال ، بل خرّوا سامعين مبصرين ، وكذلك قول الشاعر [١٩ب] :

بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم
ولم تكثر القتلى بها حين سُلَّتِ [٢]

يريد : لم يغمدوا سيوفهم في حال قلّة القتلىٰ ، أي : لم يشيموها غير كثير القتلىٰ ، بل أغمدوها في حال كثرة القتلىٰ .

وإنّما امتنع ذلك في الخبر لما تقدّم من أنّ الخبر حكمٌ علىٰ الأوّل بحيث

---

(١) هذا رأي ابن الأنباريّ وبعض الكوفيّين ، وردّه ابن مالك .

انظر : شرح التسهيل : ١/ ٣٠٩-٣١٠ ، المساعد : ١/ ٢٣٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٩١ ، الارتشاف : ٢/ ٤٩ .

(٢) بيتٌ من البحر الطويل لسليمان بن قتّة ، وقيل : للفرزدق ، وليس في ديوانه ، لكنّ الصاوي في (شرح ديوان الفرزدق : ١/ ١٣٩) أدرجه في ملحقاته .

وانظر : الكامل للمبرد : ١/ ٤٠١ ، الأضداد لابن الأنباريّ : ٢٥٩ ، الفسر لابن جنّي : ٢/ ١٨٥ ، العمدة لابن رشيق : ٢/ ٨٧١ ، المغني : ٥٣٧ ، شرح أبياته : ٦/ ١٠٩ .

يصدق عليه بجهةٍ ما أنّه هو ، وهذه الجملة لا يصدق عليها أنّها هي الأوّل ، فلم تكن ، لكنّها إن صارت أخباراً فعلى تأويلها بمعنًى خارجٍ عنها ، يصدق عليه أنّه هو الأوّل ، نحو : زيدٌ اضربْه ، وعمرو اللهمّ اغفرْ له ، ونحوه ، بمعنى : زيدٌ أنت مأمورٌ بضربه ، وعمرو مدعوٌّ له .

وقد زعم بعض النحويّين أنّه لا خبر لهذا المبتدأ ، بل سدّتْ هذه الجملة مسدَّه كما سدّ جواب (لولا) عن الخبر .

وقال سيبويه [1] في هذه الأخبار : إنّها في موضع المبنيّ ، ولم يجعلها هي المبنيّة على الأوّل ، ولمّا كان النعت ليس خبراً حقيقةً لم تكثر فيه الصفة بهذه كما في الخبر ، كما أنشدوا متأوَّلاً :

جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قطّْ [2]

---

(١) الكتاب : ١/ ٦٩ .

(٢) بيت من مشطور الرجز ينسب للعجّاج في (ملحقات ديوانه : ٢/ ٣٠٤) ، وقبله قوله :

حتّى إذا جنّ الظلامُ واختلطْ

والبيت في : الكامل : ٢/ ١٠٥٤ ، المحتسب : ٢/ ١٦٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٠٧ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٢ ، المغني : ٣٢٥ ، شرح أبياته : ٥/ ٥ ، الخزانة : ٢/ ١٠٩ .

بمعنىٰ : مقول عنده [١] : هل رأيت الذئب ؟ ؛ لِوُرْقَتِهِ [٢] .

ومثله قوله : (**وجدتُ الناسَ أُخْبُرْ تَقْلِه**) [٣] ، علىٰ معنىٰ متروكين عند الخبرة ، فجاءت الحال كالخبر إن كانت حالاً أو خبراً .

والجملة لا بدّ فيها من ضميرٍ ، وإلا لم يكن ارتباطٌ ؛ لأنّ الجمل بوضعها إنشائيّة ، فإن لم يكن ربطٌ لم يُعْلَمِ اتّصالها بالأوّل .

والجُمَلُ تنقسم من جهة الزمان إلىٰ ما هي للحال أو الاستقبال أو الماضي .

والوصف بها يكون علىٰ نحو ما ذكرنا من اسم الفاعل [٤] من التجوّز والتقدير ، والأكثر أن تكون حاليّة ؛ لأنّها للثبوت ، كقوله تعالىٰ :

---

(١) تقدير القول هو مذهب أبي بكر ابن السرّاج كما في (شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٦) .

(٢) الوُرْقَةُ : لونٌ فيه بياضٌ إلىٰ سوادٍ . (القاموس المحيط : ١١٩٨) .

(٣) ذكر عبدالقادر البغداديّ ـ رحمه الله ورفع منزلته في علّيين ـ في كتابه : (تخريج الأحاديث والآثار التي في شرح الكافية للرضيّ : ١٩ أ ـ ٢٠ أ) أنّه حديثٌ ، وخرّجه هناك ، وورد في (نهج البلاغة : ٤/ ١٠١) منسوباً إلىٰ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ، والصحيح أنّه قولٌ لأبي الدرداء رضي الله عنه وعن سائر صحابة رسول الله ﷺ .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٣ ، شرح الرضيّ : ١/ ٣٠٨ ، مغني اللبيب : ٧٦٢ ، شرح أبياته : ٢/ ١٨٧ .

(٤) في القسم المفقود من الكتاب .

﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾[القصص: ٢٣]، وفي الماضي قوله تعالىٰ: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢] ، والمستقبل كقوله : ﴿ لِيَوْمٍ (١) تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ ﴿٤٢﴾ ﴾ [إبراهيم: ٤٢] .

وهذه الصفات الفعليّة متىٰ كثرتْ عُطِفَ بعضها علىٰ بعضٍ ، بخلاف المفردات ، فإنّ الأحسن ترك العطف ، والعطف فيها يكون بالواو والفاء و(ثمّ) ، علىٰ ما تقدّم .

---

(١) في المخطوطة : (في يوم) .

[الطرف الثاني : في فوائد النعت]

وأمّا الطرف الثاني في فوائده فله فائدتان :

التخصيص عن العموم ، والتأكيد ، ويكون فيه المدح ومقابله على مذهب سيبويه ، ولم يقل به الخليل(١) .

فأمّا التخصيص عن العموم فهو إزالته عن النكرة حتّى تتخصّص ، ومعنى ذلك إزالة بعض الصلاحيّة لما كانت تصلح له بحسب القصد ، لا بحسب الوضع ، ولذلك يلزم أن يكون المخصِّصُ نكرةً ، وأن يكون أخصَّ ، ولا يكون عامّاً ، ولا مساوياً ، نحو : رجل حيوان ، وامرأة أنثى ، فإن كان واحدة من هذه لم تنقص الصلاحيّة ، بل تزيدها ، أو تبقيها ، بخلاف ما ذكرنا ، نحو : مررت برجلٍ عاقلٍ وبإنسانٍ كاتب .

وأمّا الفائدة الثانية فهي التأكيد ، وتكون بالصفات المساوية التي تعطي بلفظها ما أعطاه الموصوف بلفظه ؛ إذ التأكيد أعمّ من ما له ألفاظٌ موضوعةٌ ، على ما نذكره ، كقولك : مررتُ برجلٍ واحدٍ وامرأةٍ واحدةٍ ، كما في الأحوال ، وتقول : مررتُ برجلٍ مُوَلٍّ مدبرٍ ، وضربته ضربةً واحدةً ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا [٢٠أ] نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحاقة : ١٣] ، وقوله

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

تعالىٰ : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [فاطر : ٢٧] ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] ؛ لأنّ الفارضَ : المسنّةُ ، والبكر : التي لم تُمَسَّ بعدُ ، والعوان : المتوسّطةُ ، وقيل[1] : هو علىٰ تقدير استئنافٍ ،كأنّه قال : هي عوانٌ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، قال أبو العبّاس[2] : أُعيد للتأكيد وتكثير المعنىٰ والدلالة علىٰ انقطاع التفصيل بالزيادة ، أو لإنشاء ، ونحوه ، كأنّه قال : أي ذلك كذلك ، أي : من غير زيادة ولا نقصٍ ، قال : والعرب تستعمل مثل هذا، كقوله :

ثلاثٌ واثنتان فتلك خمسٌ   وسادسةٌ تميل إلى تمامِ[3]

وقيل : ليست تأكيداً ، بل هي علىٰ معنىٰ (مُكمّلة ما نقصه تركُ الهدي في

---

(١) هو قول أبي جعفر النحاس في (إعراب القرآن : ١/ ١٨٥)، واختاره مكيّ في(مشكل إعراب القرآن : ١/ ٩٨) .

(٢) المبرّد ، وقوله في (معاني القرآن للنحاس : ١/ ١٢٧) .

(٣) بيتٌ من البحر الوافر للفرزدق في (النقائض : ٢/ ١٠٠٥) ، وروايته فيها :

ثلاثٌ واثنتان فهنّ خمسٌ   وسادسةٌ تميل إلىٰ الشمامِ

ولم يرد البيت مع أبيات أخرىٰ من القصيدة في (ديوانه : ٥٩٧ ـ ٦٠١) ، وانظره في : المقاصد النحويّة : ٢/ ٤٣ .

التمتّع من الثواب) ، وهو قول الحسن [١] .

وقال الزجّاج [٢] : لإزالة توهّم أن تكون الواو كـ(أو) ، كما كان العكس ، وهذا يليق أن يكون بياناً لفائدة قوله : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾ ، لا لتأكيد العشرة بـ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ .

وقد يقال : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾ فائدتها أنّ المجموع هو البدل من الهدي ؛ لأنّه لما فصل فقد يتوهّم أن البدل حاصلٌ بالأوّل ، وهو الثلاثة ، وأنّ الثاني على جهة التمام والكمال ، وهو السبع .

وقالوا :

أمس الدابرِ [٣]

---

(١) انظر : تفسير الطبريّ : ٢/ ٢٦٤ ، تفسير القرطبيّ : ٢/ ٤٠٢ ، معاني القرآن للنحاس : ١/ ١٢٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٣) من قول صخر بن عمرو بن الحارث بن الشريد السلميّ :

ولقد قتلتكمُ ثناءَ وموحداً ... وتركتُ مرّةَ مثلَ أمسِ الدابرِ

ويروى : (أمسِ المدبرِ) .

انظر : أدب الكاتب : ٣٧٩ ، الاقتضاب : ٢/ ٣١٨ ، ٣/ ٤١٤ ، اللسان : ١٤/ ١١٧ ، الهمع : ١/ ٢٦ ، الخزانة : ٥/ ٤٤٨ ، الدرر : ١/ ٧ .

وقال تعالىٰ : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١] ، وقيل[١] : هو علىٰ التقديم والتأخير .

وقوله عليه السلام : **(إنّ لله تسعةً وتسعين اسماً مئةً إلا واحداً)**[٢] وإن كان يحتمل البدل .

وهذا التأكيد يؤتىٰ به حيث لا يكون الأوّل موضوعاً لما وُضعَ له الوصفُ ، وإنّما يدلّ علىٰ ما دلّ عليه الوصف ، ألا ترىٰ أنّ قولك : نفخةٌ واحدةٌ ، لا تدلّ النفخة بالوضع علىٰ شيء له الوَحْدةُ كـ(واحدة) ، لا يكون لغير معنًىٰ عندهم ، بل يراد به إزالة توهّم تقديراً ، وإنّما قيل له : (تأكيدٌ) لأنّه أعطىٰ بلفظه ما دلّ عليه الأوّل وأعطاه ، لكن دلّ بالفرض علىٰ مقصودٍ آخر .

فقولهم :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٢١٢ .

(٢) كذا في رواية الإمام مسلم ـ رحمه اللّه ـ في (صحيحه : كتاب الذكر والدعاء : ٣/ ٢٠٦٣) عن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ ، وتكملته فيه : (من أحصاها دخل الجنّة) ، وكذا رواه ابن ماجة ـ رحمه اللّه ـ في (سننه : كتاب الدعاء : ٢/ ١٢٦٩) ، وأمّا الإمام البخاريّ ـ رحمه اللّه ـ فرواه في (صحيحه : كتاب الدعوات : ٧/ ١٦٩) أيضاً عن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ لكن برواية : (للّه تسعة وتسعون اسماً مئة إلا واحداً ، لا يحفظها أحدٌ إلا دخل الجنّة ، وهو وترٌ يحب الوتر) .

نبّهوا به على معنى (أنّه لا يرجع) .

وقوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحاقة: ١٣] ، أي : مجرّدةٌ عن الكثرة تعظيماً لها ، كما قال أبو عليّ[1] في قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء : ١٧٦] : إنّه تنبيهٌ عن تجريدها من الصِّغَرِ والكِبَرِ ونحوه .

وقوله : ﴿ إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١] ورد مورد التشنيع وظهور البطلان ، كما تقول على جهة الإنكار : أتقول في هذه الثلاثة : إنّها أربعةٌ ، و خمسةٌ إلا واحداً ، تريد التشنيع عليه ومخالفته المعقول ، فكأنّه يقول : لا تعتقدوا ما هو ظاهر الاستحالة إلهين اثنين .

وقوله عليه السلام : (**مئة إلا واحداً**) أنصُّ في باب الاقتصار على العدد ؛ فإن العدد يذكر على طريق التزايد ، فالسكوت عن الزيادة ليس نصّاً في الاقتصار ، بخلاف ذكر المجموع والاستثناء منه .

وأمّا المدح ومقابله فمنعه الخليل[2] ؛ لأنّ من شرط المدح ومقابله أن يكون الموصوف والصفة معلومين ، على ما نذكره في المعرفة ، والنكرة لا يكون فيها ذلك .

---

(١) الفارسيّ في كتابه : الإيضاح العضديّ : ١٥٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

وأمّا سيبويه[١] فرأىٰ أنّ المدح في المعرفة قد يكون علىٰ تقدير كون الوصف معلوماً ، فتقول : مررتُ بقومك الكرام ، فلم يبعد عنده في النكرة ، وأيضاً فإنّما يجوّزه في النكرة حيث يكون الأوّل [٢٠ب] مشعراً به ومفهوماً منه ، نحو : مررتُ برجلٍ مجاهرٍ بالمعصية فاسقاً ، وأنشدوا عليه قوله :

ويأوي إلى نسوةٍ عُطّلٍ   وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السّعالي[٢]

فنصب (شعثاً) ؛ لأنّه لمّا[٣] قال : (نسوةٍ عُطّلٍ)، فُهِمَ منه كونُهنّ شُعثاً .

وكذلك قول الفرزدق :

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ   فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٢ .

(٢) بيت من البحر المتقارب لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ ، وروايته في (ديوان الهذليّين : ٢/ ١٨٤) :

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدو   رِ عوجٌ مراضيعُ مثلُ السعالي

وانظر : شرح أشعار الهذليّين : ٢/ ٥٠٧ ، الكتاب : ١/ ٢٥٠ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٤٦ ، تحصيل عين الذهب : ٢٣٤ ، الخزانة : ٢/ ٤٢٦ .

(٣) في نسخة التحقيق : (قد) ، وعسىٰ أن يكون الصواب ما أثبته ؛ إذ يؤيّده ما ذكره بعد بيتي الفرزدق الآتيين .

شغّارة تَقِذُ الفصيل برجلها فطّارة لقوادم الأبكار (١)

لمّا قال : حلبت عليّ عشاري ، فُهِمَ منه أنّها شغّارةً وفطّارةً .

والشغّارة : هي التي تضربُ الفصيل برجلها عند الحلب (٢) .

والفطّارة : هي التي تحلب قوادم البَكرة (٣) .

والخليلُ (٤) ينصبُ كلّ ذلك على الحال ، أي : واذكرهنّ في هذه الحال .

وقد حلبت في هذه الحال ، ونحوه .

---

(١) بيتان من البحر الكامل للفرزدق ، ورواية الأوّل منهما في (ديوانه : ٣١٢) :

كم خالةٍ لك يا جريرُ وعمّةٍ

والبيتان في : الكتاب : ١/ ٢٥٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٨ ، الخزانة : ٦/ ٤٨٥ ، شرح أبيات المغني : ٤/ ١٦٥ .

(٢) تحصيل عين الذهب : ٢٦٨ .

(٣) كذا في المخطوطة ، وأحسن منه قول الأعلم الشنتمريّ في (تحصيل عين الذهب : ٢٦٨) : « والفطّارة : التي تحلب الفطر ، وهو القبض على الخلف بأطراف الأصابع لصغره » .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

خاتمةٌ لهذا الفصل

اعلم أنّه إذا اجتمعت في هذا الفصل صفتان مفردتان فلا بدّ فيهما من ضمير الأوّل إلا أنّ الصفة الثانية قد يكون فيها ضميرُ أحدِ جزءي الجملة المتقدّمة ، وقد لا يكون ، فإن لم يكن لم يلزم التأخير ، كقولك : مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ ، وكلاهما للأوّل ، وإن شئتَ جعلت أحدهما للثاني ، على ما تقدّم .

وإن كان لزم التأخير ، فتقول : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِهِ[١] ، ففي (جميل) ضميران : ضمير الأوّل ، والوجه . ويصحّ مع هذا أن يكون نعتاً للأوّل لازمَ التأخير ؛ لأنّه قد تقدّم لنا أنّ النعت لا يلزم أن يليه العامل ، بل تتفق موانع تمنعه ، كحروف العطف كما تقدّم ، وهنا مانعٌ أيضاً ؛ لأنّك لو قدّرت ولايته له لعادَ الضمير على غير متقدّم ، ويجوز جعله نعتاً للحسن ، لكنّه ضعيفٌ ، ويضعف الحال أيضاً .

وكذلك في ما جرى على غير الأوّل ، نحو : مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّهُ لبيبة[٢] على الصفة للأوّل ، ولم يبرز الضمير لتقدّم ذكره ، وحُذِفَ اختصاراً ، ولو وَلِيَتِ الأوّل لم يصحَّ حذفُ الضمير ، فيلزم التأخيرلسبب ذلك .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٣ ، ٢٤٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٢ ، التعليقة للفارسيّ : ١/ ٢٥٠ .

وكذلك : مررتُ برجلٍ ظريفٍ أبوه حسنٍ [١] ، إذا أردت الأب بالثاني .

فإذا اجتمعتْ صفتان جمليّتان فكذلك أيضاً ، فما ليس في الثانية ضميرٌ للأولىٰ : مررتُ برجلٍ يكتبُ ويضحكُ ، فلك أن تقدّم أيّهما شئت دون الواو ، ومثال ما فيه ضميرٌ قولك : مررتُ برجلٍ يكتبُ غلامه ويبيعه ، فلا يصحّ التقديم أيضاً .

فأمّا إذا اختلفت الصفتان ، فكانت إحداهما جملةً ، والأخرىٰ مفردٌ ، فإن لم يكن في إحداهما ضميرٌ من الآخر كان الأحسن أن يُقَدَّمَ الاسم ، وتؤخّرَ الجملة كيف كانت فعليّة أو اسميّة ، فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ يضحك ، وإنّما كان ذلك لأنّ الاسم هو أولىٰ بالتمام ، ولأنّه أنسب ، وليمشي النظام علىٰ طريقة واحدةٍ ، ولا يختلف مرتين ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾ [الأنبياء : ٥٠] .

وقد ورد العكس ، قال تعالىٰ : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام : ٩٢] ، وكذلك : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ ببازٍ ، وأجازه سيبويه [٢] .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤١ .

قال أبو عليّ [١] : (صقرٌ) يرتفع بـ(معه) ، ولا يكون مبتدأً ؛ لأنّ (معه) صفةٌ جرتْ على موصوف ، فلا تخرج عن محلّها ، فتُجْعَلُ خبراً ، فإنَّ كلَّ ما حصل [٢١أ] في محلّه ، ورتبتُه لا يُزالُ عنها .

وكذلك قال النحويّون [٢] في قوله :

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ [٣]

: إنّ (كان) زائدةٌ ؛ لأنّهم جعلوا (لنا) وصفاً على أصله ، ولم يجعلوه خبراً ؛ لأنّه في محلّ الوصف .

وقال بعضهم : لا يصحّ أن يكون وصفاً ؛ لأنّه غير تامّ ، والوصف بالظروف إنّما يكون بالتامّ ، كأنّه قدّمته على الخبر .

وهذا فاسدٌ من وجهين :

أحدهما : استعمال النعت كالخبر ، ولو سلّمنا أنّه كالخبر لقلنا : هو تامٌّ ؛

---

(١) المسائل المنثورة : ٥٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٨٩ .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر للفرزدق ، صدره :

فكيف إذا رأيت ديار قومي

انظر : ديوانه : ٥٩٧ ، الكتاب : ١/ ٢٨٩ ، المقتضب : ٤/ ١١٦ ، الأزهيّة : ١٨٨ ، الخزانة : ٩/ ٢١٧ ، شرح أبيات المغني : ٥/ ١٦٨ .

لو قلت : مررتُ برجلٍ مع عمرو ، لصحّ ، فهذا الحرف وضْعُه التمام ، لكنّه لمّا قصدتَ معنًى آخر يزيد عليه ، كما تقول : مررتُ برجلٍ ملازمٍ امرأةً ، و : مررتُ برجلٍ ملازمٍ امرأةً أبوه ، وأيضاً فإنّ (مع) هنا خبرٌ عن الصقر ، فهو تامّ ، فيكون صفةً .

قلتُ : ما ذكره لا يمنع كونه صفةً في المعنىٰ .

فإن كان في إحداهما ضميرٌ من الآخر لَزِمَ تأخيرها ، فإن كانت فعلاً فَلَزِمَ التأخير لأمرين :

أحدهما : الضمير ، والآخر : كونه فعلاً ، نحو : مررتُ برجلٍ قاعدٍ علىٰ سريرٍ يلعبُ فيه ، ومع هذا فهو صفةٌ ، ويجوز الحال من الضمير في : (قاعد) ، وأن يكون وصفاً له .

وإن كان الاسم كذلك لزم تأخيره ، نحو : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائد به ، سواء كانت ظرفاً كما ذكرنا ، أو فعليّة ، كقولنا : مررتُ برجلٍ ينطلق بابنه حاملاً إيّاه إلىٰ داره ، أو اسميّة نحو : مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ برجلٍ حاملاً أحدهما إلىٰ داره ، فيجوز الوصف ، ولا يُراعىٰ كونُ عدم الولاية ، ويجوز الحال أيضاً ، ويقوىٰ الوصفُ إذا ضعفتِ الحالُ بنقص بعض شروطها ، من عدم الانتقال ، وكونها ليست في الحال ، ونحوه .

وزعم بعض النحويّين المتقدّمين أنّه لا يجوز الوصفُ إذا كان في الثاني ضميرٌ من المتقدّم ؛ لأنّه لا تصحّ الولاية فيه ، ورأىٰ النصب علىٰ الحال ، قال سيبويه [١] : ولو كان الولاء مراعىً لم تصحّ النعوت المقطوعة بالفاء و(ثمّ) ونحوها ، وأيضاً لكان النصبُ الوجهَ في قولك : مررتُ برجلٍ حسن الوجه جميلِهِ ، وليس كذلك للحال من النكرة وعدم الانتقال ، وأيضاً لم يجز الخبر في قولك : زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به ، علىٰ أن تكون الهاء عائدةً علىٰ الأخ ، وهو خبرٌ ؛ لأنّه لا يصحّ أن يلي المبتدأ ، وهو تابعٌ كالنعت ، واستدلّ بقول العرب : **(هذه شاةٌ ذات حملٍ مُثْقَلَةٌ به)**[٢] وقول حسّان :

ظننتم بأنْ يخفى الذي قد صنعتمُ
وفينا نبيٌّ عنده الوحيُ واضعُهْ [٣]

ولك أن تقول : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به هو ، تأكيداً لا لزوماً ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

(٣) بيت من البحر الطويل لحسان بن ثابت الأنصاريّ ـ رضي الله عنه ـ ، ورواية : (ديوانه : ٢٨٦) : (عنده الحكم واضعه)

والبيت في : الكتاب : ١/ ٢٤٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٥٣ ، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد : ١٢٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥٨ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٦٤ .

ولك حينئذٍ أن ترفع بالابتداء والخبر ، كما في قولك : مررتُ برجلٍ سواءٌ هو والعدمُ[١] .

فإنْ جرىٰ علىٰ غير مَنْ هو له وجب الإبراز كما يأتي ، كقولك : مررتُ برجلٍ معه جاريةٌ ضاربتها أمّه .

(١) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

الضرب الثاني

في المعرفة

وأمّا المعرفة فهو : **(الاسم الدالّ بالقصد على واحدٍ معيّنٍ بما يخصّه من صفاته)** .

فقولنا : (الاسم) ليغطي جنسه ، فيخرج الفعل .

وقولنا : (الدالّ [٢١ب] بالقصد) ليكون أعمّ من الوضع ؛ فإنّ ما هو بالوضع فيه قصدٌ ، ولا ينعكس .

وقولنا : (على واحدٍ) ليخرج المشترك ، والواحد أعمّ من كونه واحداً بالشخص أو بالجمع ؛ إذ قد يكون معرّفاً ، نحو : جاءني الرجالُ ، لقومٍ معهودين ، أو بالجنس ، كما نذكره في تعريف الأجناس (١) .

وقولنا : (بما يخصّه من صفاته) ليخرج ما يدلّ على المعنى المطلق ، كالمصادر ؛ لأنّها دالّةٌ على نفس المعنى ، وهو متميّزٌ عن غيره بمعناه ، ومتعيّنٌ به ، والمعرفة لا تتعيّن بمعناها مجرّداً عن غيره ، بل ما يضاف إلى معناها الأصليّ من الصفات التي تخصّه .

وقولنا : (التي تخصّه) أعمّ من (التي تشخّصه) ؛ لتدخل معارف

---

(١) ص : ١٦٨ .

الأجناس ؛ لأنّها وُضِعَتْ بإزاء المعنى بما له من الأوصاف الخاصّة بالمعنى ، لا بالتي تخصّ أشخاصه ، والشخصيّ وُضعَ له بما له ما يشخّصه .

وهذا الفصل يحصل المقصود منه في ثلاثة أطراف :

احدها : في أقسام المعارف .

والثاني : في نعت بعضها ببعض .

والثالث : في فائدة النعت للمعرفة .

[الطرف الأوّل
أقسام المعارف]

أمّا الطرف الأوّل فالمعارف ضربان :

إمّا معرفةٌ لم يسبق لها تنكيرٌ أصلاً . وإمّا معرفةٌ سبقها ذلك .

كما أنّ النكرة منها مسبوقة بالتعريف كزيدٍ من الزيود ، أو غير مسبوقة كرجلٍ .

فأمّا الأوّل من المعارف فإمّا أن يدلّ على معيّنه بنفس صيغته ، لا بانضمام شيء آخر إليه ، أو بانضمام ذلك ، فالأوّل العَلَمُ ، والثاني : إمّا انضمام إشارةٍ ، أو شيء غير إشارة ، فالأوّل : أسماء الإشارة ، والثاني : المضمرات ، بحسب الاستقراء .

وأمّا ما يكون مسبوقاً بالتنكير فإمّا أن يتعيّن بحسب لفظٍ ، أو لا بحسبه .

والثاني : هو المعرفة بالقصد ، ككثيرٍ من الظروف الزمانيّة ، كسحرَ ، وغُدْوَةَ ، وبُكْرَةَ ، وغيره ، ولذلك امتنع من الصرف بانضمام علّة أخرىٰ إليها ، وكذلك : يا رجلُ ، في النداء ، و : يا رجلاً ؛ بدليل وصفه بالمعرفة ، نحو : يا رجل الخبيث ، إلا أنّه في هذا سماعٌ ؛ إذ لا تقول : مررتُ برجلٍ قائماً ، وأنت تريد واحداً معيّناً ، وإن كان كذلك فبحسب قرينةٍ تقوم مقام الآلة ، كـ : يا رجلُ ، في النداء ، فأمّا (غدوة ، وبكرة) قيل [1] : هما أعلام ، و(سحر) قيل [2] : هو معرّفٌ بالألف واللام ، وعُدِلَ عنهما .

وأمّا الذي بحسب لفظٍ فإمّا متقدّمٌ علىٰ الكلمة ، وهو المعرّف بالألف واللام ، أو متأخرٌ عنه ، وهو المضاف .

وقد تتقسم المعارف بتقسيم آخر ، وهو :

المعرفة إمّا أن تكون بالقصد أو لا ، والثاني : إمّا أن يكون لفظه لا يدلّ علىٰ كثرةٍ بحسب وضعٍ واحدٍ ، وهو العلم ، وهي خاصّته ، أو يدلّ ، وهو الصالح للدلالة علىٰ أكثر من واحدٍ ، وتخصيصه لأجل الصلاحيّة للغير ،

---

(١) الكتاب : ٢/ ٤٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٩ ، نتائج الفكر في النحو : ٣٨٠ .

(٢) الكتاب : ٢/ ٤٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

إمّا بحسب اقتران قرينة لفظيّة ، أو لا ، والأوّل إمّا حرفٌ كالألف واللام ، أو اسم كالمضاف ، والثاني إمّا لذكره ، وهو المضمر ، أو لحضوره ، وهو الإشارة .

[العلم]

أمّا العلم فقيل : **(هو ما وُضعَ علىٰ المسمّىٰ تمييزاً له عن غيره)** .

وحكمُ الكنىٰ والألقاب حكمُ الأعلام في المقصود بها ، والفرق بينها أنّ الاسم وُضعَ لمحض التمييز ، وأمّا الكنية فللكناية عن الاسم بغيره علىٰ جهة التفاؤل .

وأمّا اللقب فأن تكون للشيء حالةٌ ، أو تحدث له قصّةٌ ، فيلتفت إلىٰ ذلك ، ويلقّب بما يتضمّن ذلك ، كأنف الناقة ، وعائد الكلب لقبٌ لشاعر[١] ؛ لقوله :

ما لي مرضتُ ولم يعدني عائدٌ منكم ويمرض كلبكم فأعودُ[٢]

وكذلك (بَبَّهْ[٣] ، وقُفَّة[٤]) .

---

(١) هو عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوّام .

انظر : الأغاني : ٢٠/ ١٨٠ ـ ١٨٣ ، الكامل للمبرّد : ٢/ ٦٦٥ ، سمط اللآلي : ٥٧٠ .

(٢) بيت من البحر الكامل لعائد الكلب الزبيريّ .

انظر : الأغاني : ٢٠/ ١٨٢ ، سمط اللآلي : ٥٧٠ .

(٣) لقبٌ لعبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث الهاشميّ، المتوفىٰ سنة ٨٤ هـ.

ترجمته في : الأغاني: ٦/ ٣، تاريخ بغداد : ١/ ٢١١، نسب قريش ٣٠، الاشتقاق : ٤٤ .

(٤) منه : (قيس قفة) . انظر : الردّ علىٰ الزجّاج في مسائل أخذها علىٰ ثعلب : ٢٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٧٩ ، شرح الرضي : ٢/ ١٣٩ .

وينقسم بحسب معناه إلىٰ قسمين : إمّا علمٌ للأشخاص ، أو للأجناس .

فأمّا العلم للأشخاص فهو ما يتناول [٢٢أ] شخصاً معيّناً بصفاته التي بها تعيّن ، كزيدٍ وعمرو وخالدٍ .

وفائدته الاختصار ؛ إذ الأصل أن يذكروا ما يدلّ علىٰ وحدانيّته المطلقة ، ثمّ يخصّوا بصفاته ، فتقول : رجلٌ عاقلٌ أبيضُ كيتَ وكيتَ ، فاختصروا، ووضعوا ما يدلّ علىٰ حقيقته بما لها من القيود الخاصّة المشخّصة ، ولأنّهم لا يصلون إلىٰ التشخيص أبداً ؛ لأنّ كل ما يوردونه كلّيّ .

وأمّا الجنسيّ فهو : **(ما يتناول المعنىٰ الجنسيّ بما له من الصفات الخاصّة بها لا بما يتعيّن شخصاً) .**

فقولنا : **(بما له من الصفات)** لتخرج المصادر ؛ فإنّها دالّةٌ علىٰ مطلق المعنىٰ .

وقولنا : **(لا بما يتعيّن شخصاً)** ليخرج العلم الشخصيّ ، وذلك نحو : أسامة ؛ فإنّهم وضعوه للمعنىٰ الجنسيّ ، وهو المعقول الذي شأنه النحر والافتراس وكيتَ وكيتَ من الأوصاف الخاصّة بالنوع بما له هذه الأوصاف، من غير اعتبار الصفات العرضيّة ، ككونه قصيراً أو طويلاً ،

أو صغيراً أو كبيراً . وكذلك ثعالة ، ونحوه .

وفائدتُهُ : الاختصارُ أيضاً ، وأن يفرّقوا بين الأجناس كما فرّقوا بين الأشخاص في العلميّة ، فصار أسامة للفرق بينه وبين ثعالة .

وإنّما فعلوا أكثر ذلك في ما لا يُؤلَفُ من الحيوان ؛ لأنّ ما يُؤلَفُ يحتاج إلى التمييز بين أشخاصه ، بخلاف ما لا يُؤلَفُ ؛ فإنّه يحتاج إلى التمييز بين مقابله ، ولم يكن في ما يُؤْلَفُ ؛ لاستغنائهم عنه بعلميّة الأشخاص .

وأمّا أسدٌ وثعلبٌ فهما نكرتان .

وقد يُوْضَعُ مثلُ هذه الأعلام للمعاني ، كـ(حَلاقِ) اسمٌ للمنيّة [1] ، أي : إنّها التي شأنها الإذهاب للأرواح من غير اعتبار كونها فُجاءةً أو غير فُجاءةٍ ، أو بسببٍ أو غير سبب ؛ فإنّها عوارض .

---

(١) قال المقعد بن عمرو :

لحقتْ حلاقِ بهمْ على أكسائهم ضَرْبَ الرقابِ ولا يُهِمُّ المغنمُ

انظر : ما بنته العرب على فعالِ ٧٩ .

وكذلك (صَرامِ) للحرب[١] ، و (صَمامِ) للداهية[٢] ، ونحو ذلك كثيرٌ .

وإنّما قلنا : إنّها أعلامٌ ؛ لامتناع صرف بعضها كأسامة ، وليس لها إلا التأنيث ، فلا بدّ من علّةٍ أخرىٰ ، فقلنا : هي العلميّة ؛ لأنّهم لا يدخلون الألف واللام ، فيقولون : الأسامة ، وليس معرفةً بالقصد ؛ إذ لو كان لزال في وقتٍ ما ؛ لأنّ تعريف القصد ليس بلازمٍ ، ويدخله التنكير بالعرض كما يدخل الشخص ، فتقول : مررتُ بأسامةَ وأسامةٍ آخرَ ؛ لأنّه لـمّا كان علماً للأجناس وقع علىٰ الأشخاص ؛ لوجود المعنىٰ المسمّىٰ بأسامة في كلّ واحدٍ من أشخاصه ، وإذا وقع علىٰ الأشخاص أمكن تنكيرها ، فأمكن دخول التنكير فيها ، كما في قولك : مررتُ بفاطمةَ وفاطمةٍ أخرىٰ .

وأمّا بحسب لفظه فإلىٰ قسمين : مفرد ، ومركّب .

---

(١) قال النابغة الجعديّ ـ رضي اللّه عنه ـ :

الا ابلغْ بني شيبانَ عنّا فهلْ حلبتْ صرامِ لكم صراها

انظر : شعر النابغة الجعديّ : ٢١١ ، ما بنته العرب علىٰ فعالِ ٩٢ .

(٢) قال الأسود بن يعفر :

فرّتْ يهودُ وأسلمتْ جيرانها صَمّي لِما فعلتْ يهودُ صَمامِ

انظر : ديوانه : ٦١ ، ما بنته العرب علىٰ فعالِ : ٩٢ ـ ٩٣ .

والمركّب : إمّا تركيب إضافة ، أو تركيب البناء .

وتركيب الإضافة في الشخص : عبداللّه ، وفي الجنس : أمّ حبين[١] ، وابن عرس[٢] ، وابن آوىٰ[٣] ، وابن أوبر[٤] ، وبنات وَرْدان[٥] ، وابن قِتْرَة[٦] ، ونحو ذلك .

وهذه مضافات إلىٰ اسم معرّفُهُ الجنسُ ، ولذلك لا تدخل الألف واللام

---

(١) هي أم الحرباء : دويبة من العظاء . (المرصع لابن الأثير : ١١٦) .

(٢) المرصع لابن الأثير : ٢١٩ .

(٣) المرصع : ٥١ .

(٤) هو نوع من صغار الكمأة . (المرصع لابن الأثير : ٥١) .

(٥) في المخطوطة : (بنت وردان) ، والصواب ما أثبتّه ؛ لأنّه جمعٌ واحدُهُ : (ابن وردان) ، وهو ضربٌ من الحشرات أسود . (المرصع لابن الأثير : ٣٠٤) .

(٦) هو ذكر الأفعىٰ ، دقيقٌ صغيرٌ ، شبّه بالقترة ، وهو نصلٌ دقيقٌ . (المرصع لابن الأثير : ٢٤٦) .

في الثاني[1]، ولذلك لم ينصرف ابن آوىٰ ؛ للتعريف والوزن ، وكذلك ابن أوبر .

وأمّا ابن لبون وبنت مخاض فليس من هذا ، [٢٢ب] وهو مضافٌ إلىٰ نكرة ، يدلّ عليه دخول الألف واللام ، كقوله :

وابنُ اللبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يستطعْ صولةَ البُزلِ القناعيسِ[2]

ثمّ جعلوا ذلك اسماً له .

وأمّا المركّب تركيب البناء فنحو : تأبّط شرّاً ، ومعديكرب ، وفي الجنسيّ : سام أبرص .

---

(١) ورد في ضرورة الشعر دخول الألف واللام علىٰ بعضها ، كقول الشاعر :

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبرِ

وقول جرير :

يقول المجتلون عروسَ تيمٍ شوىٰ أمّ الحبين ورأس فيلِ

انظر : شرح ديوان جرير : ٣٤٨ ، مجالس ثعلب : ٢/٥٥٦ ، شرح أبيات المغني : ١/٣١٠ .

(٢) بيت من البحر البسيط لجرير . (ديوانه : ١/١٢٨) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ٢٦٥ ، المقتضب : ٤/ ٤٦ ، شرح أبيات سيبويه : ١/ ٤٥٩ ، المغني : ٧٥ ، شرح أبياته : ١/ ٣١٥ .

وأمّا المفردّ ، فبيّنٌ ، كما تقدّم .

وينقسم أيضاً بحسب لفظه إلىٰ كنيةٍ وغير كنية ، وهو إمّا لقبٌ أو اسمٌ ، فالاسم قد تقدّم ، واللقب كـ(قفّة ، وبطّة) .

والكنية كـ(أبي عبداللّه) ، وأمّ فلانة ، وفي الجنسيّ : أبو جُخادب [١] ، وأمّ حبين ، وأبو براقش [٢] .

وينقسم أيضاً إلىٰ منقولٍ ومرتجلٍ .

والمنقول إمّا منقولٌ من غير أصول العربيّة ، وهي الأسماء الأعجميّة ، وقد تكون علىٰ أوزان الأصول في العربيّة ، وعلىٰ غير أوزانها ، وقد تغيّرها العرب ، وقد لا تغيّر .

وأمّا إن كان علىٰ خلاف ألفاظها فلا بدَّ من تغييره ، علىٰ ما نذكره فيما لا ينصرف .

وإمّا منقولٌ من أصول العربيّة ، وهي النكرات ، ولا بدَّ من موافقة أوزانها وألفاظها ، فتكون بحسبها سواء كان مشتقّاً أو غير مشتقّ ، جوهراً كان أو معنًى ، كرجلٍ تسمّيه أبيض ، أو أسدٍ ، أو فضلٍ ، أو حسنٍ ، أو حارثٍ ، ومنه التسمية بالفعل ، نحو : يشكر ، وتغلب .

---

(١) هو جرادٌ أخضر طويل الرجلين . (المرصع لابن الأثير : ٩٤) .

(٢) هو طائرٌ يتلوّن الواناً ، له ست قوائم . (المرصع لابن الأثير : ٦٦) .

وأمّا المرتجل فهو الذي لم يُنْقَلْ من شيء ، بل وُضِعَ أولاً لمسمّاه المعيّن ، ولا بدّ أن يكون على أوزان الأصول ، كغطفان ، وعثمان ، وحمدان ، وفقعس ، فإنّ مثال ذلك في النكرات : غَلَيَان ، وسُلْطان ، وسكران ، وجعفر ، للنهر الصغير .

وارتجاله تارةً يكون بالنسبة إلى اللفظ كغطفان ، وتارةً بالنسبة إلى حاله في الصفة ، ولا يكون للقياسيّ ، فيكون منقولُ اللفظِ غيرَ منقول تلك الحالة ، ولذلك قيل في المرتجل : ما لا أصل له في النكرات بذلك ، أي : أحد الاعتبارين ، وتلك الحالة إمّا وزنٌ أو اعتلال ، فالوزن قولهم : مَوهَب ، في اسم رجلٍ ، والأصل : موهِب ، وهو قياسه ، وأمّا في الاعتلال كـ : مريم ، ومديَن ، ومكوز ؛ فإنّ الأصل أن ينقلب حرف العلّة ألفاً ؛ لأنّه بمنزلة (مَفْعَل) ، كـ : معادٍ ، ومنالٍ ، من : أعاد ، وأنال .

وكذلك (حَيْوَةٌ)[1] ، أصله أن يكون مقلوب الواو إلى الياء ، ثمّ مدغمه كـ : حيّة ، وكيّة ؛ لأنّه قياس : طوى طيّاً ، ولوى ليّاً ، وشبهه .

وكذلك (مَحْبَبٌ)[2] ، أصله النقل والإدغام ، كـ(مَفَرّ) ، وهو ذو مقرّ .

ويكون لفظ المرتجل في هذا لفظ النكرة ، فيشبه المشتقّ ، وإن كان ليس

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٨٩ ، ٤٠٣ ، الممتع في التصريف : ٢/ ٥٦٩ .

(٢) هو اسم رجل . انظر : الكتاب : ٢/ ٣٦٤ ، المنصف : ١/ ١٤١ ، الممتع : ١/ ٢٥٢ .

علىٰ قياس الاشتقاق ، كحيوة من الحياة ، ومحبب من الحُبّ ، وإنّما يعتبر من المشتقّات ما كان في النكرات ؛ لأنّ العَلَمَ لا يراعىٰ فيه المعنىٰ ، فقد يسمّىٰ الأبيض بالأسود[١] .

وأمّا الزجّاج[٢] فيقول : الأعلام كلّها مرتجلة ، فالمرتجل عنده ما لم يُقْصَدْ في وضعه النقل من محلّ آخر إلىٰ هذا ، ولذلك تجعل الألف واللام في الحارث ونحوه زائدةً ، وعلىٰ هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض ، لا بالقصد ، وليس قويّاً .

---

(١) كالأسود بن المنذر اللخميّ . والأسود بن يعفر النهشليّ .

(٢) انظر : أوضح المسالك : ٤٤ ، التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ١١٦ .

[١٢٣] مسألةٌ

ذكرها الإمام في موضعٍ آخر

قال : اعلمْ أنّ الأعلام أصلها في الأشخاص المحسوسة ، وتقلُّ في المعاني المعقولة ؛ لأنّ المراد في الأعلام وَضْعُ اللفظِ على الشخصيّة الحاوية للصفات التي مجموعها لا يكون في غيره ، والأعيان لـمّا كانت أظهر للحاسّة كان الاختصاص بالذي فيها أظهر ، فكانت الأعلام لها أولى .

ثمّ الأشخاص منها ما يؤْلَفُ ، ومنها ما لا يُؤْلَفُ ، والأوّل أولى ؛ لأجل الاحتياج إليها ، وأصلها النوع كالأناسيّ ،ثمّ ما يؤْلَفُ من الحيوان نحو : أعوجَ(1) ، ولاحق(2) ، وعلوى(3) ،

---

(1) فرسٌ لبني هلال .

انظر : أنساب الخيل : ١٦ ، أسماء خيل العرب : ٣٥ ، الحلبة في أسماء الخيل : ٢١١ .

(2) فرسٌ لغني بن أعصر .

انظر : الخيل لأبي عبيدة : ٦٦ ، أسماء خيل العرب : ٢١٤ ، الحلبة في أسماء الخيل : ٢٤٦ .

(3) فرس لسليك بن السلكة الجوهريّ ، وأخرى لخفاف بن ندبة .

انظر : أسماء خيل العرب : ١٧٢ ، الحلبة في أسماء الخيل : ٢٤٢ ، فائت الحلبة : ٢٦٢ .

وغَيرَة[١] ، والجديل[٢] ، وشدقم[٣] ، أسماء خيلٍ وجِمالٍ .

ثمّ للبقع كـ: عُمان ، ونجد ، والحجاز ، والعراق .

ثمّ للذي لا يؤلف ، وهو نوعان : مشاهدٌ دائماً ، وغائبٌ .

فالمشاهد كأسماء النجوم كالدبران[٤] ، والشرطان[٥] ، رفعٌ ، والجَرْباءِ[٦] ،

ومنه : فجوة الشمال[٧] ؛ لأنّها جسمٌ ، وإن لم تكن مرئيّة .

---

(١) في المخطوطة : (عبوة) بلا نقط ، ولم أجد في الخيل ولا الإبل ما يحتمل هذا الرسم ، وترجّح لي أنّها (غيرة) ، وهي فرسٌ للحارث ابن يزيد الهمداني .

انظر : أسماء خيل العرب : ١٨٧ ، فائت الحلبة : ٢٦٤ .

(٢) جديل : فرس النعمان بن سنذر . انظر : فائت الحلبة : ٢٣٨ .

(٣) هو اسم فحل من إبل النعمان بن المنذر . (الصحاح : ٥/ ١٩٥٩) .

(٤) قال ابن قتيبة في (كتاب الأنواء : ٣٧) : « كوكبٌ أحمرُ منيرٌ يتلو الثريّا ، ويسمّى (تابع النجم) و(تالي النجم) ، وباستدباره الثريّا سمّي دبراناً ، ويسمّى أيضاً (المِجدَح) . » .

(٥) قال ابن قتيبة في (كتاب الأنواء : ١٧) : « الشرطان : كوكبان ، يقال : إنّهما قرنا الحمل ، ويسمّيان (النطح والناطح) ، ويسمّى (النطيح) أيضاً ، وبينهما في رأي العين قاب قوس إذا صارا في كبد السماء » .

(٦) قال صاحب (القاموس المحيط : ٨٥) : « الجرباء : السماء أو الناحية التي يدور فيها فلك الشمس والقمر » .

(٧) كذا كتبت في المخطوطة بلا نقط ، ولم أتبيّن صحّتها ولا المراد بها ، وقد اجتهدت في رسمها ، والله أعلم .

ثمّ ما قد يشاهد في وقتٍ ، كأسامة ، وثعالة ، إلىٰ غير ذلك من السباع والأجناس والطيور .

والمرتبة الأخيرة مرتبة المعاني كـ: سبحان ، للتسبيح والبراءة [١] ، بمنزلة حُمْران ، ومنه قوله :

عُدَّتْ عليّ بزوبرّا [٢]

سئل أبو عليّ [٣] عن ترْكِ صرف (زوبر) ، فقال : أراد القصيدة كلّها ، فعلّقها عليها ، فكان فيها التعريف والتأنيث .

ومنه ما حكاه أبو زيدٍ [٣] : الفينة ، وفينة ، ونَدَرَىٰ ، والنَّدَرَىٰ ، فهذا ممّا ثبت عليه تعريفان : العلميّة والألف واللام ، وهو كقولك : شَعُوبُ ،

---

(١) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٦ .

(٢) من بيت من البحر الطويل لعمرو بن أحمر ، وهو بكماله :

أإنْ قال عاوٍ من تنوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بِزَوْبَرا

ونسب إلىٰ الفرزدق ، وإلىٰ الطرمّاح ، والصحيح أنّه لابن أحمر .

انظر : ديوان ابن أحمر : ٨٥ ، ديوان الفرزدق : ١٨٤ ، ديوان الطرمّاح : ٥٧٤ ، الاشتقاق : ٤٨ ، المعاني الكبير : ٨٠١ ، الخصائص : ٢/١٩٨ ، المبهج : ٢٧ ، الإنصاف : ٢/ ٤٩٥ ، الخزانة : ١/١٤٨ .

(٣) سائله هو ابن جنّي . انظر : الخصائص : ٢/١٩٨ ، المبهج : ٢٧ .

(٣) هو الأنصاريّ . انظر : النوادر له : ٤٠٣ ، و المبهج لابن جنّي : ٢٦ .

والشَعُوبُ ، للمنيّة .

ومنه أسماء الأعداد كقولك : ثلاثةُ نصفُ ستّةَ ، وثمانيةُ ضِعْفُ أربعةَ ، إذا أردت قدر العدد ، لا نفس المعدود (١) .

ومنه : فجارِ ، وبرّة ، فـ(برّة) علمٌ للبرّ ، و (فجارِ) معدولٌ عن (فجرة) علم للفجور ، وقول سيبويه : هو « معدولٌ عن (الفَجْرَةِ) » (٢) بالألف واللام تفسيرٌ علىٰ طريق المعنىٰ ، لا علىٰ طريق اللفظ ، ولو عدلت عن (برّة) هذه لقلت : بَرارِ ، كما في (فَجارِ) (٣) .

ونحو ذلك ما يستعمله النحويّون من الأمثلة التي يُوْزَنُ بها (٤) ، هي أعلامٌ ، فإذا قلت : (أفعلُ) الصفة [٢٣ب] لا ينصرف ، فلا تصرف أنت (أفعل) في كلامك ؛ لأنّه علمٌ فيه الوزن ، فصار بمنزلة (أحمد) ، وتقول (فاعلةُ) لا تنصرف في المعرفة ، وتنصرف في النكرة ، فتمنع أنت (فاعلةُ) في كلامك من الصرف ؛ لأنّه علمٌ مؤنّثٌ ، فيكون كفاطمة ، وكذلك : (فعلان) مذكّر (فعلىٰ) لا ينصرف ، تمنعه أنت من الصرف ؛ لأنّه بمنزلة :

---

(١) المبهج : ٢٩ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٩ .

(٣) قاله ابن جنّي في (المبهج : ٢٨) .

(٤) المبهج : ٢٩ .

(حمدان) .

وتقول : وزن (إبراهيمَ) (فِعْلالِيلٌ) ، فتصرف مثاله في كلامك ؛ لأنّه معرفةٌ خاصّة ، وكذلك : وزن (جبريلَ) (فِعْلِيْلٌ) بالصرف ؛ لأنّه ليس فيه سوى العلميّة ، وإن كان الأصل لا ينصرف ؛ لوجود علتيه .

وتقول : وزن (جعفرٍ) (فَعْلَلٌ) ، فتصرف الأصل والمثال معاً ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما فيه علّةٌ واحدةٌ .

وإذا قيل لك : ما مثالُ (إفكلٍ) ؟ فيجوز لك أن تقول : (إفعلٍ) ، تصرفه للحكاية .

وكذلك : ما مثال (ضُرِبَ) ؟ لك أن تقول : (فُعِلَ) ، تحكيه .

ومن الباب قولهم[١] : **(قد صرّحت بجِدّانَ)** ، و : جِذّانَ ، فهذا علمٌ بمعنى (الجِدّ) .

ومنه قولهم[٢] : **(أتى على ذي بِلِيّانَ)**، وهو علمٌ للبُعْدِ .

---

(١) من أمثال العرب ، وله روايتٌ كثيرة ، منها : (صرحتْ بجلدان) و (بجلذان) .

انظر : مجمع الأمثال : ١/ ٣٥٤ ، ٤٠٥ ، جمهرة الأمثال : ١/ ٤٣٦ ، المستقصى : ٢/ ١٤٠ ، اللسان : ٣/ ١١٣ .

(٢) اللسان : ١٤/ ٨٧ .

[أسماء الإشارة]

وأمّا أسماء الإشارة فهي :(**المعرفة الموضوعة لمشار**) .

وفيها لغتان :

إحداهما[١] : إجراؤها على لفظٍ واحدٍ للمذكّر والمؤنّث والجمع ، وهي ضعيفةٌ .

[٢٤أ] والثانية : التفرقة في أسماء الإشارة ، وهؤلاء اختلفوا في حروف الخطاب ، فمنهم من يبقيها مفتوحةً على حالةٍ واحدةٍ في الإفراد والجمع ، والمذكّر والمؤنّث ، ومنهم من يفرق بين المذكّر والمؤنّث بالكسر والفتح خاصّة .

وقوله :

لا وأبيكَ ابنةَ العامريِّ

البيت[٢] .

---

(١) الارتشاف : ١/٥٠٨ .

(٢) من بيت من البحر المتقارب لامرئ القيس ، تكملته :

لا يدّعي القومُ أنّي أفرّْ

انظر : ديوانه : ١٥٤ ، شرح القصائد السبع الطوال : ٤٤ ، ضرورة الشعر : ٧٩ ، المحتسب : ٢/ ٢٧٣ ، ضرائر الشعر : ١٣٢ ، المغني : ٣٢٩ ، الخزانة : ١١/ ٢٢١ .

على لغة من لا يفرّق في حروف الخطاب .

وأمّا أسماء الإشارة فعلى هذا هي على ضربين : مذكّر ، ومؤنّث .

وكلٌّ واحدٍ منهما إمّا مفردٌ ، وإمّا مثنّى ، وإمّا مجموعٌ .

فتكون ستة أصنافٍ ، يشترك المؤنّث والمذكّر في صنفٍ منها ، وهو الجمع ، فتكون خمسة أصنافٍ : أمّا المذكّر المفرد قيل فيه للقريب : هذا ، وللبعيد : ذلك ، وللمتوسّط : ذاك [١] .

قال الرمّانيّ [٢] : لمّا كان القريب مجرّداً عن البعد بحيث لا يحتاج معه إلى تكلّف في الإشارة كان له حرفٌ دون زيادةٍ ، والبعيد بزيادتين ، والمتوسّط بواحدة .

وربّما قال بعضهم [٣] : (هذا) لِمَا حضرَ ، و : (ذاك) لِما غاب ، و : (ذلك) لِما غاب وتراخى ، ويقال : (هذا) لِما هو كائنٌ في الحال ، و : (ذاك) لِما تقضّى ولم يبعد ، و : (ذلك) لِما تقضّى وبَعُدَ . والعبارات متقاربةٌ ، وعليها فَقِسْ عليه ما بقي .

ويظهر لي أنّ الكاف لا دخول لها في القرب ولا البُعْدِ ، بل هي دالّةٌ على

(١) التوطئة : ١٩٤ ، الكافية : ١٥٠ ، شرحها لابن الحاجب : ٧٢ .

(٢) انظر : المباحث الكامليّة للورقيّ : ٣٣١ .

(٣) المصدر السابق .

الخطاب ، وأنّ الدال على القرب والبعد (ها) واللامُ ، ولذلك لم يُجْمَعْ بينهما ، وبعكس (ذاك) ؛ فلو دلّ على التوسّط لَما صحَّ الجمعُ بينه وبين ما يدلّ على القرب ، وهو (ها) ، وأنت تقول : هذاك ، فدلّ على أنّه لا دلالة له على قربٍ ولا بُعْدٍ ، بل هو لمطلق الخطاب ، فانظره .

وقال الفرّاء [١] : أهل الحجاز يقولون : (ذلك) باللام ، وبه جاء القرآن ، وأهل نجدٍ من تميمٍ وأسدٍ وقيسٍ وربيعةَ ، بغير لامٍ .

وقال أبو عبيدة [٢] : (ذلك) يكون بمعنى (هذا) ، وأنشد :

أقولُ له والرمحُ يأطِرُ مَتْنَهُ … تأملْ خُفافاً إنّني أنا ذلكا [٣]

وقيل [٤] : منه قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة : ٢] ، والأصل الأوّل ،

---

(١) معاني القرآن : ١/ ١٠٩ .

(٢) مجاز القرآن ١ / ٢٨ ـ ٢٩ .

(٣) بيت من البحر الطويل لخفاف بن عمير بن الحارث السلميّ ، المعروف بخفاف بن ندبة .
انظر : ديوانه ٦٤ ، الاشتقاق : ٣٠٩ ، الخصائص : ٢/١٨٦ ، المنصف : ٣/ ٤١ ، الخزانة : ٥/ ٤٣٨ .

(٤) قاله عكرمة والأخفش وأبو عبيدة . انظر : مجاز القرآن : ١/ ٢٨ ، تفسير القرطبيّ : ١/ ١٥٧ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٦٦ ، معاني القرآن الكريم للنحّاس : ١/ ٧٨ .

وتأوّله المبرّد (١) على معنى : أنا ذلك الذي سمعتَ به ، وأُخبرتَ عنه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ، أي : هذا ذلك الكتاب الذي وُعِدتم به في التوراة والإنجيل .

وقد تأتي مواضع يصلح فيها (هذا) و (ذلك) باعتبار معنيين ، مثل أن يُحدّثك الرجل بالحديث ، فتقول : ذلك ، وهذا ، فإن أشرتَ إلى معناه كان معنًى ، وإن أشرتَ إلى الخبر بعينه فهو حاضرٌ .

وقال الرمّانيّ : يصلح في الأخبار أن تقدّرها حاضرةً لقربها ، وبعيدةً لنقيضها ، ومنه قوله تعالى ﴿ هَذَا مَا تُوعَدُونَ ﴾ [ص: ٥٣] للوعد ، ولو أردت الموعود لقلت : ذلك .

واعلم أنّ أسماء الإشارة تقع موقع المضمرات ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ (٢) كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [الإسراء: ٣٨] ، وقوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨] .

وتقع المضمرات أيضاً موقعها ، قال رؤبة :

---

(١) الكامل ٣/ ١١٥٠ .

وانظر : تفسير القرطبيّ : ١/١٥٨ ، معاني القرآن الكريم للنحّاس : ١/ ٧٨ .

(٢) في المخطوطة : (كلّ أولئك) ، وليس في القرآن آية هكذا ، ولا قراءة في آية الإسراء بـ(أولئك) .

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ
كـأنّه في الجلد توليعُ البهقْ [١]

يريد : كأنّ ذلك .

والمثنى القريب : (هذان) رفعاً ، و : (هذين) نصباً وجرّاً .

وفي البعيد : (ذانّك) رفعاً ، و : (ذينّك) نصباً وجرّاً .

وللمتوسط : (ذانِك) مخفّفاً رفعاً ، و : (ذينك) نصباً وجرّاً .

وأمّا المؤنّث المفرد في القريب : (هذهي) ، و (هذهِ) ، و (هاتي) ، و (هاتهِ) ، و (هاتهي) .

وفي البعيد : (تلك) ، و (تالك) .

وفي المتوسّط : (تيك) .

والمثنى في القريب : (هاتان) رفعاً ، و (هاتين) نصباً وجرّاً .

وفي البعيد [٢٤ب] (تانّك) رفعاً ، و (تينّك) نصباً وجرّاً .

وفي المتوسّط : (تانِك) مخفّفاً رفعاً ، و (تينك) جرّاً ونصباً .

وأمّا في الجمع لهما ففي القريب : (هؤلاء) ، وفي البعيد : (أولئك) ،

---

(١) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة في (ديوانه : ١٠٤) ، وهما أيضاً في : مجالس ثعلب : ٢/ ٣٧٥ ، المحتسب : ٢/ ١٥٤ ، المغني : ٨٨٨ ، شرح أبياته : ٨/ ٤٧ ، الخزانة : ١/ ٨٨ .

و (أولالك) ، وفي المتوسّط : (أولاك)[١] ، وقيل[٢] : هي لغاتٌ ، والفصيحة (أولئك) ، وهي لغة قريش[٣] .

وقال الكسائيّ[٤] : (الأولى) كأنّه جمع (ذاك) ، و : (أولائك) و : (أولالك) جمع (ذلك) .

وقد يضعون للمكان إشارة ، نحو : (ثَمَّ) ، وللبعيد : (هنّا) ، وللمتوسّط : (هُنا) ، وتلحقها الكاف واللام ، نحو : هنالك ، وهاء التنبيه أيضاً ، نحو : ههنا .

وقال الزجّاج[٥] : (هُنَا) للقريب ، وللمتراخي : (هُنَاك) ، و (ثَمَّ)[٦] .

---

(١) المقدمة الجزوليّة : ٦٨ ، المباحث الكامليّة : ٣٣٢ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ١/ ١٦٢ ، الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب : ١/ ٢٦٧ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٣٣ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٤٢ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٦ .

(٤) دقائق التصريف : ٥٣٩ـ ٥٤٢ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٩٧ .

(٦) شرح السيرافيّ : ١/ ١٧٧ ، ١٧٨ (المطبوع) .

كان إشارةً ، فبنيت[١] ، فكانت حروف الإشارة ، وقيل[٢] : بُنيَ ؛ لتضمّنه الحرف ، وهو حرف التعريف ؛ لأنّ الإبهام والإشارة لا يوجبان البناء[٣] .

وفي هذه ثلاثة مباحث :

أحدها : أنّ (ها) التي تدخل في أوائلها منها ما يدخلُ أبداً ، ومنها ما يجوز دخولها[٤] .

وهي حرفٌ زائدٌ لتنبيهٍ ، ليس جزءاً من اسم الإشارة ، وإنّما جُعِلَ تقويةً له وتنبيهاً للمخاطب عليه ، فكأنّك قلت لمخاطبك : تنبّه ، وانظرْ نحو ما أشيرُ إليك .

وقد تدخل على الجمل ، فتقول : ها زيدٌ منطلقٌ ، وهي بمنزلة (ألا) ، كقوله :

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان : ١/ ٣٠٢ ، شرح المقدمة المحسبة : ١/ ١٦٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٢٦ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٥٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٤ .

(٤) قال المراديّ في (الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٤٢) عن حرف التنبيه (ها) : « . . . ويطّرد في أربعة مواضع الأوّل : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا ، ويكثر في المجرّد من الكاف ، ويقلّ في المقرون بالكاف . . . . ويمتنع في المقرون بالكاف واللام ، فلا يقال : هذلك ؛ لكثرة الزوائد » .

ألا إلا تكنْ إبلٌ فمِعْزى (١)

وإنّما لم تجتمع مع (ذلك) لأنّ (ها) لتنبيه القريب ، واللام للبعيد ، فكرهوا الجمع (٢)، واللام تدلّ على بُعْدِ المشارِ ، وقيل : بُعْدُ المخاطبِ .

وقيل (٣) : لكونها عوضاً من التنبيه الذي دلّتْ عليه (ها) ، وقيل : هي عوضٌ من (ها) ، ولذلك لا يجتمعان ، ألا ترىٰ أنّها تجتمع مع (ذاك) ، كقوله :

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدّدِ (٤)

وهي توجد في أسماء الإشارة ، ولا تكون في المضمرات بحسب الأصل ؛ لأنّ الإنسان لا ينبِّهُ نفسَهُ ، ولا المخاطب عن نفسه ، ولا الغائب ، وأمّا قولهم : ها نحن أولائك ، وها أنت ذا ، وها أنا ذاك ، وقول اللّه تعالىٰ :

---

(١) صدر بيت من البحر الوافر لامرئ القيس ، عجزه :

كأنَّ قُرُونَ جِلَّتِها العِصِيُّ

انظر : ديوانه ١٣٦ .

(٢) الارتشاف : ١/ ٥٠٧ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٧ .

(٤) بيتٌ من البحر الطويل لطرفة بن العبد من معلّقته .

انظر : ديوانه ٣١ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات : ١٩٢ ، شرح القصائد التسع المشهورات : ١/ ٢٦٣ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٤٤ .

﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [آل عمران: ٦٦] ونحوه ، فتأوّله الخليل[١] على أنّها مقدّمةٌ عن (ذا) ، والأصل : نحن هؤلاء ، وأنت هذا ، وهذا أنا .

واستدلّ سيبويه[٢] على صحّة هذا بأنّ العرب تخبر بهذه الأخبار ، ولا يقال : هي غير مفيدة ؛ لأنّ هذا لا يقال ابتداءً ، وإنّما يقال عند تقدّم ذكرٍ لتعظيمٍ أو تحقيرٍ يُعْنى به أو يُتوهّم ، فيقول : أنا ذا ، وذا أنت ، لا تريد تعريفاً .

قال سيبويه[٣] : ومثل هذا الفصل قوله :

هذا لها ها وذا ليا[٤]

أي : هذا لها ، وهذا ليا .

وقولهم[٥] : **(إي ها الله ذا)** ، أي : إي والله هذا قَسَمي ، كقوله :

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) من بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ ، وهو قوله :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا   فقلتُ لهم : هذا لها ها وذا ليا

انظر : ديوانه : ٣٦٠ ، المقتضب : ٢/ ٣٢٣ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٤٤ ، شرح المفصّل : ٨/ ١١٤ ، خزانة الأدب : ٥/ ٤٦١ .

(٥) الكتاب : ١/ ٣٧٩ .

... ها لعمر اللّه ذا قسماً [١]

قلتُ : ويحتمل في ذلك أن تكون داخلةً على الجملة ، وقد قيل ذلك ، كقوله :

ها إنّ ذي عِذْرَةٌ إن لا تكن نفعتْ فإنّ صاحبها قد تاه في البلدِ [٢]

ورُوِيَ : (ها إنّ تا عذرة) [٣].

وقال زهير :

تعلّمنْ ها ـ لَعَمْرُ اللّهِ ـ ذا قَسَماً
واقصدْ بذرعك وانظرْ أين تَنْسَلكُ [٤]

---

(١) من بيت لزهير سيذكره المؤلّف بعد قليلٍ .

(٢) بيت من البحر البسيط للنابغة الذبيانيّ من معلّقته .

انظر : ديوانه : ٢٨ ، المفصّل : ٤٠٩ ، شرح المفصّل : ٨/ ١١٣ ، الجنى الداني : ٣٤٤ ، الخزانة : ٥/ ٤٥٩ .

(٣) هذه رواية الزمخشريّ في (المفصّل : ٤٠٩) .

(٤) بيت من البحر البسيط لزهير بن أبي سلمى ، وقافيته في المخطوطة : (تنسبك) ، وما أثبتّه هو الصحيح .

انظر : شرح شعر زهير لثعلب ١٣٧ ، الكتاب : ٢/ ١٤٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٢٤٦ ، تحصيل عين الذهب : ٥١٤ ، الخزانة : ٥/ ٤٥١ .

ويحتمل أن تكون : (إنّ هذي)[١] ، قيل : تكون للتنبيه كما يكون حرف النداء [٢٥أ] في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾[النمل : ٢٥] ، ونحوه .

وقال سيبويه[٢] : لا يبعد أن تدخل علىٰ المضمر تأكيداً ، وأخذَ ذلك من قوله تعالىٰ : ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [آل عمران : ٦٦] ، ولو كانت من : (هؤلاء) لما أعادها [٣] ، فتدخل هنا كما تدخل في الجمل .

قيل [٤] : يحتمل ما ذكره أن يكون أعادها تأكيداً للبُعْدِ عن الكلمة ، فكرّرها .

قلت : وعلىٰ الأمرين لا بدّ أن تكون إحداهما ليست الداخلة علىٰ (هؤلاء).

وقال الفرّاء [٥] : إنّ العرب إذا وصلت المكنّيّ بمبهم ، وجعلت الخبر عنه

---

(١) يريد قول الشاعر : (ها إنّ ذي عذرة) .

(٢) الكتاب ١ / ٣٧٩ .

(٣) شرح السيرافيّ : ٣/ ١٣٥ب .

(٤) شرح التسهيل : ٣/ ٢٤٥

(٥) قريبٌ من هذا في (معاني القرآن ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢) .

بالفعل فهو معنى التقريب[١] عندهم ، نحو : ها أنا ذا أقومُ ، ولا تجعل المبهم خبراً عن المكنى ، ونحوه : أين أنت ؟ [٢] ، فتقول : ها أنا ، فالعرب في ذلك تُدْخِلُ حرف التنبيه على المكنيّ [٣] دون المبهم ، فلا يكادون يقولون : أنا هذا ، وقد يقولون : ها أنا هذا [٤] .

فإذا كان الكلام على غير تقريبٍ [٥] ، وهو أن تبني أحدهما على الآخر ، لم تدخل (ها) ، فتقول : أنا هذا ، وهذا هو [٦] ، يلتقي كلّ واحدٍ بصاحبه بمنزله (هذا) ، وقد قصدوا بذلك أن يفرقوا بين الاعتماد عليه

---

(١) في المخطوطة : (التعريف) ، والتقريب : مصطلحٌ كوفيٌّ يريدون به : إعمال أسماء الإشارة عمل (كان) إذا وقع بعد الإشارة منصوبٌ .

انظر : مجالس ثعلب : ١/ ٤٣ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٢ ، الأصول في النحو : ١/ ١٥٢ ، همع الهوامع : ١/ ١١٣ ، المصطلح النحويّ : ١٣٢ .

(٢) في المخطوطة : (المر أنت) ، والتصويب من (معاني القرآن : ١/ ٢٣٢) .

(٣) في المخطوطة : (المعيّن) ، والتصويب من (معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٣١) و(الارتشاف : ١/ ٥٠٧) .

(٤) منه قوله تعالى : ﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٠٩﴾﴾ [النساء : ١٠٩] .

(٥) في المخطوطة : (تريب) ، والتصويب من (معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٣٢) ، و (الارتشاف : ١/ ٥٠٧) .

(٦) في (الارتشاف : ١/ ٥٠٧) إشارة إلى نهاية كلام الفراء هنا .

وغير الاعتماد .

وقد حكى أبو الخطّاب ويونس : هذا أنا ، وأنا هذا [١] .

وقال الزّجّاج [٢] : الأكثر فيه أن يُسْتعملَ في المضمر ، فإنّ التنبيهَ مع المضمر أحسنُ .

قال [٣] : « ولو قال قائلٌ : ها زيدٌ ذا ، وهذا زيدٌ ، جاز بلا خلافٍ بين النّاس في ذلك » .

والألف في (ذا) أصليّة [٤] ، وقال الكوفيّون [٥] : الاسمُ الذالُ وحدها ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣٧٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٦٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) هذا قول البصريّين .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٧٥ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢٨ ، شرح المفصّل : ٣/ ٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٦٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٥ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٦٥ .

(٥) وافقهم السهيليّ .

انظر : المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ : ١٨٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢٨ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٢٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٦٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٠ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٥ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٦٥ .

والألفُ للتنبيه .

وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ الإشارة اسمٌ منفصلٌ في حكم الظاهر ، وليس في الأسماء الظاهرة شيءٌ يكون على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنّه لا بدّ من حرفٍ يُبْتدأُ به عليه ، وآخر يُوقَفُ عليه .

ومن الناس[١] من يجعل (ذا) اسماً ظاهراً ؛ لأنّه يوصف ، ويوصف به[٢] ، ويُصغّرُ ، فله حكم الأسماء الظاهرة .

واحتجّ الكوفيّون بالتثنية ، نحو : (ذان) ، فالألف والنون للتثنية ، فلم يبقَ سوىٰ الذّالِ[٣] .

وأُجيبوا[٤] بأنّه لفظٌ مرتجلٌ للتثنية ؛ بدليل أنّه لا يَتَنَكَّرُ[٥] .

والثاني : لو سلّمنا أنّه مثنّى لقلنا : سَقَطَتِ الألفُ للساكنين[٦] ، ولا يُقال : ينبغي أن تنقلب ؛ لأنّا نقول : لا أصلَ لها تنقلبُ إليه .

---

(١) منهم السيرافيّ . انظر : شرح الكتاب : ١/ ١١٨ (المطبوع) ، الارتشاف : ١/ ٥٠٥ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٥ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٧٠ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٦ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٧٤ .

(٦) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣١ .

ولأنّه عُوِّضَ منه تشديدُ النونِ في (ذانّك) ، فكأنّه لم يذهب .

وأصله (ذيي) العين واللام منه ياءٌ ، إلا أنّ الثانية حُذِفَتْ ؛ ليصيرَ الاسم مبهماً ، وأُبْدِلتِ الأولىٰ ألفاً ؛ لئلا تشبه (ذي)[1] ، يدلّ عليه ردّهما في التصغير .

وقال بعض البصريّين[2] : أصلُ الألف واوٌ متحرّكةٌ ؛ لأنّ باب (طويتُ) أكثرُ من باب (حييتُ) ، ثمّ حُذِفَتِ اللام ، وانقلبتِ الواو ألفاً .

وقيلَ : هو منقوصٌ بوضعه ، ولا أصلَ للألف ؛ لأنّه مبهمٌ ، فأشبه الحروف ، والحروف لا يُحتاجُ فيها إلىٰ تكميل ولا قلبٍ ، فإنْ سمّيتَ بها ، ورجعت أسماءً ، احتيجَ إلىٰ ذلك .

وحكم باقي المؤنّث حكم (ذا) من دخول (ها) عليها للتنبيه ، وفيها ما ذكرنا من الخلاف ، لكنّه يقال فيها (تا) ، و (تي) [٢٥ب] ، و (ذي) ،

---

(١) كذا في المخطوطة ، وفي (الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٧٠ ، و اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٦ .) : (كي) ، وهذا رأي الأخفش ومن تابعه من البصريّين .
انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٦٩ ـ ٦٧٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٠ .

(٢) الإنصاف : ٢/ ٦٧٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٦ .

و (ذِه) ، أبدلتِ الهاءُ من الياء[١] .

وأمّا اللام في (تِلْكَ) فهي بمنزلة اللام في (ذَلِكَ) ، وسكنتْ على الأصل[٢] ، وحُذِفَتِ الياءُ[٣] لئلا يجتمعَ ساكنان ، ولم يُفْعلْ ذلك في (ذلك) ، بل كُسِرَتْ عند الكوفيّين على أصل الالتقاء[٤] ؛ لأنّ الياء لو بقيت في (تلك) ، وكُسِرَتِ اللامُ ، لاجتمع ياءٌ مع كسرتين بينهما ، وهو ثقيلٌ ، أو بعدها كسرتان[٥] إذا خاطبتَ مؤنّثاً ، وكُسِرَتِ التاءُ لأجل الياء دلالةً عليها .

وحُكِيَ عن البصريّين أنّ (ذلك) كُسِرَتِ اللامُ للفرقِ بينها وبين لام المُلْكِ[٥] ، إذا قلتَ (ذا لَكَ) ، وحُذِفتِ الألفُ خطّاً ؛ قيلَ : للاستعمال ، وقيل : لئلا تُشكلَ .

---

(١) المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ : ١٨٢ ، شرح السيرافيّ : ١/ ١١٨ (المطبوع) ، الصحاح : ٦/ ٢٥٥٠ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٧ .

(٣) يريد أنّ أصلها : (تي لك) .

(٤) شرح السيرافيّ : ١/ ١٧٨ (المطبوع) ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٦٨ .

(٥) في المخطوطة : (كسرتين) .

(٥) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢٨ عن أبي إسحاق .

وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٧ .

والثاني : الكاف اللاحقة آخراً هي حرف خطابٍ ، وليستِ اسماً ، ولو كانت كذلك لكان لها موضعٌ ، ولا يصحّ ؛ لأنّها ليست رفعاً ؛ إذ ليس ضميرُ رفعٍ ، ولا جرّاً ولا نصباً ؛ لأنّه لا ناصبَ ولا جارَّ ، ولذلك يجوز لك أن تسقطها ، فتقول : (هذا) ، و (ذا) ، و (ألاء) ، و (هؤلاء) ، ونحوه .

وفائدتها : أنّك إذا كنتَ تخاطبُ أحداً ، وعرض لك خبرٌ عن حاضرٍ ، أشرتَ إليه في كلامك ، وألحقتَ كاف الخطاب ؛ لتدلّ أنّك لم تخرج عن خطابه بالإشارة والإقبال على غيره .

وهي تلحق الجميع أيضاً ، وهي في المشهور إمّا لمؤنّث ، أو مذكّر ، وكلاهما إمّا مفردٌ ، أو مثنّى ، أو مجموعٌ .

فللمذكّر : الكاف المفتوحة ، وللمثنّى : (كُما) ، والجميع (كُمْ) .

وللمؤنّث : الكاف المكسورة ، والمثنّى : (كُما) ، والجميع : (كُنّ) .

وهذه تشبه الضمائر المنصوبة والمجرورة على ما يأتي ، وليست بها ، وإنّما هي مشتركةٌ .

ويدلّ على أنّها للخطاب أنّها قد تكون مخالفةً لاسم الإشارة في التأنيث والتذكير ، والإفراد والجمع ، فتقول : (هذاكَ ، وتاكَ ، وهذاكنّ ،

وأولائك) ، ونحوه ، فدلّ على أنه ليس الأوّل ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يُوعَظُ[1] بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٢] فقيل[2] : لـمّا كان (ذا) مبهماً ، والكاف تُستَعْملُ معه كثيراً صارا بمنزلة شيءٍ واحدٍ .

ولا يجوز على هذا : أيّها القومُ هذا غلامكم ، وقيل[3] : التقدير : ذلك أيّها القبيلُ والرهطُ ، وقال الفرّاء[4] : توهّموا أنّ الكاف من (ذا) ، وأنكره الزجّاج ؛ لأنّ أفصح اللغات لا يُتوهّمُ عليها الخطأ[5] ، وقيل[6] : الخطابُ للنبيّ ، ثم صُيِّرَ إلى الغيرِ ؛ لأنّه المرادُ ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [الطلاق : ١] ، ونحوه .

ولا يُضافُ إليه ؛ لأنّ المعرفة لا تُضاف ، فهي كالتاء من (أنت) على ما نذكره .

---

(١) في المخطوطة : (يوعد) .

(٢) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣١١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : ١/ ٢٩٤ .

(٤) معاني القرآن : ١/ ١٣٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣١١ ، ثمّ قال :

« وإنّما حقيقة (ذلك ، وذلكم) مخاطبة الجميع ، فالجميع لفظه لفظٌ واحدٌ ، فالمعنى : ذلك أيّها القبيل يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله » .

(٦) تفسير الطبريّ : ٢/ ٥٠٢ .

وإذا اجتمع حرف الإشارة وحرف الخطاب فالإشارة تكون لغير المخاطب سؤالاً أو إخباراً ، فتكون الإشارة لمن تخبر عنه ، أو تسأل ، وحرف الخطاب لمن تسأله ، أو تخبره ؛ وإنّما ابتدأت بذلك لأنّه أهمّ وأولى .

وفي اجتماعهما لا يخلو من رتبه ، ولا من صوره ؛ لأنّ الإشارة ستّة أقسام دون المؤنّث ، وحرف الخطاب ستّة أقسام ، فتضربُ ستّة في ستّة ، وهذا على اللغة الفصحى فيهما ، وهو اختلافهما بحسب من يقع عليها .

والثالث : أنّ (هذان) و (هاذين) ، و (هاتان) ، و (هاتين) ليست في الحقيقة تثنية ، وإنّما هي ألفاظٌ وُضِعَتْ للمثنّى رفعاً ونصباً وجرّاً ، ويدلّ عليه أنّها مبنيّة ، والتثنية معربةٌ ، ولا يقال : ثُنِّيَتْ كما يثنّى : لا رجلين ، في التبرئة ، على ما كان عليه نصباً في الإعراب ؛ لأنّا نقول : لمّا كان البناء هناك يشبه الإعراب كان ذلك ، وأيضاً فإنّه قد جرى لتلك إعرابٌ قبل النفي ، فبقيت في البناء عليه ، وليس كذلك هنا .

وقد قال بعضهم (١) : هو تثنيةٌ ، وهو خطأٌ ؛ لأنّه لو كان كذلك لثّنيتْ جميعاً ، ولا يثنّى منها إلا (هذا) و (هاتا) في المؤنّث ، والاختصاصُ دليلٌ على الارتجال ، ولقالوا في التثنية : هاتيان ، وهاذيان [٢٦أ] كما

---

(١) منهم السيرافيّ في : شرح الكتاب : ١/ ١٢٣ (المطبوع) .

قالوا : مُتقاضَيَان ، في (متقاضَىٰ) .

وقولهم : النونُ بدلٌ من الألف المحذوفة فاسدٌ ؛ لأنّه إمّا أن تُزِيل التثنية من صفتها ، كما في (الذين) ، أو تحكم بحصول التنوين ؛ لحصول بديله ، فلا تكون هي ، ولجمعوا علىٰ حدّ التثنية ؛ إذ لا فرق ، فيقولون : هاذون .

وحُكِيَ عن بعض العرب[1] أنّهم لا يضعون للنّصب والجرّ صيغةً ، فيقولون : (هذان) في الأحوال ، وقد حُمِلَ عليه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه: ٦٣] .

---

(١) هم بنو الحارث بن كعب .

انظر : مجاز القرآن : ٢/ ٢١ . معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٣٦٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، الحجّة لأبي زرعة : ٤٥٤ ـ ٤٥٦ .

[الضمائر]

وأمّا **أسماء الإضمار** ، فهي[١] المضمرات ، والضمير بمعنى المضمر ، كـ(قتيل) بمعنى : (مقتول) .

وحدّه :

قيل[٢] : الذي يعود على ظاهرٍ قبله لفظاً أو تقديراً .

وهو ناقصٌ ؛ لأنّه إنّما يخصُّ الغائبَ .

وقيل[٣] : هي المعرفة التي وُضِعَتْ لمتكلّم أو مخاطبٍ أو غائبٍ .

فأمّا المتكلّم فيتعيّن لرتبته[٤] ، وكذلك المخاطب ، وأمّا الغائب فيتعيّن بتقدّم ذِكْرِهِ ، أو ما ينزّلُ منزلةَ تقدّم ذِكْرِهِ ، على ما نذكره .

والضمائر ضربان : مذكّرٌ ، ومؤنّثٌ .

وكلُّ واحدٍ منهما إمّا متكلّمٌ ، أو مخاطبٌ ، أو غائبٌ .

وكلّ واحدٍ من هذه إمّا مفردٌ ، أو مثنّى ، أو مجموعٌ .

وكلّ واحد منها إمّا مرفوعٌ ، أو منصوبٌ ، أو مجرورٌ .

---

(١) في المخطوطة : (وهي) .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢١٨ .

(٣) تسهيل الفوائد : ٢٢ ، شرحه : ١/ ١٢٠ ، الكافية في النحو : ١٤٣ .

(٤) في المخطوطة : (للرتبته) .

والمرفوع والمنصوب إمّا متصلٌ ، أو منفصلٌ .

فيكون الجميع تسعين اسماً ، إلا أنّ منها ما يشترك ، ومنها ما يتباين ، على ما نذكره .

أمّا المرفوعات المتّصلات :

فللمذكّر الواحد المتكلّم : فَعَلْتُ .

وللمثنّى والجميع والمعظّم نفسه : فَعَلْنا .

وللمؤنّث في الأربعة كذلك .

وللمخاطب : فَعَلْتَ ، ولا يكون له : فَعَلْتم ، كما في المتكلّم : فَعَلْنا ؛ لأنّه لا يمكن أن يتكلّم به إلا الواحد ، فجاز للواحد المعظّم نفسَهُ ، وأمّا (فعلْتم) فلا يجب أن يخاطب به الواحد كما وجب هنا أن يخاطب به الواحد ، فلم يكن له ، وجوّزه الكوفيّون حملاً على ذلك .

وللاثنين : فعلتما . وللجميع : فعلتم . وللمؤنّث الواحدة : فَعَلْتِ . وللاثنتين : فعلتما . وللجميع : فعلتن . وللغائب : فعلَ . وللمثنّى : فعلا . وللجميع[1] : فعلوا . وللمؤنّث بتلك الصفة : فَعَلَتْ . وللاثنتين : فَعَلَتا . وللجميع : فَعَلْنَ .

---

(١) في المخطوطة : (والجميع) .

وأمّا المنفصلات :

أمّا المذكّر الواحد المتكلّم فله : أنا .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : نحن .

وللمؤنّث بتلك الصفة ، كذلك في الأربعة .

وللمخاطب : أنتَ . وللاثنين : أنتما . وللجميع : أنتم . وللمؤنّث بهذه الصفة : أنتِ . وللاثنتين : أنتما . وللجميع : أنتنّ .

وللغائب : هو . وللاثنين : هما . وللجميع : هم .

وللمؤنّث بتلك الصفة : هي . وللاثنتين : هما . وللجمع : هنّ .

وأمّا المنصوبات المنفصلات :

فللمذكّر الواحد المتكلّم : إيّاي .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : إيّانا .

وللمؤنّث بتلك الصفة كذلك في الأربعة .

وللمخاطب : إيّاكَ . وللاثنين : إيّاكما . وللجميع : إيّاكم . وللمؤنّث بتلك الصفتين : إيّاكِ . وللاثنتين : إيّاكما . وللجميع : إيّاكنّ .

وللغائب : إيّاه . وللاثنين : إيّاهما . وللجمع : إيّاهم . وللمؤنّث : إيّاها . وللاثنتين : إيّاهما . وللجمع : إيّاهنّ .

وأمّا **المتصلات** منه :

فللمذكّر الواحد المتكلّم : أكرمني .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : أكرمنا .

وللمؤنّث [بتلك الصفة] في الأربعة [٢٦ب] كذلك .

وللمخاطب : أكرمكَ . وللاثنين : أكرمكما . وللجميع : أكرمكم .

وللمؤنّث بتلك الصفة : أكرمكِ . وللاثنتين : أكرمكما . وللجميع : أكرمكنّ .

وللغائب : أكرمه . وللاثنين : أكرمهما . وللجمع : أكرمهم .

وللمؤنّث : أكرمها . وللاثنتين : أكرمهما . وللجمع : أكرمهنّ .

وأمّا المجرورات فهي كلّها متّصلة ؛ لأنّ المنصوب والمرفوع يتقدّم ويتأخّر ، فكان منه منفصلاً ومتصلاً ، والمجرور لا يتقدّم فلم يكن منفصلاً .

وللمذكّر الواحد المتكلّم : لي .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : لنا .

والمؤنّث بتلك الصفة في الأربعة [كذلك] .

وللمخاطب : لكَ . وللاثنين : لكما . وللجمع : لكم . وللمؤنّث بتلك الصفة : لكِ . وللاثنتين : لكما . وللجميع : لكنّ .

وللغائب : له . وللاثنين : لهما . وللجمع : لهم . وللمؤنّث بتلك الصفة : لها . وللاثنتين : لهما . وللجمع : لهنّ .

فهذه خمس طبقات ، كلّ طبقة منها ثمانية عشر .

[مباحث في المضمرات]

وفي هذه المضمرات مباحث :

[البحث الأوّل : تعيين الضميرِ]

أحدها : أنّ المضمرات التي للمتكلّم والمخاطب بيّنٌ أنّها في غاية الوضوح والمعرفة بقرينتيهما .

وأمّا الغائب فبماذا [1] يتعيّن ؟ ، فنقول : ذلك إمّا بقرينةِ ذِكْرِ مَنْ تَعْنيهِ به ، أو قرينةٍ تقوم مقامها ممّا هو في معنىٰ الذِّكْرِ .

أمّا الذِّكْرُ فإمّا أن يكون متقدّماً ، أو متأخّراً .

وأصله أن يكون متقدّماً ؛ لأنّه إشارةٌ إلىٰ غائبٍ وُضعَ اختصاراً ؛ لئلا يُعادَ الأوّلُ ، ولمّا كان هذا وضعُهُ اقتضىٰ أن يكون أصلَهُ ، فهو إذاً يُشارُ به إلىٰ متقدّمِ الذِّكْرِ متعقّلٍ في الذهن .

والمتقدّم الذِّكْرِ لا يخلو أن يكون معرفةً ، أو نكرةً ، فإنْ كانَ معرفةً فظاهرٌ

---

(١) في المخطوطة : (فبم ذا) .

أنّ المضمرَ معرفةٌ ، نحو قولك : مررتُ بزيدٍ فأكرمته ، وإن كان نكرةً ، نحو : مررتُ برجلٍ فأكرمته ، فقد قال بعض النحويّين[١] : إنّه نكرةٌ ؛ لأنّه لا يخصّص مَنْ عادَ عليه من بين أمّته ، وأكثر النحويّين على أنّه معرفةٌ[٢] ؛ لأنّه ليس تخصيصُه لمن دلّ عليه الأوّل ، بل تخصيصُهُ لما ذُكِرَ كيف كان ، فهو يخصّ الرجل دون مَنْ ذُكِرَ ، وكذلك في المعرفة ؛ فإنّه لا يخصّص مَنْ عادَ عليه حتّى يكون له تخصيصان بالمعرفة الأولى والثانية ، بل المخصّصُ له من بين أمّته المعرفةُ الأولى ، وهذه تخصّصه من حيث هو مذكورٌ مع غيره ، فتعيّنها لمفهوم المعرفة بالغرض ، ويدلّ على ذلك أنّ العرب جعلت منه الحال على جهة القوّة ، نحو : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به ، ونحو ذلك .

فأمّا إن كان متأخّراً فقد منعه بعض النحويّين ؛ لأنّه إخراجٌ للضمير عن وضعه ، وجعل ما أتى من ذلك وضعاً آخر للضمير ، وليس الضمير

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٠٤-٥٠٥ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٨٢٢ .

(٢) الأمالي النحويّة لابن الحاجب : ٢/ ٤٦ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ١٩٦ ، مغني اللبيب : ٩٠٨ .

للغاية ، والجمهور جوّزوا ذلك [١] ، فمنهم من شرط في جوازه أن يكون ما بعده - إن لم يكن متقدّماً في الأصل - موضوعاً للتفسير [٢] ، كضمير : (ربّ) من قولك : ربّه رجلاً ، ومررت بهِ المسكينِ ، ونحوه ؛ لأنّه لـمّا منعَ من جهته التقدّمَ فلا بدّ من ذكره بعدُ ، ولا يكون كيف اتّفقَ ؛ لئلا يتوهّم انفصاله عنه ، فلا بدّ من جعله مفسّراً .

ومنع هذا الإضمار قبل الذكر في باب الفاعلين [٣] ، وهو فاسدٌ ؛ [٢٧ أ] لصحّة وروده ، ومنهم من جوّزه [٤] ، وشرط أن لا يكون لازمَ التأخّر لفظاً ومعنًى ، فلذلك لا يجوز : ضرب غلامُهُ زيداً ، ولذلك جاز في باب الفاعلين لأنّه ليس بلازم له أن يكون متأخّراً ، بل يصحّ أن تقول : ضربتُ زيداً ، وضربني ، وجاز أيضاً : ضرب غلامَهُ زيدٌ ، وتأوّلَ المواضعَ التي وقع فيها متأخّراً على جهة التفسير ؛ إذ التفسير متأخّرٌ معنًى ، فقال : إنّما

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٠٠ ، المقتضب : ٢/ ١٤٢ ، الأصول في النحو : ١/ ٤١٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٦٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥ .

(٢) المفصّل : ٢٨٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٧ ، تسهيل الفوائد : ١٥٥ .

(٣) تذكرة النحاة : ٣٦٤ .

(٤) كابن جنّي وابن مالك . (شرح التسهيل : ١/ ١٦١) .

يُعادُ الضميرُ على شيءٍ متعقّلٍ في الذهن ، هو سابقٌ ، فلمّا لم يذكر لفظه احتاجوا إلى مفسّرٍ لما عاد عليه ، فلم يذكر بعده من حيث عاد عليه ، بل من حيث يفسّر ما عاد عليه ، فمن ذلك ضمير الأمر والشأن هو عائدٌ على حديثٍ في النفس متعقّلٍ أو معهودٍ ، ثمّ فسّرته لعدم لفظه ، وكذلك : نعمَ رجلاً زيداً ، إنّما أردت مدح الجنس المتعقّل ، فأضمروه لذلك ، ثمّ فسّروه ذاتاً ، وكذلك : ربّه رجلاً ، ومررتُ به المسكينِ ، من هذا القبيل .

ولا يقال : الضميرُ معرفةٌ ، والجنسُ نكرةٌ ، فلا يضمر ؛ لأنّا نقول : هو في ذلك معرفةٌ بحسب العهد الذهنيّ ، على ما نذكره .

وقيل [١] : إنّ الضمير قد يلحقه ما يخرجه عن الخصوصيّة كما يطرأ على العلم بالعرض ، وذلك إذا دخل عليه ما لا يدخل إلا على النكرات كـ(ربّ) ، فكأنّك قلت : ربّ واحدٍ : ربّ واحد مجيب ، تضمر ، ثمّ فسّرت ، كما تقول : زيد من الزيود ، وفيه نظرٌ .

والعود على المذكور يكون على وجوه ثلاثة :

أحدها ، وهو الأكثر المشهور : عود الضمير على نفس الأوّل ومراعاة مدلوله ، فتقول : رأيتُ الرجلَ فأكرمته ، تريد الأوّل ذكراً ومعنًى ، إذا

---

(١) شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٨٢٢ .

كان لفظه مطابقاً لمعناه ، وإن كان مخالفاً مثل أن يكون المعنىٰ للجمع ، واللفظُ مفردٌ ، فتارةً يُحمَلُ على المعنىٰ ، وتارةً على اللفظ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [النمل : ٨٧] ، وتقول : الكلّ أعطيتكه ، وكذلك التأنيث ، والتذكير كذلك .

والثاني : أن يعود على الأوّل لا على معناه ، بل على مَنْ شركه في ذلك اللفظ ، تقول : أخذ النّاسُ أمتعتهم ، ولم أجدها ، تريد: متاعك[١] ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت : ٤٦] ، أي : فعلى نفسه ، وهو غير الأوّل ؛ لأنّ الأوّل مفروضٌ أنّه قد عمل صالحاً ، فلا يكون مسيّباً ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ [فاطر : ١١] قيل[٢] : يريد : من عمر معمّر آخر ، لا من الأوّل ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ المعنى : ولا ينقص معمّرٌ آخرُ من عمر الأوّل ، فالشاهد في الضمير في ﴿ يُنقَصُ ﴾ ، ومن قول الشاعر :

---

(١) كذا في المخطوطة ، والأحسن أن يقال : (أمتعتك) .

(٢) معاني القرآن للفرّاء : ٢/٣٦٨ .

وكلّ أناسٍ قاربوا قيد فحلهم ونحن خلعنا قيده وهو ساربُ(١)

يريد : قيد فحلها .

وقوله :

فسلِ الغضا والنازليه وإنْ همُ شبّوه بين جوانحٍ وضلوعِ(٢)

والغضا لا يشبُّ ، وإنّما يريد مثله ، وحُمِلَ عليه قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ** ﴾ [الأعراف : ١٩٠] ، وإنّما يريد : من يشاركهما في تلك القصّة من غيرهما .

والثالث : أن لا يعود على الأوّل نفسه ، لكنْ على مَنْ لابَسَهُ ، كقوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ** ﴾[البقرة : ٢٣٤] والأصل أن يقال(٣) : (يتربّص أزواجهم)، فحذف ، وأقام مقامه ، فعاد

---

(١) بيت من البحر الطويل ، من قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبيّ .

انظر : المفضّليّات : ٢٠٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٨/ ٥٨ ، اللسان : (سرب) ١/ ٤٦٢ .

(٢) بيت من البحر الكامل ، للبحتريّ ، وقافيته في (ديوانه : ١/ ٥٧) : (وقلوبِ) .

والبيت في : معاهد التنصيص : ٢/ ٢٦٩ .

(٣) هذا قول الكسائيّ والزجّاج .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٢٦٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣١٥-٣١٦ .

علىٰ الأزواج ، والمراد [٢٧ب] الرجال ، وقيل[١] : التقدير : (أزواجهم يتربّصن) .

ومنه قوله :

وذي إخوةٍ قطّعتُ أرحامَ بينهم
كما تركوني واحداً لا أخا ليا[٢]

فرجع الضمير علىٰ الإخوة ، ولم يعدْ علىٰ (ذي) شيءٌ ، لكنّه لمّا كان بعضَ الإخوةِ فكأنّه عاد عليه ، ومنه قوله :

وَمُلْجِمُنا ما إنْ يَنالُ قَذالَهُ ولا قَدَماهُ الأرضَ إلا أناملُهْ[٣]

ومذهب سيبويه[٣] أنّ الضميرَ إنّما يكون في حكم العائد علىٰ الأوّل إذا عاد علىٰ ما هو هو في المعنىٰ ، أو مشتملاً عليه ، علىٰ ما قال في تأنيث الفعل ، وربّما أطلق غيره في الملابس ، وفيه نظرٌ .

---

(١) قول المبرّد وأكثر البصريّين .

انظر : القرآن للنحّاس : ١/ ٢٦٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣١٥ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٣١ .

(٢) بيت من البحر الطويل لصخر بن عمرو بن الشريد . (الحماسة ١/ ٥٤٣) .

(٣) بيت من البحر الطويل لزهير بن أبي سلمىٰ . (شرح شعره لثعلب : ١٠٧) .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣٧ .

وأمّا ما هو من معنى المذكور لفظاً فلا بدّ وأنْ [1] يكون في حكم التقديم ؛ لأنّ تأخيره يخرج الضمير عن أصله .

وذلك على مراتب ثلاثٍ :

إحداها : أن يتقدّم ما يدلُّ عليه ، كقولك : مَنْ صَدَقَ كان خيراً له ، أي : كان الصدقُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[المائدة : ٨] .

والثانية : أن يدلَّ عليه سِياقُ الكلامِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ ﴾ [النساء : ١١] ؛ لأنّه لـمّا تقدّم ذِكْرُ الميراثِ دلَّ على موروثٍ .

والثالثة : أن تكون قرينةُ حالٍ تدلُّ عليه ، كقولهم بعد رؤية السحاب : شربنا قبل أن تبلّنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ [القدر : ١] .

أو قرينة لفظٍ كقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الرحمن : ٢٦] ، فإنّ قرينة (كلّ) مع ذِكْرِ الفناءِ يُشْعِرُ بأنّه (الأرض) .

أو يُجْعَلُ المخاطبُ بمنزلة مَنْ حضرَ الحال وشاهد ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ ﴾ [ص : ٣٢] ، يعني : الشمس ، كأنّ المخاطبين قد حضروا ذلك ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ [الروم : ٥١] ، يعني : الزرع وما أشبهه ، هذه القرائن .

---

(١) تكرّر هذا الخطأ من المؤلّف ـ رحمه الله ـ والصواب : (لا بدّ أن . . .) .

[البحث الثاني : وضع الظاهر موضع المضمر]

لا يوضع الظاهر موضع المضمر ؛ لأنّه إمّا غائبٌ ، أو متكلّمٌ ، أو مخاطبٌ .

أمّا الغائب فإذا تقدّم مذكورٌ فالوجهُ إعادةُ ضميرِهِ ؛ لأنّه إنّما وُضِعَ للاختصارِ ، وبدلاً من إعادته ، ولأنّه لو أعيد لاحتمل أن يكون استئنافاً ؛ إذ ليس الاسمُ الظاهرُ يُعطي الإشارةَ إلىٰ متقدّمٍ بوضعه ، ولصار ما هو متصلٌ منفصلاً في قولك : زيدٌ قام أبو زيدٍ ، وهو الأوّل ، وزيدٌ قام زيدٌ .

وإنّما تجوز إعادة الأوّل لكونه هو الأوّل في المعنىٰ ، فجاز ، وفيه تفصيلٌ ؛ فإنّه لا يخلو أن يكون الذي يعود عليه الضمير في جملة أخرىٰ ، أو لا ، فإنْ كان فيجوز الإضمار والإعادة ، أمّا الإضمار فللاختصار وتَقَدُّمِ الذِّكْرِ ، وأمّا الإعادة فلانقطاع الجملة من الجملة وتقديرها مبتدأةً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ [الأنعام : ١٢٤] .

وأمّا إنْ كان في جملةٍ واحدةٍ ، أو ما هو في حكمها ، فيضعفُ ، إلا إذا دخل في الكلام أمورٌ تحسّنه ، وذلك إمّا عند طول الكلام ؛ لتوهّم النسيان ، فيجدّد ذِكْرُهُ ، وإمّا لما يدخلُ في الكلام من المعظّم ذلك الشيء واستلذاذه حتىٰ يكرّر ، فالتعظيم قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۝١

مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ النَّاسِ ﴿٣﴾ ﴾ [الناس: ١ - ٣] ، والأصل : ملكهم وإلههم .

وقد يكون مثل هذا إذا كان العائد عليه في جملة أخرىٰ ، فيحسن ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾ ﴾ [المجادلة: ١] .

وإمّا لاختلاطه بغيره ، فيكرّر [٢٨أ] ليقع التمييز ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ؛ لأنّه لو أضمر لوقع الالتباس .

وقال المبرّد [١] : يجوز في هذا إذا كان الأوّل جنساً ، وإن لم يكن فيه شيء من ذلك ، بخلاف الشخص ؛ لأنّ الجنس لا يُتوهّمُ فيه المغايرة ، ولذلك جوّز قوله :

---

(١) لم أقف علىٰ قوله في كتبه . وانظر : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ : ٢/ ٧٢٠ .

إذا الوحشُ ضمَّ الوحش [١]

علىٰ غير ضعفٍ وجوّزه سيبويه[٢] علىٰ ضعفٍ ، وكذلك قوله :

كفى الأيتامَ فَقْدُ أبي اليتيمِ [٣]

وكذلك قوله :

ليت الغرابَ غداةَ ينعبُ نابياً كان الغرابُ مقطّعَ الأكبادِ [٤]

وكذلك أجاز ما في معنىٰ الأوّل ، ولو لم يكن لفظه ، وقيل [٥] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ ﴾ [فاطر : ٨] ،

---

(١) جزء من بيت من البحر الطويل للنابغة الجعديّ رضي الله عنه ، وهو بتمامه :

إذا الوحشُ ضمّ الوحش في ظللاتها سواقط من حرٍّ وقد كان أظهرا

انظر : شعر النابغة الجعديّ : ٧٤ ، الكتاب ١ / ٣١ ، التكملة : ١٣٨ ، تحصيل عين الذهب : ٨٧ ، شرح شواهد الإيضاح : ٤٨٤ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢ / ٧١٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٠ .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر لجرير ، وصدره :

إذا بعضُ السنينَ تعرّقتنا

انظر : ديوانه : ٥٠٧ ، الكتاب : ١/ ٢٥ ، ٣٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/٥٦ ، المقتضب : ٤/١٩٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٥/٩٦ ، خزانة الأدب : ٤/ ٢٢٠ .

(٤) بيتٌ من البحر الكامل لجرير بن عطيّة ، وقافيته في الديوان : (الأوداجِ) .

انظر : ديوان جرير : ١٣٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٧٠ .

(٥) البرهان في علوم القرآن : ٢/ ٤٩٩ .

يريد : فإنّ اللّه يضلّه ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴿٣٠﴾ ﴾ [الكهف : ٣٠] ، أي : أجرهم ، ومنه قوله :

[إذا المرء لم يغشَ الكريهة أوشكتْ
حبالُ الهوينى بالفتى أنْ تقطّعا] (١)

وأمّا الشخص فقيل : كقوله :

فيا ربَّ ليلى أنت في كلِّ بلدةٍ
وأنت الذي في رحمة اللّه أطمعُ (٢)

يريد : في رحمته ، فأبدله بما من معنى الأوّل .

(١) بياضٌ في الأصل .

وهذا بيتٌ من البحر الطويل من قصيدة للكلحبة اليربوعيّ . (المفضّليّات : ٣٢) .

وانظر : النوادر لأبي زيد : ١٥٣ ، الخصائص : ٣/ ٥٣ ، خزانة الأدب : ١/ ٣٨٦ .

(٢) بيتٌ من البحر الطويل لمجنون بني عامر ، وليس في ديوانه . والرواية المشهورة : (في كلّ موطن) .

انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٢ ، المغني : ٢٧٧ ، ٦٥٥ ، شرح شواهده : ٢/ ٥٥٩ ، شرح أبياته : ٤/ ٢٧٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٩٧ .

وحُكِيَ من كلامهم : **(أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدريّ)**[١] أي : عنه ، و **(الحجّاج الذي رأيتُ ابن يوسف)**[٢] أي : رأيته ، فجرىٰ الشخص فيهما بدل الأوّل ، كما جرىٰ شخص الأوّل نفسه ، وقد تأوّلوا الآيتين فيه .

وأمّا قوله :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ حيّر الموتُ ذا الغنى والفقيرا[٣]

فهذا يمكن أن يكون علىٰ قصد التهويل بذكره ، فهو كالتعظيم ، وليس بمنزلة قوله :

إذا الوحش ضمّ الوحش في ظللاتها سواقط ......

البيت[٤]

لأنّ هذا من باب ما كُرِّرَ لغير هذه المعاني ، وهو ضعيفٌ ، وعلىٰ هذا

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨١ ، المساعد لابن عقيل : ١/ ٢٠٠ ، الارتشاف : ١/ ٥٢٣ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٩٨ ، همع الهوامع : ١/ ٨٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨١ ، ، الارتشاف : ١/ ٥٢٣ .

(٣) بيت من البحر الخفيف لعديّ بن زيد العباديّ . والرواية المشهورة فيه : (نَغَّصَ الموتُ) . انظر : ديوانه : ٦٥ ، الكتاب : ١/ ٣٠ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٥ ، الخصائص : ٣/ ٥٣ ، المغني : ٦٥٠ ، شرح أبياته : ٧/ ٧٧ ، الخزانة : ١/ ٣٧٩ .

(٤) سبق تخريجه : (ص : ٢١٥) .

يجوز : زيدٌ قائمٌ أبو زيدٍ ، علىٰ أنّه هو الأوّل .

وإذا وقع الظاهر في هذا موقع المضمر فيكون علىٰ وجهين : إمّا أن يكون مساوياً ، أو أعمّ منه .

فالمساوي له أن يكون الظاهرُ هو الأوّلَ ، كما تقدّم .

وأمّا الأعمّ فأنْ يكونَ أعمَّ من الأوّل بحيث يدخل فيه الأوّل وغيره ، وبدخوله فيه يحصل الارتبط ، كقوله :

أمّا القتالُ فلا قتالَ لديكمُ ولكنَّ أعجازاً قتلنا عمودها (١)

وقوله : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، من هذا ؛ فـ(زيدٌ) داخلٌ في (الرجل) ، و(القتال) داخلٌ في (لا قتالَ) ، وفيه نظرٌ .

وأمّا المضمر المستتر نحو : زيدٌ قام ، فوَضْعُ المضمرِ الظاهرِ فيه أحرىٰ من الاسم الظاهر ، فـ: زيدٌ قام هو ، أولىٰ من : زيد قام زيدٌ ، والأحسن في

---

(١) لم أجد هذه الرواية ، والمشهور قول الآخر :

فأمّا الصدور لا صدور لجعفرٍ ولكنّ أعجازاً شديداً ضريرُها

وهو بيتٌ من البحر الطويل لرجل من الضِباب ، ونسب إلىٰ توبة بن الحميّر ، وليس في ديوانه .

انظر : الإيضاح العضديّ : ١٢٧ ، إيضاح شواهده : ١/ ١٢٣ ، سر الصناعة : ١/ ٢٦٥ ، التعليقات والنوادر للهجريّ : ٢٨٨/٢ ، شرح المفصّل : ٧/ ١٣٤ ، أسرار العربيّة : ١٠٦ ، الخزانة : ١١ / ٣٦٤ .

(هو) أن يُحْمَلَ على جهة التأكيد ، وهو غير ضعيف ، وهو في ما يكون للأوّل أقوى منه في السبب ، كقولك : زيدٌ قام أبو زيدٍ .

ومن هذا النوع تبادل الظاهر مع المضمر في موضعه ، كقوله :

لعمرك ما يدري الفتى أيُّ أمرِهِ

وإنْ كان محزوماً على الرشدِ أرشدُ (١)

[٢٨ب] يريد : وإنْ كان محزوماً عليه ، فوضع بدل الضمير (الرشد) ، وهو اسم (كان) ، ثمّ نقل الضمير إلى (كان) .

وقيل (٢) : منه قوله تعالى : ﴿ **فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ** ﴾ [الحج : ٤٦] ، أيّ : لأنّ الأبصار لا تعمى ، ثمّ نقل .

وأمّا ضمير المخاطب نحو : ضربتك ، فلا تقول : ضربتُ زيداً ، وأنت تخاطبه ، ولا : ضرب زيدٌ عمراً ، وأنت تخاطب عمراً ؛ لترك الاختصار ، ولأنّه يلتبس بالغيبة ، ولأنّه فرق بين ضمير الغيبة والخطاب ؛ لأنّه إن

---

(١) بيت من البحر الطويل من بيتين في (زهر الأكم في الأمثال والحكم : ٢/ ٢٦٩) غير منسوبين لقائل ، وهما فيه :

لعمرك ما يدري الفتى أيُّ أمره   وإن كان محروساً على الرشد أرشدُ

أفي عاجلات الأمر أم آجلاته   أم اليومُ أدنى للسعادة أم غدُ

(٢) الكشاف : ٢/ ١٧ .

جعلت بدله الاسم فهو للغيبة ، بخلاف الخطاب ؛ فإنّه مخالفٌ له من كلٍّ وجهٍ ، فلذلك امتنع هنا دون ذلك .

وأمّا المتكلّم فلا يكون أيضاً إلا ما التزم من قولهم : ضربتُ نفسي ، في : ضربْتُنِي ؛ لعدم الالتباس ؛ لأنّ النفس دالّةٌ على ما دلّ عليه الضمير ، وكذلك في المخاطب : ضربتَ نفسك ، ولمّا التزموا في ذلك (النفس) كان ضعيفاً أن تقول : تقتل إيّاي ، كقوله :

إنّما نقتلُ إيّانا (١)

فوضعُ المضمرِ موضعَ الظاهرِ كوضعِ الظاهرِ موضعَ المضمرِ في الغيبةِ .

وقد يصحّ أن يوضَعَ بدلَ الغائبِ من الظواهرِ أسماءُ الإشارةِ ؛ لأنّها تُحيلُ على متقدّمٍ ، فتنوبُ منابَهُ ؛ لما فيها من معناها ، بخلاف غيرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الشورى : ٤٣] .

---

(١) عجز بيت من البحر الهزج لذي الإصبع العدوانيّ ، وصدره :

كأنّا يومَ قرّى

انظر : ديوانه : ٧٨ ، الكتاب : ١/ ٢٧١ ، ٣٨٣ ، الخصائص : ٢/ ١٧٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٢ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠١ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٩ ، خزانة الأدب : ٥/ ٢٨٠ .

[البحث] الثالث :[في بناء الضمائر] :

أنّ هذه الضمائر لـمّا كانت مبنيّات لم يكن سبيلٌ إلىٰ الإعراب ، وخالفوا بينها وبين المبهمات ؛ إذ كانت المبهمات لا تعطىٰ إعراباً بلفظها ، بل لمحلّها كسائر المبنيّات ، وعزموا علىٰ إعرابها بلفظها ، وضعوا صيغاً تدلّ علىٰ الغائب والمتكلّم ، والحاضر مع وصف الإعراب بالصيغ ، أو بها واللفظ ، فأشبهت الأفعال في هذا .

وإنّما خالفوا بينها وبين المبهمات ، وبالجملة المبنيّات ؛ لأنّها تتنزّل منزلة الظاهر الملفوظ به ؛ لأنّها إحالةٌ عليه ، ولذلك يشترط تقدّم ذكره في الغائب ، فَجُعِلَ لها حظٌّ من الإعراب ، ولم تكن إلا بالصيغ ؛ لامتناع التغيّر فيها ، وهذه خاصّةُ المضمراتِ .

وأمّا المبنيّاتُ فظاهرٌ فيها عدمُ هذا المعنىٰ ، وفي المبهمات كذلك ؛ لأنّها لم توضع ليشار بها إلىٰ اللفظ ، بل إلىٰ الذات ، بخلاف الغائب ، وحملوا عليه باقي المضمرات لتجري مجرىً واحداً .

ويتعرّض هنا أمران :

احدهما : أنّهم جعلوا المرفوع المنفصل[1] جرّاً ونصباً في التأكيد ، نحو :

---

(١) في المخطوطة : (والمنفصل) .

رأيتك أنت ، وجرّاً مع الكاف ، أمّا جَعْلُ مضمراتِ الرفعِ جرّاً في الكاف فقيل : قد يحكمون عليها بحكم أصل المبنيّات ، فتُرْجَعُ إلىٰ أن تُعْرَبَ بالمحلّ حتّىٰ لا يراعىٰ فيها ما وضعتْ له من الإعراب ، ولذلك يقولون : أنت كأنا ، فيكون المرفوع خفضاً ، و : أنت كهو ، وكذلك ذهب بعض النحويّين في (لولاك) أنّه رفعٌ [١] ، علىٰ ما نذكره .

وتقول : ما زيدٌ إلا كأنت ، كقوله :

ولا حلائلا [٢]

كهو ولا كهنَّ إلا حاضلا [٣]

[١٢٩أ] وقد قيل : إنّ الإعراب بالوضع يشبه الإعراب بالحركات ، فكما

---

(١) هو رأي الأخفش .

انظر : تعليقاته علىٰ الكتاب : ٢/ ٣٧٥ (طبعة عبدالسلام هارون) ، الكامل للمبرّد : ٣/ ٣٤٥ ، المقتضب : ٣/ ٧٣ ، شرح الكتاب للسيرافيّ : ٣/ ١٥١أ-١٥٢أ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٨٧ .

(٢) في المخطوطة : (ولا حلاها) .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة ، وأولهما كاملاً :

فلا ترىٰ بعلاً ولا حلائلا

انظر : ديوانه : ١٢٨ ، الكتاب : ١/ ٣٩٢ ، الأصول : ٢/ ١٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٧٤ ، الخزانة : ١٠/ ١٩٥ .

يكون اللفظ الواحد المعرب لا يتغيّر باختلاف الإعراب عليه جعلوا هذا مثله ، فجعلوا اللفظ مشتركاً بين الرفع والجرّ ؛ لتحصل المشابهة بينه وبين المعرب بالحركات في عدم الاختلاف ، وقال بعضهم : لمّا كانت ضمائر الجرّ متّصلةً أرادوا أن يضعوا له منفصلاً ، فشاركوه مع الرفع ؛ لأنّ المتّصل منه قد شاركوه مع النصب ، فكرهوا تمام المشاركة ؛ لأجل التباس التامّ .

وبعضهم قال : له ضمائر منفصلة بالأصل ، كالمرفوع والمجرور ، وشارك المنصوب في المتّصل ، والمرفوع في المنفصل .

والصحيح أنّ هذه المضمرات هي قليلة الاستعمال في الجرّ ، لا تكون إلا مع الكاف ، واضطرّوا إليها ؛ لأنّهم يلزمهم في المتكلّم أن يكسروا الكاف ؛ لأنّها ياءٌ ، ولا يكون ؛ لأنّ المضمر يردُّ الشيء إلىٰ أصله ، وأصله الفتح ، فلا يمكن ، ثمّ حملوا عليه الغائب والمخاطب ، ولأنّ المخاطب يجتمع فيه المثلان ، فكرهوا ، فعدلوا إلىٰ ضمائر الرفع ؛ للاشتراك الكائن في النصب ، وعلىٰ الجملة فهو قليلٌ ، استغنوا عنه بـ(مثل) مضافاً إلىٰ ما يريدون .

وأمّا جريانها في البدل فقيل : . . . . [1] .

الثاني : أنّهم جعلوا ضمائر الرفع والنصب متّصلةً ومنفصلةً بغير اشتراك ، وجعلوا على المشهور ضمائر الجرّ متّصلةً ومشتركةً بينها وبين النصب ، أمّا كونها مشتركةً مع النصب فلأنّ النصب والجرّ مشتركان أيضاً في أنّهما أبداً للمفعوليّة بخلاف الرفع ، أو يكون على التعليل الأوّل .

وأمّا كونها متّصلةً فلأنّ الخفض لـمّا كان لا يقع ابتداءً ، بل لا بدّ معه من عاملٍ يلاصق ، جُعِلَ ضميرُهُ متّصلاً ليس إلا ، ولـمّا كان المرفوع والمنصوب قد ينفصلان ، ويقعان في ابتداء الكلام ، جُعِلَ فيه المنفصلُ للحاجة إليه ، وأيضاً فإنّ الجارّ لا يصحّ الفصل بينه وبين مجروره ، فكان ضميرُهُ متّصلاً للاختصار ، بخلافِ المرفوعِ والمنصوبِ ؛ لأنّه يؤدّي إلى الاختلاف بانفراد ما هو متّصلٌ .

[البحث] الرابع : في تحقيق ضمائر الرفع :

أمّا المتّصل فما كان للمتكلّم فـ(التاء) هي الضمير ، وهي اسمٌ سكن ما قبلها ؛ لشدّة اتصال الفعل بفاعله ، حتّى صار بمنزلة أجزاء الفعل وحرف من حروفه ، ولم يكن ذلك في المفعول ، نحو : ضربك ؛ لعدم افتقاره

---

(١) بياض في الأصل يقدّر بأربع كلمات .

الضروريّ إليه ، والاتصال في الضمير يحصل بحرفٍ واحدٍ ؛ لأنّ ما لا يقوم بنفسه هو الحرف الواحد ، والمتّصل لا يقوم بنفسه بالوضع ، لا بحسب الاعتلال كـ(قِهْ) و (شِهْ)، فوجب للاختصار أن يكون بالواحد .

ولم يثنّوا هذا ، ولم يجمعوه علىٰ لفظه ؛ لأنّه ليس له آخر من لفظه يُعْطَفُ عليه [٢٩ب] حتّىٰ تقول : فعلتَ و تُ ، لم تكن التثنية والجمع لأنّهما عطفٌ في الأصل ، ولـمّا كان لا بدّ منهما كان بلفظ آخر ، وهو لا من لفظه : فعلنا ، فالنون والألف هو الضمير [١] ؛ لأنه لـمّا زاد علىٰ الواحد زاد حرفٌ ، وقيل : ليقع الفرق بينه وبين (فعلنَ) في المؤنّث [٢] .

وأصلُ هذا الضمير أن يكون للجمع ؛ لأنّ الجمع يكثر في ما ليس له واحدٌ من لفظه كـ: مذاكير ، وملامح [٣] ، ويقلُّ في التثنية ، أو لا يكون ، ثمّ حُمِلَتِ التثنيةُ عليه ؛ لأنّها جمعٌ في المعنىٰ ، ثمّ حملوا المؤنّث المتكلّم علىٰ ذلك ، ولم يفرّقوا ؛ لأنّه لا يقع لبسٌ عندما يخبر المخبر عن نفسه ، فلا يحتاج إلىٰ الفرق ، بخلاف المخاطب والغائب .

وأمّا المخاطب فكانت (التاء) لِما تقدّم ، وفُتِحَتْ ؛ للفرق بينه وبين المتكلّم

---

(١) الغرّة في شرح اللمع : ٢/ ١٠ب ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٤٩ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٢١ .

(٣) في المخطوطة : (ملاقح)

في المذكّر ، كما كُسِرَتْ في مخاطبة المؤنّث للفرق ، وكان الفتح أنسب للمذكّر من الكسر ؛ لأنّ لكسر من الياء ، وهي للمؤنّث ، وضُمّتْ في المتكلّم ؛ لأنّها علامةُ الفاعلِ ، فناسب ، ولأنّها أقوىٰ الحركات[1] .

وفي التثنية : (تما)[2] ، ثنّوا علىٰ اللفظ ؛ لأنّك تقول : أنتَ وأنتَ ، فيصحّ العطف ، وشرّكوا فيه بين المذكّر والمؤنّث ؛ لأنّ التثنية يشتركان فيها أبداً ، ولم يكسروا التاء ، ويفتحوا للفرق ؛ لأنّهم عزموا علىٰ الإشراك بينهما ، وقد حصل الفرق بين الواحد وغيره بزيادة الألف ، فبقي ضمُّ الأصلِ ، وهو المتكلّم ؛ لأنّه أنسبُ للفاعليّة ، ولأنّ الفاعل أوّلُ ، والضمُّ أوّلُ ، وقيل : حرّكوها بحركة لا تكون له حالَ الأصل ، وهو الواحد ، ولأنّهم لو فتحوا لوقع اللبس في الانفصال عندما تقول : فعلتَ ما تفعلُ ، وإنّما لم يقولوا في التثنية : (تانِ) ؛ لئلا تشبه المعرب ، ولأنّهم عزموا علىٰ أن يجعلوا للإعراب صيغاً .

والضمير هو (التاء والألف) ، وأمّا الميم فقالوا : هي زائدةٌ ؛ لتقوية الضمير ، كما عملوا في (ذا) ، فقالوا : هذا .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨١ .

(٢) في المخطوطة : (لما) .

وقال الصقلّيّ[١] : زيدتِ الميمُ وقايةً للضمّة ، كما زيدتِ النونُ في : (ضربني) وقايةً للفتحة .

وأمّا الجمع فضميره : (تُمُو) ، فرّقوا فيه بين التثنية والجمع بالواو هنا ، والألف هناك ، واختصّا بذلك ؛ لأنّ الألف للتثنية ، والواو للجمع في الإعراب ، وضُمَّتِ الميمُ لأجلِ الواو ، وحكم التاء والميم قد تقدّم في التثنية .

وقد تُحذفُ الواو ، وإنْ كانت جزءاً من الضمير ، تشبيهاً بما ليس جزءاً ، كالصلة من : (فيه) و (عليه) ، على ما نذكره[٢] .

والعربُ فيها على ثلاثة مذاهب[٣] :

منهم من يثبتها مطلقاً ، ومنهم من يحذفها مطلقاً ، ومنهم من يثبتها إذا وقعتْ بعدها همزةٌ ؛ لأنّها من آخر الحلق ، فمدٌّ ما قبلها ؛ ليتوصّل بالمدّ

---

(١) قوله في (التذييل والتكميل لأبي حيّان : ١/ ١٩٨أ) .

أمّا المراد به فيترجّح لي أنّه : أبو عمر عثمان بن عليّ بن عمر الخزرجيّ السرقوسيّ الصقليّ ، من نحاة القرن السادس الهجريّ ، له شرحٌ على الإيضاح .

ترجمته في : معجم الأدباء : ١٢/ ١٣٠ ـ ١٤١ ، إنباه الرواة : ٢/ ٣٤٢ .

(٢) ص : ٢٣٣ .

(٣) شرح المفصّل : ٣/ ٩٥ .

إلىٰ تحقيقها .

والذين حذفوا : منهم مَنْ تناسىٰ أصلها ، فكسرها مع اللام عند التقاء الساكنين ، نحو : أنتمِ الرجالُ ، ومنهم مَنْ حرّكها بحركة أصلها ، وهم الأكثرون ، ولأنّه قد حصل الفرقُ بينه وبين الواحد بالميم ، وبينه وبين المثنّىٰ بلزوم الألف في المثنّىٰ ؛ لأنّ توالي الضمّات مستثقلٌ في الآخر كـ(أدْلُوٌ) ، والواو كالضمّة ، فلذلك خصّوه بالحذف دون المثنّىٰ .

وفي جمع المؤنّث : (تُنَّ) ؛ لأنّ المخالفة في الجمع ثابتة في المعرب ، فثبتتْ هنا ، وزادوا نوناً علىٰ التاء ؛ لأنّه زيادةٌ علىٰ المؤنّث الواحد ، وكانت [٣٠أ] نوناً ؛ لأنّه ضمير الجمع في (فعلنَ) ، كما كانت الواو في (فعلوا) ، والنون أولىٰ ؛ تقويةً للضمير ، بمنزلة الميم هناك .

وأمّا الغائب فاستتر في الواحد ، فلا يظهر ، وإنْ ظهر شيء فهو تأكيدٌ له ، لا هو ؛ لأنّ المتّصل لا يكون منفصلاً ، وإنّما استتر لأنّ وضع الفعل للدلالة علىٰ الواحد من الفاعلين هو الضروريّ في صدقه ، وهو مبهمٌ ، فصار دالاً عليه ، فلذلك استتر اكتفاءً بتقدّم ذِكْرِهِ ، وهو أشدُّ اختصاراً ، وما زاد علىٰ الواحد فيحتاج له إلىٰ علامة . ثمّ حملوا علىٰ ذلك كلَّ ما كان للواحد ، ويتقدّم فاعله تشبيهاً بالغائب ، والأصل الغائب ؛ لأنّه هو

الواجب التقدّم ، بخلاف المخاطب والمتكلّم ، فتقول : أنا أفعلُ ، وأنت تفعلُ ، وكان الأصل هنا الإظهار ؛ لأنّه زاد على مقتضى الفعل الغائب بإن كان للمخاطب والمتكلّم ، فيحتاج إلى إظهاره للزيادة على مقتضى الأصل المحمول عليه ، لكنّهم لـمّا جعلوا فيها ما يدلّ على تلك الزيادة حملوهما عليه ، والدالُّ على ذلك المعنى حروف المضارعة ؛ لأنّ الهمزة في (أفْعَلُ) دالّةٌ على المتكلّم ، والتاء في (تفعلُ) على المخاطب ، والياء في (يفعلُ) على الغيبة في المذكّر ، وتقدّم لنا مذهبُ أبي زيدٍ[1] فيها ، وأنّها مقتبسةٌ من الضمائر .

وأمّا فعلُ الأمر فيستتر فيه حملاً على المخاطب ؛ لأنّه لـمّا كان الأمر للمواجهة والخطاب فكأنّه خاطبه بضميره ، فناب الخطاب عن تقدّم ضميره، فقوله : (قُمْ) في المعنى كأنّه قال له : أنت لِتَقُمْ[2]، وفعلوا هذا في الأمر دون الخبر ؛ لأنّ من ضرورته الخطابَ دون الخبر ، كقولك : أنت تقوم .

وأمّا في التثنية والجمع فلأنّه زاد على الواحد ، وإذا كان في الأصل لا بدّ من لحاق الزيادة ، فأحرى في الفرع ، ولأنّ حروف المضارعة إنّما تدلّ على

---

(١) هو السهيليّ في (نتائج الفكر : ١١٨) .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ : ١/ ٩٣ .

الخطاب ونحوه ، لا علىٰ كونه مثنّىٰ أو جمعاً .

وأمّا التثنية فتقول فيها : (فعلا) ، فتلحق حرفاً واحداً ؛ لأنّه خرج من الاستتار إلىٰ الإظهار ، فكأنّه أوّل مقاماته ، فكان علىٰ حرفٍ واحدٍ ، وكان الألف لأنّها علامتها في الإعراب .

وفي الجمع : (فعلوا) ؛ لأنّه خرج عن الاستتار إلىٰ الجمع ، وكان بحرفٍ واحدٍ ، وكان الواوَ ؛ لأنّه كـ (واو) : زيدون ، وأمّا الألف فللفرق في الخطّ بين المعتلّ والضمير ، نحو : تدعو ، وكان الضمير أولىٰ ؛ لأنّه يحتاج إلىٰ زيادة علىٰ المثنّىٰ .

وأمّا المؤنّث فهو بمنزلة المذكّر ، ولا تزيد إلا علامة التأنيث ؛ لأنّ الفعل لا يدلّ بالأصل عليها ، فاحتاجوا إليها ، ويدلّ علىٰ زيادتها فتحُ آخرِ الفعلِ، بخلاف الضمير ، نحو : فعلتِ .

والتثنية كالتثنية ، والجمع علىٰ (فعلنَ) بحرفٍ واحدٍ كالمذكّر ، وكانت نوناً ؛ لأنّه نظير النون في (زيدون) ؛ إذ لم تكن الواو لأجل الالتباس ، وسكّنوا ؛ لأنّها ضمير الفاعل ، وهو يمكن ، بخلاف المثنّىٰ وجمع المذكّر .

وأمّا المنفصل للمتكلّم المذكّر فـ(أنا) ، والضمير هو الألف والنون [١] ؛ لأنّه لـمّا كان منفصلاً فأقلّه أن يكون على حرفين ، وبه يصحّ الانفصال ؛ إذ المراد الاختصار .

وقيل [٢] : إنّ الضمير هو الجميع . واستُدِلَّ على فساده : أنّ الألف إنّما هي لبيان الحركة وتقويتها ، فصارتْ كـ(هاء) الوقف ، وتكون الألف للوقف كالهاء ، يدلّ عليه قولهم : أنَهْ [٣] ، فيقفون بالهاء ، ولأنّهم يسقطونها في الدرج ، فيقولون : أنَ أفعلُ [٤] ، وأمّا مَنْ أثبتها على هذا

---

(١) هذا مذهب الجمهور .

انظر : الأصول : ٢/ ١١٦ ، الحجة للفارسيّ : ١/ ٢٧٣ ، شرح المفصّل : ٣/ ٩٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٩ .

(٢) هذا رأي الكوفيّين ووافقهم ابن مالك .

انظر : شرح المفصّل : ٣/ ٩٣ ، شرح التسهيل : ١/ ١٤١ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٠ .

(٣) قال الراجز :

إنْ كنتُ أدري فعليَّ بدنَهْ

من كثرة التخليطِ أنّي مَنْ أنَهْ

انظر : شرح المفصّل : ٣/ ٩٤ ، شرح الكافية : ٢/ ٩ ، شرح شواهد الشافية : ٢٢٢ .

(٤) هي لغة أهل الحجاز . انظر : دقائق التصريف : ٥٣٨ .

من القرّاء (١) فلأنّه أجرىٰ الوقف مجرىٰ الوصل [٣٠ب] كما اتفقوا علىٰ قوله : ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٩] ، ونحوه .

وأمّا في التثنية والجمع فـ(نحن) علىٰ ما قدّمناه في المتكلّم المتّصل ، وحُمِلَ عليه المؤنّث ؛ لِما ذكرنا .

وأمّا المخاطب فالواحد المذكّر : (أنتَ) ، والضمير هو الألف والنون ، والتاء للخطاب فيه عند سيبويه (٢) ، كما هو الكاف في منفصل النصب ، والفتحة للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، وسكنتِ النونُ تشبيهاً بـ(ضربْتَ) ،

---

(١) قرأ نافعٌ : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، بإثبات الألف من ﴿ أنا أُحْيِي ﴾ وصلاً ووقفاً .

انظر : السبعة : ١٨٨ ، الحجّة لأبي زرعة : ١٤٢ .

(٢) تابعه في ذلك البصريّون .

انظر : الكتاب : ١/ ١٢٥ ، الأصول : ٢/ ١١٧ ، البغداديّات : ١١١-١١٢ ، الخصائص : ٢/ ١٨٩ :

وقيل [١]: الضمير هو الجميع ؛ لأنّه لا إشراك بين المتكلّم والمخاطب في المنفصل في الواحد كما هو في الجميع ، وهذا لا يلزم ، بل يشتركون في الواحد كالمتكلّم والمخاطب في المتّصل .

وفي التثنية : (أنتما) ، زيدتِ الميمُ تقويةً كما في المتّصل ، وكذلك للمؤنّث ، فتكون فيه زائدتان : تاءٌ وميمٌ ، والألف أصليّة ، وضُمَّتِ التاءُ هنا ؛ لأنّهم لا يحتاجون إلىٰ الفرق ؛ لعزمهم علىٰ الاشتراك ، وكانت الضمّة ؛ لأنّها حركةُ ما لا يكون في الأصل .

وفي الجمع للمذكّر : (أنتمو) ، والواو أصليّة ، وتُحْذَفُ كما تقدّم في المتّصل [٢] .

وفي المؤنّث : (أنتُنَّ) ، والنون الأولىٰ زائدةٌ ، وضُمَّتِ التاءُ هنا ، وإنْ كان لا اشتراك في هذا الجمع ؛ لأنّ التفرقة قد حصلتْ بالنون .

وأمّا الغائب فللمذكّر الواحد : (هو) ، وهو بجملته ضميرٌ ، وليست

---

(١) هذا رأي الفرّاء وأكثر الكوفيّين ، ويرىٰ بعض الكوفيّين وابن كيسان أنّ التاء هي الاسم ، و(أن) عمادٌ لها .

انظر : شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٠ ، شرح المفصّل : ٣/ ٩٥ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ١/ ٩٩ ، الارتشاف : ٣/ ٤٧٣ ، الجنىٰ الداني : ١١٨ .

(٢) ص : ٢٢٧ .

الواوُ زائدةٌ للمدّ ؛ لأنّها متحرّكةٌ ، ولو كانت للمدّ لم تُحرَّكْ ، كما في : (ضربَهُ) ، ولذلك تثبت [١] في الوقف ، وتبيّن حركتها بالهاء ، نحو : هُوَهْ [٢] ، كما يُوقَفُ على النون في (ضربهن) ، لكنّها قد تُشبّه بالمتّصل المنصوب ، فتحذف في الضرورة [٣] .

وذكر الكوفيّون [٤] أنّها مزيدةٌ للتكثير ، وكذلك الياء في (هي) ، وأنّ الهاء هو الضمير ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ هذه ضمائرُ منفصلةٌ ، فلم يكن على حرفٍ واحدٍ كـ(أنا ، ونحن) ، واستدلّ الكوفيّون بحذفهما في التثنية والجمع ، نحو : (هما ، وهم ، وهنّ) ، وفي الواحد المتّصل نحو : رأيته ، ولأنّها قد استقلّتْ وحدها في الشعر ، قال :

---

(١) في المخطوطة : (تثبته) ، والصواب ما أثبتّه .

(٢) كقول حسّان بن ثابت رضي الله عنه (ديوانه : ٣٩٧) :

إذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يقال له : مَنْ هُوَهْ

(٣) كقول المخلّب الهلاليّ :

فبيناهُ يشري رحله قال قائلٌ : لمن جملٌ رخو الملاط ذلولُ

انظر : فرحة الأديب للغندجانيّ : ٧٩ .

(٤) وافقهم الزجّاج وابن كيسان .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٧٧ ، شرح المفصل : ٣/ ٩٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ، الارتشاف : ٣/ ٤٧٣ .

فبيناه يشري [١] رحله ......

البيت [٢] .

وقوله :

دارٌ لسعدى إذْ هِ من هواكا [٣]

وضرورة الشعر تردّ إلى الأصل ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ التثنية والجمع ألفاظٌ مرتجلةٌ ، أو حذفوها للثقل ، وتحرّكتْ لأنّ الواو تشبه الميم ، ولو سكّنوها لاجتمع ساكنان .

وللاثنين : (هما) ، وللجميع : (همو) ، والأصل [٤] : (هوما) و : (هومو) ، فتُحرِّكُ الواو بالضمّ كما فعلتَ في تاء : (أنتما) و(أنتم) ،

---

(١) في نسخة التحقيق : (فترى) .

(٢) من بيت من البحر الطويل للمخلّب الهلاليّ ، وتمامه :

قال قائلٌ : لمن جملٌ رخوُ الملاطِ ذلولُ

انظر : فرحة الأديب : ٧٩ ، الخصائص : ١/ ٦٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٥٤ ، الخزانة : ٢/ ٣٩٦ .

(٣) بيت من مشطور الرجز لم أعرف قائله .

انظر : الأصول : ٣/ ٤٦١ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٠٠ ، ضرورة الشعر : ١١١ ، شرح شواهد الشافية : ٢٩٠ .

(٤) شرح المفصل : ٣/ ٩٧ .

وثبتت ؛ لأنّها أصليّة ، لكنّهم استثقلوا الضمّ عليها ، فحذفوها ، فسكنتْ ، فحذفوها استخفافاً ؛ لأنّها ضمّاتٌ متواليات ، والألف أصليّةٌ ، وكذلك الواو دون الميم كما تقدّم .

وحُذِفَتِ الواوُ دون الألف لِما ذكرنا في المخاطب المتّصل ، وحُكِيَ عن أبي عليٍّ أنّه قال : (هما) و (هم) ضميرٌ بجملته ، ولم يجعل الميم زائدةً [١] .

وأمّا المؤنّثُ فـ(هي)، أرادوا الفرق ، ولم يكن بالحركة ؛ لثقلها على الواو ، فكان بالحرف ، وكانت الياء ؛ لأنّها للمؤنّث في (تفعلين) ، ولأنّها نظيرة الكسرة ، فانكسر ما قبلها ، فالياء أصليّةٌ على هذا كالواو ، وقد تسكنُ تشبيهاً بالمجرور ، كقوله :

فإذا هيْ بعظامٍ ودما [٢]

وقد يحذفونها تشبيهاً بالصلة في (به) كقوله :

دارٌ لسعدى إذْ ه من هواكا [٤]

---

(١) هذا رأي الجمهور . انظر الارتشاف : ٣/ ٤٧٣ .

(٢) عجز بيت من بحر الرمل غير معروف قائله ، وصدره :

غفلتْ ثمّ أتتْ تطلبهُ

انظر : الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٠٠ ، التكملة : ٣٠ ، المنصف : ٢/ ١٤٨ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٣٩٢ ، شرح شواهد الإيضاح : ٢٧٧ ، الخزانة : ٧/ ٤٩١ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٢٣٥) .

والتثنية فيها كالتثنية في المذكّر ؛ لأنّ المثنّىٰ لا يحتاج إلىٰ فرقٍ ، فرجعوا إلىٰ الواو ، فكان [١٣١أ] الأصل (هوما) ، فاعتلَّ كما تقدّم .

والجمع : (هُنَّ) ، والأصل : (هُونَّ) ، والنون الأولىٰ كالميم ، والثانية كالواو ، ولم يحذفوا النون كما قالوا : (هم) ؛ لأنّها ليستْ بحرفِ مدٍّ .

[البحث] الخامس : [في نون الوقاية]

وأمّا المتّصلات من ضمائر النصب فللواحد المذكّر المتكلّم الياءُ في : (ضربني) ، والنونُ زِيدَتْ للوقاية ، أي : لتقي الفعل من الكسر[١] ؛ لأنّها لا بدَّ من كسرِ ما قبلها ، فتحفظُ عليه الفتحة ، وهذه تدخل في ما أشبه الفعل كأسمائه الشبيهة بالحروف كـ(قد) و (قط) ، وكـ(إنّ) وأخواتها ، لكنّها لازمةٌ للفعل ، وتسمّىٰ عند البصريّين نونَ الوقاية ، وعند الكوفيّين عماداً[٢] .

---

(١) ليست نون الوقاية تقي آخر الفعل من الكسر فقط ، بل أيضاً تدخل للمحافظة علىٰ سكون ما التزم سكون آخره من الأسماء ، مثل : (قد) و (قط) ومن الحروف ، مثل : (مِنْ) و (عن) ، وتدخل أيضاً للمحافظة علىٰ حركة الفتح في الحروف المشبهة بالفعل ، مثل : (إنّ) و (أنّ) . انظر : الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب : ١/ ٢٤٨ .

(٢) هذا وهمٌ من المؤلّف ـ رحمه الله ـ ؛ إذ العماد عند الكوفيّين يطلق علىٰ ضمير الفصل عند البصريّين .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٥١ ، ٥٢ ، ٣٦١ ، ٤٠٩ .

واستدلّوا علىٰ زيادتها بالقياس علىٰ كاف المخاطب في : (ضربك) ، وهي ضميرٌ ، ولأنّ المتّصل أصلُهُ أن يكون حرفاً واحداً ، فادعاءُ زائدٍ لا يكون ، وكذلك في ضمير الغائب ، نحو : ضربَهُ ، ويدلُّ عليه أنّهم قالوا : ليتني ، وليتي ، ولعلّي ، فيسقطون النون ، وهو أكثر من (ليت)، وقال :

فيا ليتي إذا ما كان ذاكم　　　شهدتُ وكنتُ أوّلَهم ولوجا [(١)]

وقال :

كمنية جابرٍ إذْ قال ليتي　　　أصادفه وأفقدُ بعض مالي [(٢)]

وقد تترك عند اجتماعها مع نون أخرىٰ ، هي ضميرٌ أو علامة إعرابٍ ، فالضمير في الفعل كقوله :

---

(١) بيت من البحر الوافر لورقة بن نوفل .

انظر : أوضح المسالك : ٤٠ ، تخليص الشواهد : ١٠٠ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٣٦٥ .

(٢) بيت من البحر الوافر لزيد الخير - رضي اللّه عنه - ، ورواية (ديوانه : ١٣٧) :

وأتلف جلّ مالي

والبيت في : النوادر لأبي زيد ٦٨ ، الكتاب : ١/ ٣٨٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٩٧ ، مجالس ثعلب : ١/ ١٢٩ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٠ ، الخزانة : ٥/ ٣٧٥ .

تراه كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكاً يسوءُ الفالياتِ إذا فَلِيني [١]

والعلامة كقوله :

أبالموت[٢] الذي لا بدَّ أنّي ملاقٍ لا أباك تخوّفيني [٣]

يريد في الأوّل : (إذا فلينني) ، وفي الثاني : (تخوّفينني) ، فحذفوها استثقالاً ؛ لاجتماع النونات ، والأصل الإدغام ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما لمعنى ، فلا يحذف أحدهما مهما وُجِدَ سبيلٌ إلى الإبقاء ، إمّا بالإدغام ، أو يحتمل التفكيك ، وقد قرأتِ القرّاءُ : ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [الأنعام: ٨٠] ،

---

(١) بيت من البحر الوافر لعمرو بن معديكرب الزبيديّ - رضي الله عنه - .

انظر : شعره : ١٦٩ ، الكتاب : ٢/ ١٥٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٠٤ ، مجاز القرآن : ١/ ٣٥٢ ، الخزانة : ٥/ ٣٧١ ، شرح أبيات المغني : ٧/ ٢٩٧ .

(٢) في نسخة التحقيق : (أتى اموت) ، وهذا تصحيفٌ .

(٣) بيت من البحر الوافر ينسب لأبي حيّة النميريّ ، وللأعشى ، ولعنترة .

انظر : المقتضب : ٤/ ٢٧٥ ، الكامل : ٢/ ٦٧٠ ، معاني القرآن للأخفش : ١/ ٢٣٥ ، الأصول : ١/ ٣٩٠ ، الإيضاح العضديّ : ٢٦٠ ، إيضاح شواهده : ١/ ٢٨٠ ، شرح شواهده : ٢١١ ، الخصائص : ١/ ٣٤٥ ، الخزانة : ٤/ ١٠٠ .

و ﴿ تَأْمُرُونِّي ﴾ [الزمر: ٦٤] بالإدغام [١] والحذف [٢] ، وكان الأولىٰ حذف نون الوقاية ؛ لأنّ الاحتياج إلىٰ الإعراب أولىٰ ، ولأنّ النقل وقع بها ، ولأنّها قابلةٌ للحذف في الحروف المشبهة .

وأمّا بعضهم [٣] فقد ذهب إلىٰ أنّ المحذوفَ علامةُ الإعرابِ ؛ لأنّ الإعراب قد يُحْذَفُ في نحو قوله :

فاليوم فاشرب ..... [٤]

تخفيفاً ، فكذلك هذا .

---

(١) قراءة القراء السبعة سوىٰ ابن عامر ونافع .

انظر : السبعة : ٢٦١ ، حجّة القراءات لأبي زرعة : ٢٥٧ ، الكشف عن وجوه القراءات : ١/ ٤٣٦ .

(٢) بحذف إحدىٰ النونين : ﴿ أتحاجُوني ﴾ ، و ﴿ تأمُرُوني ﴾. وهي قراءة ابن عامر ونافع . انظر المصادر السابقة .

(٣) هو الأخفش . انظر : الدرّ المصون للسمين الحلبيّ : ٥/ ١٦ .

(٤) من قول امرئ القيس :

فاليوم فاشربْ غيرَ مستحقبٍ   إثماً من الله ولا واغلِ

وهو بيت من البحر السريع من قصيدة في (ديوانه : ٢٥٨) .

والبيت في : إصلاح المنطق : ٢٤٥ ، شرح أبياته : ٤٢٩ ، التكملة : ٤ ، التمام : ٢٠٥ ، ضرائر الشعر : ٢٢٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٨٢٠ .

وأمّا في ضمير الفاعل فلا خلاف أنّ نون الوقاية هي المحذوفة ، ويُلحقونها في الحروف أيضاً ؛ لأنّها لا يدخلها الجرُّ ، فيقولون : عنّي ، ومنّي ، وأمّا (لدن) فلشبهها بالحروف الخافضة .

وإنّما خصوا النون بالإلحاق لأنّهم أرادوا الفصل بين الفعل وما أشبهه من الياء لتخيُّل الإضافة إليها ، وكان التنوين له هذه الفائدة ، أعني من الفعل ، والتنوين نونٌ ، وكانت الوقاية بها ، قيل : ولولا سكون الياء لسكنتِ النونُ ، وكسروها لالتقاء[1] الساكنين ، وربّما فتحوا الياء تقويةً لها ، والإسكان للتخفيف ، أو هو الأصل الظاهر أنّه الأصل ؛ لأنّه اسمٌ ، فلو لم يكنْ أصله ذلك لكان إخلالاً بالاسم .

وفي التثنية والجمع : (ضربَنا) ، والنون والألف علامة لذلك ، ووجهه ما تقدّم في متّصل الرفع .

والمؤنّثُ مثله ؛ لعدم الالتباس .

وأمّا المخاطب المذكّر فالكاف ، نحو [٣١ب] : ضربك ، والفتح للمذكّر . وفي التثنية : (ضربكما) . وفي الجمع : (ضربكم) ، فالميم لما ذكرنا ، والألف للعلامة ، وكذلك الواو ، وضمّتِ الميمُ كما كان في التاء .

---

(١) في نسخة التحقيق : (للالتناء) .

وفي المؤنّث بكسر الكاف ؛ للفرق كالتاء ، وفي التثنية كما تقدّم ، وفي الجمع بإلحاق النون المشدّدة على قياس ما ذكرنا .

وأمّا الغائب فالواحد المذكّر (الهاءُ) ، نحو : ضربهُ .

مباحثٌ في الهاء

وفي هذه (الهاء) مباحثُ ستّةٌ :

أحدها : أنّ الهاء هي الضمير ؛ لأنّها نظيرةُ الكاف والياء في : غلامك ، وغلامي ، ولأنّه متّصلٌ ، وحكمه أن يكون على واحدٍ ، والواوُ زائدةٌ للتقوية ، يدلّ عليه حذفُهُمْ لها في الوقف ، ولو كانتْ أصلاً لم يجز كما لم يجز في (هو) ، ولأنّها ساكنةٌ ، وزعم بعضهم [1] أنّ الضميرَ الهاءُ والواوُ ، حكاه السيرافيّ [2] ، وهو رأيُ الزجّاج [3] ، وقال بعضهم : وحذفُ هذه الحروف ليس بدليلٍ قاطعٍ على الزيادة ؛ بدليل أنّهم حذفوا ذلك في : (ضربكم) و (عليكم) مع أنّ الواو أصليّةٌ ، على ما نذكره .

ومنها : أنّ هذه الواو إنّما لحقتِ الهاء في الوصل لخفائها وضعفها ، ومنها أنّ أصلها الحركة ، ولا تسكن إلا لضرورةٍ ، كقوله :

---

(١) كابن جنّي في (سر الصناعة : ٢/٦٢٩ ـ ٦٣٠) .

(٢) شرح الكتاب : ٥/١٦٦ب .

(٣) المصدر السابق .

فظلْتُ لدى البيت العتيق أخيله (١)

وزعم أبو الحسن الأخفش (٢) وغيره من النحويّين أنّ تلك لغةُ قومٍ (٣) شبّهوها بألف التثنية وبياء الإضافة في : غلامي ، فأسكنوها لذلك ، وهذه على قياس الميم في الجمع في الغائب والمخاطب ، والذي يدلّ على أنّ أصلها الحركة لحاقُ حرف المدّ واللين ، ولو كانت ساكنةً لم توصل كما لم يوصل حرف الرويّ إذا كان ساكناً ، كقوله :

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقْ (٤)

ولكان إذا وُصِلَ كان ثابتاً في كلِّ حالٍ كما يُكْسَرُ في المجزوم في القافية ،

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل ليعلى الأحول بن مسلم الأزديّ ، عجزه :

ومطواي مشتاقان له أرقانِ

والبيت في : الأغاني : ١٩/ ١١١ ، المقتضب : ١/ ٣٩ ، الأصول : ٣/ ٤٦١ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٥١ ، المنصف : ٣/ ٨٤ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٨١٨ ، الخزانة : ٥/ ٢٦٩ ، موارد البصائر : ١/ ٢١٥ .

(٢) معاني القرآن : ١/ ٢٨ .

(٣) هم أزد السراة . انظر : الخصائص : ١/ ١٢٨ ، الخزانة : ٥/ ٢٧٠ .

(٤) بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجّاج .

انظر : ديوانه : ١٠٤ ، الكتاب : ٢/ ٣٠١ ، الأصول : ٢/ ٣٨٩ ، الإيضاح العضديّ : ٢٥٤ ، الخزانة : ١٠/ ٢٥ .

كقوله :

وإنْ كنتَ عنها غانياً فاغنَ وازْدَدِ(١)

وأصلها من الحركات الضمُّ ؛ لأنّ كلّ موضعٍ كانتْ فيه مكسورةً فإنّه يجوز فيه ضمُّها ، ولا يكون العكس ، نحو : (بهو) و (فيهو) ، فهذا هو الأصلُ .

ومنها : أنّها خصّتْ بالضمّة لخفائها ، فحرّكتْ بأقوىٰ الحركات ؛ لينشأ عنها حرفٌ تمكيناً لها ، وأيضاً فإنّه قد يُقَدَّرُ لها الرفع في حال كونها ضميراً منفصلاً ، فصار ذلك ممّا يؤنسهم بضمّها في الاتّصال .

ومنها : أنّها محذوفةٌ في الوقف كما قال سيبويه(٢) : « لـمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهبُ في الوصل علىٰ حالٍ ، نحو ياء : غلامي ، وضربني . . . . . ألزموا الحذف هذا الحرف الذي قد يُحذَفُ في الوصل » ، وهذا قياسٌ مطّردٌ ؛ إذ الشيء إذا جاز فيه وجهان ،

---

(١) عجز بيتٍ من البحر الطويل لطرفة بن العبد ، صدره :

متىٰ تأتنا نَصْبحْكَ كأساً رويّةً

انظر : ديوانه : ٣٠ ، الكتاب : ٢/ ٣٠٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٣٨ ، المقتضب : ٢/ ٤٩ ، شرح المفصل : ٧/ ٤٦ . .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٩٢ .

فانضاف إلىٰ أحد الوجهين تقويةٌ مّا ، فقد يبطل الوجه الآخر ، نحو : يا زيد الظريف ، و(الظريف) يجوز فيه الوجهان ، فإنْ جعلته نعتاً لـ(أيٍّ)(١) لم يكن إلا الرفعُ ؛ لأنّه قد انضمّ إليه مقوٍّ لرفعه ، وهو أنّه المنادىٰ في المعنىٰ .

ومثل ذلك (فُعُلٌ) يجوز إسكانُهُ إذا كان جمعاً وتحريكُهُ ، نحو : عُسُلٍ(٢) ، فإذا كان معتلاً ، نحو : عُون ، لزمه السكون .

وممّا يُحَسِّنُ حذفَ هذه الزوائد في الوقف أنّها ليستْ من نفس الكلمة .

وذهب ابن الرمّانيّ إلىٰ أنها إنّما [٣٢أ] حُذِفَتْ في الوقف ؛ لأنّها لحقتْ تمكيناً للحركة في الهاء لخفائها ، فإذا ذهبتِ الحركة بالوقف ذهب ما يزاد لتمكينها ، فتكون الواو عنده بمنزلة التنوين ، والهاء آخر الكلمة .

ومنها : أنّ هذه الهاء تُكسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرةٌ ، نحو : أعْطِهِ ، ونرميهِ ، ما لم تتّصلْ بضميرٍ آخر ، نحو : تعطيهوه ، ولم تعطِهوه ،

---

(١) مثل قولك : يا أيّها الظريف .

(٢) هذه الكلمة غير واضحة في المخطوطة ، وأقرب صورها ما أثبتّه ؛ إذ يقال فيه : عُسُلٌ ، وعُسْلٌ .

انظر : اللسان : ١١/ ٤٤٤ .

وفُعِلَ ذلك ؛ لِـما قال سيبويه[١] : « إنّها خفيّةٌ كما أنّ الياء خفيّةٌ ، وهي من حروف الـزيـادة كـالـيـاء . . . . . وهـي مـن مـوضـع الألـف ، وهـي أشـبـه الحـروف بالألـف[٢] ، فكـما أمالـوا الألـف في مواضع استـخـفـافاً كـذلـك كسروا هـذه الهاء ، وقلبوا الواو ياءً ؛ لأنّهـا لا تثبتُ وقـبلها كسرةٌ » مع أنّ الخروج من كسرٍ وما في معناه إلىٰ الضمّ يثقـلُ ، ويـجـوز الضـمّ علىٰ الأصل .

ومنها : أنّه يجبُ ثبوتُ هذا الحرف ، وهو الواو ، في الـوصل إذا تحرّك ما قبلها بالـفتح ، نـحو : ضَرَبَهُ ، أو بـالكسر ، نحـو : أعْطِـهِ ، أو بالـضمّ ، نحو : يقْتُلُهُ ، في حال السّعة .

فأمّا إن سكن ما قبله فيجوز الوجهان ، نحو : أعطاهُ ،ويعطيهِ ، ويدعوهُ ، إلا إذا كـانـتْ متّصـلـةً بـضـميرٍ آخرَ ، نـحو : أعـطاهـوه ، وأعـطاهـوهـا ، وأعطيتهوه ، ونحوه ؛ ليفصلوا بين الضميرين ، ولأنّ المضمر يردُّ الشيء إلىٰ أصله ، وإنّما كان ذلك أمّا الإثباتُ فبالأصل ، وأمّا الحذف فلاجتماع ما يشبه الساكنين ؛ لأنّ الهاء خفيّةٌ ، ولخفائها كأنّها ساكنةٌ ، وما قبلها ساكنٌ .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٩٤ .

(٢) كذا في المخطوطة ، وفي الكتاب وفي شرحه للسيرافيّ : ٥/ ١٧٠أ : (بالياء) .

وأمّا التثنية فـ(ضربهما) ، بالميم ، على نحو ما تقدّم ، والألف للتثنية .
وفي الجمع : (ضربهمو) ، فالواو زيادةٌ للجمع ، وهو من الضمير ، واستدلّوا عليه بأنّ المؤنّث الذي بحذائها ، نحو : ضربهنّ ، ليستْ النون الثانية زائدةً ، ويجوز حذفها ؛ لحصول الفرق ، إلا إنْ اتّصلتْ بضميرٍ ، نحو : أعطيتهموه ؛ لِما ذكرنا ، وقد شذّ حذفها ، لكنّه لا بدّ من الإسكان ، فتقول : أعطيتهمه ، على قياس ما حكاه سيبويه[1] : أَعْطَيْتُكُمْهُ ، عن يونس .

وليس الأصل : (ضربهوما) ، كما في منفصل الرفع ؛ لأنّها ليستْ هناك أصليّة ، ومَنْ قال بأنّها أصلٌ فربّما يقول : إنّهما الأصل ، لكن لزم حذفها للطول ، ولا يقال : كان القياس أن لا تُضَمَّ الهاء في التثنية والجمع ، بل تُجْعَلَ لها حركةٌ لا تكون لها قبل ذلك ، كما تقدّم في (أنتما) وأخواته ، نحو : ضربكما ؛ لأنّا نقول : إنَّ فتحة التاء والكاف هناك كانت تشهد بالإفراد ؛ لملازمتها الإفراد ، وزيادة الميم تشهد بعدم الإفراد ، فلم يُجْمَعْ بينهما ، فلذلك تغيّرتْ هناك .

والضمّة هنا ليستْ شاهدةً بالواحد ، بل الهاء نفسها ووحدها هي

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٨٩ .

الشاهدة، ألا تراها تكون مكسورةً ، مثل : اضربيهِ ، ومررتُ بهِ ، وإنّما ضمّها يشهد بالتذكير ، وفتحها يشهد بالتأنيث ، فلا يلزم ذلك ، فبقيتْ علىٰ ما كانتْ ، أو يقال : ضمّتْ في (ضربهم) تشبيهاً بالواو في الجمع ، ثمّ حُمِلَ عليه التثنيةُ .

وأمّا [٣٢ب] المؤنّث فتقولُ فيه : (ضربها) ، فتُلْحِقُ ألفاً ، قيل[1] : إنّ الهاء والألف هو الضمير ، وحكىٰ السيرافيّ[2] أنّه لا خلاف في ذلك ، واستدلَّ بلزومها ، ولو كانتْ صلةً لم تلزم كما كان في (ضربه) .

وقد قيلَ[3] : هي زائدةٌ ، بخلاف المذكّر ، وهو الصحيح ؛ لأنّ الألف زيدتْ تقويةً لحركة الهاء لـمّا تحرّكتْ الهاءُ بالفتح ؛ للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، وتولّدتْ عنها الألف ، ولزمت ؛ لخفائها وضعفها[4] ، بخلاف الواو ، فلذلك تثبتُ مطلقاً سواءً اتّصلتْ بضميرٍ ، نحو : أعطيتهاه ، أو لا .

وقد أجاز ناسٌ حذفَ هذه الألفِ في الوقفِ ، وحملوا عليه قول الشاعر :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨١ .

(٢) شرح الكتاب : ٣/ ١٦٦ب .

(٣) الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٣٨ ، سر الصناعة : ٢/ ٧٢٦ .

(٤) في المخطوطة : (وضعها) .

ونهْنهتُ نفسي بعدما كدتُ أفْعَلَهْ [١]

يريد : أفعلها ، وهي لغةٌ ضعيفةٌ [٢] ، وأنشدوا :

أعلقتُ بالذئبِ حبلاً ثمّ قلتُ له :

الْحَقْ بأهلكَ واسْلَمْ أيُّها الذيبُ

إمّا تقودُ به شاةً فتأكلها

أو أنْ تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ [٣]

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل ، صدره :

فلم أرَ مثلها خُباسةَ واحدٍ

والبيت مختلف في نسبته ، فهو لامرئ القيس في (ملحق ديوانه : ٤٧١) ، ولعامر بن جؤين في (الأغاني : ٩/ ٩٣) ، ولعامر بن الطفيل في (الإنصاف : ٢/ ٥٦١) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ١٥٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٣٣٧ ، رصف المباني : ١١٣ ، تخليص الشواهد : ١٤٨ ، المغني : ٨٣٩ ، شرح أبياته : ٧/ ٣٤٧ .

(٢) هي لغة طيئ وقضاعة ، وقد ضعّفها الفارسيّ في (الحجّة : ١/ ١٣٩) .

أمّا ابن جنّي فقد ذكر أنّها فاشية في قضاعة . (الخصائص : ١/ ٣٩٠) .

(٣) بيتان من البحر البسيط فيهما إقواءٌ ، ولم أعثر على قائلهما .

والبيتان في : أخبار الزجاجيّ : ١٥٢ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٧٢٧ ، العمدة : ٢/ ٢٧٠ ، رصف المباني : ١٠٩ ، ضرائر الشعر : ٢٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٥٤ ، الارتشاف : ٣/ ٢٩٧ ، شرح شواهد الشافية : ٢٤٠ ، الخزانة : ٥/ ٢٧٢ ، موارد البصائر : ٢١٦ .

وحكى الفرّاء [١] : (بالكرامة ذاتِ أكرمكم اللّهُ بَهْ) ، يريد : بِها ، فلمّا حذفَ الألفَ ، ووقفَ على الهاءِ ، نقلَ حركة الهاء إلى الباء تنبيهاً على الأصل والألف ، وإنّما فُتِحَتِ الهاءُ ، فتولّدتِ الألفُ ، ولم تُكسر ، فتتولّد الياء ؛ لأنّه قد تقدّم أنّهم يحذفون هذه الصلة في نحو : (فيهو) ؛ لشبه اجتماع ساكنين ؛ لخفاء الهاء ، فلو فعلوا ذلك هنا لكان مؤدّياً إلى حذفها ، فلا يحصل المقصود من التقوية ، ولأنّ الكسرة في الهاء كالياء ، وهم يفرّون إلى الوقاية من الياء ، ففرّوا من أختها ، ولا يُسْتَدَلُّ بثباتِ الألف في المؤنّث على أنّ الواو في المذكّر أصليّة [٢] ، وأنّ إسقاط الألف يكون كقوله :

كنواحِ ريشِ حمامةٍ [٣]

---

(١) حكاه في كتابه : (لغات القرآن) .

انظر : الارتشاف : ١/ ٤٦٦ ، تخليص الشواهد : ١٤٢ .

(٢) قاله الفارسيّ في (الحجّة : ١/ ١٣٧-١٣٨) .

(٣) من صدر بيت من البحر الكامل لخفاف بن ندبة السلميّ -رضي اللّه عنه- ، وتمامه :

نجديّةٍ ومسحتِ باللثتين عصفَ الإثمدِ

انظر : شعره : ١٠٦ ، الكتاب : ١/ ٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٤١٦ ، الأصول : ٣/ ٤٥٦ ، المنصف : ٢/ ٢٢٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٦٧٨ ، المغني : ١٤٣ ، شرح أبياته : ٢/ ٣٢٣ ، موارد البصائر : ٢١٠ .

فحذفه لأنّ هذا من الضرورة ، بخلاف الواو .

والتثنية كالمذكّر .

والجمع : (ضربهنّ) كما في (ضربكنّ) ، ولو كانتْ أصليّةً لقلت : (ضربهانّ) تثبتها ؛ لأنّه لا مانع من ذلك ، بخلاف الواو ، وإنّما حُذِفَتِ الفتحةُ لحصول الفرق ، ورجعتِ الضمّةُ كما رجعتْ في التثنية ، ورجعتْ في التثنية ؛ لعزمهم على التشريك بينهما فيها ، أو يقال : ضمّتْ هنا لأنّ هذه النون للجمع ، فأشبهتْ نون (الزيدون) ، والضمير يدلُّ على الجمع .

وأمّا المخاطب فالصلة في واحده ، وقد حُكِيَ[1] أنّ بعضهم ألحقه الألف للمذكّر ، والياء للمؤنّث ، فيقول : أعطيتكا ، وأنشدوا :

ولستَ بخيرٍ من أبيكَ وخالكا
ولستَ بخيرٍ من معاضلةِ الكلبِ[2]

فدخلتْ لبيان الحركة .

---

(١) سرّ الصناعة : ٢/ ٧٧٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل لحسّان بن ثابت ـ رضي اللّه عنه ـ ، وقد وردت هذه الرواية في (ديوانه : ١١١) ، وفي (العمدة : ١/ ٣٢٩) .

ورواه ابن جنّي (سر الصناعة : ٢/ ٧٧٤) : (وخالكي) ، فيكون شاهداً للتأنيث ، والبيت أيضاً في (الحيوان : ٢/ ١٩٧) لكنّه برواية : (فلست بخير من يزيد وخالد) .

ويقول في المؤنّث : أعطيتُكيه ، حملاً على الغائب .

وأمّا المثنّى والمجموع فحكمه حكم الغائب ، وإنّما لم يدخل بالأصل في المخاطب لأنّ الهاء خفيّةٌ ، فتحتاج إلى البيان .

وأمّا منفصل النصب فالمتكلّم : (إيّاي) للواحد ، واختلف النحويّون في هذا الضمير على مذهبين :

أحدهما : أنّها مركّبةٌ . والثاني : أنّها بسيطةٌ (١) .

فأمّا الأوّل فاختلفوا فيها على مذهبين :

فقيل : ما بعد [١٣٣أ] (إيّا) اسمٌ ، وهو قول الفرّاء (٢) والزّجّاج (٣) والمازنيّ (٤)

---

(١) فهي بكمالها اسمٌ ، وهذا مذهب الكوفيّين سوى الفرّاء .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ ، الجنى الداني : ٤٩٣ .

(٢) هذا وهمٌ من المؤلّف - رحمه الله - ؛ إذ الفرّاء وابن كيسان يجعلان الياء والكاف والهاء هي الأسماء ، و(إيّا) عمادٌ لها ؛ لأنّها لا تقوم بنفسها .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٨ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ ، الجنى الداني : ٤٩٣ .

(٤) سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ .

والمبرّد[١] ، وهي الضمائر المتّصلة في المتكلّم والغائب والمخاطب ، ويدلّ عليه أنّهم يضعون موضعه اسماً ظاهراً كقوله فيما حكوا عن العرب : **(إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ)**[٢] ، وحكي أنّه مذهب الخليل[٣] .

وهؤلاء اختلفوا في (إيّا) . فقال بعضهم[٤] : هو اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى ما بعده ، وعزاه السيرافيّ[٥] إلى الخليل .

وقيل فيه[٦] : إنّه مضمرٌ ، وصحّتْ إضافته ؛ لأنّه أشبه المظهر بكثرة

---

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٤١ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٨ ، الأصول : ٢/ ٢٥١ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، المفصّل : ١٢٧ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٣) الكتاب : ١/ ١٤١ .

(٤) عزي هذا إلى الزجّاج .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٤ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠٠ .

والذي في كتابه (معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٨) يخالفه ؛ إذ جعل (إيّا) ضميراً مضافاً إلى ما بعده .

(٥) شرح الكتاب : ٢/ ٦٩ ب .

(٦) عُزِيَ هذا المذهب إلى الخليل والمازنيّ .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٢-٣١٣ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

حروفه ، ورويَ أيضاً عن المازنيّ[١] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ المضمر لا يضاف[٢] ؛ لتعريفه ، ولا يقال[٣] : هو كالنكرة كما في : ربّه رجلاً[٤] ؛ قيل : لأنّ المضمر في (ربّه) أشبه النكرة[٥] ؛ لكونه محتاجاً إلى التفسير ، والقائلون بأنّه ظاهرٌ جعلوه من الأسماء المبهمة ، وهو قول المبرّد ، قال[٦] : لا يوجد اسمٌ مبهمٌ أضيف إلى مضمرٍ غير هذا ، وهو ضعيفٌ ؛ لما ذكرنا . وبعض هؤلاء قال[٧] : إنّ الاعتماد على الثاني ، فهو بمنزلة (كلا) في أنّ الاعتماد على ما بعدها .

---

(١) سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ .

(٢) شرح السيرافيّ : ٢/ ٦٩ ب .

(٣) الإنصاف : ٢/ ٦٩٦ .

(٤) انظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٨/ ٢٨ ، تذكرة النحاة : ٦ ، الجنى الداني : ٤٢٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٢٨٩ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ٣/ ١٢٧٨ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافيّ : ٣/ ١٣٠ ، الحلبيّات : ٢٤٥ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣١٤ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ٣/ ١٢٧٨ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٢٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٧) هذا رأي الفرّاء وابن كيسان .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ . مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ .

وقيل [١] : هو حرفٌ ، وهو رأي الكوفيّين ، جيء به عماداً ؛ لأنّهم أرادوا جعل المتّصل منفصلاً ، فلم يكن ؛ لأنّه على حرفٍ واحدٍ ، فقوّيَ بـ(إيّا) .

وهذا فاسدٌ ؛ فإنّ الزيادة في هذه الضمائر أكثرها يكون أخيراً ، أو حشواً ، ولو كانتْ حرفاً لم يقولوا : (**وإيّا الشوابٍّ**) [٢] .

وإذا كانتْ اسماً قيل [٣] : فكأنّه مشتقٌ من البيان والظهور ، ومنه الآية ، وتآييتُ ، أي : تظاهرتُ [٤] ، وكذلك المضمر يؤكّد به ؛ لأنّه بمعنى الثبوت والظهور ، وحُكِيَ عن أبي إسحاق [٥] ، وعلى هذا فيحْتمل أن يكون وزنها : (إفْعَل) ، أو (فِعَّل) ، أو (فِعِيل) ، أو (فِعُول) ، أو (فِعْلى) ، وهذا غير مرضيٍّ ؛ لأنّ الأسماء المتوغّلة في البناء لا يُتكلّفُ لها اشتقاقٌ إلا أن تجعله ظاهراً أو قريباً منه ، ويحتجّ بأنّه لا يصحّ أن يكون مضمراً ، ولا مبهماً ؛ لأنّ المعرفة لا تضاف .

---

(١) هذا مذهب الكوفيّين سوى الفرّاء .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ ، الجنى الداني : ٤٩٣ .

(٢) الإنصاف : ٢/ ٦٩٧ .

(٣) تهذيب اللغة : ١٥/ ٦٥١ ، اللسان : ١٤/ ٦١ .

(٤) نتائج الفكر في النحو : ٢٠١ .

(٥) هو الزجّاج ، ولم أجده في كتبه التي وصلت إلينا ، ولم أعرف من حكاه عنه .

وذهب بعضهم [١] ، وهو ظاهر كلام سيبويه إلى أنّ ما بعد (إيّا) حرفٌ .

واختلفوا في (إيّا) ، فقيل : (إيّا) هو المضمر المنفصل ، وأنّ ما بعده دالٌّ على الخطاب أو الغيبة ، فتكون حروفاً كما كانت التاء حرفاً في (فعلتْ) ، واسماً في (فعلْتُ) ، والكاف اسماً في (ضربك) ، وهي حرفٌ في (ذلك) ، وعُزِيَ أيضاً إلى الخليلِ والأخفش [٢] .

وقيل : هو مبهمٌ ، وليس مضمراً ، وحُكِيَ عن الأخفش [٣] ، واستدلّ أبو عليٍّ [٤] على أنّها مضمرٌ أنّ الظاهر من شأنه أنّه تتولاه العوامل المختلفة معنًى ، وهذا لا يدخل عليه إلا الناصب ، فدلّ على أنّه مضمرٌ منصوبٌ كما هو المرفوعُ كذلك ، فليس مبهماً .

وأمّا الثاني : فذكر ابنُ كيسانَ أنّه ذهب بعضهم إلى أنّ الجميع هو الاسم

---

(١) هو رأي الأخفش والبصريّين كما في : الخصائص : ٢/ ١٨٩ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، الكشّاف : ١/ ٦١ ، المفصّل : ١٦٦ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، وانظر أيضاً : التبصرة والتذكرة : ١/ ٥٠٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٤٢ .

(٣) هذا رأي المبرّد .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس ١/ ١٢٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٤) المسائل العضديّات : ٢٧ .

المضمر (١) .

وبالجملة فـ(إيّاي) للمتكلّم ، و(إيّانا) للاثنين والجماعة ، والمؤنّث كذلك ، كما تقدّم ، والحاضر (إيّاك) ، والفتحةُ فرقاً بين المذكّر والمؤنّث ، وكسروا في المؤنّث كما في المتّصل ، والتثنية كالتثنية .

والجمع في المذكّر (إياكمو) ، وفي المؤنّث (إيّاكنّ) ، على ما تقدّم ، وضمُّ الكاف على نحوِ ضمِّ التاء .

وفي الغيبة للمذكّر (إيّاه) ، وفي المؤنّث (إيّاها) للفرق ، والجمع (إيّاهمو) للمذكّر ، و (إيّاهنّ) على ذلك البيان المتقدّم .

وبعضهم يفتح الهمز [٣٣ب] في ذلك ، وهي لغةٌ ضعيفةٌ (٢) ، وقد تُبْدَلُ الهمزةُ هاءً ، قال :

---

(١) هو قول الكوفيّين غير الفرّاء .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ ، الجنىٰ الداني : ٤٩٣ .

(٢) المحتسب : ١/ ٣٩ ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٦ ، البحر المحيط : ١/ ٤١ .

هِيّاكَ والأمر الذي إنْ توسّعتْ   موارده ضاقتْ عليك مصادرُهْ [١]

[البحث] السادس : في ضمائر الجرّ :

والكلام فيها كالكلام في ضمائر النّصبِ المتّصلة ، ولا فرق .

ويلحقُ ضميرَ المتكلّمِ منها نونُ الوقايةِ في الحروف التي بُنِيَتْ علىٰ غير الكسر ، نحو : (عنّي) ، وقد يجوز حذفها ؛ وذلك لامتناع الإضافة في الحروف أيضاً ، وأكثر حذفها في (لدن) ؛ لأنّها تكون اسماً ، وأمّا الأسماء المضافة فلا تكون فيها النون إلا أن تكون مبنّيةً ، فتدخل لتقيَ من الكسر ، نحو : قط ، وقطني ، وقدني .

ولهذا الضمير مع الأسماء أحكامٌ ، أعني المتكلّم ، فإنّه إمّا أن يكون ما قبله ساكناً ، أو متحرّكاً ، والمتحرّك إن كان في النداء فقد يحذف ، نحو : يا غلامِ ، وقد يقلب نحو : يا غلاما ، علىٰ ما ذكرناه في النداء [٢] .

---

(١) بيتٌ من البحر الطويل لطفيل الغنويّ ، وينسب لمضرّس بن ربعيّ الفقعسيّ ، ويروىٰ : (إيّاك . . . . . المصادر) . ولا شاهد فيه حينئذ .

انظر : ديوان طفيل الغنويّ : ١٠٢ ، الحماسة لأبي تمّام : ١/ ٥٧٩ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٢ ، المحتسب : ١/ ٤٩ ، المنصف : ٢/ ١٤٥ ، شرح المفصّل : ٨/ ١١٨ ، ١٠/ ٤٢ ، الإنصاف : ١/ ٢١٥ ، الممتع في التصريف : ١/ ٣٩٧ ، شرح شواهد الشافية : ٤٧٦ .

(٢) في القسم المفقود من الكتاب .

وفي غير النداء تثبت ، فإنْ سكن ما قبلها فلا يكون صحيحاً ، بل ياءً ، أو واواً ، أو ألفاً ، فأمّا الواو فتدغم فيها ، نحو : ضاربيَّ ، بأن تقلب إلىٰ الياء ، نحو : (أو مخرجيَّ)؟[(١)] ، و﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ، وحينئذٍ تارةً تفتح علىٰ الأصل في حركتها ، وتارةً تكسر علىٰ أصل التقاء الساكنين، وقد قرئ : ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢][(٢)] ، وأمّا حذف إحدىٰ الياءين فيكثر .

وأمّا ما كان ألفاً ، نحو : ﴿ عَصَايَ ﴾ [طه: ١٨] ، و ﴿ هُدَايَ ﴾ [البقرة: ٣٨]

---

(١) خطابٌ من الرسول ﷺ لورقة بن نوفل عند بدء الوحي .

انظر : صحيح البخاريّ (كتاب بدء الوحي) : ١/ ٤ رقم : ٣، و(كتاب تفسير القرآن) (تفسير سورة العلق) : ٦/ ٨٨ ، و(كتاب التعبير) : ٨/ ٦٨، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان) (باب بدء الوحي) : ١/ ١٤٢ ، رقم : ٢٥٢ .

(٢) بكسر الياء المشدّدة قراءة حمزة والأعمش ويحيىٰ بن وثّاب وحمران بن أعين وسليمان ابن مهران .

انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٧٥ ، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٧٥ ، السبعة ٣٦٢ ، إعراب القرآن للنحّاس ٢ / ١٨٣ ، الحجّة لابن خالويه ٢٠٣ ، الحجّة لابن زرعة ٣٧٧ ، تفسير القرطبيّ ٩ / ٣٥٧ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٢٦ ، الكشّاف ٢ / ٣٧٤ ، البحر المحيط ٥ / ٤١٩ ،

فيجوز أن تقلب الألف ياءً ، وتدغم ، فتقول : ﴿ هُدَيّ ﴾[1] ،

و : ﴿ عَصَيّ ﴾[2] ، ونحوه ، مهما لم يلتبس ، نحو : غلاماي ، ويكون ما قبل الياء مفتوحاً على الأصل ، ولا يكون هذا الحكم لغير الياء .

وأمّا إنْ كان ياءً فكذلك ، نحو : غلاميّ ، نصباً وجرّاً ، فإن كان ما قبلها ياءين فإمّا أن تكونا زائدتين أو إحداهما[3] ، فإنْ كانا زائدتين نحو ياءي النسب ، كقوله : كرسيّ ، وبختيّ ، فلكراهية اجتماع ثلاث ياءات يحذفون[4] الأولى ، ويدغمون ، فتصير كما تقدّم .

وإنْ كانتْ إحداهما أصليّة كـ(بُنَيٍّ) في التصغير ، و (وليٍّ) ، فتحذف

---

(١) هذه قراءة عاصم الجحدريّ وعبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبي الطفيل .

انظر : المحتسب ١/ ٧٦ ، تفسير القرطبيّ ١/ ٣٢٨ ، المجمع للطبرسيّ ١/ ٩٠ ، البحر المحيط ١ / ١٦٩ .

(٢) هذه قراءة عاصم الجحدريّ وعبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر .

انظر : تفسير القرطبيّ : ١١/ ١٨٦ ، تفسير الرازيّ : ٢٢ / ٢٦ ، الكشّاف : ٢ / ٥٣٣ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٨٨ ، البحر المحيط : ٧/ ٣٢١ .

(٣) في المخطوطة : (أحدهما) .

(٤) كلمة : (يحذفون) معادة في المخطوطة .

الأصليّة ، وتدغم الزائدة في ياء الإضافة[(١)] ؛ وإنّما حذفت الأصليّة لأنّ الزائدة جاءتْ لمعنًى ، فلا تحذف كياء التصغير ، وعلى ذلك قراءة : ﴿يَا بُنَيِّ﴾ [هود : ٤٢] [(٢)] ، وقد روي عن أبي عمرو[(٣)] : ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهُ﴾ [الأعراف : ١٩٦] ، وقول المازنيّ : إنّ ﴿يَا بُنَيِّ﴾ أصله : يا بُنيَّا ، بقلبِ ياء الإضافة ألفاً ، ثمّ حذفتْ[(٤)] ، ضعيفٌ ؛ لأنّ هذه الياء لا تحذف إلا في النداء ، فلا يكون ذلك في قراءة أبي عمرو ، ولأنّ الألفَ خفيفةٌ ، فلا تحذف ، بخلاف الياء ، ألا تراهم لا يقولون : يا غلامَ ، كما يقولون : يا غلامِ ، وكذلك يحذفون الياء في الوقف ، نحو : هذا قاضْ ، ولايحذفون الألف ، نحو : هذا معلّى ، وكذلك حذفوا الياء في الفواصل والقوافي ، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ[(٥)] ﴿٤﴾﴾ [الفجر : ٤] ، و : ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾ [الرعد : ٩] ، وقوله :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٥٤ .

(٢) هي قراءة حمزة والكسائيّ وابن عامر وأبي عمرو وابن كثير ونافع .

انظر : السبعة : ٣٣٤ ، الحجّة لابن خالويه : ١٨٧ ، ولأبي زرعة : ٣٤٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٥٢٩ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٣٦٥ .

(٣) السبعة : ٣٠١ ، الحجّة لابن خالويه : ١٦٨ ، الإتحاف : ٢٣٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٥٤ .

(٥) في نسخة التحقيق : (يسري) ، وليست هذه القراءة مرادةً هنا .

وبعضُ القومِ يخلقُ ثمّ لا يفرِ (١)

ولم يحذفوا (٢) الألف ، وكذلك أيضاً يسكّنون في : (كَتِفٍ) ، ولا يسكّنون في (حَمَلٍ) ، وكذلك قال سيبويه (٣) في ﴿ يا بْنَؤُمَّ ﴾ [طه: ٩٤] : إنّ الفتحةَ بناءٌ .

وقد يجوز في النداء حذف الياء الأصليّة وياء الإضافة ، كقراءة البزّيّ (٤) : ﴿ يا بُنَيْ ﴾ [لقمان: ١٣].

وأمّا الهاء أمّا المفرد فحكمه حكمُ مفردِ المنصوبِ المتّصلِ ، يجب في السعة إثباتُ الواوِ إذا تحرّك [٣٤أ] ما قبلها نحو : لَهُ ، وبِهِ ، وأمّا إنْ سَكَنَ ما

---

(١) من بيت من البحر الكامل لزهير بن أبي سلمى وهو بتمامه :

ولأنتَ تَفْري ما خلقتَ وبعـ ـضُ القومِ يخلقُ ثمّ لا يفري .

انظر : شرح شعره لثعلب : ٨٢ ، الكتاب : ٢/ ٢٨٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٤٤ ، الأصول : ٢/ ٣٨٨ ، التكملة : ٢٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٣٧٤ ، شرح شواهد الشافية : ٢٢٩ .

(٢) في المخطوطة : (ولم يحذفون) .

(٣) الكتاب : ١/ ٣١٨ .

(٤) هو أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عبدالله البزّيّ ، أحد كبار القرّاء بمكة ، توفي سنة ٢٥٠هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القرّاء : ١/ ١١٩ .

وانظر قراءته في : البحر المحيط : ٨/ ٤١٣ ، التيسير : ١٧٦ .

قبلها ، وكان الساكن حرفَ مدٍّ ، نحو : عصاه ، و فيه ، و يخرجوه ، فالأجود حذفها ؛ لخفائها حتّىٰ كأنّه اجتمع ساكنان ، أو لاجتماع ثلاثة أشياء متجانسة : حرف المدّ ، فإنّه خفيٌّ ، والهاء كذلك ، وما بعدها .

فإن سكنتْ تلك الحروف سكوناً حيّاً ، نحو : عليه ، ولديه ، قلَّ التجانسُ ، وبقيتِ العلّةُ الأخرىٰ ، وإنّما قلَّ لقوّتها بالسكون الحيِّ ؛ لأنّها خرجتْ به عن المدّ ، ولذلك جاز الوجهان في السعة : الإثبات علىٰ الأصل ، والحذف ، وهو أحسنُ ؛ لبقاء العلّة الأخرىٰ مع طرفٍ من الأولىٰ ؛ لأنّها لم تنعدم رأساً .

فإنْ كان الساكن حرفاً أصليّاً ، نحو : منه ، وعنه ، فالوجهان متساويان ؛ لزوال العلّة برأسها ، فالإثباتُ للأصل ، والحذف مراعاة العلّة الباقية .

وأمّا حركتها فأصلها الضمّ علىٰ ما تقدّم ، لكن يجب الضمّ إذا تحرّك ما قبلها بالفتح أو الضمّ ، أو كان قبلها ألفٌ ساكنةٌ ، أو واوٌ ، فإنْ كان قبلها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ جاز الأمران ، والكسرُ إتباعٌ للحركة أو لحرف تلك الحركة ، نحو : فيه ، وبه ، فإن كان سكون الياء حيّاً قَوِيَ ، نحو : إليه ، وعليه ، فيكون في هذا أربعةُ أوجهٍ : إليهِ ، إليهو ، إليهي ، إليهُ ، وبعضهم يكسر الهاء إذا كان قبلها ساكنٌ صحيحٌ قبله كسرةٌ ، نحو : مِنْهِ ،

ولا يكون في : عليه ، ويحمل عليه التثنية والجمع ، حكاه أبو زيدٍ .

وأمّا ضمير الجمع نحو : عليهم ، وإليهم ، في لحاق الواو ، فيكون الوجهان مطلقاً ، خالفوا للطول وحصول الفرق ، كما تقدّم في غيره ، والحذف هو اللغة الفصحىٰ ، قال الفرّاء [1] : هي لغةُ بني سعدٍ وكنانة .

وأمّا كسر الهاء وضمّها فقياسه كقياس الواحد ، وأمّا إن تحرّك ما قبلها ضمّاً أو فتحاً ، أو كان قبلها ألفٌ أو واوٌ ساكنتان [2] ضُمّتْ ، فإنِ انكسرَ ما قبلها ، أو كانتْ ياءً ساكنةً ، جاز الكسر فيها ، والكسر الأفصح ، وهي لغة من أسقط الواو وغيرهم .

وأمّا ضمّ الهاء فقال الفرّاء : هي لغة قريشٍ وأهل الحجاز ومَنْ حولهم من فصحاء اليمن ، وعند ذلك فيجوز في الميم الكسرُ للإتباع ، وأن لا يُخْرَجَ من كسرٍ إلىٰ ضمٍّ ، فيكون في (عليهم) ونحوه ستُ صورٍ ؛ لأنّ الميم إمّا أن تكون بزيادة ، أو لا ، وكلاهما إمّا بضمّ الهاء أو كسرها ، وكلاهما إمّا بكسر الميم أو ضمّها ، فتصبح خمسة ، ويمتنع واحدٌ ، وهو : (عليهُمِي) ؛ لأنّ (فُعِل) للأفعال .

ويجب أن تعلم أنّ حرف المدّ إذا حُذِفَ فإنّه يجب إسكانُ الميم ، بخلاف

---

(١) ذكر اللغتين في كتابه : (معاني القرآن : ١/ ٥-٦) ، ولم يسمّ أصحابهما .

(٢) في المخطوطة : (ساكنتين) .

المفرد ، ولا يحرّك إلا للالتقاء ، فإمّا على أصل التقاء الساكنين (١) ، أو بحركة الأصل ، قال أبو حاتم : هي لغةٌ فاشية بالحرمين ، وقال الفرّاء : هي لغة بني أسدٍ ، وقال : الكسر لغة بني سليمٍ (٢) ، وأنشد بعضهم [٣٤ب] :

فهمُ بطانتهم وهم وزراؤهم وهمِ القضاةُ ومنهمِ الحكّامُ (٣)

والمفرد إذا حذفت صلته بقي على الأصل من حركته ، والفرق بينهما أنّ (ميم) الجمع لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً أو مضموماً ، و هاء الضمير يكون قبلها أخفُّ الحركاتِ ، وهو الفتح ، وقد لا يكون قبلها حركةٌ ، نحو : اضْرِبْهُ ، وعنْهُ ، فلمّا لزم الميم ما يستثقلون أسكنتْ طلباً للتخفيف ، وأيضاً فلو بقيتْ على حركتها لأدّى ذلك إلى اجتماع خمس متحرّكات ليس معهنّ ساكنٌ ، نحو : ضَرَبَكَهُو .

وأمّا الكاف فحكم الواو معها ما ذكرنا في الهاء ، وأمّا الضمّ فلا يكون

---

(١) في المخطوطة : (على الأصل التقاء الساكنين) ، والتصحيح من (التذييل والتكميل : ١/ ١٠٦ب) .

(٢) لم أجدها في كتابه (معاني القرآن) ، وانظر : سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٣٢ .

(٣) بيت من البحر الكامل ، لم ينسب لقائل ، وتروى قافيته : (الحجّابُ) .

انظر : الخصائص : ٣/ ١٣٢ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٨ ، المحتسب : ١/ ٤٥ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٣٢ ، المساعد : ١/ ٩٤ .

غيره ، وقد قيل[١] : إنّ ناساً من بكر بن وائل يكسرونها ؛ لكسرِ ما قبلها ، فتقول : بِكِمِ ، وأنشد سيبويه[٢] :

وإنْ قال مولاهم على جُلِّ سعيهم

من الأمر ردّوا فضل أحلامِكِمْ ردّوا [٣]

فكسروها تشبيهاً لها بالهاء ؛ لكونها ضميراً ، والهاء هي الأوْلىٰ به ؛ لأنّها تناسب الياء والكسر ؛ لأنّها من جنسهما .

وأمّا المفرد فلا يكسر ؛ لئلا يلتبس بالمؤنّث ، وأمّا المثنّىٰ فلا يبعد الكسرُ فيه علىٰ تلك اللغة .

البحث السابع : [اتصال الضمير وانفصاله] :

الضمائر لا تخلو :

إمّا أن تكون بحيث تتّصل ، أو لا بحيث تتّصل .

فإنْ كانتْ بحيث تتّصلُ ، وهو أن تلي الأفعال والحروف والأسماء

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) بيت من البحر الطويل للحطيئة .

انظر : ديوانه : ٦٦ ، المقتضب : ١/ ٢٧٠ ، شرح أبيات سيبويه : ٢/ ٣٤٢ ، تحصيل عين الذهب : ٥٦٤ .

المضافة، فمنها :

ما يجب أن تكون متّصلة ، ويقبح الفصلُ لها ، ومنها : ما لا يجبُ .

فأمّا ما يجب فيه فمواضعُ :

أحدها : أن تليَ حرفاً عاملاً جرّاً أو نصباً ؛ ليكون مطلوباً له ومتعلّقاً به إلا في حروفٍ[١] ، وهي : كاف التشبيه ، و (مذْ) ، و (حتّىٰ) .

أمّا كاف التشبيه فوضعوا بدل الضمير لفظة (مِثْلٍ)مضافةً إلىٰ ما أرادوا[٢] ، فيقولون : كمثلك ، وكمثله ، وكمثلي .

وأمّا (مذْ) فوضعوا بدله الإشارة ، نحو : مذْ ذاك .

وأمّا (حتّىٰ) فاستغنوا عنه بالإشارة أيضاً ، فيقولون : حتّىٰ ذاك ، وقد استغنوا عنها بحرفٍ آخر ، وهو : (إلىٰ) ، فيقولون : إليه ، وإليك ؛ لأنّ المعنىٰ واحدٌ ، ويقولون أيضاً : دعْهُ حتّىٰ يوم كذا استغناءً بهذا اللفظ ، واسم الإشارة يجري في كلّها ، وتقول في الكاف : أنت كذلك ، وهذا المنع لا علّة له عند سيبويه[٣] سوىٰ الاستغناء ، وجوّزه المبرّد قياساً[٤] .

---

(١) البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٢ ، الأصول : ٢/ ١٢٣ ، المفصّل : ٢٨٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٩٢ .

(٤) شرح السيرافيّ : ٣/ ١٥٩ ب .

واعتلَّ بعضهم في ذلك :

أمّا كاف التشبيه فلاجتماع المثلين في الخطاب ، فحملوا عليه الغائب والمتكلّم ، ولكسرها في المتكلّم ، والمضمر يردّ الشيء إلىٰ أصله ، وهو الفتح ، ولا يمكن .

وأمّا (حتّىٰ) و (مذ) فلمّا كانتا جارّتين ورافعتين فلو أضمر بعدها الْتَبَسَ ، بخلاف اللام والباء ، كقولك : حتّاهما ، ومذهما ، وأمّا اللام والباء فلا تكونان إلا للجرّ .

قال سيبويه [١] : وقد سُمِعَ علىٰ القياس ، قال العجّاج :

وأمّ أوعالٍ كها أو أقربا [٢]

يريد : وهذه الهضبة [٣] كهذه أو أقرب .

ولم يسمعْ في المتكلّم ، قال سيبويه : « كِيْ ، وكَيْ خطأٌ » [٤] معاً ؛ أمّا

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٩٢ .

(٢) بيت من مشطور الرجز للعجّاج .

انظر : ديوانه : ٢/ ٢٦٩ ، الأصول : ٢/ ١٢٣ ، المساعد : ٢/ ٢٧٥ ، ضرائر الشعر : ٣٠٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٤ ، شرح شواهد الشافية : ٣٤٥ ، الخزانة : ١٠/ ٢٠٢ ، موارد البصائر : ٣٥٧ .

(٣) في المخطوطة : (النقبة) بلا نقط .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٩٢ .

الأوّل فللكسر مع المضمر ، وأمّا الثاني فللفتح مع الياء .

قيل : وقد ورد عند البصريّين[١] دخول كاف التشبيه على المضمر ، كقوله :

وإذا الحرب شمّرتْ لم تكن كي يومَ تدعو الكماةُ مَنْ للنزالِ؟[٢]

[٣٥أ] وقد ورد في ضمير الرفع أيضاً بدلاً منها ؛ لكون النصب قد وقعتِ الشركةُ بينه وبينه ، قولُهم : أنت كأنا ، وأنت كهو ، وقال :

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا

كهو ولا كهي إلا حاضلا[٣]

وقال آخر :

---

(١) المقتضب : ١/ ٢٥٥ ، الارتشاف : ٢/ ٤٣٦ .

(٢) بيت من البحر الخفيف لبشّار بن برد ، وليس في ديوانه ، ويروى عجزه : (حين تدعو الكماة فيها نزالِ) .

انظر : شرح المفصّل : ٨/ ١٧ ، ضرائر الشعر : ٣٠٩ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٢٦٥ ، الخزانة : ١٠/ ١٩٧ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجّاج سبق تخريجهما في (ص : ٢٢٢) .

فلولا المعافاة كنّا كهم ... ولولا البليّة كانوا كنا [١]

وأنكره الكوفيّون [٢]، وقال الفرّاء : البيتُ مولّدٌ ، لا حجّة فيه .

والثاني : أن يطلبه الاسم بالإضافة المحضة ، وهو العامل ، نحو : غلامه ، وعنده .

والثالث : أن تلي فعلاً طالباً لها ، سوىٰ (كان) وأخواتها ، إلا في قليلٍ من الكلام ، تقول : كانه ، وليسني ؛ لضعفها [٣]، إلا في : عساه ، وعساني [٤]، قليلاً أيضاً ، بمعنىٰ (لعلّ) ، سواء كانت الولاية لفظاً ، أو حكم الولاية ، مثل أن يتّصل بمتّصلٍ بالفعل ، كالفاعل والمفعول به ، نحو : ضربتُكَ ، ما لم يكن ضميرين متّفقين ، نحو : ضربتُني ، وضربتَكَ ، فإنّ النفس تقع مع المفعول ، فتقول : ضربتُ نفسي ، إلا في باب (حسبتُ) وأخواتها ، فإنّه يجوز : (حسبتُني) .

وكالمفعولين ، ويشترط في اتّصال مفعولي (أعطىٰ) أن يتقدّم مَنْ له رتبةٌ ،

---

(١) بيت من البحر المتقارب لأبي محمّد اليزيديّ النحويّ .

انظر : همع الهوامع : ١/ ٦١ ، الدرر اللوامع : ١/ ٣٨ .

(٢) الارتشاف : ٢/ ٤٣٦ ، هشام بن معاوية الضرير : ٢٣١ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٨١ ، الأصول : ٢/ ١١٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٢ .

(٤) إيضاح الشعر : ٥٣٧ .

نحو : أعطيتُكه ، ولا تقول : أعطيتهوك ، إلا في مفعولي (حسب) وما أشبهه ، فيضعف الاتصال فيهما معاً ؛ لأجل أنهما مبتدأ وخبرٌ ، ولا يتّصلان .

وأمّا ما لا يجب فاسمُ الفاعل ، والمصدر ، واسم الفعل .

أمّا اسم الفعل فيجوز أن يتّصل به ، تقول : عليكه ، وعليكني [1] ، وقد سُمِعَ : عليك إيّاه ، وعليك بي ، وعليك بنا ، استغنوا بها عن : (ني) ، و(نا) [2] ، والأوّل أكثر ، وإنّما كان ذلك لأنه لم يَقْوَ قوّة الفعل .

وأمّا اسم الفاعل والمصدر فأضعفُ من هذه ، فيكون فيهما الاتّصال والانفصال ؛ لأنّهما لم يقويا قوّة الفعل ، ولم يضعفا ضعف الأسماء غير العاملة ، نحو : غلامه ، فتقول : عجبتُ من ضربك هو ، لكنّه يكون النفسَ إذا كانا لواحدٍ ، نحو : عجبتُ من ضربي نفسي ، كما في الفعل .

وأمّا ما يكون بحيث لا يتّصل فيجب فيه الانفصال ، مثل أن لا يلي ، نحو : إيّاك ضربتُ ، أو يتّصل بما لا يعمل نحو : ما أنت ذا ، وإذا أنت هو . أو يعمل فيه لكنّه لا يستدعيه مفعولاً ولا فاعلاً ، نحو : رأيتُك فإذا الضاربُ أنت ، وإذا الفاعل هو ، أو يستدعيه ، لكنّه يفصله عنه فاصلٌ ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣٨٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٨٢ ، الأصول : ١/ ١٢٠ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٢ .

نحو : ما ضرب عمراً إلا أنا ، ونحوه .

وأمّا الاستتار فيكون في الضمائر المرفوعة إذا تقدّمها ما تعود عليه ، ولا تظهر الأخرىٰ علىٰ غير مَنْ هو له في الاسم خلافاً للكوفيّين [١] .

وهذه المضمرات المنصوبة للمتكلّم ؛ لكونها ياءً إذا اتّصلتْ بما يتّصل فلا بدّ وأن [٢] يُكْسَرَ ما قبلها ، وكرهوا في الفعل أن ينكسر ، فأدخلوا عليه نون الوقاية ؛ لتنكسر دونه ، نحو : ضربني ، وحملوا عليه اسم الفعل نحو : عليكني ؛ لشبهه به ، ولم تدخل الأسماء ، وحملوا عليه ما عمل عملها من الحروف كـ(إنّ) غيرَ لازمٍ ، وكذلك فعلوا في الحروف الجارّة ، نحو : عنّي ، وبعض الأسماء الظرفيّة المضافة ؛ لشبهها بها ، نحو : لدنّي .

وما ضعف من الأفعال قد نحذف منه ، نحو : ليس ، فتقول : ليسي ، كما تقول : لعلّي .

البحث الثامن : [ضمير الفصل] :

ضمائر الرفع المتّصلة يصحّ أن تكون حروفاً إذا كانت فصلاً ؛ لشبهها

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٥٧ .

(٢) هذا خطأ في التعبير ، والصواب : لا بدّ أن .

بالحروف حال الاسميّة(١)، وقيل(٢): لا تكون حروفاً، واحتجّ [٣٥ب] الأوّلون بأنّها مؤذنةٌ بأنّ ما بعدها خبرٌ لا صفةٌ(٣)، أو نحوه من الفوائد، فكانتْ كالنون في:

يعصرن السليط أقاربه(٤)

وكالتنوين في: زيد، الفاصل بينه وبين المضاف(٥)، ونحوه، ولا مانع من كون اللفظ اسماً وحرفاً كـ(عن) و (على)، وألف التثنية، وواو الجمع.

---

(١) هذا قول أكثر النحويّين، وصحّحه ابن عصفور.

انظر: شرح الجمل: ٢/ ٦٥، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٠٦، الارتشاف: ١/ ٤٨٩.

(٢) هذا قول الخليل والكوفيّين.

انظر: الإنصاف: ٢/ ٧٠٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٩٦، الارتشاف: ١/ ٤٨٩.

(٣) الكشّاف: ١/ ١٤٦.

(٤) من بيت من البحر الطويل للفرزدق، وأوّله:

ولكن ديافيٌّ أبوه وأمُّهُ   بحوران . . . .

انظر: ديوانه: ٤٤، الاشتقاق ٢٤٢، الكتاب: ١/ ٢٣٦، شرح أبياته لابن السيرافيّ: ١/ ٤٩١، سرّ الصناعة: ١/ ٤٤٦، تخليص الشواهد: ٤٧٤، الخزانة: ٥/ ٢٣٤.

(٥) هذا قول بعض الكوفيّين، وهناك آراء أخرى فيه.

انظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧، اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٧٦.

واحتجّ الآخرون بأنّه تستصحب الاسميّة رفعاً للاشتراك ، ولأنّ الحرف يلتزم طريقةً واحدةً في الصيغة .

وأجيبَ بأنّ الحرفيّة قد تتغيّر اسماً وحرفاً كحرفي الخطاب .

وإنّما اختصّتْ بالفصليّة : أمّا لكونها مرفوعةً ، فلأنّهم لـمّا قصدوا كونه ملغًى كيف كان ، كان في الرفع ؛ لأنّ غيره لا بدّ له من عاملٍ غيره ، فحينئذٍ إمّا أن يلغى الجميع ، وإمّا أن لا يأتي إلا به ، وكلاهما لا يكون بإلغاء الجملة واستعمال المفتقر مستغنياً .

وأمّا كونه منفصلاً فلعلّة الافتقار إلى الغير ؛ ليتّصل به ، ولأنّها عامّةٌ فيما يكون بالفعل والاسم ، وضمير الرفع المنفصل لا يكون فيه مبتدآن ، فكانتْ أولى للإلغاء .

[فائدة ضمير الفصل[1]] :

وفائدته : قيل[2] : الفرق بين الصفة والخبر ، فإذا وقع بين الشيئين اقتضى أن يكون خبراً ؛ لأنّ الصفة والموصوف لا يُفصَلُ بينهما .

وَرُدَّ بأنّه يكون الإعرابُ فارقاً . وأجيبَ بأنّه قد لا يكون كالابتداء . وَرُدَّ

---

(١) انظر : المسائل المنثورة : ١١٤ ـ ١١٥ ، شرح السيرافيّ : ٣/ ١٦٥ أ ـ ١٦٥ ب .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٤ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥١٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٠٩ ، التسهيل : ٢٩ ، الكافية : ١٤٨ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٢٤ .

بأنّه يقتضي أن يكون أصله في الابتداء ، كـ(كان) ونحوه ، ولذلك لا يقطع فيها إلا قليلاً .

وقيل[١] : فائدته التنبيه على أنّ ما يأتي المتكلّم به هو خبرٌ عن الأوّل ، أي : ليس متوهّماً بشيء ، ومع ذلك فيفيد توكيد الخبر للأوّل ، وهو تعليل سيبويه[٢] .

وقال بعض النّاس : هو دليلٌ على النّسبة ؛ لأنّها معنًى زائدٌ على المبتدأ والخبر ، ولذلك وجب أن يكون حرفاً كاللام ، ولولاه لتوهّم انفصال الأوّل عن الثاني ، ورُدَّ بأنّ الإعراب دالٌّ على الاتصال بالوضع .

وشرطه : في المبتدأ والخبر[٣] ، سواء كان على أصله أو غُيِّرَ بالعوامل ،

---

(١) هذا قول الخليل وسيبويه .

انظر : الكتاب : ١/ ٣٩٤ ، المقتضب : ٤/ ١٠٣ ، شرح المقدّمة المحسبة : ١/ ١٥٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٢٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٤ .

(٣) يريد : وقوعه بين المبتدأ والخبر ، وهو الشرط الأوّل من شروط أربعة ذكرها المؤلف ـ رحمه الله ـ لوقوع ضمير الفصل .

وانظر : الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب : ١/ ٢٣١ .

وجوّزَ الفرّاءُ[١] دخولَهُ أوّلَ الكلام ، وهو عند الكوفيّين عمادٌ[٢] ، وَحَمَلَ عليه قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] ، ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ ﴾ [البقرة: ٩٦] ، وقال[٣] : « لم يُوضَعِ العمادُ لأن يدخل بين المبتدأ والخبر ، ليس إلا ، بل إنّما وُضِعَ في كلِّ موضعٍ يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل » .

فإذا ابتدأت بالاسم ، أو كان موضعه ، صحّ دخوله ، وإن كان فيه الاسم كنت مخيّراً ، نحو : جاء زيدٌ وأبوه قائمٌ ، والأحسن أن يقع بينهما ؛ لأنّ الابتداء قد حصل أوّلاً ، فيصحّ أن تقول : وهو أبوه قائمٌ ، وهل هو زيدٌ ذاهبٌ ؟ ، وإن كان فيه الفعل أو معناه ، والموضع للاسم ، قَبُحَ إلا بالعماد أولاً ، نحو : أتيتُ زيداً وقائمٌ أبوه ، وأتيتُ زيداً ويقوم أبوه ، ويزول القبح إذا قلتَ : أتيتُ زيداً وهو قائمٌ أبوه .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٥١ ، وانظر : الارتشاف : ١/ ٤٩٠ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ١٢٥ ، الجمل للزجّاجيّ : ١٤٢ ، المفصّل : ١٣٣ ، الإنصاف : ٢/ ٤١٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٦ ، التسهيل : ٢٩ ، الارتشاف : ١/ ٤٨٩ .

(٣) معاني القرآن : ١/ ٥١ .

قال(١) : « وسمعتُ بعض العرب يقول : كان مرّة وهو تنفع النّاس أحسابهم » .

وإن كان الموضع صالحاً صحّ أيضاً العماد ، نحو : هل هو مضروبٌ زيدٌ ؟ وما هو بذاهبٍ زيدٌ .

قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة: ٩٦] ، وأمّا هو فذاهبٌ زيدٌ ؛ لأنّه يقبح : أمّا فذاهبٌ زيدٌ ؛ لأنّه للاسم .

والصحيح ما ذكرناه أولاً .

وأن يكون [٣٦أ] تابعاً للأوّل في التثنية والجمع والغيبة والخطاب .

وأن يكون بين معرفتين ، أو ما هما في حكمهما ، ممّا لا تدخله الألف واللام ، كـ(مثلك ، وشبهك ، وأفعل من كذا) ، فتقول : زيدٌ هو القائم ، وظننتُ زيداً هو مثلك ، وأفضلُ منك ، وظننتُ خيراً من زيدٍ خيراً من عمرٍو .

وأن يكونا مبتدأً وخبراً في الأصل أو في اللفظ .

وإنّما اشتُرِطَ الإتباع كقولك : ظننتُ الزيدين هما القائمين ، ونحوه ؛ لأنّه فيه معنىٰ التوكيد ، والتوكيدُ جارٍ كذلك ، ولم يكن في الإعراب ؛

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٥١ .

لأنّ الضمائر قد لا تقع في الإعراب كما في البدل ، نحو : مررتُ بك أنت ، على ما ذكرنا .

وإنّما وقعتْ بين الابتداء والخبر لأنّ فائدتها فيه ، واعتناءً بالأخبار التي هي محلّ الفائدة ، فلذلك لا تدخل فصلاً في الفضلات ؛ لأنّها كلّها واقعةٌ آخر الكلام ، كأنّك قلتَ في : ضربتُ زيداً هو قائماً : ضربتُ زيداً هو ، فلذلك لا تدخل بين الحال وذي الحال ، فلا تقول : هذا عبدالله هو قائماً ؛ لأنّ الحال فضلةٌ في الكلام لا يُعتَنىٰ بها ، فلا يؤكّد ثبوتها للأوّل ، ولأنّ الإعراب لازم التفريق ، وقد قيل بأنّها قد تدخل تشبيهاً للحال بالخبر ؛ لأنّها خبرٌ ، وقرأ محمّد بن مروان[1] : ﴿ هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[2]

---

(١) المدنيّ القارئ ، وبعضهم يذكر أنّه السدّيّ . انظر : غاية النهاية : ٢/ ٢٦١ .

(٢) بنصب ﴿ أطهر ﴾ .

انظر : المحتسب : ١/ ٣٢٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ١٠٤ ، الكشاف : ٢/ ٢٨٣ ، البحر المحيط : ٦/ ١٨٧ .

[هود: ٧٨] على الحال والفصل ، وحُكي[(١)] عن أبي عمرٍو أنّه لحنٌ ، وقال الخليل[(٢)] : إنّه لعظيمٌ جعْلُ أهل المدينة هذا فصلاً ، وقال ابن طاهر[(٣)] : هذه القراءة مرويّةٌ ، فلا يعنّف فيها .

وقد يتّجه له وجهٌ ؛ لأنّ هذه الحال فيها الفائدة ، فكانتْ كالخبر ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ ﴿ هَؤُلاءِ بَنَاتِي ﴾ كلامٌ تامٌّ ، وحمله بعضهم[(٤)] على أن يكون مبتدأً ، والخبر ﴿ بَنَاتِي ﴾ ، والجملة خبر ﴿ هَؤُلاءِ ﴾ .

وكذلك أيضاً لا يكون فصلاً بين خبرين ، فلا تقول : ظننتُ هذا حلواً هو حامضاً ؛ لأنّ الثاني ليس بالمعوّل عليه وحده ، فلا يؤكّد كونه للأوّل ،

---

(١) حكاه عنه يونس .

انظر : الكتاب : ١ / ٣٩٧ ، مجالس ثعلب : ٢/ ٣٥٩ ، طبقات فحول الشعراء : ١/ ٢٠ ، المغني : ٦٤١ .

وفي (شرح السيرافيّ : ٣/١٦٨ أ) : « .... وذكر الأصمعيّ أنّه قال : قلتُ لأبي عمرو بن العلاء : إنّ عيسى بن عمر حدّثنا أنّ ابن مروان قرأ : ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ ﴾ بالنصب ، فقال : احتبى ابن مروان في لحنه » .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٩٧ .

(٣) هو : محمّد بن أحمد بن طاهر الإشبيليّ ، أبو بكر الخِدَبُّ ، المتوفى في عشر الثمانين وخمسمئة ، وله حواش على الكتاب . انظر : بغية الوعاة : ١/ ٢٨ .

(٤) هو ابن جنّي في (المحتسب : ١/ ٣٢٦) .

وقد قيل بدخوله فيه(١) .

وكذلك لا يكون أيضاً بين ما هو تامٌّ بنفسه دون الثاني ، لو قلت : هذا عبدالله هو القائم ، لم يكن لتمام الأوّل ، وكذلك لو لم يصحّ أن يكون خبراً ، كقولك : كان زيدٌ أنت خيراً منه ؛ فإنّك لا تعني به الأوّل ، بل (أنت) ، فلا يكون فصلاً .

وإنّما كانا معرفتين قيل : لأنّه لـمّا امتنعت الفصليّة في الحال التزموا التعريف ؛ لئلا يُظنَّ تجويزُه في الحال .

وقيل : لـمّا كان الغرض الفصلَ بين الصفة والخبر ، أو جعله خبراً لزم أن يكون الأوّل مبتدأً ، فلزم التعريف في الأوّل ، وحينئذٍ فلا يدخل الإشكال إلا بكون الثاني معرفةً ، فكان فيه .

وقيل : لـمّا كان فيها معنى التأكيد والإتباع ، وكانتْ ضمائر لم تتبع إلا معارف كالتأكيد الحقيقيّ ، وحُمِلَ ما بعدها على الأوّل .

وإنّما كان في النكرة التي تشبه المعرفة ، وهي التي لا يدخلها الألف واللام لزوماً لوجود شبه التعريف ، وهي الإضافة في (مثلك) ، أو بدلها في (أفعل من) ، فإن كان لا يدخله لعلّةٍ أخرى لم يكن ، نحو : ما أحد هو

---

(١) الارتشاف : ١/ ٤٩٥ .

خيراً منك ، أو لا يدخله على اللزوم ، نحو اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال [٣٦ب] والصفة فلا يكون ، نحو : كان هذا ضاربك غداً ، وأصله أن يكون في الأفعال ؛ لأنّه الأكثر فيه ، ولا يكون القطع إلا قليلاً ، كقراءة من قرأ[١] : ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [الزخرف: ٧٦] ، ولم تثبت في سواد المصحف .

وأمّا في الابتداء فيجوز الأمران ، وليس نصّاً فيه ، بخلاف ما تغيّر الابتداء من العوامل ، وقوله عليه السلام : **(حتّى يكون أبواه هما اللذان)**[٢] ، و (اللذين) بالنصب على الفعل ، والرفع على احتمال الفعل والابتداء[٣] ، وتقدير الفعل فيه كإضمار الفعل ، كأنّه قال : حتّى يكون المولود ، كقوله :

---

(١) هي قراءة عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وأبي زيد النحويّ .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣/ ٣٧ ، شواذّ القراءات : ١٣٦ .

(٢) وردت هذه الرواية عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في (مسند الإمام أحمد : ٢/ ٣٤٦ـ٣٤٧) .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٩٦ .

إذا ما المرءُ كـان أبوه عبسٌ[١]

واختُلِفَ فيه : هل له موضعٌ من الإعراب ، أو لا ؟ ، فمن قال : هو حرفٌ ، فلا موضعَ له ، ومن قال بأنّه اسمٌ فقد يحتمل أن يقال : لا موضع له أيضاً ، كما تكون الجمل لا موضع لها ، والحروف لا تعلّقَ لها ، وقيل : له موضعٌ من الإعراب ، وهو قول الكوفيّين[٢] ، ورُدَّ بأنّه إمّا أن يكون بالابتداء أو التأكيد ، ولا يكون فلا يكون .

وإنّما ظهر الحصرُ لأنّ الضمير إذا تَبعَ فإمّا تأكيداً ، أو غير تابعٍ فيرتفع ، ولا يصحّ الأوّل ، قال سيبويه[٣] : لو كان تأكيداً للأوّل لكان كالصفة ، والصفة لا تكون بالأخصّ ، فكذلك التأكيد ، والمضمر أخصُّ ، فلا يتبع الظاهر مطلقاً ، كما تقدّم ، وقد ذكرناه ، فلا يكون قولك : رأيتُ زيداً هو خيراً ، تأكيداً ، وإنّما يمكن أن يكون إذا كان بعد المضمر ، كقولك :

---

(١) صدر بيتٍ من البحر الوافر لرجلٍ من عبس ، عجزه :

فحسبك ما تريد إلى الكلام

انظر : الكتاب : ١/ ٣٩٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٢٠٧ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٦٧٥ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨٤ .

(٢) سبقت الإشارة إلى الخلاف في (ص : ٢٧٦) .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٩٤ .

رأيتني أنا خيراً منك ، كقوله تعالىٰ : ﴿ إن ترني أنا أقلَّ منك مالاً ﴾ [الكهف : ٣٩] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾ [المزمل : ٢٠] .

وقيل[١] : إنّه يصحّ دخول اللام عليه[٢] ، كقولك : إن كنّا لنحن القائمين ، والوصف والتأكيد لا تدخله اللام ، ولأنّك تقول : إنّ زيداً لهو الظريف ، ولو كان من الأوّل لكان كالأوّل ، واللام لا تدخل علىٰ الأوّل ، وأمّا الثاني فلأنّه لا خبر له .

واختلف الكوفيّون في موضعه ، فقال بعضهم ، وهو الفرّاء[٣] : موضعه موضع الاسم الذي قبله ، فيجري مجرىٰ التوكيد للأوّل ، وهو معربٌ بإعرابه في المعنىٰ لا في اللفظ .

ومنهم من قال ، وهو الكسائيّ[٤] : هو معربٌ بإعراب الثاني ، فموضعه موضع الخبر ، وهو معه كالشيء الواحد ، فلذلك تدخل عليه اللام ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه لا يكون مؤكّداً له ؛ لعدم التابعيّة[٥] ، ولا للأوّل ؛ لعدم كونه

---

(١) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٢٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٥ .

(٣) معاني القرآن : ١/ ٤٠٩ .

(٤) المغني : ٦٤٥ .

(٥) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٢٧ .

معه ، ولا يجب أن يكون المبتدأ مذكوراً في الفصل ، بل يكون على أصل الابتداء ، إن حُذِفَ فلدلالة الكلام عليه ، وجاز الفصل ، ولم يكن تابعاً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُم﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، أي : البخل هو خيراً لهم ، على قراءة الياء[١] ، وعلى قراءة التاء[٢] تقديره : ولا تحسبنَّ بخل الذين يبخلون[٣] .

[المسألة الزنبوريّة]

مسألة[٤] :

تقول : كنتُ أظنُّ أنّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور ، فإذا هو هي . وقال الكسائيّ و الكوفيون : فإذا هو إيّاها .

---

(١) هي قراءة القرّاء عدا حمزة . انظر : السبعة : ٢٢٠ ، العنوان : ٨٠ .

(٢) هي قراءة حمزة . انظر : المصدرين السابقين .

(٣) شرح السيرافيّ : ٣/١٦٦أ ـ ١٦٦ب .

(٤) تسمّىٰ هذه المسألة بـ(الزنبوريّة) ، وهي المناظرة التي وقعت بين سيبويه والكسائيّ رحمهما الله .

انظر : مجالس العلماء : ٨ . طبقات النحويّين واللغويّين : ٧٠ ، معجم الأدباء : ١٦/١١٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/٧٠٢ ، سفر السعادة : ٢/٥٤٩ ، المغني : ١٢١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٥/٣١ .

حجّة البصريّين [١] أنّ (هو) مبتدأ ، والخبر لا يخلو :

إمّا أن يكون (إذا) التي للمفاجأة ؛ لأنّها مكانٌ ، فلزم أن يكون المضمرُ الثاني حالاً ، و (إيّاها) لا يكون حالاً .

وإمّا أن يكون الخبر بالضمير الثاني ، و (إيّا) من ضمائر النّصب ، فلا يكون خبراً ، فتعيّن أن يكون ضمير رفعٍ خبراً للمبتدإ .

[٣٧أ] واحتجّ الكوفيّون من وجهين [٢] :

أحدهما : أنّ العرب شهدوا بذلك ، وأقرّوا به .

والثاني : أنّ (إذا) التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بأنّه مبتدأ وخبر ، وأن ينتصب على إضمار (وجد) ، وعلى ذلك جاءت الحكاية .

وقال ثعلبٌ [٣] : هو عمادٌ ، أي : وجدته إيّاها ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّها لا بدّ لها من مفعولين ، وليسا في الكلام ، ولا يكون (هو) عماداً ، أعني فصلاً ؛ لأنّ الفصل يكون بين اسمين ، وليسا هنا .

البحث التاسع :

الضمائر إذا تبعتْ ما قبلها فلا يصحّ أن تكون صفةً ، أعني نعتاً ؛ لما ذكرنا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧٠٤ .

(٢) الإنصاف : ٢/ ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

(٣) الإنصاف : ٢/ ٧٠٤ .

من كونها أخصّ ، ولكون المضمر لا ينعت .

وأمّا العطف فلا بدّ فيه من الشركة فيما يقوم مقام الإعراب من الضمائر الموضوعة له ، نحو : مررتُ بزيدٍ وبك ، ورأيتكم وإيّاهم ، قال تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾ [سبأ : ٢٤] علىٰ الشروط المتقدّمة .

وأمّا البدل فكذلك أيضاً ، نحو : رأيتك إيّاه ، ولقيته إيّاه ، لا يكون غيره .

وأمّا التوكيد فلا يجري فيه إلا ضمائر الرفع المنفصلة سواء كان المتبوع منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً ، وإنّما كان ذلك : أمّا إتباع المرفوع للمرفوع فظاهرٌ ، وأمّا ما عداه فلأنّه أولاً لـمّا أرادوا التأكيد كرهوا أن يكون المتّصل لاجتماع الأمثال من كلّ جهةٍ ، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء الظاهرة في التأكيد اللفظيّ لقوّتها ، وكذلك في الأفعال ، ويمتنع في الحروف ، فلا تقول في تأكيدها : مررتُ به زيدٍ ، كما تقدّم ، والمضمرات المتّصلة تشبه الحروف ؛ لأنّها علىٰ حرفٍ واحدٍ ، فلا يكون فيها ذلك ، وإذا وجب الانفصال كان أولىٰ فيه ما هو منفصلٌ لذاته ، وهو منفصل الرفع ؛ لأنّه هو الذي يكون مبتدأً ، فيجب انفصاله بالوضع ، فجرىٰ فيهما .

وأمّا جريان المرفوع علىٰ غير المرفوع ففيه ما مرَّ في وقوع هذه مجرورةً ،

نحو : زيدٌ كهو ، والظاهر من كلام ابن السّرّاج[(١)] والسيرافيّ[(٢)] أنّها جاءتْ هنا على الأصل في المبنيّات من اختلافهما بحسب الحال في الإعراب لا بالصيغ .

وقد يقال : لِمَ خصّصوا هذا بالتوكيد دون البدل ؟ ، فيقال : لَمّا كان البدلُ من شأنه أن ينوى بالأوّل الطرح انصبَّ العاملُ عليه ، فكرهوا أنْ لا يكون موافقاً لما يطلب ؛ لأنّه يكون كإلغاء الفعل عن العمل ، بخلاف التوكيد فإنّه لا ينوى به الطرح ، فهو كالتمام ، وهذا البدل هو بدلُ تأكيدٍ أيضاً على ما نُبِّه عليه ، فلذلك لا يخلو : إمّا يتّفقان[(٣)] لفظاً ،أو لا يتّفقان ، فإنِ اتّفقا فلا يجتمعان اتفاقاً ؛ لأنّه لا نظيرَ له من الأسماء الظاهرة كذلك ، وهي الأصل إلا في التأكيد اللفظيّ ، ولم تقوَ الضمائرُ قوّتها ؛ لأنّها كالحروف ، ولا تكون .

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ١١٩ ، قال : « والأصل في كلّ مبنيّ أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض على صيغة واحدة ، وإنّما فرقوا في هذا للبيان » .

(٢) قال في (شرح الكتاب : ٣/ ١٦٠ أ ـ ١٦٠ ب) : « أصل المضمر أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجرّ كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة ، والإعراب في آخرها يبيّن مواقعها » .

(٣) في المخطوطة : (يتفقا)

وإنِ اختلفا فذهب سيبويه(١) إلىٰ أنّهما لا يجتمعان ، فلا تقول : رأيته هو إيّاه ، فإنّما استغنوا بأحدهما عن الآخر لاتّحادهما في المعنىٰ ، وإنّما كان ذلك بخلاف الظاهرة ، نحو : مررتُ بالقوم كلّهم أجمعين أكتعين ؛ لضعفه كما في الاتّفاق ، ولأنّهما تأكيدان فأشبها (إنَّ) واللام .

وجوّزَ ذلك بعضهم حملاً عليه ؛ لأنّه أقوىٰ من اللفظيّ ، وكذلك [٣٧ب] لو اجتمعا مع الفصل لم يكن علىٰ رأي سيبويه أيضاً ؛ لأنّه تأكيدٌ في المعنىٰ بهذه الثلاثة يغني كلٌّ منهم عن صاحبه ، فلا تقول : ظننتُه هو إيّاه خيراً منه ، تجعل الأولىٰ فصلاً ، ويجوز علىٰ الأخيرة ، فإنْ فصلتَ بينهما وأخّرتَ البدل جاز ، نحو : ظننته هو القائم إيّاه ؛ جازَ لأنّه في نيّة الاستئناف ، وصار في ذلك بمنزلة (إنَّ) واللام في كلامٍ واحدٍ جائز إذا تأخّرتِ اللام .

وعلىٰ هذا فلو فصلتَ بظرفٍ هو معمولُ الخبر لجاز ، كما في اللام ، فتقول : ظننته هو يوم الجمعة إيّاه قائماً ، فأمّا إن كان أحدهما إضماراً ، والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً ؛ لعدم الضميرين المؤذنين بالضّعف ، نحو : ظننته هو نفسه قائماً .

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٩٣ .

البحث العاشر :

هذه الضمائر إذا دخلتْ عليها لامُ الجرّ ردّتها إلىٰ أصلها ، وكذلك ما اتّصل بها ممّا له أصلٌ وَحُوِّلَ عنه ، فتردّه ؛ لأنّها فرعٌ عن الإظهار ، فلم يكنْ في اللفظ فرعان ، فقلبت إلىٰ الأصل ليعتدل اللفظ ، وقيل[1] : لمّا كان أصلُ لام الجرّ الفتح ؛ لأنّها حرفٌ واحدٌ ، فكانت كواو العطف وفائه ، علىٰ ما ذكرناه ، وإنّما كُسِرَتْ فرقاً بينها وبين لام الابتداء حيث يقع اللبس ، وهو الاسم الظاهر ، وأمّا المضمر المنفصل فلا يكون خبراً ، فكانتْ معه مفتوحةً ، وكذلك ما كان من الظاهر ليس موضع ابتداء بقيتْ علىٰ أصلها ، كالنداء نحو :

يا لَبكرٍ[2]

وقيل فيه : تشبيهاً بالمضمر ، والأوّل أحسن ، وكذلك الضمائر المجرورة

---

(١) سرّ الصناعة : ١/ ٣٢٥-٣٢٦ .

(٢) من قول المهلهل بن ربيعة :

يا لَبكرٍ أنشروا لي كليباً   يا لَبكرٍ أين أين الفرارُ

والبيت من البحر المديد ، وهو في : ديوان المهلهل : ٣٢ ، الكتاب : ١/ ٣١٨ ، شرح أبياته : ١/ ٤٦٦ ، الخصائص : ٣/ ٢٢٩ ، ، اللامات للزجّاجيّ : ٨٧ ، تحصيل عين الذهب : ٣١٨ ، الخزانة : ٢/ ١٦٢ .

لا تكون مرفوعة رجعتْ إلىٰ أصلها لأجل زوال اللبس .

ثمّ حملوا عليها أشياء أُخَرَ ليستْ من باب اللبس حملاً عليها ؛ لأنّها لزمَ معها الردّ بالعرض ، فكأنّها سببٌ ، فَفُعِلَ بها ذلك حيثُ لا تُوْجَدُ تلك العلّة ، فمن ذلك إذا اتّصل إليه ضميرٌ له صلةٌ ، كـ(كُم) و (هُم) ، فَمَنْ حذفها ردّها عند الضمير ، نحو : أعطيتكموه ، وحسبتهموه ، ونحوه ، وقد سُمِعَ البقاءُ علىٰ الأصل ، وزعم يونس[1] أنّه يقال : أعطيتكُمْه ، كما تقول في المظهر ، قال سيبويه[2] : والأوّل أكثر وأعرف .

بحثٌ[3] [في مفسّر الضمير]

الضمائرُ ثلاثةٌ : متكلّمٌ ، ومخاطبٌ ، وغائبٌ .

فالأوّلان تفسّرهما المشاهدة[4] .

والثالث : لا بدّ له من مفسّرٍ ، أعني ما يعود عليه ، إمّا ملفوظٌ به ، أو غير ملفوظٍ به .

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٨٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هذا البحث موافق لما في (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١١ـ ١٥) .

(٤) المقدّمة الجزوليّة في النحو : ٥٧ .

وغير الملفوظ به هو يغني عنه سياق الكلام وقرينة الحال ، كقوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ ﴾ [ص: ٣٢] يعني الشمس ، وقوله : ﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ ﴾ [فاطر: ٤٥] يعني الأرض ، وقولهم[(١)] : **(إذا كان غداً فأتني)** ؛ لقرينة الحال ، أي : ما نحن عليه ، أو ما يدل عليه لفظٌ منه كقوله تعالىٰ : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨] ، و : **(مَنْ كذب كان شرّاً له)**[(٢)] ، وقال :

إذا اكتحلتْ عيني بعينكِ مسّها
بخيرٍ وكحل غيره من فؤاديا[(٣)]

أي : مسّها الاكتحال .

وأمّا الملفوظ به فإمّا مذكورٌ بعده ، أو قبله ، وما بعده : إمّا جملةٌ كضمير الأمر والشأن ، وإمّا مفردٌ ، وهو إمّا موضوعٌ لبيان ، كالتمييز في : ربّه رجلاً ، ونعم رجلاً زيدٌ ، ولا خلاف فيه .

---

(١) الكتاب : ١/ ١١٤ ، إيضاح الشعر : ٣٩٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٣٠ . وقد نصّ سيبويه ـ رحمه الله ـ علىٰ أنّ النصب لغة تميم .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٥ ، الأصول في النحو : ١/ ٧٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٨٢ .

(٣) بيتٌ من البحر الطويل لجرير في (ديوانه : ٦٠٣) .

وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٥٧ .

[٣٨أ] وإمّا لبدلٍ في : مررتُ به المسكينِ ، وهو مختلفٌ فيه ، فأجازه جماعةٌ (١) ، ومنعته أخرىٰ (٢) ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه سُمعَ في قوله :

فلا تلمْهُ أن ينامَ البائسا (٣)

وقوله :

وقد ماتَ خيراهم فلم يهلكاهمُ

عشيّة بانا رهطُ كعبٍ وحاتمِ (٤)

فأبدلهما من ضمير (خيراهم) .

وإمّا غير موضوعٍ للبيان كباب الإعمال علىٰ رأي أهل البصرة .

والملفوظ به إمّا أن يعود الضمير علىٰ لفظه ومعناه كما تقدّم ، أو علىٰ لفظه دون معناه ، كقولهم : (عندي درهمٌ ونصفه) ، لا تريد الأوّل ؛ لأنّه قد علم أنّ الأوّل إذا حصل فقد حصل نصفه ، ومنه قوله :

---

(١) منهم الخليل والأخفش وابن كيسان . انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، المغني : ٦٣٩ .

(٢) منهم سيبويه . انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

(٣) بيت من مشطور الرجز لم ينسب إلىٰ قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، رصف المباني : ٦٨٩ ، المغني : ٦٣٩ ، شرح أبياته : ٦/ ٣٥١ .

(٤) بيتٌ من البحر الطويل للفرزدق .

انظر : ديوانه : ٥٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٢ .

[قالت](١) ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقدِ (٢)

أي : ونصف حمامٍ آخر مثله .

وكذلك قوله :

وكلُّ أناسٍ قاربوا قيدَ فحلهم ونحن خلعنا قيده وهو ساربُ(٣)

وأمّا ما يعود عليه لفظاً ومعنًى فإمّا أن يتقدّمه لفظاً ومرتبةً ، نحو : ضرب زيدٌ غلامَهُ ، أو في اللفظ دون المرتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامُهُ ، أو بالمرتبة دون اللفظ ، نحو : ضرب غلامَهُ زيدٌ .

وأمّا ما يتأخّر لفظاً ومرتبةً فلا يجوز ، نحو : ضرب غلامُهُ زيداً ، وأمّا قوله :

---

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) بيت من البحر البسيط للنابغة الذبياني .

انظر : ديوانه : ٢٨ ، الكتاب : ١/ ٢٨٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٣٣ ، مجاز القرآن : ١/ ٣٥ ، الأصول في النحو : ١/ ٢٣٣ ، الخزانة : ١٠/ ٢٥١ ، شرح أبيات المغني : ٢/ ٤٦ .

(٣) سبق تخريجه (ص : ٢١٠) .

جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ　جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ [١]

فمنهم مَنْ جعله [٢] على الضرورة [٣] ، ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاء [٤] من باب (مَنْ كذبَ كان شرّاً له) ، وكذلك قول الآخر :

لـمّا عصى أصحابُهُ مصعباً　أدّى إليه الكيلَ صاعاً بصاعْ [٥]

و هذه ضرورةٌ ، و لا يعود على العصيان ؛ لأن التقدير : لمّا عصى أصحابُ العصيانِ مصعباً [٦] ، والرواية عند أهل البصرة [٧] :

لـمّا رأى المصعبَ أصحابُهُ

---

(١) بيت من البحر الطويل لأبي الأسود الدؤليّ .

انظر : ديوانه : ١٢٤ ، الجمل في النحو للزجّاجيّ : ١١٩ ، الخصائص : ١/ ٢٩٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٥٣ ، المقاصد النحويّة : ٢/ ٤٨٧ ، الخزانة : ١/ ٢٧٧ ، موارد البصائر : ٤٠٦ .

(٢) كذا في المخطوطة ، وفي (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٤) : (حمله) ، وهو أولى .

(٣) ضرائر الشعر : ٢٠٩ ، أوضح المسالك : ١٤٣ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٤ ، تخليص الشواهد : ٤٩١ .

(٥) بيتٌ من البحر السريع للسفّاح بن بكير بن معدان .

انظر : ضرائر الشعر : ٢٠٩ ، لسان العرب : ١٥/ ١٤٨ ، خزانة الأدب : ١/ ٢٨٩ .

(٦) قال ابن عصفور في (شرح الجمل : ٢/ ١٥) :

« وليس للعصيان أصحابٌ مختصون به معروفون ، كما للجزاء ربٌّ يختصّ به » .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٥ .

[بحثٌ في أقسام الضمائر][(١)]

الضمائر تنقسم ثلاثة أقسام :

مخفوضةٌ ، وهي متّصلةٌ كلّها إلا ما حُكِيَ شاذّاً من قولهم[(٢)] : **(ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)** .

ومرفوعةٌ ، وهي متّصلةٌ إلا أن يفصل بينه وبين العامل بـ(إلا) وما في معناها ، كقوله :

ما قطّرَ الفارسَ إلا أنا [(٣)]

[وقوله][(٤)] :

---

(١) بياض في المخطوطة .

وهذا البحث موافق لما في (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٦-١٩) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٢٩ ، ٢/١٦

(٣) عجز بيت من البحر السريع لعمرو بن معديكرب الزبيديّ -رضي الله عنه- ، وصدره :

قد علمتْ سلمى وجاراتها

انظر : شعره : ١٥٥ ، الكتاب ١/٣٧٩ ، التبصرة والتذكرة : ١/٤٩٧ ، شرح المفصّل : ٣/١٠٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/١٥٧ ، المغني : ٤٠٧ ، شرح أبياته : ٥/٢٥٦ .

(٤) تكملة يحسّنها السياق .

وإنّما يُدافِعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي[١]

وهذا جعله سيبويه[٢] ضرورةً ، والزجّاجيّ[٣] جعله غير ضرورةٍ ؛ لأنّه بمعنى (إلا) .

أو بحرف العطف ، نحو : قام زيدٌ فأنا ، أو مبتدأ وخبر ، نحو : أنا زيدٌ ، والقائم أنت .

أو يجري على غير مَنْ هو له ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربها هو .

أو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول ، نحو : عجبتُ من ضربك هو ، تريد : من أن ضربك هو .

ومنصوبة ، وهي متّصلة إلا أن يفصل بينه وبين عامله ، كما تقدّم ، وفيه ذلك الخلاف ، كقوله :

---

(١) من بيت من البحر الطويل للفرزدق ، أوّله :

أنا الضامن الراعي عليهم

انظر : ديوانه : ٢/ ٧١٢ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٦٣ ، المحتسب : ٢/ ١٩٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٥٨ ، المغني : ٤٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٤٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧٩ .

(٣) كذا في المخطوطة وفي (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧) ، والصواب : (الزجّاج) .

وانظر رأيه في (معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٤٣) .

إنّما نقتل إيّانا (١)

أو يكون المنصوب خبر (ما) ، نحو : ما زيدٌ إيّاك ، أو مفعولاً لا ثانياً أو ثالثاً لباب (أعلمت) .

وأمّا ما يكون فيه الاتّصال والانفصال أن يكون مفعولاً ثانياً لـ(أعطيت) ، والاتّصال أحسن ، أو يكون ثانياً لـ(ظننت) ، أو خبراً لـ(كان) ، أو مصدراً مضافاً إلى مضمر فاعل ، نحو : عجبتُ من ضربكه ، والانفصال أحسن ، والفصل في (كان) قوله :

لئنْ كان إيّاه لقد حالَ بيننا   عن العهد والإنسانُ قد يتغيّرُ (٢)

وقال [٣٨ب] :

ليتَ هذا الليلَ شهرٌ   لا نرى فيه عَريبا

---

(١) عجز بيت من بحر الهزج لذي الإصبع العدوانيّ ، سبق تخريجه في (ص : ٢٢٠) .

(٢) بيت من البحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة .

انظر : ديوانه : ١/ ١٠٥ ، الكامل : ٣/ ١١٥٣ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥٠٦ ، المقرّب : ١/ ٩٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦١ ، الخزانة : ٥/ ٣١٢ ، موارد البصائر : ٥٠٥ .

لـيـس إيّـاي وإيّـا ك ولا نخشى رقيبا [١]

والاتّصال قوله :

قد [٢] ذهب القومُ الكرامُ ليسي [٣]

و : (عليه رجلاً ليسني) [٤] .

---

(١) بيتان من بحر الرمل منسوبان لابن أبي ربيعة وللعرجيّ .

انظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة : ١/ ٣٠ ، ديوان العرجيّ : ٦٢ ، الكتاب : ١/ ٣٦٧ ، شرح أبياته للنحّاس: ٢٠٤ ، المقتضب : ٣/ ٩٨، الأصول : ٢/ ١١٨ ، المنصف : ٣/ ٢ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦١ ، الخزانة : ٥/ ٣٢٢ ، موارد البصائر : ٥٠٦ .

(٢) في المخطوطة : (وقد) .

(٣) بيت من مشطور الرجز لرؤبة ، والرواية المشهورة : (إذ ذهب . . . .) .

انظر : ديوانه : ١٧٥ ، المفصّل : ٦٢ ، المغني : ٢٢٧ ، شرح أبياته : ٤/ ٨٤ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٣٤٤ ، الخزانة : ٥/ ٣٢٤ .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٨١ ، الأصول في النحو : ٢/ ٢٩٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٧ ، موارد البصائر : ٥٠٦ .

وإلا يكنها أو تكنه فإنّه (١)

وقوله : **(كن أبا خيثمة ، فكانه)** (٢) .

(١) صدر بيتٍ من البحر الطويل لأبي الأسود الدؤليّ ، وعجزه :

أخٌ أرضعتْهُ أمُّها بلبانها

انظر : ديوانه : ١٢٨ ، الكتاب : ١ / ٢١ ، المقتضب : ٣/ ٩٨ ، إصلاح المنطق : ٢٩٧ ، شرح أبياته : ٤٧٠ ، أدب الكاتب : ٢٦٦ ، الأصول في النحو : ١/ ٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٧ ، خزانة الأدب : ٥ / ٣٢٧ .

(٢) من الحديث الطويل الشهور عن كعب بن مالك الأنصاريّ - رضي الله عنه - في تخلّفه عن غزوة تبوك .

وقد رواه الإمام مسلم - رحمه الله - في صحيحه : كتاب التوبة : باب (٩) : ج ٣/ ٢١٢٢ ، وليس فيه : (فكانه) ، بل فيه : (فإذا هو أبو خيثمة) .

[المعرّف بالألف واللام]

وأمّا المعرَّفُ بالألف واللام فهو : (**الاسم الذي تخصّص بهما ، وتعيّنَ عن غيره ، إمّا مشارك له ، أو غير مشارك**) .

والشركة قد تكون موجودةً ، وقد تكون متوهّمةً .

ومن شأنه إذا رفعته أن يرجع إلىٰ ما كان عليه من التنكير ، بخلاف (الحارث) .

فقولنا : (الاسم) ؛ لأنّها خاصّةٌ بالأسماء ؛ لأنّ التي تكون في الأفعال علىٰ ضعفٍ وشذوذٍ هي التي بمعنىٰ (الذي) .

وقولنا : (المتخصّص بهما) احترازٌ ممّا تدخل عليه لا للتخصيص والتعيين ، فإنّها تدخل لوجوه نذكرها [1] ، وخرج بهذا من سائر المعارف .

وقولنا : (مشارك له) ليدخل فيه ما يشاركه لفظاً كالعين ، أو معنًىٰ كالرجل والمرأة ، وغير المشارك هو تعريف الجنس .

وهذه الألف واللام تكون :

إمّا عارضةً ، مثل أن يكون التنكير طارئاً ، كدخولها في : زيدٍ ، وعمرٍو ، وهو قليلٌ منكورٌ .

---

(١) ص : ٣٠٩ .

أو أصليّة ، كالرجل .

وقولنا : (وجوداً ، أو توهّماً) احترازٌ من (الشمس ، والقمر) ؛ فإنّهما للتخصيص عن المشترك في التقدير ؛ لتوهّم شخوصٍ كثيرةٍ ، ووجه التوهّم فيها أنّها لـمّا كانتْ تطلع بعد مضيّ ليلٍ وانقطاعِ رؤيةٍ توهّموا أنّها غيرها ، فجمعوا على هذا ، وأدخلوا الألف واللام على هذا التقدير ، ووضعوا لفظة (شمس) نكرةً لواحدٍ مراعاةً للشرط .

وقيل : هي كأنّها اسمٌ للضياء ، وهو يتجزّأ بحسب المواضع ، وهذا بمنزلة (الأرض) ، فلأنّها لـمّا خرج بها البحار والأنهار ، وتخلّلتها ، جمعت لذلك ، فجعل كلّ مصرٍ كأنّه أرضٌ ، وإلى هذا كان يذهب ابن السّرّاج .

وآلة التعريف : قيل : هي الألف واللام معاً [1] ، واستدلّ قائلُ ذلك بأنّها لو كانتْ زائدةً لكانتْ مكسورةً كألفات الوصل ، لكنّها مفتوحة ، فصار بمنزلة (قد) ونحوه من الحروف التي على حرفين ، ولأنّهم لو أتوا باللام وحدها لم تكن ضرورةٌ في تسكينها [2] كلام الجرّ ولام التأكيد ، بل تكون

---

(١) هذا رأي الخليل ، ووافقه سيبويه على الصحيح .

انظر : الكتاب : ١/ ٦٣ ، ٢/ ٢٧٢ ، الصاحبي : ١٢٦ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٨٤ .

(٢) سرّ الصناعة : ١/ ٣٤٦ .

متحرّكة ، وتحريكها حينئذٍ إمّا بالكسر ، فتشبه حرف الجرّ ، فتلتبس فيما لا يظهر فيه الإعراب ، أو بالفتح ، فتلتبس بحرف التأكيد ، أو بالضمّ فتستثقل ؛ لأنّها معترضةٌ لأن تدخل على بناء (فُعُل ، وفُعُول) ، فتتوالى ضمّات [١] ، فلزم كونها على حرفين .

وأمّا حذفها في الوصل فعلى جهة التخفيف ، شبّهوها بألف الوصل ؛ لأنّها ألفٌ ، فيُبتدأ بها بعدها ساكنٌ ، ألا تراهم شبّهوا النون في (ضاربين) بالتنوين ، فحذفوا للإضافة ، ويدلّ على ذلك أنّهم لـمّا حرّكوا اللام من قولهم : (الَحْمَر) لم يحذفوا الألف كما حذفوا في (بسم) .

وقال المحقّقون [٢] : إنّ اللام للتعريف خاصّةً ؛ لأنّها في مقابلة التنوين ، وهو حرفٌ [٣٩أ] واحدٌ للتنكير ، فليكن مقابله بحرفٍ واحدٍ [٣] .

وأصلها السكون ، وجُلِبَتْ لها ألف الوصل ، وليستْ هذه اللام كالنون

---

(١) اللامات للزجّاجيّ : ٤٢ ـ ٤٣ .

(٢) كابن جنّي ، وعزي إلى سيبويه ، وهذا غير صحيح .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣٣٣ ، واللامات للزجّاجيّ : ٤١ ، اللامات للهرويّ : ١١٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٨٤ ، الحاصر : ٢/ ٥٢٧ .

(٣) قاله ابن جنّي في (سرّ الصناعة : ١/ ٣٣٧) .

في (انطلقَ) ، أعني من نفس الكلمة ؛ بدليل انفصالها ، كما أنشد سيبويه [(١)] :

دعْ ذا [وعجِّلْ] وألحقنا بذلْ
بالشحم إنّا قد مللناه بَجَلْ [(٢)]

وإنّما فُتِحَتْ هذه الألفُ [(٣)] قال الفرّاءُ [(٤)] : لمّا خرجتْ عن أصلها ، وهو الدخول على الأفعال ثمّ الأسماء بالفرع ، وأُدْخِلَتْ على الحروف بَعُدَتْ عن أصلها بدرجتين ، فخرجت عن الأصل في الكسر ؛ لأنّ أصلها الكسر على التقاء الساكنين .

وقيل : فيجب ليقوى بها الحرف حتّى يصير بمنزلة حرفٍ على حرفين .

وسيبويه [(٥)] يجعل فتحتها بالحمل على ألف (أحمر) ؛ لشبهها بها ؛

---

(١) الكتاب : ٢ / ٦٤ ، ٢٧٣ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لغيلان بن حريث ، وقيل : لحكيم بن معيّة .
انظر : المقتضب : ١/ ٨٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٥٧ ، المنصف : ١/ ٦٦ ، اللامات للزجّاجيّ : ٤١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٦٩ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٥١٠ .

(٣) سر الصناعة : ١/ ١١٧ .

(٤) لم أقف على قوله في كتبه التي وصلت إلينا .

(٥) الكتاب : ٢/ ٦٤ .

لسكون ما بعدها ، وقد يشبّه الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله .

وهي عند البصريّين [١] كألف (ايمن) ، واستدلّ على أنّها وصلٌ بحذفها في الاعتماد على غيرها ، نحو : رأيتُ الرجل ، وأيضاً لو كانتْ أصليّة لقالوا في الاستفهام : أالرجل ، لكنّهم أسكنوا .

وقد يحذفون للفرق بين الاستفهام والخبر ، ولا يقال : لزم التسهيل ؛ لأنّه ليس بلازم .

وأمّا (الَحْمر) [٢] فإنما ثبتت الألف لأنّ الحركة عارضةٌ ، وهو متوهَّمٌ سكونه ، وأكثرهم يقول : (لَحْمَر) فيحذفون [٣] ، وهو حجّةٌ على من احتجّ بثبوتها في (الَحْمر) ، وإنّما فُتِحَتْ لأنّها نقلت إليها حركة ألف (أحمر) ، وحُذِفَتِ الألف ؛ لأنّها زائدة .

واختُلِفَ فيها على القول بزيادتها : هل هي همزةٌ ؟ أو ألفٌ ؟

فقيل : هي همزةٌ ، ولذلك إذا دخلتْ عليها همزة الاستفهام لم تحرّك للاعتماد على همزة الاستفهام ، فلزم إثباتها فرقاً بين الاستفهام والخبر ، فثبتت ساكنة ، فأبدلوها ألفاً على قياس البدل .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥٣ ، المساعد : ١/ ١٩٥ .

(٢) المنصف : ١/ ٦٩ .

(٣) حكاها أبو عثمان المازنيّ . كما في : الخصائص ٣/ ٩٠ .

وقيل : هي ألفٌ ، فثبتت مع ألف الاستفهام من غير بدلٍ ؛ لأنّه لا حاجة إلىٰ تحريكها لتصير همزة .

وقال بعض النحويّين(١) : إنّها إذا اجتمعتْ مع همزة الاستفهام لفظاً ، نحو : آلرجل ؟ لزم إثباتها معها ، ثمّ قلبها ألفاً ، أمّا إذا اجتمعتْ معها معنًىٰ لا لفظاً وجب إثباتها ، ولا تقلب قياساً ، نحو : أفالرجل قام ؟ ؛ لأنّ همزة الاستفهام تقدّمتْ علىٰ المستفهم عنه لفظاً ؛ لتقدّمها علىٰ حرف العطف ، وهي معها معنًىٰ ؛ لأنّ الاستفهام أصله أن يليَ المستفهم عنه ، وهذه قد وليته معنًىٰ ؛ لأنّه مرتفعٌ بالابتداء ، فثبتت ألف الوصل ، فحرّكتْ بالفتحة لالتقاء الساكنين ، وهي حركتها الأصليّة ، وفيه نظرٌ ، حتّىٰ يشهد [٣٩ب] له السماع ، ولو رفعته بالفاعليّة لم تثبتْ ألف الوصل .

وإذا ثبت لك أصل هذه الأداة ، فنقول :

هي مشتركةٌ بين الاسميّة والحرفيّة .

أمّا الحرفيّة فأشهرها وأثبتها التعريف ، وهو أسبقها .

وهو إمّا تعريفٌ شخصيٌّ ، أو غير شخصيٍّ ، فالشخصيُّ معناه : أن

---

(١) المنصف : ١/ ٧٠ .

يدخل على لفظٍ صادقٍ على مسمّى معيّنٍ تقصده ، وعلى غيره ليدلَّ على أنّه المعلوم للمخاطب ، سواء كان هذا اللفظ صادقاً بلفظه ومعناه ، أو بلفظه كما تقدّم ، كالأسماء الأعلام ؛ فإنّها قد تشترك ، فتقول : الزيدُ صنع كذا ، لكنّه قليلٌ ضعيفٌ ، استغنوا عنه بالصفات ، فالألف واللام إذاً تنبيهٌ للسامع على العلم المتعلّق به ليحصل التخصيصُ والتعيينُ لذلك الاسم ، وهذا العلم المتعلّق به قد يكون معلومُهُ متقدّمَ العهد في الوجود بينك وبين المخاطب ، كقولك : ما فعلَ الرجلُ ؟ ، تريد الذي عرفته وشاهدته قبل الخطاب ، وتقول لمن له درهمٌ واحدٌ : أنْفِقِ الدرهمَ ، تريد المعروف عنده .

وقد يكون معروفاً بتقدّمِ ذكره معرفةً مجازاً ، ونكرةً ، فتقول : رأيت الرجل ، وتقول : أكرمت الرجل ، تريد الأوّل ، ولو قلت : أكرمتُ رجلاً ، لكان غيره ، وكذلك : رأيتُ رجلاً ، وأكرمتُ الرجل ، تريد الأوّل ، ولو نكّرت لكان غيره .

ومن التعريف الأوّل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ (١) مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾ ﴾ [الشرح : ٥ ، ٦] ، فاللام في ﴿ الْعُسْرِ ﴾ الثاني للعهد ،

---

(١) في المخطوطة بلا فاء .

وحُكي عن ابن عبّاس فيه أنّه قال : **(لن يغلب عسرٌ يسرين)**(١) ، ذهب إلى أنّ الثاني هو الأوّل ، وكذلك قوله تعالى :﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزلزلة: ١، ٢] ، يريد المذكورة أولاً ، فتكون العهديّة إذاً كالضمير ، ليس من شأنها أن يحال بها على واحدٍ معيّنٍ ، بل على معهود كيف كان معيّناً أو جنساً ، كما قلنا في الضمير ، ولذلك قيل : إنّ العهديّة يصلح فيها الإضمار ، وهو أحسن من ذكره عند تقدّمِ اللفظِ .

وأمّا التعريف لتقدّم ذكره نكرةً فقيل : منه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي آنَسْتُ نَاراً ﴾ [القصص: ٢٩] ثمّ قال : ﴿ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ ﴾[القصص: ٢٩] ، فهي الأولى ، ولو نكّر لكان غيره ، وقد وُجِدَ الأمران في آية ، قال تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝١٥ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] ، فالثاني غير الأوّل ، والثالث هو الثاني له .

وقد يكون معلومُهُ غيرَ متقدّمِ العهد في الوجود بينك وبين المخاطب ، لكن يكون حاصلاً في الذهن حتّى كأنّه في الوجود المعهود ، فيشير بالألف واللام إليه .

---

(١) في تفسير الطبريّ : ٢/ ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، وتفسير الرازيّ : ٣٠/ ٧ ذكر أنّه حديثٌ ، وفي (الموطأ : ٢/ ٤٤٦) : من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ولا يشترط في هذا تقدّم ذكره بأن يقع ابتداءً ، كقولك : اقرأ العلم ، وادخلِ السوقَ ، ولا يصحُّ هنا وقوع ضميرٍ موقعه ، وكذلك : زيدٌ حسن الوجه ، إنّما تحيله على ما حصل في ذهنك من صورة وجهه .

وكذلك الأوصاف المعرّفة ، نحو : مررتُ بزيد العاقل ، لا تريد الإحالة على معهودٍ بالعقل ، وإنّما تريد أنّه من قبيل ما تصوّرته عاقلاً ، وعلمته كذلك .

وقد يكون معلومه حاضراً ، فيسمّى تعريف الحضور ، فتقول : اشتريتُ هذا الثوبَ ، وأنت لا تحيله على ما تقدّم ، بل تريد الحاضر ، وإلا لتناقض [٤٠أ] ، ومنه قوله تعالى : ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد: ١] ، وكذلك في (الآن) ، ولا يكون بدلَهُ ضميرٌ ؛ لأنّه للغيبة .

وهذه الثلاثة يصح أن تكون للجمع المعيّنين ، فتقول : قال الرجال ، تريد جماعةً معلومةً عند المخاطب ، وكذلك : اشتريتُ هذه الأثواب ، ونحو ذلك .

وأمّا غير الشخصيّ فضربان :

أحدهما : الداخلة على الاسم النكرة لتدلّ على الحقيقة دون تعرّضٍ لآحادها ، وهي لتعريف الحقيقة ، ويعبّر عنها أنّها لتعريف الجنس ،

فتكون محيلة على المتصوّر منها في الأذهان ، كقولهم : الدينار أفضل من الدرهم ، والرجل خيرٌ من المرأة ، لا تريد واحداً ، ولا كلّ واحد ، بل تريد المعنى المتصوّر الذي شأنه كيت وكيت ، ومنه قولهم : **(القتل أنفى للقتل)**[١] ، وفي الحديث[٢] : **(أخبرني عن الإيمان)** و **(عن الإسلام)** و **(عن الإحسان)** ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾ ﴾ [النساء: ١٠٣] ، ومنه قولك : الإنسانُ نوعٌ ، والحيوان جنسٌ ، وقال تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ ﴾ [النجم: ١] ، وقوله :

والذئب أخشاه إنْ مررتُ به وحدي[٣]

---

(١) من أقوال العرب . انظر : مجمع الأمثال : ١/ ١٠٥ ، كتاب الصناعتين : ١٨١ ، المثل السائر : ٢/ ٣٨٦ ، الطراز : ٣/ ٣١٧ ، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ١٥٦ .

(٢) هذه رواية النسائيّ -رحمه الله- في (سننه : ٨/ ٩٧-١٠١) عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ، ورواه الإمام مسلم -رحمه الله- في صحيحه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- : كتاب الإيمان : ١/ ٣٩ بألفاظ قريبة من هذا .

(٣) صدر بيت من البحر المنسرح للربيع بن ضبع الفزاريّ ، وعجزه :

وحدي وأخشى الرياح والمطرا

انظر : نوادر أبي زيد : ١٥٩ ، الكتاب : ١/ ٤٦ ، المحتسب : ٢/ ٩٩ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٣٩٧ ، الخزانة : ٧/ ٣٨٤ .

قال أبو عثمان [١] : ويدلُّ على أنّ هذه للجنس أنّه يصحُّ أن تقول : نعم الضارب عندك ، ولا تقول : نعم الذي عندك ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم [٢] مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الأنبياء : ٥٦] ، وقال : ﴿ وَكَانُوا [٣] فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [يوسف : ٢٠] ، ولو كانت بمعنى (الذي) لم يتقدّم على ما دخلتْ عليه معمولُهُ كما كان هنا ، وهو المجرور ؛ لأنّهما موصولان كـ(الذي) .

وقد تدخل بهذا المعنى على المصادر أيضاً ، ولا يكون الإضمار في هذا إلا على جهة التفسير كما في : نعم رجلاً زيدٌ ، وربّه رجلاً ؛ فإنّ المدح هنا عامٌّ، فينسبونه [٤] إلى المتعقّل من الماهيّة التي في الذهن ، وعرّفوه بالإشارة إليه ، فقالوا : نعم الفاضل أو الرجلُ ، وهم يقصدون مدح هذا الخاصّ ؛ ليكون أبلغ ، فكأنّ المعنى : نعم الجنس الذي أنت منهم ، ثمّ أضمروا هذا المعرَّف الذهنيّ ، وفسّروه ذاتاً .

والثاني : أن تدخل على النكرة لتدلّ على آحادها ، وتتعرّض لها ،

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٢٢٣ ، المسائل البغداديّات : ٥٥٣ .

(٢) في المخطوطة : (ذلك) .

(٣) في المخطوطة : (كنا) .

(٤) في المخطوطة : (فينسبوه) .

فتقتضي الجمع ، وهي التي للجنس ؛ لأنّها تجمع الأشياء المتجانسة ، وذلك إمّا باعتبار واحدٍ واحدٍ ، أو باعتبار الجملة ، فأمّا ما هو باعتبار واحد واحد ، إمّا لغير متناهٍ ، وهي التي للاستغراق كقوله تعالىٰ : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الرعد: ٩] ، وقوله تعالىٰ : ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ [المائدة: ١٠٩] ، ومنه قوله : ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢، ٣] ، وإمّا لمتناهٍ كقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ﴾ [الزخرف: ٧٤] ، و ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: ١٣] ، وقد يقال : إنّ منه قوله ـ عليه السلام ـ : **(إنّ الرجل ليصلّي الصلاة وما فاته وقتها ....)**[1] الحديث ، أي : بعض الرجال شأنهم هذا .

وأمّا ما هو علىٰ الجمع كقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] ، ولا تصدق الإخوة علىٰ واحد ، وكذلك قوله عليه السلام : **(الناس**

(١) في (الموطأ : ١/١٢) : « إنّ المصلّي ليصلّي الصلاة وما فاته وقتها ، ولما فاته من وقتها أعظم أو أفضل من أهله وماله » .

كأسنان المشط)[١]، و **(الناس كإبلٍ مئة)**[٢]، واللام في هذه تعرّف ؛ لأنّها تخصّ هذا النوع والجمع من سائر الأنواع والجموع .

وقد جعل بعضهم[٣] من الجنس : هذا الرجل ، ونحوه ، فقال[٤] : ويعرض للجنسيّة [٤٠ب] الحضور[٥]، وفيه نظرٌ .

ولها مواضع أخر ، فمنها أن تكون مع الأعلام ، ومع النكرات .

أمّا الأعلام فإمّا أن تكون أعلاماً مخصّصةً دونها ، أو لا .

أمّا الأوّل فإمّا أن تكون زائدةً دخولها كخروجها ، أي : لملاحظة معنًى ، أو لا تكون ، فالأوّل : هي الزائدة ، كقوله :

باعدَ أمَّ العمرو من أسيرها

---

(١) روي عن سهل بن سعد عن أنس رضي اللّه عنهم : (الناس سواء كأسنان المشط ، وإنّما يتفاضلون بالعبادة ، ولا تصحبنّ أحداً لا يرىٰ لك من الفضل مثل ما ترىٰ له) ، وفي رواية أخرىٰ : (وإنّما يتفاضلون بالعافية ، والمرء يكثر بإخوانه المسلمين ، ولا خير في صحبة من لا يرىٰ لك مثل الذي ترىٰ له ، عليك بإخوان الصدق تعش في أكنافهم ؛ فإنّهم زينة في الرخاء وعدّة في البلاء) . انظر : كنز العمّال : ٩/ ٣٨ ، جمهرة الأمثال : ١/ ٢٦ ، فصل المقال : ١٩٧ .

(٢) سبق تخريجه في : (ص : ١٣٠) .

(٣) هو أبو موسىٰ الجزوليّ في (المقدّمة الجزوليّة في النحو : ٦٦) .

(٤) المصدر السابق ، والشرح الكبير للشلوبين : ٢/ ٦٥٥ .

(٥) الارتشاف : ١/ ٥١٤ .

حرّاسُ أبوابٍ على قصورِها (١)

وكقوله :

رأيتُ اليزيدَ بنَ الوليدِ مباركاً (٢)

البيت

---

(١) بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجليّ .

انظر : ديوانه : ١١٠ ، المقتضب : ٤/ ٤٩ ، المنصف : ٣/ ١٤٣ ، المقتصد : ١/ ٧٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٧٥ ، المغني : ٧٥ ، شرح أبياته : ١/ ٣٠٢ ، موارد البصائر : ١٢٥ .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل لابن ميّادة الذبيانيّ ، وعجزه :

شديداً بأحناء الخلافة كاهلُهْ

ولم أجد من روىٰ صدره كرواية المؤلف ـ رحمه اللّه ـ ، بل روايته الصحيحة :

رأيت الوليد بن اليزيد .

انظر : شعره : ١٩٢ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٤٢ ، سر الصناعة : ٢/ ٤٥١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٦ ، ٢/ ٥٨٠ ، ٣/ ١٢٢ ، المغني : ٧٥ ، شرح أبياته : ١/ ٣٠٤ ، الخزانة : ٢/ ٢٢٦ .

وقد زعم الفرّاء وغيره من الكوفيّين أنّ دخول الألف واللام هنا للمدح والتعظيم ، وردّه السيرافيّ . انظر : شرح الكتاب : ٢ / ١٤٥أ .

ومنه دخولها في (النسر)[١] اسم صنم[٢]، وكذلك (بنات الأزهر)[٣].

وأمّا الثاني فهي التي تكون للمح الصفة الأصليّة ، فتكون في الأسماء الأعلام التي هي موضوعة للصفة كالمشتقّة ، والمصادر ، نحو : حارث ، وعبّاس ، وفضل ، فتقول : الحارث ، والعبّاس ، والفضل ؛ لتوهم وتنبّه على أنّه هو معناه كذا ، أو على مراعاة أصل الصفة دون مراعاة وجود المعنى في الموصوف ، وهذا أعمّ من الأوّل ، ولا تدخل في الأسماء الجوامد لهذا المعنى ؛ لبعدها عن الوصف ، إلا أنّهم لمّا قالوا : مررتُ بثوبٍ خزٍّ ، فوصفوا ، فلا يبعد ، ولذلك قالوا في اسم الشاعرة : الخرنق ، كأنّهم تأوّلوا فيها معنى (ليّنة) ونحوه[٤].

وقال الكوفيّون والمبرّد : هي للتعظيم فيها[٥]، وقال قومٌ : دخلتْ للفرق بينها وبين الأسماء الأعلام التي لا تكون إلا صفةً في الأصل ، وقد تكون

---

(١) المسائل الحلبيّات : ٢٨٧ . ٢٨٨ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٦٠ ، المنصف : ٣/ ١٣٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٥ .

(٢) كتاب الأصنام : ٦٣ ، ٧٦ـ٧٨ .

(٣) كذا في المخطوطة ، ولم أجد لها ذكراً ، وأظنّ صوابها (بنات الأوبر) .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣٦٦ .

(٤) نتائج الفكر في النحو : ٢٤٢ .

(٥) شرح السيرافيّ : ٢/ ١٤٥ أ ، اللامات للزجّاجيّ : ٤٦ .

لملاحظة صفة المعظَّم ، كقوله :

والزيد زيد المعارك(١)

وزعم بعضهم(٢) أنّ الألف واللام في اسم اللّه من هذا القبيل .

ومنع ذلك الزّجّاج ، فجعل اللام هنا زائدة ، أعني في الحارث وأخواته ؛ لأنّه يرىٰ الارتجال في الأعلام(٣) .

وأمّا (العزّىٰ) فيحتمل أن تكون من هذا ، فكأنّهم سمّوا بـ(فُعْلىٰ) ، ثمّ أدخلوا اللام(٤) ، وذهب الأخفش(٥) إلىٰ أنّها زائدةٌ ؛ لأنّ العزّىٰ واللات

---

(١) من بيت من البحر الطويل للأخطل ، والبيت بتمامه :

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ عمّه   أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المعاركِ

انظر : شعره : ٢/ ٥٠٣ ، المفصّل : ١٤ ، شرح المفصل : ١/ ٤٤ ، الأمالي النحويّة : ٢/ ٦٦ ، الأشباه والنظائر : ٣/ ١٩٠ .

(٢) هم الكوفيّون أو بعضهم .

انظر : اشتقاق أسماء اللّه : ٤٠ ، نتائج الفكر في النحو : ٥١ ، شرح المفصل : ١/ ٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣١ ، الجنىٰ الداني : ٢٢١ ، معنىٰ لا إله إلا اللّه للزركشيّ : ١٢٩ .

(٣) الارتشاف : ١/ ٤٩٦ .

(٤) سر الصناعة : ١/ ٣٦١ .

(٥) معاني القرآن : ١١١ ، المسائل الحلبيّات : ٢٩٠ ، سر الصناعة : ١/ ٣٥٩ ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٢٩ .

علماً كيغوث ويعوق ، ولو كان للمح الصفة لم تلزم ، وهي هنا لازمةٌ ، وليست كألف (النجم) ولامه ؛ لأنّه ليس منطوقاً بـ(العزّىٰ) عهداً لكلّ مَنْ له ذلك ، ولم يقولوا : (عُزّاء) ، ولأنّه ما حُمِلَ عليه كما حُمِلَ (الخَراتان) [1] علىٰ باب السماك والعيّوق ؛ لكونه لا يعلم اشتقاقه ، فحُمِلَ علىٰ نظائره ، فثبتت زيادتها .

وقيل في (الآن) [2] : إنّها زائدةٌ ، لأنّها لو كانت للتعريف لما لزمت ، لكنّها لازمةٌ ؛ لأنّهم لم يقولوا : أفعله آناً من الآنات .

وقد يقال : لو لم تكن للتعريف للزم أن تكون نكرةً ، وليس كذلك ، وإنّما يلزم أن تكون نكرةً لأنّه إن لم يكن معرّفاً بالألف واللام فيكون علماً، ولا يكون ؛ لأنّه لا يخصّ .

وإمّا مضمراً ، أو مبهماً ، أو مضافاً ، وليس واحداً منها ، فيلزم التنكير .

---

(١) هما نجمان من كواكب الأسد ، وهما كوكبان بينهما قدر سوطٍ ، وهما كتفا الأسد ، وقيل : سمّيا بذلك لنفوذهما إلىٰ جوف الأسد . انظر : اللسان ٢ / ٢٩ .

(٢) انظر : شرح السيرافيّ : ١/ ١٧٩ ، اللامات للزجّاجيّ : ٥٤ ، سر الصناعة : ١/ ٣٥٠، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٢٦١، شرح الفيّة ابن معط : ١/ ٧٢٧ ، شرح المفصل : ٤/ ١٠٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٢١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٨٨ .

وقال أبو إسحاق (١) : تعرّف بالإشارة ، فتضمّنها ، ولذلك بني ، ورُدَّ بأنّ ما تضمّن حرف الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ، واسم الإشارة لا تدخل عليه اللام .

وقيل (٢) : هي معرّفة بلام أخرىٰ محذوفة ، وليس لتضمّنها .

قلتُ : ويلزمه [١٤١أ] ما لزمه في الظاهرة ؛ لأنّها لام التعريف لازمة ، ولا لزوم في التعريف ، ولأنّها تقديرُ دخولِ لامٍ علىٰ لامٍ غيرها ، ولا يكون في كلامهم .

وأمّا (إلياس) فَمَنْ قطع الهمزة جعله كإسحاق ، وَمَنْ لم يقطع (٣) فيكون كالفضل والحارث .

وأمّا (اليسع) فهما زائدتان ، كما في العلم ؛ لأنّها لا تكون للتعريف ؛

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٥٣ ، ٣/ ٢٤ ـ ٢٥ ، سر الصناعة : ١/ ٣٥١ ، شرح المفصل : ٤/ ١٠٣ .

(٢) قاله الفارسيّ .

انظر : سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٢٦١ ، الإنصاف : ٢/ ٥٢٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٢٦ ، الجنىٰ الداني : ٢١٩ .

(٣) هي قراءة ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ والحسن وقتادة والأعرج ، في قوله تعالىٰ : ﴿ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [الأنعام : ٨٥ ، ٨٦] .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٥٦٢ ، البحر المحيط : ٤/ ٥٧٤ .

لكونه علماً ، ولا للصفة ؛ لأنّه يلزم أن يكون فعلاً تامّاً روعي أصله كما يراعي الأصل ، فيحكى ، وإذا حكيت زالت الألف واللام ؛ لأنّها لا تدخل الفعل ، ومن قرأ : (اللَّيْسَعَ) بلامين [١] ، فلا يبعد أن يكون كالحارث ؛ لأنّ الاسم يكون (لَيْسَعَ) على زنة ما يكون صفة ، نحو : سَلْهَبٍ ، وينبغي أن يقال : إنّها زائدة كـ(اليسع) ؛ لأنّه لم يأتِ في الأسماء الأعجميّة في حال التعريب شيء على هذا النحو ، كما لم يجئ منها ما فيه لام التعريف ، وإنّما إذا نقلتْ نكرةً للجنس تُصُرِّفَ فيها بلام التعريف ، كالزبور ، والتوراة ، والإنجيل .

وقد أنكر الكسائيّ أن تدخل الألف واللام على الفعل [كما] [٢] في الاسم ؛ لأنّه لم يجئ مثل : اليحيى ، وقيل : ورد (اليَحْمَدُ) لحيٍّ من اليمن [٣] ،

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائيّ وخلف والأعمش في قوله تعالى : ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَاللَّيْسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [الأنعام : ٨٦] .

انظر : السبعة : ٢٦٢ ، العنوان : ٩١ ، الإقناع : ٢/ ٦٤٠ ، الحجّة لابن خالويه : ١٤٤ ، ولأبي زرعة : ٢٥٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٤٣٨ ، البحر المحيط : ٤/ ٥٧٥ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) قال السيرافيّ : « وهي قبيلة من الأزد ، وفي العرب قبيلةٌ يقال لها اليُحْمِدُ » .

انظر : السيرافيّ النحويّ : ٦٢٧ ، اللسان : ٣/ ١٥٨ .

وقيل في النكرة : (اليعملة) للناقة التي يُعمل عليها[١]، و(اليرمع) للحجارة[٢] .

وأمّا الثاني فهي التي للغلبة ، وهو الاسم الذي في أصله نكرة ، ثمّ عرّف بها ، وغلبتْ عليه ، فصار معرفةً بالغلبة ، سواء كان صفةً أو لا ، أمّا ما هو صفةٌ فنحو : الدبران ، والعيّوق ، ونحوه ، وهذا تلزم فيه ؛ لوجهين : أحدهما : الغلبة التي نشأت عليها . والثاني : أنّ فيها الصفة ، فصارت كالحارث ؛ إذ إنّما سُمّيَ دبراناً لدبوره ، وسماكاً لسموكه وارتفاعه .

وإن كان غيره كذلك ، كالدابة ، والعدل ، والعديل ، ونحوه .

وأمّا ما هو غير صفةٍ فكالنجم للثريّا .

ومثلها في الدخول على المعارف زيادتها في الخمسة العشر الدرهم ، على ما حكاه الأخفش[٣] .

وأمّا كونها في النكرة فهي إمّا بدلٌ من شيء ، كما قالوا في (النّاس) :

---

(١) المنصف : ٣/ ١٦ ، السيرافيّ النحويّ : ٦٤٢ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) انظر : المقتضب : ٢/ ١٧٣ ، التكملة : ٦٨ ، سر الصناعة : ١/ ٣٦٥ ، الإنصاف : ١/ ٣١٣ ، شرح التسهيل : ٢/ ٤٠٩ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ١٠٦٤ ، الارتشاف : ١/ ٣٦٧ ، الجنى الداني : ٢١٩ ، المساعد : ٣/ ٩٠ .

إنّها بدلٌ من همزة (أناس)[١]، ولم يقولوا : الأناس ، إلا في قليلٍ من الكلام[٢]، كقوله :

إنّ المنايا[٣] يطلعنَّ على الأناس الآمنينا[٤]

وكذلك قالوا في اسم (اللّه) : إنّ أصله (إلاه)[٥]، ثمّ صار علماً بالغلبة ، وأنكر قول من قال : إنّها للتعظيم[٦].

وتكون للتعظيم ، وهذه كقوله : أنت الرجلُ كلّ الرجل[٧]، تريد : أنت الكامل في نوعه ، وقالوا: ما يحسن بالرجل مثلك[٨]، على ذلك المعنى ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٠٩ ، الجنى الداني : ٢٢١ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٨ .

(٣) في المخطوطة : (المنيّة) ، ولم أجدها هكذا .

(٤) بيت من البحر الكامل لذي جدن الحميريّ .

انظر : المعمّرون لأبي حاتم السجستانيّ : ٤٣ ، مجالس العلماء : ٧٠ ، الخصائص : ٢/ ١٥١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٨ ، ٢/ ١٩٣ ، شرح الملوكيّ : ٣٦٣ ، الجنى الداني : ٢٢١ ، الخزانة : ٢/ ٢٨٠ .

(٥) هذا قول يونس والكسائيّ والفراء وقطرب والأخفش .

انظر : الكتاب : ١/ ٣٠٩ ، تفسير أسماء اللّه الحسنى : ٢٥ ، اشتقاق أسماء اللّه : ٢٦ ـ ٢٧ .

(٦) سبقت الإشارة إليه في (ص : ٣١٥) .

(٧) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

(٨) الكتاب : ١/ ٢٢٤ ، معاني القرآن للأخفش : ١/ ١٧ ، المسائل الحلبيّات : ٢٣١ .

ومنه قوله عليه السلام : (**إنّ الرجل ليصلي الصلاة ، وما كُتِبَ له ربعُها، خمسها ، سدسها ...**)[١] ، يريد : إنّ الرجل الناقص الحظّ والأجر ، وقوله : (**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**)[٢] ، أي : الكامل الإسلام ، وكذلك قوله عليه السلام : (**إنّ الرجل ليصلي الصلاة وما فاته وقتها**)[٣] .

وأنكر بعضهم[٤] أن تكون للتعظيم في المعارف ، وأمّا سيبويه ـ رحمه الله ـ

---

(١) رواه الإمام أحمد في (المسند : ٤/ ٣١٩) عن عمّار بن ياسر ـ رضي الله عنه ـ ولكن برواية : (إنّ الرجل ليصلّي ولعلّه أن لا يكون له من صلاته إلا عشرها ، أو تسعها ، أو ثمنها ، أو سبعها) . حتّى انتهى إلى آخر العدد . ورواه أيضاً في (المسند : ٤/ ٣٢١) عن عمّار ـ رضي الله عنه ـ برواية : (إنّ العبد ليصلّي الصلاة ما يكتب له منها إلا عشرها ، تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها) .

ورواه أبو داود في (سننه : ١/ ٥٠٣) عن عمّار أيضاً برواية : ((إنّ الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته ، تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها) .

(٢) هذا الحديث متّفق عليه .

انظر : صحيح البخاريّ : كتاب الإيمان : ١/ ٨ ، صحيح مسلم : كتاب الإيمان : ٧/ ٦٥ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣١١) .

(٤) هو الزجّاج كما سبق في : (ص : ٣١٥) .

فيظهر من كلامه في باب (أسامة)[١] أنّها تكون للتعظيم في نحو : هذا الرجل[٢] . وقيل : إنّ الألف واللام تكون بدلاً من إضافة الاستحقاق ، ومنه قوله : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] ، أي : الحمد [٤١ب] الذي يستحقّه له ، أي : الحمد اللائق بك هو ثابتٌ لك ، كما تقول : حمدتُكَ حمدَكَ ، وعلى هذا تعريفُ المصادر المضافة والمعرّفة بالألف واللام في باب نصبها على ما نذكره ، ومثله : العِلْمُ لزيدٍ ، والكَرَمُ لعمرٍو .

وقد يدخلها معنى الحصر الذي تدلّ عليه (إنّما) ، وهو ثبوت الصفة له لا لغيره ، وقد تكون دالّةً على ثبوت الصفة ، كقوله :

النازلين[٣] بكلّ معتركٍ[٤]

---

(١) يريد باب (من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصّ شائعاً في الأمّة) .

(٢) قال في (الكتاب : ١/ ٢٦٣) : « إذا قلت : (هذا الرجل) فقد يكون أن تعني كمالَهُ » .

(٣) كذا في المخطوطة وإن كان قبله :

لا يبعدنْ قومي الذين هُمُ   سمُّ العداة وآفةُ الجزرِ

لكنّه منصوب على القطع كما في (الكتاب : ١/ ٢٤٩) .

(٤) صدر بيت من البحر الكامل للخرنق بنت بدر بن هفّان ، عجزه :

والطيّبون معاقد الأزرِ

انظر : ديوانها : ٤٣ ، الكتاب : ١/ ١٠٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١٦ ، المحتسب : ٢/ ١٩٨ ، رصف المباني : ٤١٦ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٦٠٢ ، الخزانة : ٥/ ٤١ .

أي : الذين ثبتَ لهم هذا ، وصارت سجيّتهم وعلامتهم ، ونحو ذلك .

وقيل : إنّها تكون للتنكير ، قاله أبو زيدٍ [١] ، كدخولها في (الأمس) ، فإنّك إذا أردت أمساً مجاوراً ليومك حذفتها [٢] ، وإن أردت يوماً من الأيّام المتقدّمة على يومك أدخلتها ، فقلت : بالأمس فعلتُ ، وأنكره شيخنا [٣] ، وقال : إنّها تدلّ على القرب ، تقول : بالأمس كان كذا ، تريد القريب من الآن ، ولذلك لا يستعمل إلا بالباء ، وفيه نظرٌ .

وقال ابن باب شاذ [٤] : وتكون بدلاً من الضمير في قولهم : حسن الوجه ، وهو قول الكوفيّين [٥] ، ولذلك سدّتْ مسدّه في عود الضمير على الموصوف ، ورُدَّ عليه بأنّها للجنس ، فتكون كقوله :

أمّا القتال فلا قتال [٦]

---

(١) هو السهيليّ . انظر : نتائج الفكر في النحو : ١١٥ .

(٢) سبقه إلى هذا القول أبو سعيد السيرافيّ . انظر : (شرح الكتاب : ٤/ ١٢١ب) .

(٣) ما أعرف له شيخاً سوى أبي عليّ الشلوبين ، لكنّ ابن العلج سذكر شيخه بكنيته في : (ص : ٥٥٣) ، فقال : « وقد ذكر شيخنا أبو العلى أنّه يجوز » .

(٤) لم أقف على قوله في كتبه التي وصلت إلينا .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣١٦ ، التسهيل : ٤٢ ، شرحه لابن مالك : ١/ ٢٦١ـ٢٦٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣١ ، الجنى الداني : ٢٢٠ .

(٦) سبق تخريجه في (ص : ٢١٨) .

وكقولهم : نعم الرجلُ زيدٌ ، وليس كذلك ؛ لأنّه لا عموم فيه ؛ إذ إنّما تريد وجهاً خاصّاً ، وإنّما الضمير كأنّه محذوفٌ ، أي : حسن الوجه منه .

وقيل [1] : إنّها تكون للتزيين ، ومعناه أنّها تدخل للمناسبة لما قبلها من المعرفة ، وهو دخولها على وصف المبهم ؛ لأنّ الأصل أن تبيّن الذات ، ولا تحتاج إلى التعريف في ذلك إلا أنّه لأجل المشاكلة لزم إدخال الألف واللام .

ومن قال : إنّها للجنس فإنّما يريد أنّها التي كانت للجنس ، أو دخلت على اسم الجنس ، لا على قصده ، فانظره .

وأمّا الاسميّة فهي التي تكون بمعنى (الذي ، والتي) ، والدليل على أنّها اسمٌ أنّها يُعادُ عليها الضميرُ ، ولا يعود إلا على اسمٍ ، فتقول : رأيت الضارب أباه عمرٌو ، فالضمير في (أباه) يعود على الألف واللام ، وكذلك : رأيت الضاربه عمرٌو ، فإنّه لو لم يعد عليها لعاد إمّا على اسم الفاعل نفسه ، أو على موصوفٍ محذوفٍ ، ولا يكون الأوّل ؛ لأنّه ليس له ، ولا يكون الثاني ؛ لأنّ اسم الفاعل حينئذٍ يكون نعتاً لمعرفة بدون الألف واللام إن كان المحذوف الموصوف بدون الألف واللام ، وإن كان

---

(١) أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٢ .

محذوفاً ، بألفٍ ولامٍ ، وكانت اللام لاسم الفاعل ، فيكون معرفةً له ، وقد تقدّم في اسم الفاعل : إذا كانت لامه للتعريف لا يعمل ، وقد عمل ، ولـمّا كانت هذه الألف واللام أخذتْ شبهاً من (الذي) من جهة المعنىٰ ، وهو الاسميّة ، وشبهاً من لام التعريف في اللفظ ، فوجب إعطاؤها حكماً من هذه ، وحكماً من هذه ، فما فيها من شبه لام التعريف ألزمها أمرين : أحدهما : أن تدخل علىٰ الأسماء ، ولا تدخل علىٰ الأفعال إلا قليلاً نادراً شاذّاً ، كقوله :

ويستحرجُ اليربوع من نافقائه
ومن بيته بالشيحة اليتقصّعُ
يقول الخنا وأبغض الخلق ناطقاً
إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجدّعُ (١)

يريد : الذي يتقصّع [٤٢أ] ويجدّع ، فغلب فيها معنىٰ (الذي) .

---

(١) بيتان من البحر الطويل لذي الخرق الطهويّ . والرواية المشهورة : (ومن جحره) ، (أبغض العجم) .

انظر : نوادر أبي زيد : ٢٧٥-٢٧٦ ، شرح المفصل : ١/ ٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٦٠٢ ، رصف المباني : ١٦٢ التوطئة : ١٧١ ، المغني : ٧٢ ، شرح أبياته : ١/ ٢٩٢ ، الخزانة : ١/ ٣٤ .

قال ابن خالويه [١] : « وليس في كلامهم فعلٌ دخله الألف واللام إلا : اليُجدّع ، واليتقصّع ، واليتتبّع ، واليسعُ ـ اسم نبيّ ـ ، واليحمد ، قبيلة ، ولو سمّيت بالفعل نحو : يزيد ، لم تدخله الألف واللام ، فأمّا قوله :

رأيت اليزيد بن الوليد [٢]

فهو بمنزلة : الغدايا ، والعشايا ؛ للازدواج » ، وقد تقدّم ذكره .

والثاني : أن تدخل على مفردٍ ، لا على جملةٍ اسميّةٍ ، وقد سُمِعَ نادراً ، كقوله :

من القوم الرسول اللّه منهم ... لهم دانتْ رقابُ بني فلانِ [٣]

وأمّا ما فيها من معنى (الذي) فألزموها أن تدخل على ما هو جملة ؛ لأنّ (الذي) تدخل على الجمل ، فكان الجمع بين مقتضاهما أن تدخل على اسمٍ مفردٍ في معنى الجملة ، وليس ذلك إلا ما عمل عمل الفعل ، فكان في قوّته كاسم الفاعل والمفعول والأمثلة .

---

(١) ليس في كلام العرب : ٧٠ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٣١٣) .

(٣) بيت من البحر الوافر غير منسوب لقائل ، ولم أجد من روى قافيته كما ذكرها المؤلّف رحمه اللّه ، بل روايته المشهورة : (بني معدٍّ) .

انظر : اللامات للزجاجيّ : ٥٤ ، رصف المباني : ١٦٢ ، ضرائر الشعر : ٢٨٩ ، المغني : ٧٢ ، شرح أبياته : ١/ ٢٩١ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٥ .

وإنّما كان في قوّته لأنّه يقدّر تقديره بغير سابكٍ ، فتقول: رأيت الضارب ، تريد: الذي ضَرَبَ ، وكذلك: مررت بالمضروب ، تريد: بالذي ضُرِبَ ، ولذلك لزم عمل اسم الفاعل معها لـمّا كانتْ بمعنى (الذي) .

ولم تدخل على المصادر ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ المصدر يقتضي أن يكون عاملاً ليكون في معنى الجملة ، ولا يعمل إلا في تأويل (أن) وأخواتها ، وهما يسبكان الفعل إلى المفرد ، والمفرد لا يكون صلةً من حيث هو مفردٌ ، بل إنْ كان مفرداً فلا بدَّ من سبكه إلى الفعل ، والمصدر بالعكس .

والثاني : أنّ المصدر بصدد الإضافة ، ولا يجتمع مع الألف واللام ، وأيضاً فإنّه ليست قوّته قوّة الفعل ؛ لعدم دلالته على الزمان ، ولم تدخل على أسماء الأفعال ؛ لأنّها ليستْ أخباراً ، فلا تكون صلةً لما نذكرُ بعدُ ، ولأنّها قويَ فيها معنى الفعل بالبناء وغيره ، فكانت كالفعل ، ولأنّه امتنع فيها التعريف ، فامتنعتْ ؛ لأنّها له .

وأمّا الصفة المشبّهة فلا تدخل عليها أيضاً ؛ لضعفها وقربها من الأسماء[١] ؛ إذ ليس معناها (الذي فعلَ) ، فإذا دخلتْ عليها فعلى حذف الموصوف ،

---

(١) في المخطوطة : (لضعف قربها من الأسماء) .

والتصحيح من (التذييل والتكميل : ١/ ١٥٤ ب ـ ١٥٥ أ) .

والعائد إنّما يكون عليه ، في قولك : مررتُ بالحسن وجه أبيه ، ولا يقال : إنّ اسم الفاعل كذلك ، أعني على حذف الموصوف ، والضمير يعود عليه ؛ لأنّا نقول : إنّ إجماعهم على العمل معها كيف كان اسم الفاعل ، ومنعهم الماضي دونها ، وكلاهما وصفٌ يدلُّ على زيادةِ معناها هنالك ، بحيث يقوى معنى الفعل . وليس ذلك إلا معنى (الذي) ؛ لأنّه قد دخلها حين دخلت على الفعل والجملة الابتدائيّة ، فَعُلِمَ أنّها تكون لهذا المعنى / وهذا التعريف الكائن بالألف واللام لا بدَّ من ظهورها في ذلك المعرِّف ، ولا تحذف ، ويُرادُ التعريف من الاسم بها ؛ لأنّ الحروف لا تضمر ؛ لضعفها ، ولأنّه لا دليل على إضمارها ، ولا تُحذفُ إلا بقرينة تقوم مقام ذكرها ، كالاعتداد بتعريفها علّةً مانعةً من الصرف ، فيكون الاسمُ كأنّه معدولٌ عن المعرفة [٤٢ب] التي تكون فيه ، كما ذكروا في (سحر) ، وكقرينة حرف النداء في فولك : يا رجلُ ، أو تضمّن الاسم إيّاها ، كما قد قيل في الموصولات ما عدا (الذي والتي) ، فصارتْ في المعنى كـ(الذي) ، فإذا قلت : جاءني مَنْ يعرفك ، فمعناه : الذي يعرفك .

[الموصولات]

ولـمّا كانت الموصولات معارف رأينا أن نذكرها ههنا .

وقد اختُلِفَ في تعريفها :

فقيل[١] : هي معرّفةٌ بالألف واللام ، إمّا ظاهرةً كما في (الذي) ، أو مضمّنة كما في أخواته .

وقيل[٢] : الألف واللام زائدتان في (الذي) وأخواته لا للتعريف ، وهو قول ابن جنّي[٣] ، لوجهين :

أحدهما : أنّ تعريف (الذي) بالصلة ، على ما نذكره .

والثاني[٤] : لو [كان بهما] التعريف لكان الاسم نكرة بدونهما ، ولا يجوز

---

(١) هذا قول الأخفش .

انظر : المقتضب : ٣/ ١٩٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٣٠٤ ، شرح المفصل : ٣/ ١٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٣٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٦٠ .

(٢) يكون التعريف بالعهد الذي في الصلة ، وهو رأي الفارسيّ .

انظر : الحجّة للفارسيّ : ١/ ١١٣ ، المسائل العضديّات : ١٦٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ٢/ ٥٨٠ ، أمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٣٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٦٠ .

(٣) سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٦ .

الحذف .

فإن قيل : ولو كانت زائدة لجاز حذفها ، قيل : لزمتْ كبعض الزوائد ، كقولك : خرجتُ فإذا الأسد ، فالفاء لازمة .

قيل[1] : وزيدتْ لتوافق الموصوف في التعريف لفظاً ، ولم يكن ذلك في غيرها ؛ لأنّها لا يوصف بها ، ولذلك كانت (الذي) أمّ الموصولات ؛ لأنّها تجعل معنى الجملة صفاتٍ ومخبراً عنها ، وغيرها إمّا يجعلها مخبراً عنها ، نحو : مَنْ أبوه قائمٌ منطلقٌ ، أو مخبراً بها ، ولا يجعلها صفةً .

وقيل : هي معرفةٌ بمعنى الإشارة ، وما بعدها بمنزلة وصف الإشارة ، فإذا قلت : جاءني مَنْ تعرف ، فمعناه : ذلك المعروف ، وفيه ضعفٌ ؛ فإنّ الإشارة لغائبٍ لا عهد بها ، بل الإشارة إلى الغائب إمّا بضميره أو بالألف واللام ، وليست بضميرٍ ، فبقي أن يكون بالألف واللام .

وقيل : بالصلة ، فشرك فيها الجميع ، وهو قول ابن جنّي[2] ، ولذلك اشتُرِطَ فيها أن تكون معلومةً ، ولا يقال : إنّ الجملة تتقدّر بتقدير النكرة ؛ لأنّا نقول : الفرق بين الجملتين من وجهين :

---

(١) سر الصناعة : ١/ ٣٥٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٠٤ ، شرح اللمع لابن برهان : ٢/ ٥٨٠ ، شرح المفصل : ٣/ ١٤٠ .

(٢) سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ .

أحدهما : أنّ تلك لا يُشْتَرَطُ فيها أن تكون معلومةً ، وهذه لا بدّ من اشتراطه .

والثاني : أنّهم قرنوا بها سابكاً للوصفيّة ، وهو الموصول ، لـمّا لم تكن بالذات صفةً ، ولم يصفوها بها دونه لتشبه صفة النكرة .

وقيل : لـمّا كان في الصفة ضميرٌ معروفٌ تعرّف المجموع به .

وقيل : لأنّ الجملة بانفرادها تقدّر تقدير النكرة ، وعند انضمامها إلىٰ ما تّمته حصل معنًىٰ لا يكون في الإفراد .

وقال ابن جنّي[1] : لـمّا كانتْ هذه الجمل لا يصحّ الوصفُ للمعارف جعلوا واسطة يكون هذا من تمامه ، وهو الموصول ، كما فعلوا في نداء ما فيه الألف واللام ، أدخلوا اللام ؛ ليشاكلوا المعرفة بـ(الذي) ، فأدخلوا الألف واللام إصلاحاً .

قلتُ : وكما توصّلوا بـ(ذو) إلىٰ وصف المعارف بالأجناس ، ولكنّ المفردات صارتْ [٤٣أ] من تمام ما قبلها إمّا بالصفة كما في النداء ، أو بالإضافة كما في (ذو) ، وأمّا الجملة فلا يصحّ فيها شيء من ذلك ، فلا تكون من تمام الموصول علىٰ أحد الوجهين ، بل تمامٌ يشبه تمامَ المفردات ،

---

(١) سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ـ٣٥٤ .

وليس به .

وما ذكره فيه نظرٌ ؛ لأنّ الجملة إمّا أن تكون معروفةً ، أو لا ، فإن لم تكن معروفةً فليست الصلة تصيّرها معروفةً ، وإن كانت معروفةً فما الذي منع من تقديرها تقدير المعرفة كما كان في النكرة عكسه ؟ ، فإنْ قلتَ : مراعاةً للأصل ، والأصل النكرة ، فمنقوضٌ بالنداء المقصود .

قلتُ : وينبغي أن يقال : أصلها أن تكون مع حروف نسبة هذا الخبر إلىٰ المبتدأ ، فكان الأصل أن تقول : مررتُ بالرجل قام أبوه ، أو : بزيدٍ قام أبوه ، فلم يكن ؛ من أجل أنّ الباء لا تعمل في الجملة ، وليست بموضع حكاية ، فجعلوا بدل الأصلي كنايةً عنه ، إمّا معرفةً لازمةً ، أو غير معرفةٍ ، فتكون تابعةً لما بعدها ، وصارتْ كنايةً عن معروفٍ مخبرٍ عنه بخبرٍ ، ثمّ ذكروا ذلك الخبر بعده تفسيراً لذلك المبهم في الكناية ، ولزم ، ولم يفارق كما في ضمير الأمر والشأن ، وأدخلوا الألف واللام كـ(الذي) تنبيهاً علىٰ الوصف ؛ لأنّه يخصّها إصلاحاً لفظيّاً ، وجعلوها جاريةً علىٰ موصوفٍ ، فبنوا المخبر المكنّىٰ عنه أيضاً .

ويشبه أن يكون تعريفها مستقلاً علىٰ حدةٍ ، وكأنّها وُضِعَتْ معارفَ للذوات ، كما وُضِعَتْ ألفاظٌ أعلاماً للبهائم والمعاني كـ: زوبر ، وخباثِ ،

وفجارِ ، وبرّة ، ونحوه ، فلا يبعد أن تكون هذه كذلك .

والموصولات على الإطلاق اسماً كان أو حرفاً : هو كلّ كلمة أُتِيَ بها وصلةً إلى جعلِ الجمل خبراً عنها ، وبها ؛ لأنها في الجمل نظير (أيّ) في نداء ما فيه الألف واللام ، و (ذو) في وصف الأجناس .

والموصولات التي نريد ههنا : هي الأسماء التي لا تُتِمُّ جزءاً من كلامٍ إلا بجملةٍ وضميرٍ عائدٍ عليه(١) .

فقولنا : (هي الأسماء) احترازٌ من الحروف الموصولة ، وهي : (أنّ ، وأنْ ، وما ، وكي) على رأيٍ .

وقولنا : (لا تُتِمُّ جزءاً) أحسنُ من قولنا : (لا تتمّ اسماً) ؛ فإنّها اسمٌ تامٌّ، وإنّما لم يعتبر قائماً بنفسه ، بل بانضمام غيره إليه ، وهذا فصلُ الموصولات من غيرها .

وقولنا : (وضمير عائد) احترازٌ من الأسماء التي لا تكون إلا مضافةً إلى الجملة ، أو مفتقرةً إليها ، نحو : يومئذٍ ، وحيث زيدٌ قائمٌ ، ونحو ذلك ؛ فإنّه لا ضمير فيها .

وقيل : هو الذي لا بدّ له من دلالةٍ على معناه من جملةٍ أو معناها ، تُضَمُّ

---

(١) الكافية في النحو : ١٥٢ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٣٥ .

إليه إمّا كالجزء أو كالصفة .

وهذا أعمُّ من (الذي) وأخواته ؛ لدخول (أنْ) .

وهي بالجملة صنفان : صنفٌ للمذكّر ، وصنفٌ للمؤنّث ، وكلاهما مفردٌ ، أو مثنًى ، أو مجموعٌ ، وإمّا مشتركٌ لكلّ ذلك .

أمّا المذكّر المفرد فله (الذي) ، و (ذو) في لغة طيىء [١] ، وزاد بعض الكوفيّين [٢] (هذا) بغير (ما ، ومَنْ) ، وغيرَها من أسماء الإشارة ، وهو مذهب ثعلب [٣] ، وقيل [٤] : تابعه عليه الزّجّاجُ [٥] وجماعةٌ تجويزاً ، وأنشدوا :

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٢٦٢ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥١٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٢ ، الكافية : ١٥٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٣٨ ، ٢/ ١٧٧ .

وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢٠ .

(٣) شرح المفصل : ٤/ ٢٤ .

(٤) أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

عدسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ أمنت وهذا تحملينَ طليقُ (١)

وقالوا : منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٢) [البقرة: ٨٥] ، و﴿ هَا أَنتُمْ أُوْلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩] ، وهو شاذٌّ عند البصريّين (٣) ؛ لأنّ (هذا) اسم تامٌّ يحسن الوقفُ عليه كالأسماء الظاهرة ، ولأنّه يجمع بينه وبين (الذي) ، فتقول : هذا الذي عندك زيدٌ ، ولو كان موصولاً لكان بالجملة ، ولم يكن (الذي) فيه .

---

(١) بيت من البحر الطويل ليزيد بن مفرّغ الحميريّ ، وروايته في (ديوانه : ١٧٠) : (نجوت وهذا) .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٢٣ ، المحتسب : ٢/ ٩٤ ، شرح المفصل : ٤/ ٧٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٣ ، الإنصاف : ٢/ ٧١٧ ، تذكرة النحاة : ٢٠ ، تخليص الشواهد : ١٥٠ ، المغني : ٦٠٢ ، الخزانة . ٦/ ٤١ .

(٢) قال الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٧) : « ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ في معنى (الذين) ، و ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ صلةٌ لـ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ ، كقولك : ثمّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، ومثله قوله : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [طه: ١٧] » .

(٣) المفصّل : ١٩٠ ، شرحه : ٤/ ٢٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٤٢ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٥٩٨ .

وأمّا البيت ففيه أوجهٌ[1] :

أحدها[2] : أن يكون (طليق) خبر (هذا) ، و (تحملين) حالٌ من الضمير فيه ، والعائد محذوفٌ ، أي : تحملينه .

والثاني[3] : أن يكون خبراً بعد خبرٍ ، وإن كان فيه تقديمُ الخبرِ بالفعلِ على الاسمِ .

والثالث[4] : أن يكون (تحملين) حالاً ، والعامل فيه معنى [٤٣ب] الإشارة .

---

(١) ذكر هذه الأوجه أبو البقاء العكبريّ - رحمه اللّه - في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢١) .

وذكر الفارسيّ في (إيضاح الشعر : ٤٢٤) وجهاً رابعاً ، فقال : « أن يكون (تحملين) صفة لموصوف محذوف ، تقديره : وهذا رجلٌ تحملين ، فتحذف الهاء من الصفة كما حذفت في قولك : الناس رجلان : رجلٌ أكرمت ، ورجلٌ أهنت » .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٢٤ .

(٣) نقله ابن عطيّة عن شيخه أحمد بن عليّ الغرناطيّ المعروف بابن الباذش .

انظر : تفسير ابن عطيّة : ١/ ١٣٤ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٦ .

(٤) الكشاف : ١/ ٢٩٣ ، البحر المحيط : ١/ ٤٦٦ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٤ - ٤٧٥ .

وأمّا الآية فـ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ و (تحبون) حالٌ ، لا [صلة ، قاله][1] الزّجّاج[2] ، وقد قيل[3] : هو منادىً ، ولا يكون عند سيبويه[4] ، وقيل[5] : بإضمار (أعني) على التخصيص ، وقال الفرّاء[6] : هو خبر ﴿ أَنتُمْ ﴾ ، و﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ صفةٌ .[7]

وقد ذهب الكوفيّون[8] أيضاً أنّ الاسم الظاهر إذا دخلتْ عليه الألفُ واللامُ

---

(١) بياض في الأصل . وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢١ .

(٢) أوجب الزجّاج في ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ أن تكون صلة ، وأجاز في ﴿ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ كونها صلة ، وكونها حالاً . انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٧ ، ٤٦٣ .

(٣) قاله ابن قتيبة في (تفسير غريب القرآن : ١٠٩) ، وعزي إلى المبرّد .

انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٩٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٢٤ ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٨٦ .

(٤) لم يجز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، قال في (الكتاب : ١/ ٣٢٥) : « ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا : رجلُ ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجلُ » .

(٥) قاله أبو جعفر النحّاس في (إعراب القرآن : ١/ ١٩٣) ، وابن كيسان .

انظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٨٦ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٧ .

(٦) الذي في كتابه (معاني القرآن : ١/ ١٣٨) جعلها موصولة .

(٧) بقيت عدّة توجيهات فيها .

انظر : البحر المحيط : ١/ ٤٦٦-٤٦٨ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٤-٤٧٨ .

(٨) الإنصاف : ٢/ ٧٢٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٩ .

كان موصولاً ، وأنشدوا :

لعمري لأنت البيتُ أكرِمُ أهلَهُ وأجلسُ في أفيائه بالأصائل[١]

أي : أنت الذي أكرم أهله .

وجوابه[٢] : أنّ (البيت) مبتدأ ثانٍ ، و (أكرم أهله) الخبر ، ويحتمل أن يكون حَذَفَ (الذي) للضرورة .

ولـمّا كانت الصلة عندهم تكون بالجملة والمفرد على ما نذكره ، وصلتها إن كانتْ مفردةً نكرةً انتصبتْ على الحال ، وهي في الصلة ، نحو : قام هذا ظريفاً ، وإن كان جملةً كان في الصلة [نحو] : قام هذا يضرب زيداً .

وحملوا على هذا كلَّ ما دخلته الألف واللام قياساً ، ويجري مجرى هذا ، فتنتصب النكرة عنه ، نحو : قام الرجل ظريفاً ، ومررتُ بالرجل قام ، ويقوم ، ونحوه ، لا فرق عندهم بين هذه و (الذي) إلا في انتصاب النكرة .

---

(١) بيت من البحر الطويل لأبي ذؤيب الهذليّ ، (ديوان الهذليّين : ١/ ١٤١) .

انظر : شرح أشعار الهذليّين : ١/ ١٤٢ ، إصلاح المنطق : ٣٢٠ ، شرح أبياته : ٥٢١ ، إيضاح الشعر : ٤٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٧٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٠ ، الخزانة : ٥/ ٤٨٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢١ .

وقد جعلوا النكرة موصولةً كالمعرفة ، لكن صلتها تجري صفةً عليها ، فتقول : أنت رجلٌ يأكلُ طعامنا ، وخالفوا هذا ، فجوّزوا فيه تقدّم معمول الصلة ، فتقول : أنت طعامنا رجلٌ يأكلُ ؛ لاستقلال النكرة بنفسها ، ويجوز عندهم أن تقول : أنت الرجل يقوم ، وتقوم ، على الغيبة ؛ لأجل (الرجل) ، وعلى الحضرة ؛ لأجل (أنت) ، وكذلك في النكرة ، ولا يجوز ذلك عندهم في الموصولات كـ(الذي) وأخواتها ، فلا تقول : أنت فينا الذي ترغب ، بالتاء ، بل لا بدّ من الغيبة في الصلة ؛ لأنّه لا يستقلّ بنفسه ، بخلاف الاسم .

قالوا : فإن جعلتَ الموصولَ مصدراً جازَ ؛ لأنّ المصدر يكون للواحد والجمع والمخاطب والغائب بلفظٍ واحدٍ ، فتقول : أنتَ فينا الذي ترغب ، كأنّك قلت : أنتَ فينا رغبتك ، كقوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة : ٦٩] أي : كخوضهم ، وتقول عليه : الذي ترغبان ، وأنتم فينا الذي ترغبون ، وأنتِ فينا الذي ترغبين ، وقال بعضهم : يجوز على الإلغاء .

وقد خالفوا في (مَنْ) ، فقالوا : لو قلت : أنت مَنْ يقوم ، بالياء ، جاز ، ولا يجوز على الخطاب ؛ لأنّ (مَنْ) لا تلغى .

أمّا (الذي) وأخواتها ، وهي ما عدا (ما ، ومَنْ ، وأيّ) ، فإنّها يُوصف

بها ؛ لأنّها وضعتْ للوصف للمعارف .

أمّا (الذي) فاختلف النحويّون فيه[١] ، فذهب سيبويه إلىٰ أنّ أصله : (لَذِي)[٢] كـ(عَمِي وشَجِي)[٣] ، ثمّ اعتلّ كالمنقوص ، والألفُ واللامُ دخلتا للتعريف ، ويدلّ علىٰ ذلك أنّهم يدغمون في اللام ، فيقولون : اللذي ، وتثبت الياء ؛ لزوال التنوين ، وكان ينبغي علىٰ قياس هذا لو كان معرباً أن يظهر نصباً ، لكنّه مبنيّ ، وبني علىٰ السكون ؛ لضعف الياء عن الحركة ، ثمّ لزمتِ اللام ؛ لأنّها لا تنفكّ عن التعريف ، فكانتْ كـ(الجمّاء الغفير)[٤] ، فلا يقال : جاؤوا جمّاً غفيراً ، و : (أرسلها العراك)[٥] .

وقال الفرّاء[٦] : أصلها (ذا) التي للإشارة [٤٤أ] ؛ لأنّ مذهبه أنّها معرفةٌ ، ثمّ نقلت إلىٰ الغيبة ، ودخلتْ عليها لام التعريف ، وقلبتْ ألفُها إلىٰ الياء ؛ للفرق بين الغائب والحاضر في الإشارة ، فانكسر ما قبلها ، وقوّيتْ بلامٍ

(١) شرح المفصل : ٣/ ١٣٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٩ـ٤٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٤ ، الارتشاف : ١/ ٥٢٥ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٢ ، شرح المفصل : ٣/ ١٣٩ .

(٣) الإنصاف : ٢/ ٦٧٠ .

(٤) انظر : الكتاب : ١/ ١٨٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣١٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ١/ ١٨٧ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣١٢ .

(٦) انظر : أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٢ .

أخرىٰ ؛ لتدخلَ اللامُ علىٰ اسمٍ قويٍّ لا مشبه للحرف في قلّة حروفه ، ثمّ أدغمتا .

وقال غيره من الكوفيّين : أصلها (ذا) موصوفة ، وهي التي في (ماذا) ، والألف عندهم لبيان الحركة .

وقال أبو زيدٍ[1] : أصلها (ذو) بمعنىٰ (صاحب) ، وهي الوصلة إلىٰ الوصف بالأجناس للنكرات ، فلمّا أرادوا أن يصفوا المعارف بالجمل كالنكرات ، ولم يكن ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ النكرة مفتقرةٌ إلىٰ الوصف والتبيين ، فكان في إتيان الجملة بعدها تبيينٌ لفائدتها ، والمعرفة مستغنيةٌ ؛ لكمالها .

والثاني : أنّ الجملة تتنزّل منزلة النكرة ؛ لأنّها خبرٌ ، ولا يُخْبَرُ المخاطَبُ إلا بما يجهله ، لا بما يعرفه ، فصلح أن توصف بها النكرة ، والمعرفة بخلاف ذلك كلّه ، ولأجل ذلك لم يُفدِ الضمير فيها ، بخلاف النكرة ، جاؤوا بالوصلة التي وصلوا بها إلىٰ النكرة في الأجناس ، فقالوا : هذا زيدٌ ذو قام أبوه ، و : ذو وجهه حسنٌ ، وهي لغة طيئ ، ثمّ إنّ العرب لمّا رأته اسماً وُصِفَ به المعرفة ، أرادوا تعريفه ليتّفق الوصف والموصوف ،

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٧٧) .

فأدخلوا الألف واللام ، ثمّ ضاعفوا اللام كي لا يذهب لفظها بالإدغام ، وتذهب منه ألف الوصل في الدرج ، فلا يظهر التعريف ، ولمّا رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفةً قلبوا الواو منه ؛ إذ ليس في كلامهم واوٌ متطرّفةٌ مضمومٌ ما قبلها إلا وتنقلب ياءً ، نحو : دلو ، وأدلٍ ، وإنّما صحب الواو في (ذو) لأنّها في حكم التوسّط ؛ للزومها الإضافة .

وهذان المذهبان متكلّفان ، فلا نطوّل بفسادهما .

وقد قال الأخفش[١] : يكون (الذي) للجمع والواحد بلفظٍ واحدٍ[٢] كـ(مَنْ) ، وقيل[٣] : منه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أولئك هم المتقون﴾ [الزمر : ٣٣] ، وقيل[٤] : منه قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٤٩ ، ٢٠٣ ، ٢/ ٤٥٦ .

(٢) وافقه على ذلك مجموعة من العلماء منهم الفرّاء وأبو عبيدة والزجّاج والفارسيّ وابن مالك . انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ٤١٩ ، ومجاز القرآن : ٢/ ١٩٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١/ ٥٨ ، والبغداديّات : ٢٥١ ، والعضديّات : ١٦٧ ، ١٦٩ ، وشرح التسهيل : ١/ ١٩١ ـ ١٩٢ .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٥١٨ ، مجاز القرآن : ٢/ ١٩٠ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٨١٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٢٦ .

(٤) معاني القرآن للأخفش : ١/ ٣٩ ، الأزهيّة : ٢٩٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٧ .

الَّذي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ [البقرة: ١٧] ، وأمّا قوله :

وإنّ الذي حانتْ بفلجٍ دماؤهم [1]

فقيل : هو من هذا ، وقيل[2] : هو على حذف النون ، وهو قول سيبويه[3] . ولا خلاف بين البصريّين أنّ (الذي) لا تخرج عن أن تكون موصولةً ، وحُكيَ عن بعض البغداديّين أنّه أجدرُ أن تجريَ مجرىٰ (ما) ، فتكون مع الفعل بتأويل المصدر كما تكون (ما) موصولةً ، فتقول : أعجبني الذي صنعتَ ، أي : صنعك .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل للأشهب بن رميلة ، وعجزه :

هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

انظر : شعره : ١٩١ ، الكتاب : ١/ ٩٦ ، المقتضب : ٤/ ١٤٦ ، المحتسب : ١/ ١٨٥ ، المنصف : ١/ ٦٧ ، دقائق التصريف : ٥٤٥ ، الأزهيّة : ٢٩٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٢٥٤ ، المغني : ٢٥٦ ، شرح أبياته : ٤/ ١٨٠ ، الخزانة : ٢/ ٥٠٧ .

(٢) المقتضب : ٤/ ١٤٦ ، المفصل : ١٤٣ ، شرحه : ٣/ ١٥٤ .

(٣) الكتاب : ١/ ٩٥ .

وأجاز بعضهم[١] أيضاً أن يستعمل موصوفاً كما تستعمل (ما) ، وأنشدوا[٢] :

حتّى إذا كانا هما اللذينِ

مثل الجديلين المحملجين[٣]

أي : المفتّلين ، فوصفه بـ(مثل) ، ولهذا نصب مثلاً ؛ لأنّه صفةٌ ، وهذا كلّه غير معروفٍ عند البصريّين .

و (الذي) فيه أربعُ لغاتٍ[٤] :

أعلاها (الذي)[٥] .

---

(١) قاله الفرّاء في (معاني القرآن : ١/ ٣٦٥) ، وعزاه الفارسيّ وابن جنّي إلى البغداديّين .

انظر : الشيرازيّات : ١٣٣ أ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٦٥ .

(٢) أنشده أبو عثمان المازنيّ عن الأصمعيّ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لم ينسبا إلى قائل .

انظر : الشيرازيّات : ٥ ب ، ١٣٣ أ ، سرّ الصناعة ١/ ٣٦٥ ، شرح المفصل : ٢/ ١٥٣ ، الخزانة ٦ / ٨١ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ـ١١١ ، دقائق التصريف : ٥٤٢ـ٥٤٣ ، الأزهيّة : ٣٠١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، الدرّ المصون : ١/ ١٥٨ .

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ ، الأزهيّة : ٢٩٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ .

وبإسقاط الياء تخفيفاً وإبقاء الكسرة ، كقوله :

واللذِ لو شاء لكانت برّا

أو جبلاً أشمَّ مشمخرّا (١)

وبسكون الذال إمّا على إجرائه مجرى (يدٍ) ، ثمّ بنوه على السكون ، أو سكّنوا لـمّا صار كأنّه آخر الكلمة ، كما عملوا في المنادى المرخّم مثله ، كقوله :

فظلت في شرٍّ من اللذْ كِيدا

كاللذْ تزبّا زُبْيَةً فاصطيدا (٢)

ومنهم مَنْ يقول : (الذيّ)، يجعلها على (فَعِيل) ، كقوله :

وليس المالُ فاعلمهُ بمالٍ ... وإنْ أغناكَ إلا للذيِّ

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين لقائل .

انظر : دقائق التصريف : ٥٤٣ ، الأزهية : ٢٩٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، الإنصاف : ٢/ ٦٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٠ ، الخزانة : ٥/ ٥٠٥ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لرجل غير معيّن من هذيل .

انظر : شرح أشعار الهذليّين : ٢/ ٦٥١ ، الكامل للمبرّد : ١/ ٢٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ ، شرح الجمل : ١/ ١٧١ ، الخزانة : ١١/ ٤٢١ .

يريدُ به العلاء ويصطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ (١)

[٤٤ب] وأمّا (ذو) في لغة طيئ فكقوله :

فإنّ بيتَ تميمٍ ذو سمعت به فيه تنمّتْ وأرستْ عزّها(٢) مضرُ(٣)

وكقوله :

لئن لم تُغيّرْ بعضَ ما قد صنعتمُ

لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه (٤)

---

(١) بيتان من البحر الوافر غير منسوبين لقائل .

انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ ، دقائق التصريف : ٥٤٢ ، الأزهيّة : ٢٩٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، الإنصاف : ٢/ ٦٧٥ ، الخزانة : ٥/ ٥٠٤ .

(٢) في المخطوطة : (تنحّتْ وأرستْ عبرها) ، وأظنّ هذا تصحيفاً .

(٣) بيت من البحر البسيط لرجل من طيئ غير معيّن .

انظر : شعر طيّئ : ٧٢١ ، نوادر أبي زيد : ٢٦٥ ، الكامل للمبرّد : ٣/ ١١٣٩ ، المذكّر والمؤنّث للسجستانيّ : ٢٠٠ ، الأزهيّة : ٢٩٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٤ .

(٤) بيت من البحر الطويل لقيس بن جروة المعروف بعارق الطائيّ ، وهو آخر بيت من حماسيّة له أوردها أبو تمّام في (الحماسة : ٢/ ٣٦٥-٣٦٦) ، ويعزىٰ البيت لعمرو بن ملقط .

انظر : شعر طيّئ : ٢/٤١٨ ، نوادر أبي زيد : ٢٦٦ ، إيضاح الشعر : ٤٥٢ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٩٧ ، المحتسب : ١/ ١٤٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٢ ، رصف المباني : ٢٤٣ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٤٨ ، الخزانة : ٧/ ٤٣٨ .

وقال الفرّاء [١] : سمعتُ بعضهم يقول : (بالفضل ذو فضّلكم اللّه بِهْ)، وهي مضمومةٌ في كلّ حالٍ .

وقد قيل : إنّ (ذو) تكون للمؤنّث خاصّة ، وهو فاسدٌ بما ذكرنا ،

وقيل [٢] : تكون لهما ، وأنشدوا :

فإنّ الماء ماء أبي وجدّي ... وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ [٣]

---

(١) حكاه الفرّاء في كتابه : (لغات القرآن) ، وهو كتاب مفقودٌ ، وتكملة الحكاية : (والكرامةِ ذات أكرمكم اللّه بَهْ) ،وقد سبقت تكملتها في (ص : ٢٥٠) .

و انظر : الأزهية في علم الحروف : ٣٠٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٤ ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٧٥ ، شرح التسهيل : ١/ ١٩٥ ـ ١٩٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤١٠ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١/ ٤٦٦ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٤٢ .

(٢) هذا مذهب أبي زيد الأنصاريّ وأبي حاتم السجستانيّ والمرزوقيّ .

انظر : النوادر : ٢٦٥ ، المذكّر والمؤنّث للسجستانيّ : ١٩٩ ـ ٢٠٠ ، الأزهيّة : ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ ، شرح الحماسة للمرزوقيّ : ٢/ ٥٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ .

(٣) بيت من البحر الوافر لسنان بن الفحل الطائيّ .

انظر : شعر طيئ : ٢/ ٦٠٠ ، الحماسة : ١/ ٣٠٢ ، الأزهيّة : ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ ، البسيط في شرح الجمل : ١/ ٢٩١ ، تخليص الشواهد : ١٤٣ ، الخزانة : ٦/ ٣٤ .

يريد : التي حفرتها ، والتي طويتها ، وقيل[١] : إنّ البئر قد تذكّر ، فلا حجّة فيه[٢] ، ومن تذكيرها قوله :

لأنزحنْ قعركَ بالدليِّ

حتّى تكون أقطعَ الوليّ [٣]

ولو كانت مؤنّثة هنا لقال : قطعاء الوليّ .

وينبغي أن تذكر (ماذا) مع المشتركة .

فأمّا (ذا) فهو مشتركٌ ، فيقع علىٰ مَنْ يعقل مع (مَنْ) مطلقاً ، ومع (ما) علىٰ ما لا يعقل مطلقاً ، أعني : من المذكّرين والمؤنّثات ، فإذا كانتْ مع (ما) ففيها وجهان :

---

(١) في : المذكر والمؤنث للفراء : ٩١ ، ولابن التستري : ٦٥ ، ولابن جنّي : ٤٦ : (البئر مؤنّثة ملازمة للتأنيث) .

(٢) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ١٧٧) .

(٣) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلىٰ قائل ، وقبلهما :

يا بئرُ يا بئرَ بني عديٍّ

انظر : التكملة : ١٣٤ ، المنصف : ٢/ ٧٠ ، المخصص : ١٤٨/١٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٤٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢/ ٦٧٥ ، الإنصاف : ٢/ ٥٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ ، الخزانة : ٦/ ٣٤ .

أحدهما[١]: أن تكون (ذا) بمعنى: (الذي) ، و (ما) استفهامٌ بمعنى: (أيّ) ، مبتدأة ، وإن كانتْ نكرةً ، و (ذا) خبرها ، وما بعد (ذا) صلةٌ محذوفةُ العائدِ ، ولا يصحّ في هذا أن تكون (ما) معمولةً لما بعد (ذا) ، فيكون التقدير في قولك : ما صنعتَ ؟ : أيُّ شيءٍ الذي صنعتَ ؟ ، أو تكون (ما) خبراً تقدّم ؛ لما فيه من معنى الاستفهام ، وعلى هذا فيكون الجواب إمّا رفعاً أو نصباً ، فالنصبُ على الفعل ؛ لدلالة الأوّل عليه ، والثاني على الابتداء ؛ لتقدّمه .

والثاني[٢]: أن تكون (ماذا) في موضع : (أيّ شيء ؟) ، إمّا بأن تكون (ذا) زائدةً ، وإمّا بأن تكون مركّبةً مع (ما) ، فتكون على كليهما في موضع نصبٍ بما بعدها ، قيل[٣]: ودلَّ على التركيب قولُهم : عمّا ذا تسأل ؟ ، فيثبتون الألف في (ما) ، فدلّ على أنّها ليستْ آخر الكلمة ، ولو كانتْ لحذفوها كما حُذفتْ منها في قولك : عمَّ تسأل ؟ ، والجواب فيه التوجيهان كما تقدّم ، لكن النصب هنا أحسن من الرفع ، والرفع هناك أحسن من النصب ، وإنّما كان ذلك لأنّه ينبغي أن يكون الجواب

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٠٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٠٥ ، ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢) البغداديّات : ٣٧١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢٢ .

(٣) قاله سيبويه في (الكتاب : ١/ ٤٠٥) ، وانظر : المسائل المنثورة للفارسيّ : ١٣٣ .

مبنيّاً على السؤال ؛ لأنّه كالكلام الواحد ، والأوّل مبنيٌّ على الابتداء كما هو في قولك : مَنْ المضروبُ[١] ؟ .

والثاني هو فيه مبنيٌّ على الفعل بمنزلة : مَنْ ضربتَ ؟ فينبغي أن يراعى ؛ لأجل المناسبة بما هو عمدةٌ في السؤال وما يبنى عليه ، لكن يظهر أنّ النصب في الأوّل أقوى من الرفع هنا ؛ لأنّ الجملة المتقدّمة ذات وجهين ، وهذه ذات وجهٍ واحدٍ ، فإن رفع هنا فلا مناسبة أصلاً ، بخلاف تلك .

وعلى الوجهين قرئ قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] رفعاً[٢] ، ونصباً[٣] ، لا على التوجيهين ، وعلى أحدهما[٤] قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠] ، وعلى الوجه الآخر قوله :

---

(١) في نسخة التحقيق : (المصروف) .

(٢) برفع : ﴿ العفو ﴾ قراءة أبي عمرو وابن كثير وعاصم .

انظر : السبعة : ١٨٢ ، الحجّة لابن خالويه : ٩٦ ، ولأبي زرعة : ١٣٣ .

(٣) بنصب : ﴿ العفو ﴾ قراءة غير أبي عمرو وابن كثير وعاصم من السبعة .

انظر : السبعة : ١٨٢ ، الحجّة لابن خالويه : ٩٦ ، ولأبي زرعة : ١٣٣ .

(٤) جعلهما اسماً واحداً . انظر : الكتاب : ١/ ٤٠٥ ، البغداديّات : ٣٧١ .

ألم تسألنَّ المرء ماذا يحاولُ   أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ (١)

أو على أحد الوجهين .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ ماذا أنزلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [النحل: ٢٤]

فقيل(٢): ليس على الجواب ، وإنّما هو استئنافٌ (٣)؛ لأنّه لو كان جواباً لأقرّوا بأنّ ربّهم أنزل الأباطيل ، [٤٥أ] فيقرّون بالإنزال ، ولا يقولونه ؛ لأنّ الإقرار بالربوبيّة ينافي ذلك ، وإنّما أنكروا كونه من عند اللّه ، فكأنّ المعنى : وإذا قيل لهم : ماذا أنزل ربّكم ؟ أضربوا عن ذلك ، وقالوا : هذا أساطير الأوّلين .

ويحتمل أن يكون جواباً على تقدير الزعم ، كأنّه قيل لهم : ما أنزل ربّكم على زعم هذا النّبيّ ؟ .

---

(١) بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة العامريّ -رضي اللّه عنه وعن سائر الصحابة- ، والرواية المشهورة : (ألا تسألان) .

انظر : ديوانه : ٢٥٤ ، الكتاب : ١/ ٤٠٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٤٠ ، مجالس ثعلب : ٢/ ٤٦٢ ، اللامات للزجّاجيّ : ٦٤ ، الأزهيّة : ٢٠٦ ، رصف المباني : ١٨٨ ، المغني : ٣٩٥ ، شرح أبياته : ٥/ ٢٢٦ ، الخزانة : ٦/ ١٤٥ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٩ .

(٣) مجالس ثعلب : ٢/ ٥٩٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٩ .

وقيل[١]: على معنى : ما الذي أنزل ربّكم ؟ ، قالوا مجيبين : الذي أنزل على زعمكم أساطير الأوّلين . وحكي أنّه تأويل سيبويه ، ومنعه أبو زيد[٢] وغيره من المحدثين ، ولا يبعد جوازه على ذلك المعنى ، كما قالوا : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر: ٦] يريدون : (عنده) .

وقد قيل : إنّ الرفع في الوجه الأوّل يكون على البدل ، وفيه نظرٌ .

ويحتمل أن تكون (ما) على هذا التأويل ، وهو كون (ذا) غير موصولة ، أن تكون مبتدأً ، وما بعده من الفعلِ الخبرُ ، لكنّه يقوى هذا إذا كان في الفعل ضميرٌ ، نحو : ماذا صنعته ؟ ، فأمّا إذا عُدِمَ الضميرُ ضَعُفَ ؛ لأنّ حذفَ الضمير من الخبر ليس كحذفه في الصلة .

ويشكل على الجميع تقدّمُ الفعلِ في نحو : إنْ كان ماذا ؟ ، وقد ورد في الحديث قوله ـ عليه السلام ـ للبائع : **(تشترط ماذا ؟)**[٣] .

---

(١) البغداديّات : ٣٧٢ .

(٢) السهيليّ ، ولم أجده في كتبه التي بين يديّ .

(٣) ورد هذا فيما رواه الإمام مسلم رحمه الله مما حكاه عمرو بن العاص رضي الله عنه عند موته عن إسلامه حيث قال : (فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبيّ ﷺ ، فقلت : ابسط يمينك فلأبايعك ، فبسط يمينه . قال : فقبضت يدي . قال : ما لك يا عمرو ؟ قال : قلت : أردت أن أشترط . قال : **تشترط بماذا ؟** ، قلت : أن يُغفرَ لي) . انظر : صحيح مسلم : ١/ ١١٢ .

وفيه وجوه[١] :

أحدها : أنّه قدّرَ إلغاء الأوّل ، ثمّ ابتدأ ، ولم يذكر الفعل بعدها ؛ لتقدّم ذكره .

وقيل : قدّرَ فعلاً لا على جهة الإلغاء ؛ لأنّه إخبارٌ بالصُّنعِ ، وهو بعد العلم به ، والاستفهامُ عنه بعدُ ينفي العلم ، ولا يجتمعان .

وقيل : أراد : ماذا صنعت ؟[٢] ، فحذف (ماذا) ، ثمّ جاء بـ(ماذا) وحدها دليلاً .

وقيل : أراد : أصنعتَ ؟ ثمّ حذف الهمزة ، واستأنف ، كقوله :

كذبتك عينك أم رأيتَ بواسط غَلَسَ الظلامِ من الرباب خيالا[٣]

يريد : أكذبتك عينك ؟ ، وعلى هذا قراءة مَنْ قرأ : ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٣٣ .

(٢) لم يذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ الحديث الذي فيه هذا ، وهو قوله عليه السلام : **(صنعتَ ماذا ؟)** . انظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٣٣ .

(٣) بيت من البحر الكامل ، وهو مطلع قصيدة للأخطل .

انظر : شعره : ١/ ١٠٥ ، الكتاب : ١/ ٤٨٥ ، الكامل : ٢/ ٧٩٣ ، المقتضب : ٣/ ٢٩٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ١٠٩ ، المغني : ٦٦ ، شرح أبياته : ١/ ٣٤ ، الخزانة : ١١/ ١٣١ .

زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ ﴿٦٣﴾﴾[1] [ص: ٦٣] .

وهذه الأوجه عندي ضعيفةٌ ، ولا يبعد عندي أن يكون العامل محذوفاً[2] ؛ لدلالة الأوّل عليه من غير إلغاءٍ للأوّل ؛ لأنّ السؤال عن تعيين ما يفعل ، فإن عيّنَ العِلْمَ بأنّ فعلاً ما وقعَ ، فإذا قلت : تصنع ماذا ؟ فكأنّك قلت : قد علمتُ أنّك تصنع شيئاً ، فما هو ؟ ، فاستأنفتَ ، وكذلك الحديث ، أُخْبِرَ بأنّه يشترط ، ولكنّه سأله عن تعيين ذلك ، فكلٌّ واحدٍ منها جملةٌ مستقلّةٌ بنفسها .

ويحتمل أن يكون هذا على أحد الوجهين :

وهو الابتداء ، لكنّه قدّم الخبر ، والأصل : ماذا تشترط ؟ ، فقدّمَ ، ولا يقال : لا يجوز أنْ تقدّمه في قولك : زيدٌ قامَ ؛ لأنّا نقول : إنّما لم يجز هنا لأنّ الفعل إذا تقدّم كان أولى به من الابتداء ، وهنا إذا تقدّم الفعل لم

(١) بكسر همزة : ﴿اتّخذناهم﴾ كما نصّ على ذلك أبو البقاء العكبريّ في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٣٣) .

وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائيّ وابن كثير .

انظر : السبعة : ٥٥٦ ، الحجّة لابن خالويه : ٣٠٧ ، ولأبي زرعة : ٦١٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ٢٣٣ .

(٢) في المخطوطة : (محذوف) .

يكن له عملٌ فيما بعده ؛ لأجل الاستفهام ، وفيه نظرٌ ، وقول الشاعر :

دعي[1] ماذا علمتِ سأتّقيه ولكنْ بالمغيّب نبئيني[2]

فيظهر هنا أنّها ليستْ استفهاميّة ، وفيه نظرٌ[3] .

وأمّا إذا كانت مع (مَنْ) فلا تحتمل أن تكون (ذا) بمعنى (الذي) ، كقولك : مَنْ ذا قائمٌ ؟ ، أي [٤٥ب] : مَن الذي هو قائمٌ ؟ ، فتكون (ما) مبتدأةً ، وما بعدها الخبر ، أو تكونا في موضع اسمٍ واحدٍ[4] ، لكنّ هذا الاحتمال ضعيفٌ ؛ لأنّ الصلة لا تكون بالمفرد ، ولم يسمع فيها : مَنْ ذا ضربتَ ؟ .

وقيل : لا تكون (ذا) موصولةً مع (مَنْ) ؛ لأنّ (مَنْ) تخصّصُ مَنْ يعقلُ ، فليس فيها إبهامٌ كما في (ما) ، وإنّما صارتْ بالردّ إلى الاستفهام

---

(١) في المخطوطة : (وعن) ، وأراه تصحيفاً .

(٢) بيت من البحر الوافر لأبي حيّة النميريّ في (شعره : ١٧٧) ، وقد خطأ البغداديّ من نسبه للمثقب العبديّ ، وقد ورد في (ديوانه : ٢١٣) ، وينسب لغيرهما .

انظر : الكتاب : ١/ ٤٠٥ ، مجاز القرآن : ١/ ٣٥٢ ، المسائل المنثورة : ٢١٩ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٤٧٩ ، الجنى الداني : ٢٥٨ ، المغني : ٣٩٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٩٢ ، الخزانة : ٦/ ١٤٢ .

(٣) المسائل المنثورة : ٢١٩ـ٢٢٠ .

(٤) المغني : ٤٣٢ .

في غاية الإبهام ، فأخرجت (ذا) من التخصيص إلىٰ الإبهام ، وجذبتها إلىٰ معناها ، ولا كذلك (مَنْ) ؛ لتخصيصها ، فلذلك لا تستعمل استعمالها ، وإنّما تستعمل حيث قال سيبويه [1] : وأكثر ما تستعمل في الإنكار علىٰ معنىٰ : ما أحدٌ خيرٌ منك ، كما تقول : مَنْ ذا أرفع من الخليفة؟ ، أي : ما أحدٌ أرفع من الخليفة ، قال تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، فوصف (ذا) بـ(الذي) ، ولم ترد أن تشير إلىٰ إنسانٍ قد عُرِفَ فضلُهُ علىٰ المسؤول ، ولو أردت ذلك لنصبت علىٰ ما تذكر ، فتقول : مَنْ ذا خيراً منك ؟ .

والوجه علىٰ هذا أن تكون (ذا) حرفَ إشارةٍ علىٰ أصلها ، فتحتمل حينئذٍ ثلاثة أوجهٍ ، أمّا إذا رفعت ما بعدها فوجهان :

أحدهما : أن تكون مبتدأً ثانياً ، وما بعدها الخبر ، والجملة خبر (مَنْ) ، كأنّك قلت : مَنْ هو أفضل ؟ ، كما تقول : مَنْ أبوه قائمٌ ؟ ، وحرف الإشارة مقدّرٌ بالضمير ، كأنّك قلت : مَنْ هو أفضلُ من زيدٍ ؟ .

والثاني : أن تكون خبر (ما) ، وتكون موصوفةً بما بعدها ، كأنّك قلت : مَنْ ذا الذي هو قائمٌ ؟ ، ثمّ حذفتَ ، وأقمتَ ، وكلاهما علىٰ معنىٰ

---

(١) بعض كلامه في (الكتاب : ١/٢٤٨) ، والنصّ كلّه منقولٌ من (الأزهيّة في علم الحروف : ٢٠٥-٢٠٦) .

الإنكار .

والأوّل هو المرضيّ .

والوجه الثالث : أن تكون خبراً ، أو مبتدأً ، ويكون ما بعدها نصباً على الحال ، فكأنّه سأل عمّن يعرفه قائماً ، ولم يعرفه بنفسه ، وقد يصحّ مثله في (ما) إذا دخلها معنى الإبهام والتنبيه ، تقول : ماذا قائماً ؟ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه: ١٧] ، أي : وما تلك مستقرّةً بيمينك ؟ .

وعلى الوجهين في (مَنْ) يكون الجوابُ رفعاً ، إنْ لم تجعل الأوّل على جهة الإنكار ، وأخرجته إلى السؤال مجازاً ، ورفعه إمّا على البدل ، وإمّا على الابتداء ، وكذلك لو استأنفتَ سؤالاً عن تفصيل ، فقلت : مَنْ ذا قائماً ؟ ، أزيدٌ أو عمرٌو ؟ ، كما تقول : كم رجلاً ضربتَ ؟ ، أثلاثين أم أربعين ؟ ، والبدل هنا لا يصحّ تكرار العامل معه ، ولا يكون غيرُ (ذا) بمعنى (الذي) مع (ما) من المبهمات ، وأجازه البغداديّون [1] ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ .

وأمّا المثنّى فلا يثنّى من هذه الثلاثة في المشهور إلا (الذي) ، وهي لمن

---

(١) الارتشاف : ١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠ .

يعقل وما لا يعقل .

وفيه وجهان : تشديد النون ، لغة قريش [١] ، وتخفيفها ، وهي الوجه .

ووجه التشديد شبهها بالمبهم ، كما جريا في التصغير على فتح أوائلهما ، وفيه أقوالٌ :

أحدها : الفرق بين نون المبهم وغير المبهم ، وهو خطأٌ ؛ لوجودها في المبهم ، نحو : هاذان .

وقيل : للفرق بين النون الساقطة للإضافة وبين التي لا تسقط ، وهذا يوهم إضافة المبهم .

وقيل : للفرق بين ما هي عوضٌ من الحركة والتنوين وما ليس كذلك [٤٦أ] ، وهي التي عوّضتْ من حرفٍ .

وقيل : هي عوضٌ من الحرف الذي لحق الكلمة ؛ لأنّها في التثنية حذفت

---

(١) كذا قال الهرويّ في (الأزهيّة : ٢٩٦) ، وتابعه ابن الشجريّ في (أماليه : ٣/ ٥٣) ، وذكر ابن عقيل في (المساعد : ١/ ١٤٠) ، وتابعه أبو حيّان في (الارتشاف : ١/ ٥٢٦) أنّ التشديد لغة قيس وتميم ، وأنّ التخفيف لغة الحجازيّين .

وانظر : دقائق التصريف : ٥٤٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٣٨١ ، والحجة لأبي زرعة : ١٩٣ .

منها الياء التي [١] في الواحد ، ولذلك كان في المهمل ، وحذفتْ ؛ لالتقاء الساكنين ، ولا يقال : ما حذف لالتقاء الساكنين لا يعوّض منه ؛ لأنّه .... [٢]؛ لأنّا نقول : هذا فيما كان عارضاً ، وأمّا ما بنيت عليه الكلمة فيعوّض ، نحو نون التثنية ، وليس التعويض ممّا يقاس عليه ، ألا ترىٰ عوّضوا في (أطاع) سيناً بخلاف نظيره .

وتكون رفعاً بالألف ، ونصباً وجرّاً بالياء ، وليستْ تثنيةً حقيقيّةً ، بل صيغٌ للتثنية [٣]، ولو كان كذلك لقلت : اللذيان .

وقيل : هي مثنّىٰ حقيقةً [٤]، وحذفت الياء فرقاً بين المتمكّن وغيره ، أو كثر استعمالها ، فكرهوا تحريك ما قبل الياء ، فحذفوها ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه لم يُسمعْ .

وقيل : أصلها أن تكون مبنيّةً كالواحد ؛ لوجود العلّة ، لكنّ التثنية

---

(١) في المخطوطة : (الذي) .

(٢) بياضٌ في المخطوطة بمقدار ثلاث كلمات .

(٣) هذا قولُ جمعٍ من العلماء . منهم الفارسيّ وابن جنّي والجرجانيّ .

انظر : سرّ الصناعة : ٢/٤٦٦-٤٦٩ ، الخصائص : ٢/٢٩٧ ، المقتصد : ١/١٩١ ، الارتشاف : ١/٢٥٣ .

(٤) هذا ظاهر قول سيبويه في (كتابه : ٢/١٠٤) ، والمبرّد في (المقتضب : ٤/٢٧٨) .

متمكّنة ؛ لأنّهم لم يبنوا مثنىً ، فصار كالإضافة في (أيّ) ، قال الزّجّاج : لم يُبْنَ من المثنّىٰ شيءٌ [1] .

وقيل : حُمِلَ المثنّىٰ على المعنىٰ ؛ لاتّحادهما في المعنىٰ .

وقد يحذفون النون للطول ، كقول الأخطل :

إنّ عمّيَّ اللذا قتلا الملوكَ [2]

كما حذف من قوله :

ولاكِ اسقني إن كان ماؤكَ ذا فضلِ [3]

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٧١ .

(٢) من بيت من البحر الكامل له في (شعره : ١/ ١٠٨) ، وهو بتمامه :

أبني كليبٍ إنّ عمّيَ اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا

والبيت في كثير من كتب النحو واللغة ، منها : الكتاب : ١/ ٩٥ ، المقتضب : ٤/ ١٦٤ ، المنصف : ١/ ٦٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٢٣٩ ، الخزانة : ٦/ ٦ .

(٣) عجز بيت من البحر الطويل للنجاشيّ الحارثيّ ، صدره :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه

انظر : ديوانه : ١١١ ، الكتاب : ١/ ٩ ، أمالي المرتضىٰ : ٢/ ٢١١ ، المنصف : ٢/ ٢٢٩ ، الخصائص : ١/ ٣١٠ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٨٠٦ ، المغني : ٣٨٤ ، شرح أبياته : ٥/ ١٩٤ ، الخزانة : ٥/ ٢٦٥ .

وأمّا (ذو) فقد حُكِيَ تثنيتها [١]، فتقول : هذان ذوا تعرف ، ولا يعربون بالياء .

وأمّا الجمع ففيه ثلاث لغاتٍ أصول :

إحداها [٢] : علىٰ لفظ (الذي) ، وهو لمن يعقل ، وهو بالياء جرّاً ونصباً ورفعاً ، وبنو هذيلٍ يعربون [٣]، فيجعلون الواو رفعاً ، كقوله :

نحن اللذون صبّحوا صباحا

يوم النخيل غارةً ملحاحا [٤]

و أنشد الفراء :

---

(١) الأزهيّة : ٢٩٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ .

(٢) في المخطوطة : (أحدها) .

(٣) الأزهيّة : ٢٩٨ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٦ ، الغرّة لابن الدهّان : ٢/ ١٩١ب ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٢٥ .

(٤) بيتان من مشطور الرجز مختلف في نسبتهما ، فهما لرؤبة (ديوانه : ١٧٢) ، ولليلىٰ الأخيليّة (ديوانها : ٦١) ، ولأبي حرب بن الأعلم العقيليّ (نوادر أبي زيد : ٢٣٩) . وانظر : دقائق التصريف : ٥٤٤ ، الأزهيّة : ٢٩٨ ، تخليص الشواهد : ١٣٥ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٢٦ ، المغني : ٥٣٥ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٥٣ ، الخزانة : ٦/ ٢٣ .

و بنو نويجية اللذون كأنهم   مُعْطٌ[١] مُخدّمةٌ من الخزّانِ[٢]

و منهم من يحذف النون تخفيفاً للطول ، كقوله :

وإنّ الذي حانتْ بِفَلْجٍ دماؤهُمْ

هُمُ القومُ كلّ القومِ يا أمَّ مالكِ[٣]

فجمع (دماؤهم) ، فدل على الجمع .

و كقوله :

غير الذي قاموا بأطراف المسدْ[٤]

و قيل[٥] : منه قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة : ٦٩] ، و هو

---

(١) في المخطوطة : (قطط) ، وهذا تحريف .

(٢) في المخطوطة : (الحيوان) ، والصواب ما أثبته .

وهذا بيت من البحر الكامل غير منسوب إلى قائل .

انظر : المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ : ١٠٣ ، دقائق التصريف : ٥٤٤ ، الأزهيّة : ٢٩٨ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٢ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٤٣) ، وقافيته هناك : (خالدِ) .

(٤) بيت من مشطور الرجز غير منسوب لقائل ، وقبله :

يا ربَّ عبسٍ لا تباركْ في أحدْ

في قائمٍ منهم ولا في مَنْ قعدْ

انظر : سرّ الصناعة : ٢/ ٥٣٧ ، الأزهيّة : ٢٩٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٢ ،

(٥) انظر أوجه تأويلها في (الدرّ المصون : ٦/ ٨٣) .

محتمل لصفة المصدر [١].

وقيل : الحذف للنون تثنيةً و جمعاً لغةٌ في ذلك [٢].

و الثانية : (اللاؤون) رفعاً ، و بالياء نصباً و جراً ، كقوله :

هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني   بمرو الشاهجان و هم جناحي [٣]

و منهم من يحذف النون كـ(الذين) [٤]، و منهم من يجعلها كـ(الذين)

---

(١) أي : (وخضتم كالخوض الذي خاضوا) ، حكاه أبو الحسن الأخفش عن يونس كما في (المسائل الشيرازيّات : ١٣٤ أ) ، وقال به الهرويّ في (الأزهيّة : ٣٠٠) ، وابن الشجريّ في (أماليه : ٣/ ٥٧) .

(٢) هذا قول ابن قتيبة وابن الأنباريّ ، نقله عنهما الواحديّ في (البسيط : ١/ ٢٧) .

وانظر : الواحديّ النحويّ من خلال كتابه البسيط : ١/ ١٥٠ .

وعزيت لغة حذف النون من المثنّى إلى بلحارث بن كعب وبعض ربيعة .

انظر : توضيح المقاصد والمسالك : ١/ ٢٠٩ ، أوضح المسالك : ٥٣ ، شرح الأشمونيّ : ١/ ١٤٧ .

(٣) بيت من البحر الوافر عزاه الهرويّ في (الأزهيّة : ٣٠٠) للهذليّ ، ولم يسمّه .

والبيت في : إعراب ثلاثين سورة : ٣٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ ، شرح الجمل : ١/ ١٧٣ ، المغني : ٤١٠ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٥٥ .

(٤) نقله الكسائيّ عن قبيلة هذيل .

انظر : الأزهيّة : ٣٠٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ ، شرح الجمل : ١/ ١٧٢ .

بالياء في الأصول الثلاثة ، و يكسر الهمزة [١] .

قال الفراء [٢] : هي للرجال والنساء سواء [٣] ، و هي قراءة عبدالله [٤] :

﴿ واللائي آلوا من نسائهم ﴾ .

وقد يحذفون النون كـ(الذين) ، كقوله :

فما آباؤنا بأمنَّ منهم   علينا اللاءِ هم مهدوا الحجورا [٥]

و الثالثة : (الأولى) لمن يعقل منهم ، و قيل : لمن لا يعقل ، وهي غير (أولا) التي هي إشارة ، وغير (أولوا) بمعنى الذات .

---

(١) عزاها ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ١٧٢) إلى هذيل .

(٢) انظر : الأزهيّة : ٣٠١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ .

(٣) يفهم هذا من كلامه في (معاني القرآن : ٣/ ٨٤) .

(٤) قراءة عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - : (للذين آلوا من نسائهم) ، أمّا (اللائي) فقرأ بها الأخفش .

انظر : الكشّاف : ١/ ١٣٦ ، تفسير الرازي : ٢/ ٢٤٣ ، تفسير القرطبيّ : ٣/ ١٠٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٤١ ، البحر المحيط : ٢/ ٤٤٥ .

(٥) بيت من البحر الوافر لرجل من بني سليم ، والرواية المشهورة :

(بأمنَّ منه) ، (اللاء قد مهدوا) .

والبيت في : أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ ، الأزهيّة : ٣١١ ، تخليص الشواهد : ١٣٧ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٢٩ .

و الفرق أنّ الإشارة يصحّ لحوق الكاف لها ، والموصولة لا تلحقها ، بل تكون بعدها الجمل .

و الثانية [١] [٤٦ب] : بمعنىٰ : أصحاب ، جمع (ذو) بمعنىٰ (صاحب) علىٰ غير لفظه ، و هي معربة كإعراب الجمع بالحروف ، كقوله :

أليسوا بالألى قسطوا جميعاً

على النعمان و ابتدروا السِّطاعا [٢]

و أمّا (ذو) فتقع علىٰ من يعقل ، و ما لا يعقل من المذكّرين ، و قد سمع جرها كقوله[٣] :

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا [٤]

---

(١) في المخطوطة : (والثالثة)

(٢) بيتٌ من البحر الوافر للقطاميّ عمير بن شميم التغلبيّ .

انظر : ديوانه : ٤٠ ، الأزهيّة : ٣٠٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣ / ٥٧ .

(٣) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « وهو منظور بن سحيم، قاله ابن عصفور، وأوّل البيت :

فإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم » .

(٤) عجز بيت من البحر الطويل لمنظور ، وصدره في (حماسة أبي تمّام : ١/ ٥٨٤) :

فإمّا كرامٌ موسرون أتيتهم

والبيت في : شرح المفصّل : ٣/ ١٤٨ ، المقرّب : ١/ ٥٩ ، تخليص الشواهد : ٥٤ ، المغني : ٥٣٥ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٥٠ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٢٧ .

و قد حكي أنّهم يجمعون (ذو) ، فيقولون : هؤلاء ذوو تعرف .

و أمّا المؤنث فللواحدة : (التي) ، و (ذات) في لغة طيئ ، وهما يقعان على من يعقل وما لا يعقل تثنية و جمعاً .

و زاد بعض النحويين (تلك) مع (ما) ، و جعل منه قوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه : ١٧] بمعنى : ما التي ؟ .

فأمّا (التي) فالخلاف فيها كما تقدم في (الذي) ، فعلى مذهب سيبويه أصله : (لت) ، وعلى مذهب الفراء أصله : (تي) .

وفيها لغات كـ(الذي) بعينها ، قال :

وأمنحه اللتُ لا يُغيَّبُ مثلَها إذا كان نيرانُ الشتاءِ نوائما (١)

وأمّا (ذات) فقد حكى الفراء (٢) : **(بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ)** (٣)، وهي مضمومة التاء في كلّ حالٍ .

وأمّا التثنية فحكم (التي) فيها كـ(الذي) من الثلاثة الأوجه والحذف

---

(١) في المخطوطة : (نوامئا) ، وفي الأزهيّة : (توائما) ، والصواب ما أثبتّه .

وهذا بيتٌ من البحر الطويل لأقيش بن ذهيل العكليّ .

انظر : الأزهيّة : ٣٠٢ ، اللسان : ١٥ / ٢٣٩ ، تاج العروس : ١٠ / ٣٢٢ .

(٢) سبق تخريج حكايته في (ص : ٢٥٠ ، ٣٤٧) .

(٣) في المخطوطه تعليق نصه : « يريد (بها) فحذف الألف و نقل الفتحة إلى الباء » .

كقوله :

هما اللتا لو ولدت تميمُ

لقيل فخرٌ لهمُ عميمُ[١]

وأمّا (ذات) فقيل في تثنيتها : (ذواتا) ليس إلا ، في الأحوال الثلاثة .

وأمّا الجمع ففي (التي) لغاتٌ تسعٌ[٢] :

إحداها[٣] : على لفظ الواحد ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي﴾ [النساء : ٥] .

والثانية : (اللاتي) ، قيل : هي على (فاعل) كالباقر والجامل ، اسم للجمع[٤] ، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾ [النساء : ١٥] .

---

(١) بيتان من مشطور الرجز للأخطل ، وليسا في ديوانه ، ولم أجد هذه الرواية في المراجع التي اطلعتُ عليها ، بل روايته : فخرٌ لهمُ صميمُ .

انظر : الأزهيّة ٣٠٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٩ ، المقاصد النحويّة ١/ ٤٢٥ ، الخزانة ٦/ ١٤ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦١ ، الشيرازيّات ١٣١ أ. دقائق التصريف : ٥٤٥ ، الأزهيّة : ٣٠٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٩ ، المساعد : ١/ ١٤٤ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٢٧ ، اللسان : ١٥/ ٢٣٩ .

(٣) في المخطوطة : (أحدها) .

(٤) الشيرازيّات : ١٣١ب .

والثالثة : (اللاتِ) بإسقاط الياء [١] .

والرابعة : (اللواتي) [٢] .

والخامسة : بحذف الياء [٣] .

والسادسة : (اللا) ، كقول الكميت :

وكانتْ من اللا لا يعيّرها [٤] ابنها
إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عيّرا [٥]

وكقول الآخر :

---

(١) كقول الأسود بن يعفر (ديوانه : ٣٨) :

اللاتِ كالبيض لـمّا تَعْدُ أن درستْ صُفْرُ الأناملِ من قرعِ القواقيزِ

(٢) كقول الأخطل (شعره : ١/ ٩٨) :

من اللواتي إذا لانتْ عريكتها يبقى لها بعده آلٌ ومجلودُ

(٣) كقول الشاعر :

إلا انتياءته البيضَ اللواتِ له ما إنْ لهنَّ طوالَ الدهرِ أبدالُ

انظر : اللسان : ١٥ / ٢٣٩ .

(٤) في المخطوطة : (اللاء يعيّرها) .

(٥) بيتٌ من البحر الطويل للكميت بن معروف الأسديّ ، ولم يذكره جامع شعره (شعراء مقلّون) ، لكن جعله جامع ديوان الكميت بن زيد في (ديوانه : ١ / ٢٢١) .

انظر : إيضاح الشعر ٤٦٤ ، المسائل الشيرازيّات ١٣٥ب ، الأزهيّة ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ ٣ / ٦١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ١٤٤ .

أم انتِ من اللا ما لهنّ عهودُ(١)

والسابعة : (اللائي)(٢) بالهمز والياء على (فاعل) كما تقدّم .

والثامنة : بحذف الياء خاصّة ، كقوله :

اللاءِ كنّ مرابعاً ومصايفاً بك والغصون من الشباب رطابُ(٣)

وبحذف الهمزة خاصّة ، وإبقاء الياء ساكنةً ، وقد قرئ قوله تعالى :

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل مجهول قائله ، وصدره :

فَدُومي على العهدِ الذي كان بيننا

انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٣ ، الأزهيّة : ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٦١ ، شرح التسهيل : ١/ ١٩٥ ، اللسان : (لوي) ١٥/ ٢٦٧ .

(٢) كقول عبدالله بن الزبير الأسديّ (شعره : ١١٢) :

ومن يأمن اللائي إذا حلّ دَيْنُهم يُمَشُّونَ وَسْطَ السوقِ مشيَ الأراملِ

(٣) بيت من البحر الكامل لم أعثر على اسم قائله .

والبيت في : الأزهيّة : ٣٠١ ، ٣٠٦ .

﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] بهذه الأربعة الأوجه[١] .

وأمّا (ذات) فقيل فيها : (ذواتُ) برفع التاء على كلّ حالٍ ، قال الراجز :

جمعتها من أينقٍ موارقِ

ذواتُ ينهضن بغير سائقِ[٢]

وأمّا المشترك كما تقدّم فهو : الألف واللام ، و (مَنْ) ، و (ما) ، و (أيّ) .

أمّا الألف واللام فقد تقدّم بيانها[٣] .

وإنّما كانت مشتركةً لأنّها [٤٧أ] تكون للواحد المذكّر والمؤنّث والجمع ، إلا

---

(١) ذكر الأوجهَ الأربعةَ الهرويُّ في (الأزهيّة : ٣٠٥ـ٣٠٦) ، وهي :

الوجه الأوّل : (اللائي) بالهمز وإسكان الياء ، وهي قراءة السبعة ما عدا أبا عمرو .

الوجه الثاني : (اللاءِ) بكسر الهمزة وحذف الياء ، وهي قراءة قالون وقنبل ويعقوب .

الوجه الثالث : (اللايِ) بحذف الهمزة وكسر الياء ، وهي قراءة ورش وأبي جعفر .

الوجه الرابع : (اللايْ) بإبدال الهمزة ياءً ساكنة مع إشباع المدّ ، وهي قراءة أبي عمرو والبزّي .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ١٩٣ ، التيسير : ١٧٧ ، الإتحاف : ٤١٨ ، النشر : ١/ ٤٠٤ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجّاج . ويروى : (من إبلٍ موارق) .

انظر : ديوانه : ١٨٠ ، الأزهيّة : ٢٩٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ ، شرح التسهيل : ١/١٩٦ ، تخليص الشواهد : ١٤٤ ، المساعد : ١/١٤٦ ، المقرّب : ١/٥٨ ، المقاصد النحويّة : ١ / ٤٤٠ .

(٣) ص : ٣٢٤ .

أنّها في المذكّر مقدّرة بما هو للمذكّر ، وفي المؤنّث أيضاً [مقدّرة] [(١)] بما هو له .

وهي اسمٌ كما تقدّم [(٢)] ، وذهب المازنيّ إلى أنّها حرفٌ [(٣)] ، وأنّ الضمير عائدٌ على الموصول المحذوف ، لكنّها هل هي حرفٌ موصولٌ كـ(ما) و(أن)، لا تكون للتعريف ، أو للتعريف ؟ ، ولا يصحّ الأوّل ؛ لأنّها لا تسبك ما بعدها ، وأمّا الثاني فهو قول الأخفش [(٤)] ، واحتجّ بأنّها للتعريف ، فهي على أصلها .

وقد يحتجّ له بوجوه :

أحدها : أنّها إمّا أن تكون مأخوذة من (الذي) ، أو غير مأخوذة .

أمّا الأوّل فإنّها لو كانت منها لقلت في (الضارب): اللضارب ، بلامين : الأولى للتعريف ، والثانية لام (الذي) ، وليس كذلك .

---

(١) زيادة يحسّنها السياق .

(٢) ص : ٣٢٤ .

(٣) الغرّة لابن الدهّان : ٢/ ١٩٥ب ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٤ ، تسهيل الفوائد : ٣٤ ، المساعد : ١/ ١٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٨ ، تعليق الفرائد : ٢/ ٢١٣ .

(٤) المساعد : ١/ ١٤٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٣١ ، الجنى الداني : ٢٢٢ ، تعليق الفرائد : ٢/ ٢١٣ .

وأمّا الثاني فهي لام خبرٍ مقدّرٍ ، فبقاؤها على أصلها أولى من إخراجها إلى الاسميّة بغير دليل .

والثاني : أنّها لو كانت موصولةً لكانت صلتها إمّا أن تكون في موضع شيء ، أو لا تكون ، فإن كانت فهو فاسدٌ ؛ لأنّ الصلة لا موضع لها ، وإن لم تكن معمولة فهو فاسدٌ أيضاً ؛ لأنّ ما بعد اللام يكون بجنب الفاعل ، فهو معمول .

والثالث : أنّ الصلة مع الموصول يصيران في تأويل اسمٍ واحدٍ ، وهذه هي بعينها اسمٌ واحدٌ ، فهي كالرجل ونحوه .

وأمّا عود الضمير فهو على الشخص الذي هو موصوف في المعنى ، لكنّه لازم الحذف .

واحتجّ الأوّلون بعود الضمير إليها [1] ، وبأنّ اسم الفاعل لا يعمل بدونها ، فدلّ على أنّها ليستْ للتعريف ؛ لأنّها لو كانتْ لقويت فيه الاسميّة ، فكان يجب أن لا تعمل ، وإذا لم تقوَ الاسميّة فهي موصولةٌ ؛ لأنّ الموصول ما بعده جملةٌ ، أو ما هو في تأويلها .

والفرق بينها وبين المعرفة أنّ الجارَّ إذا كان قبلها ، وهي موصولةٌ ، لم يتعلّق

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٢٦٣ .

بالصلة بعدها ، وإن كانتْ للتعريف جاز تعلّق الجارّ بما دخلتْ عليه ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[(١)] [يوسف : ٢٠] .

وقيل : لـمّا صارتْ لازمةً للكلمة ، وتصرّفوا فيها بحذف الياء ، والسكون في الذال ، تصرّفوا بحذف الذال ، فأقيم باقي الكلمة مقام الكلمة .

وأمّا (مَنْ ، وما ، وأيّ) فلا يوصف بهنّ[(٢)] ؛ قيل[(٣)] : لأمرين :

---

(١) هذا تأويل المازنيّ والمبرّد .

انظر : الكامل : ١/ ٣٦ ، البغداديّات : ٥٥٣ ، الأصول : ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

وأوّله الكسائيّ وابن السرّاج والجرميّ بأنّ (من الزاهدين) متعلّق بمحذوف ، والتقدير : وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين .

انظر : الكامل : ١/ ٣٦ ، الأصول : ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، إعراب القرآن للنحّاس : ٢/ ١٣١ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٧٢ ، اللامات للزجّاجيّ : ٤١ ـ ٤٤ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢/ ٣٤١ ، اشتقاق أسماء اللّه للزجّاجيّ : ٤٥٨ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥١٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٤٤ .

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٤٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٣ ـ ١١٤ .

أحدهما : لأنّها قويتْ في شبه الحروف في اللفظ في (ما ، ومَنْ)[١]، ولأنّ الصفة مشتقّةٌ من الفعل ، والفعل لا يخصّ ، فكذلك الصفة ، لكنّ هذه تخصّ ، فـ(مَنْ) لمن يعقل ، و (ما) لمن لا يعقل ، على ما نذكره .

وأمّا (أيّ) فلزمتْ فيها الإضافة ؛ لأنّها غير مستقلّة ، وفيه نظرٌ .

وقال ابن جنّي[٢] : إنّما لم يكن غيرها بمنزلتها ؛ لأنّهم إنّما قصدوا بهذه الأسماء إصلاح اللفظ ، فبالغوا فيه ، فجعلوا الموصول على أصل ما تكون عليه الصفات ، وهي ثلاثة أحرف حتّى تجري مجراها ، فـ(الذي) كـ(الشجي)، و (اللاتي) كـ(القاضي)، و(اللاء) كقولهم : رجلٌ مالٌ[٣] ، و (اللواتي) كـ(الجواري) ، و (الألى) كـ(الحُطَم) ، و(مَنْ ، وما) ليستْ كذلك ، فلم تصلح للإصلاح .

وأمّا (أيّ) وإنْ كانت بمنزلة الصفة فهي في الأصل مضافة ، فلا تجتمع مع الألف واللام ، فتقع للواحد كيف كان ، والمثنّى والمجموع ، ومَنْ يعقل إذا عُومِلَ معاملة مَنْ يعقل ، تقول : جاءني مَنْ عرفتهم [٤٧ب] ومَنْ

---

(١) قال ابن جنّي في (سرّ صناعة الإعراب : ١/ ٣٥٥) : « وذلك أنّ (مَنْ) و(ما) كلّ واحد منهما على حرفين ، وليس في الأوصاف شيء على حرفين ، وإنّما أقلُّ ذلك ثلاثة » .

(٢) سرّ الصناعة : ١/ ٣٥٧ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢/ ١٢٧ ، الأصول في النحو : ٣/ ٣٨ .

عرفتهما ، وجاءني مَنْ يعرفون زيداً ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ، وكقوله :

ألـمّا بسلمى عنكما إنْ عرضتما
وقولا لها عوجي على من تخلّفوا (١)

وقد يكون معناها جمعاً ، ويكون عائدها للواحد مراعاةً للفظها ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٣] .

وأمّا المثنّىٰ فقوله :

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونني
نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ (٢)

وتقول في المذكّر الواحد : جاءني مَنْ ضربك ، وفي المؤنّث : جاءتني مَنْ ضربتك ، وقد تُذكَّرُ صلتُها حملاً علىٰ اللفظ ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] ، ولذلك أتتْ علىٰ المعنىٰ ، فقال: ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] .

---

(١) بيتٌ من البحر الطويل لامرئ القيس . (ديوانه : ٣٢٤) .

(٢) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، ورواية الديوان : (فإن واثقتني) .
انظر : ديوانه : ٦٢٨ ، الكتاب : ١/ ٤٠٤ ، المقتضب : ٢/ ٢٩٥ ، المفصّل : ١٨٧ ، المغني : ٥٢٩ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٣٧ .

و (مَنْ) مشتركةٌ ، تكون اسماً وحرفاً ، وإذا كانت اسماً فهي على أربعة معانٍ :

الأوّل : أن تكون موصولةً . والثاني : استفهاميّة ، نحو : مَنْ عندك ؟ . والثالث : شرطيّة ، كقولك : مَنْ تضربْ أضربْ . وتكون نكرة موصوفةً ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الرحمن: ٢٦] .

وأمّا الحرفيّة فتكون زائدةً على مذهب الكوفيّين[١] ، كما أنشدوا :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلّتْ له حَرُمَتْ عَلَيّ وليتَها لمْ تَحْرُمِ[٢]

وأمّا (ما) فإنّها موضوعةٌ للدلالة على ما يحتمل التنويع والتقسيم ، أو ما هو في تأويله .

ولا تقع للواحد من حيث هو واحدٌ ، بل على ما يدخل فيه الواحد ، فلا تقول : جاءني ما جاءك ، تريد شيئاً واحداً ، بخلاف (الذي) و (مَنْ) ، ولذلك هي مجموعة المعنى أبداً ، إلا أنه يُذكر العائد على اللفظ ، فيفرد ،

---

(١) الأزهيّة : ١٠٢ ـ ١٠٣ ، المغني : ٤٣٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، والرأي فيها جميعاً معزوٌ للكسائيّ ، وهو من شيوخهم .

(٢) بيتٌ من البحر الكامل لعنترة بن شدّاد من معلّقته المشهورة ، ورواية (ديوانه : ٢١٣) :

يا شاةَ ما قنصٍ .

والبيت في : الأزهيّة : ٧٩ ، ١٠٣ ، الخزانة : ٦ / ١٣٠ ، شرح أبيات المغني : ٥ / ٣٤١ .

ولزم هذا ؛ لأنّ الإبهام يقتضي شيئاً يصدق على أشياء ، ويصلح لها ، وهو مفردٌ ، فصار كأنّ معناها الإفراد ، فقوي مراعاة اللفظ بموافقة المعنى ، فلزم ، ولأجل كونها تقع على الشيء العام ذُكِّرَ عائدها ، ولمراعاة اللفظ أيضاً ، قال تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣] فأفرد ، وَذَكَّرَ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧] ، فأفرد ، وَذَكَّرَ ، وكثيراً ما تحذفُ عوائدُ (ما)[1] ؛ للإبهام الذي فيها .

وأمّا ما ورد من وقوعها على الآحاد فمتأوّلٌ ، أمّا قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ، ونحوه ، فهذا ورد في معرض التوبيخ على معصيته من حيث كان سببها كون المسجود له مخلوقاً بيده كائناً من كان ، وهو أعمّ من كونه هذا المخلوق بيده ، فوبّخه على ترك السجود لمن وجدت فيه العناية ، وهو عامٌّ ، ويحتمل أن يكون في معنى المصدر ، والمصدر في معنى المفعول .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝٥ ﴾ [الشمس: ٥] فإنّما يريد تعظيم مَنْ فعل هذا كائناً من كان ؛ لأنّ صدور هذا ممّن كان موجبٌ لتعظيمه ، لا

---

(١) كقوله تعالى : ﴿ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ ۝٥٤ ﴾ [النجم: ٥٤] .

من حيث كان هذا ، وعُلِمَ من دليلٍ آخر[١] أنّه هو اللّه الواحد الذي لا شريك له ، ومثله قولهم : (**سبحان ما سبّح الرعد بحمده**)[٢] .

وأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ ﴾ [الكافرون : ٣] فلأنّهم جهلوا معبوده ، فكان محتملاً لذوات ، فكأنّه يقول : لا أنتم [١٤٨أ] عابدون ما أعبد كيف كان ، أي : أخالفكم في معبودكم مطلقاً ، ثمّ عُلِمَ بدليلٍ آخر أنّه كان مقدّساً عن الشرك وعن الجهل ؛ فإنّه يعبد اللّه ، وأنّهم كانوا علىٰ خلاف ذلك .

وأمّا قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الشعراء : ٢٣] فإنّه سأل عن الحقيقة الصادقة علىٰ الأرباب بحيث يجيبه بأمرٍ عامٍّ له ، ككونه مالك العالم السفلي ، ونحوه ، فيقول له : قد صدقت عليّ هذه الصفة ، ولذلك أجابه موسىٰ ـ عليه السلام ـ بما لا تقع فيه الشركة ، وهو : ملك السموات[٣] ، ثمّ

---

(١) هو قوله تعالىٰ : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الذاريات : ٤٧] .

(٢) هذه حكاية لأبي زيد الأنصاريّ ـ رحمه اللّه ـ عن العرب . انظر :
المقتضب : ٢/ ٢٩٦ ، ٤/ ١٨٥ ، الأصول في النحو : ٢/ ١٣٥ ، البغداديّات : ٢٦٥ ، الكشّاف : ٤/ ٢٥٨ ، الغرّة لابن الدهّان : ٢/ ٢٧٨أ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٠٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٤/ ٦

(٣) قال تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الشعراء : ٢٤] .

تمّمَ ـ عليه السلام ـ الملكيّة بحصول المقصود ، وإذا كان هذا فالحقيقة التي[١] توهّمها هي قدرٌ مشتركٌ يمكن فيها التقسيم والتنويع ، فصدقت عليها (ما) بحسب توهّمه .

وأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾ [طه : ١٧] فدخله معنىٰ السؤال عن منافعها وعجائبها وآياتها ، ولذلك أجاب موسىٰ بذلك ، فخرج عن الواحد ، وكذلك لو قلت : أعجبني ما صنعتَ ، فلا تريد : (صُنْعَهُ) من حيث هو ذلك الصنع الشخصيّ ، ولو أردت ذلك لقلت : (الذي) ، وإنّما تريد الصادر منك كيف كان ، فيدخل هذا الصنع فيه ، فصلتها إذاً إنّما يخرجها عن درجةٍ أولىٰ من الإبهام ؛ لا عن الإبهام حتّىٰ يخصّصها ، فهكذا ينبغي أن تفهم ، فانظره .

وقد قيل : إنّما تصلح للواحد ممّن لا يعقل[٢] ، وقيل : للواحد ممّن يعقل[٣] .

وإذا ثبت هذا فهي مشتركةٌ ، تكون حرفاً ، واسماً .

أمّا الاسم فتكون موصولةً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾ [النحل : ٩٦] ،

---

(١) في المخطوطة : (الذي) .

(٢) البغداديّات : ٢٦٣ .

(٣) البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ .

واستفهامية كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [طه : ١٧] ، وشرطيّة كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٠] ، ونكرةً موصوفةً كقولك : مررتُ بما معجبٍ لك(١) ، وقيل(٢) : منه قوله :

ربّما(٣) تكره النفوس من الأمر

البيت(٤) .

وعلى أحد الوجهين(٥) في قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [ق : ٢٣] ،

---

(١) المغني : ٣٩١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧٠ ، إيضاح الشعر : ٤٤٥ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨١ .

(٣) في المخطوطة : (إنّما) ، ولا شاهد فيها ، ولم ترد هذه الرواية فيما أعلم ، والله أعلم .

(٤) صدر بيت من البحر الخفيف لأميّة بن أبي الصلت ، روايته في ديوانه :

ربما تجزع النفوس من الأمر .

وتمامه : له فرجةٌ كحلِّ العقالِ

انظر : شرح ديوانه : ٦٢ ، الكتاب : ١/ ٢٧٠ ، المقتضب : ١/ ٤٣ ، المغني : ٣٩١ ، شرح أبياته : ٥/ ٢١٢ ، الخزانة : ٦/ ١٠٨ .

(٥) هما : أن تكون موصولة ، أو تكون نكرة موصوفة .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٦٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٤٥ ، إعراب القرآن للنحّاس : ٣/ ٢٢٠ ، المغني : ٣٩١ـ٣٩٢ .

وكقوله : ﴿ مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦] ، وغيرَ موصوفةٍ كقولهم : ما أحسنَ زيداً ![1] ، وقوله تعالىٰ : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١][2] ، وقيل : تكون صفةً[3] ، كقولك : اضربْهُ ضرباً ما ، تريد : أيَّ ضربٍ كان ، وقد جعلها بعضهم حرفاً للتقليل[4] في هذا .

وتكون ظرفيّة ، فتقع بعدها الجمل الفعليّة ، كقولك : طال ما أقمنا في هذا المكان ، والجملة الابتدائيّة كقوله :

---

(١) يكون ذلك في باب التعجّب ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريّين ، وخالفهم الأخفش ، فجعلها موصولة ، والكوفيّون جعلوها استفهاميّة .
انظر : البغداديّات : ٢٥٥ ، الجنى الداني : ٣٣٥ .

(٢) البغداديّات : ٢٥٨ .

(٣) قاله كثيرٌ من النحويّين ، منهم : الجزوليّ والبطليوسيّ وابن عصفور .
انظر : المقدّمة الجزوليّة : ٥٤ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٣٥٠ـ٣٥١ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٤٥٦ ، الجنى الداني : ٣٣٣ـ٣٣٤ .

(٤) كذا في المخطوطة ، ولم أجد من جعلها للتقليل ، وأرجّح أن يكون في الكلام تصحيفاً ؛ إذ الوارد عن النحويّين أنّها (للتهويل) .
انظر : شرح المقدمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦١٢ ، الجنى الداني : ٣٣٣ .

بعدما أفنانُ رأسِكَ كالثّغامِ المُخْلِسِ (١)

والجملة بعدها كأنّها وصفٌ لذلك الزمان ، والتقدير : طال زمنٌ أقمنا فيه ، والضميرُ محذوفٌ : وبعد زمنٍ أفنانُ رأسك فيه ، و : بعدما قام زيدٌ ، أي : بعد زمنٍ قام فيه زيدٌ .

وزعم أبو زيدٍ(٢) أنها تكون للمصدر اسماً بمعنى : (الذي) ، لا بمعنى : (أنْ) ، فإذا قلتَ : أعجبني ما صنعتَ ، فمعناه : أعجبني الفعل الذي صنعت ، وقال الأخفش(٣) : هي اسمٌ(٤) ؛ لأنها موصولةٌ غير عاملةٍ ،

---

(١) من بيت من البحر الكامل للمرّار بن سعيد الأسديّ ، أوله :

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ . . . .

انظر : شعره : ٤٦١ ، الكتاب : ١/ ٦٠ ، إصلاح المنطق : ٤٥ ، شرح أبياته : ١٣٨ ، المغني : ٤٠٩ ، شرح أبياته : ٥/ ٢٦٩ ، الخزانة : ١١/ ٢٣٢ .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٨٦) .

(٣) أشار الهرويّ في (الأزهيّة : ٧١) إلى أنّ رأي الأخفش في كتابه (المسائل الكبير) ، وهو ما زال مفقوداً .

وانظر : المقتضب : ٣/ ٢٠٠ ، لأصول في النحو : ١/ ١٦١ ، البغداديّات : ٢٧١ ، الجنى الداني : ٣٣١ـ٣٣٢ .

(٤) قال باسميّتها عدد من العلماء ، منهم : ابن السرّاج والسهيليّ وابن الحاج وابن هشام وعدد من الكوفيّين . انظر : الأصول : ١/ ١٦١ ، نتائج الفكر : ١٨٦ ، المغني : ٤٠٢ـ ٤٠٣ ، شرح أبياته : ٥/ ٢٣٩ .

فكانتْ كأخواتها من الموصولات .

واحتجّ البصريّون على حرفيّتها بعدم عود الضمير من الجملة إليها في بعض المواضع(١)، كقوله تعالى : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ [الأنعام: ٧٠] ، وقوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا ﴾ [الأعراف: ٥١] ، فحيث كان ضميرٌ [٤٨ب] احتملتِ الموصولةَ والمصدريّةَ ، وحيث لم يكن فليستْ إلا الموصولة(٢) .

وأمّا الحرفيّة فزائدةٌ ، وغير زائدةٍ .

فالزائدة إمّا أن يكون دخولها كخروجها(٣)، أو دخلتْ لمعنًى .

---

(١) أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٨/ ١٤٢ .

(٢) كذا في المخطوطة ، والصواب : (إلا المصدريّة) ؛ لعدم الرابط في صلة الموصول .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٠٠ ، البغداديّات : ٢٧١ .

(٣) لا يصحّ بناءً على هذا التعريف للزائد القولُ بالزيادة في القرآن الكريم ، ولا الاستشهادُ عليه من القرآن العظيم ؛ لأنّه ليس في القرآن كلمة ، ولا ما دونها ، ولا ما فوقها ، إلا وجاء لمعنًى ، وهذا الوهم في تعريف الزائد هو الذي جعل المنكرين كالمبرّد وثعلب وابن السرّاج والشريف الرضيّ والرازيّ يشنعون على القائلين بوقوع الزيادة في كتاب الله تعالى .

انظر : كتاب (نظرات لغويّة في القرآن الكريم) للمحقّق : ٩٢ـ٩٥ .

فالأوّل زيادتها بعد (إذا)(١) ، وقولهم : عمّا قليلٍ يكون كذا ، وقوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ، و ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [نوح: ٢٥] ، و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٥] ، و ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، وإن كان فيها معنى التأكيد ، كأنّه قال : ما أخذناهم إلا بنقضهم ، وما لنتَ لهم إلا برحمةٍ من الله ، وقيل : إنّها تعطي تفخيم الكلام واللفظ ، وهي بدل من تكرّر اللفظ ، وقال الزّجّاج في نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ : إنّ النحويّين مجمعون على زيادتها(٢) ، وليس كذلك ؛ فإنّ ابن كيسان قال : إنّها ليست زائدةً ، وليس في القرآن زائدٌ ، وكان يجعل ما بعدها تفسيراً لها وبدلاً ، وهي اسم نكرة .

وقال الفرّاء(٣) : « ربّما جعلوا (ما) اسماً ، وهي في مذهب الصلة ، فيجوز في ما بعدها الرفعُ والحملُ عليها ، فالرفع على الصلة » ، وأنشد :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا(٤)

---

(١) كقول ابن أحمر [ديوانه : ١٣٠] :

أراهم رفقتي حتّى إذا ما   تولّى الليلُ وانخزل انخزالا

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨٢ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٤٤-٢٤٥ .

(٤) سبق تخريجه (ص : ٩١) .

وجوّز الرفع على الصلة ، هذا مع النكرات ، قال[1] : « فإذا كانت الصلة معرفةً آثروا الرفع ، وإنْ كان لم يقرأ أحدٌ : ﴿فَبِمَا نَقْضُهُم﴾ ، وإن جاز » ؛ لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ ، وأنشد بيت عديّ بن زيد :

لم أر مثل الفتيان في غير الـ ... أيام ينسون ما عواقبها[2]

قال[3] : « وأنا أكرهه ؛ لأنّ قائله يلزمه أن يقول في مثل قوله تعالىٰ : ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص : ٢٨] : (أيّما الأجلان قضيتُ) ، ولا أردّه ، وقد جاء ، وعن بعض النحويّين : ينسون أيَّ شيءٍ عواقبها ، والأوّل أحبُّ إليّ » .

والثاني : هي الموطّئة ، إمّا مع كفٍّ عن عملٍ ، أو لا .

فالأوّل : دخولها في (إنّ) وأخواتها ، إمّا مُهيّئةٌ لعمل الأوّل في ما بعدها ، أو للدخول عليه ، فالأوّل : المصدريّة .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٢٤٥ .

(٢) بيت من البحر المنسرح لعديّ في (ديوانه : ٤٥) ، ويروىٰ : (في غبن الأيّام) .
انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٤٥ ، إيضاح الشعر : ٤٧٢ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٨٢ ، المحتسب : ١/ ٦٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٧٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٥٢ ، تخليص الشواهد : ٤٥٥ ، الخزانة : ٣/ ٣٥٣ .

(٣) معاني القرآن : ١/ ٢٤٥ .

والثاني : دخولها في (ربّما ، وقلّما) ونحوه ، نحو : ربّما يقوم زيدٌ ، وربّما زيدٌ قائمٌ ، وقلّما يقوم زيدٌ .

وأمّا غير الزائدة فإمّا عاملةٌ ، وهي النافية بمعنىٰ (ليس) في لغة أهل الحجاز ، وإمّا غيرُ عاملةٍ ، فهي لغة بني تميم [1] .

وأمّا (أيّ) فتكون داخلةً علىٰ ما يحتمل التفصيل والتقسيم ، فتدخل عليه لِتُفهِمَ معنىٰ تخصيصٍ أو تعيينٍ لما دخل في تلك الجملة ، هذا أصلها ، وقد تخرج عنه ، وخالفتْ أخواتها ، فكانتْ معرفةً ؛ لتصرّفها ولزومها الإضافة ، وهي خاصّةٌ بالأسماء ، وكان كالمانع من البناء ، كما كان وجود الإضافة في ما لا ينصرف مانعاً من تأثير الشبه بالفعل ، فاللزوم هنا مانعٌ من البناء .

وتدخلها علامة التأنيث ، فتقول : أيّتهنَّ ضربتَ ؟ ، وهذا خاصٌّ بها ، وهي تقع علىٰ الواحد كيف كان ، وعلىٰ الجمع كيف كان ، إلا أنّ بعض العرب يقلب ، فيقول : أَيَهْ .

والاسم الذي تضاف إليه في التعيين لا يخلو أن يكون إمّا معرفةً أو نكرةً ، والمعرفة إمّا ظاهرٌ أو مضمرٌ ، فأمّا الظاهر فهو إمّا مثنّىٰ أو مجموعٌ معرّفين

---

(١) الكتاب : ١/٢٨ ، تسهيل الفوائد : ٥٦ ، رصف المباني : ٣٧٧ ، الجنىٰ الداني : ٣٢٥ ، المغني : ٣٩٩ .

بالألف واللام ، وتكون لتعيين الذات فيهما ، وكذلك إنْ أضيفتْ إلىٰ مضمرٍ ، نحو : أيّهم ، فهو بمنزلة الظاهر المعرّف ، وأمّا إذا أضيفتْ إلىٰ نكرةٍ نحو : أيّ رجلٍ ، فهي لتعيين الصفة .

[٤٩أ] وهي علىٰ هذه الصفة تتصرّف علىٰ أوجهٍ ثلاثة :

أحدها : أن تكون موصولةً ، تقول : رأيت أيّهم أكرمته ، وأيّ الرجلين أكرمته ، ولا تقول : رأيت أيّ رجلٍ أكرمته ، فمعنىٰ ذلك : أكرمت من عيّنتهم لكرامتك ، وخصصتهم بها من الذوات المعروفة .

والثاني : أن تكون للاستفهام ، تقول : أيّ الرجلين أكرمت ؟ ، فالسؤال عن تعيين الذات ، والجواب : زيدٌ ، أو : عمرٌو ، وإن أضفتَ إلىٰ نكرةٍ قلتَ : أيُّ رجلٍ زيدٌ ؟ ، فالجواب : الطويل ، أو :الأبيض ؛ لأنّها سؤالٌ عن الصفة ، وكذلك لو قلت : أيُّ رجلين عندك ؟ لقلت : الطويلان ، ونحو ذلك ، وتقول : أيّ امرأةٍ هندٌ ؟ ، ولك أن تؤنّثَ (أيّ) ، فتقولَ : أيّةُ امرأةٍ ؟ ، قال عزّ[١] وجلّ : ﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقمان: ٣٤] .

والثالث : أن تكون شرطاً ؛ لأنّ الموصولات فيها معنىٰ الشرط ، نحو : أيّهم تضرب أضرب ، وفيها معنىٰ التخصيص كما تقدّم .

---

(١) في المخطوطة : (يعنىٰ) .

وهذان الوجهان تكون فيهما معمولة لما بعدها ، وتقدّم لما فيه من المعنى الذي يقتضي الصدر ، وأمّا الأوّل فلا يصحّ أن يعمل فيه ما بعده ؛ لأنّه صلةٌ .

وأمّا المواضع التي تخرج فيها عن أصلها فأن تكون وصفاً ، كقولك : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، تريد : الكامل ، فإذا أدخلتَ الواوَ ، فقلتَ : وأيّ رجلٍ .

وأن تكون موصوفةً نحو : يا أيّها الرجل ، ويا أيّتها المرأة ، و (**اغفرْ لنا أيّتها العصابة**)[1] ، وإنّما كان ذلك ؛ لأنّ فيها معنى التخصيص ، وقد تقدّم في مواضعه .

(*****)

نجز هذا الجزء بعون الله وتوفيقه ، ويليه في الجزء القادم إن شاء الله

(أبحاث في الموصولات)

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٨٣ ، المقتضب : ٣/ ٢٩٨ ، نتائج الفكر في النحو : ١٩٩ .

فهرس الموضوعات

الموضوع | **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

(******)